اختصار علوم الحديث

للحافظ

أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي

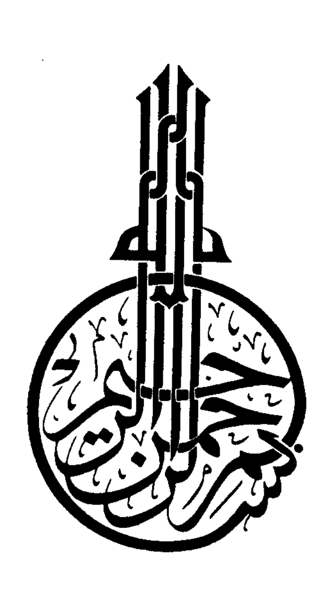
المتوفى سنة ٧٧٤ هـ

حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه

الدكتور ماهر ياسين الفحل



للنشر والتوزيع


بسم الله الرحمن الرحيم

اختصار علوم الحديث

© دار الميمان للنشر والتوزيع، ١٤٣١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الفحل، ماهر ياسين
اختصار علوم الحديث. / ماهر ياسين الفحل. - الرياض، ١٤٣١هـ
٤٥٦ ص؛ ١٧,٥×٢٥ سم
ردمك: ٩-٤٧-٦٨٦-٩٩٦٠-٩٧٨

١- علوم الحديث أ. العنوان
ديوي ٢٣٠ ١٤٣١/٦٨٥٤

رقم الإيداع: ٦٨٥٤/ ١٤٣١
ردمك: ٩-٤٧-٦٨٦-٩٩٦٠-٩٧٨

دار الميمان للنشر والتوزيع - الرياض
الطبعة الأولى ١٤٣٤هجري - ٢٠١٣م

دار الميمان للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية
الرياض ١١٦١٣ ص.ب ٩٠٠٢٠
الموقع: *www.arabia-it.com*
البريد الإلكتروني: *info@arabia-it.com*
هاتف: ٤٦٢٧٣٣٦ (٠١) فاكس: ٤٦١٢١٦٣ (٠١)

الصف والإخراج الطباعي وتصميم الغلاف: دار الميمان للنشر والتوزيع

المُقَدِّمَة

إنَّ الحمدَ لله، نحمَدُه ونستعينُهُ ونستغفرُهُ، ونعوذُ بالله من شرور أنفسنا وسيِّئات أعمالنا، مَن يهدِهِ اللهُ فلا مُضلَّ له، ومَن يُضللْ فلا هاديَ له، وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ وحدَه لا شريكَ له.

«وأشهدُ أنَّ محمدًا عبدُه ورسولُه، وأمينُه على وحيِهِ، وخِيرتُه من خلقه، وسفيرُه بينه وبين عباده، المبعوثُ بالدِّينِ القويم، والمنهجِ المستقيمِ، أرسله اللهُ رحمةً للعالمين، وإمامًا للمتَّقين، وحُجةً على الخلائق أجمعين»(١).

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء: ١].

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ۝٧٠ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَـٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أمَّا بعدُ:

فقد اصطفى اللهُ تعالى هذه الأمَّةَ وشرَّفها؛ إذ اختار لها هذا الدِّينَ القويمَ، وجعل أساسَها المَشِيدَ، ورُكنَها الركينَ (كتابَهُ العزيزَ)، وهيَّأ هذه الأُمةَ لتَضْطَلعَ بتلك

(١) من مقدمة زاد المعاد ١/ ٣٤ للعلامة ابن القيم.

المهمةِ، أَلَا وهي حفظُ هذا الكتابِ الذي تعهَّدَ اللهُ تبارك وتعالى سلفًا بحفظه، فقال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩] فرزقَها جودةَ الفَهمِ وقوةَ الحافظة، ووُفورَ الذهن، فلم يتمكَّنْ أحدٌ -بحمد الله- مِن أن يَجرُؤَ فيزيدَ أو ينقصَ حرفًا أو حركةً منه.

ولمَّا تعهَّد اللهُ تعالى بحفظ القرآن الكريم، كان مِمَّا احتواه هذا العهدُ ضمنًا حِفظُ سُنَّةِ رسولِ الله ﷺ، ومن ذلك حفظُ أحاديثِ المصطفى ﷺ بأسانيدها، فكان الإسنادُ أحدَ الخصائصِ التي اختصَّ اللهُ تعالى بها أُمةَ صفيِّهِ ﷺ.

وقد أدرك الصدرُ الأولُ أهميةَ ذلك، فروى الإمامُ مسلمٌ(١) وغيرُه عن محمدِ بنِ سِيرينَ أنه قَالَ: «إنَّ هذا العِلْمَ دِينٌ، فانظُروا عَمَّن تأخُذون دِينَكُمْ». وروى(٢) عنه أنه قال: «لم يكونوا يَسألون عنِ الإسنادِ، فلمَّا وَقعتِ الفتنةُ قالوا: سَمُّوا لنا رجالَكم. فيُنظَر إلى أهلِ السُّنةِ فيُؤخذ حديثُهم، ويُنظَر إلى أهل البِدعِ فلا يُؤخَذ حديثُهم».

ومن ثَمَّ افتقر الأمرُ إلى معرفة ضبطِ الراوي وصدقِهِ، فكانتِ الحاجةُ ماسَّةً إلى استكمال هذا الأمرِ، فكان نُشوءُ (عِلم الجَرح والتَّعْديل) أو مَا يُسمَّى بعلمِ الرِّجالِ.

وعلى الرغم مِن أنَّ هذا العلمَ لم يكنْ فُجائيَّ الظهورِ، إلَّا أنه لا مَناصَ من القول بأنه كان مُبكِّرَ الظهورِ جدًّا، ويَنجَلي ذلك ممَّا نقلْناه سالفًا عنِ ابنِ سِيرينَ، وقد كان المسلمون مُطمئنِّينَ إلى أنَّ اللهَ تعالى يُهيِّئ لهذا الأمرِ مَن يقومُ به، ويَتحمَّلُ أعباءَ هذه المهمَّةِ الجسيمةِ، فقد أَسندَ ابنُ عَدِيٍّ في مقدمةِ (**الكامل**)(٣)،

---

(١) مقدمة صحيح مسلم ١/ ١٤ طبعة عبد الباقي.

(٢) المصدر السابق ١/ ١٥.

(٣) ١/ ١٩٢.

وابنُ الجَوْزيِّ في مقدمة (**الموضوعات**)[1] أنه قِيلَ لعبدِ اللهِ بنِ المُبارَكِ: هذه الأحاديثُ المصنوعةُ؟ فقَالَ: تعيش لها الجهابذةُ، ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحِجر: ٩].

وعلمُ الحديثِ - درايةً وروايةً - من أشرفِ العلوم وأجلِّها، بل هو أجلُّها على الإطلاق بعد العلمِ بالقرآن الكريمِ، الذي هو أصلُ الدِّينِ ومَنبعُ الطريقِ المستقيمِ، فالحديثُ هو المصدرُ الثاني للتشريعِ الإسلاميِّ، بعضُه يَستقلُّ بالتشريع، وكثيرٌ منه شارحٌ لكتابِ الله تَعالى مُبيِّنٌ له، قال تَعالَى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾[2].

وعلمُ الحديثِ تَتفرَّعُ تحتَه علومٌ كثيرةٌ، ومن تلك العلومِ: علمُ مصطلحِ الحديثِ، وهو العِلمُ الذي يَكشِفُ عن مُصطلحات المُحدِّثين التي يتداولونها في مُصنَّفاتهم ودروسِهم، وكتابُ ابنِ الصلاحِ المُسمَّى (**معرفة أنواع علوم الحديث**) كان واحدًا من أحسنِ الكُتُب التي أُلِّفَتْ في علم مصطلحِ الحديث. قال الحافظُ العراقيُّ: «أحسنُ ما صَنَّف أهلُ الحديث في معرفة الاصطلاح كتابُ علومِ الحديث لابنِ الصلاح»[3]، وربما كان ذلك لِمَا حَبا اللهُ به ابنَ الصلاح من فطنةٍ عاليةٍ، وجودةِ ذهنٍ، وحُسنِ قريحةٍ، وسلاسةِ أسلوبٍ، واستفادتِهِ مِن لَمِّ شَتات كتبِ مَن سَبقَه بهذا البابِ.

قال الحافظُ ابنُ حَجرٍ العَسقلانيُّ: «مِن أولِ مَن صَنَّف في ذلك[4] القاضي أبو مُحَمَّدٍ الرامَهُرْمُزيُّ كتابه (**المُحَدِّث الفاصل**) لكنه لَمْ يستوعب، والحاكم أبو عبدِ الله النيسابوريُّ، لكنه لَمْ يُهذِّبْ ولم يُرتِّبْ، وتلاه أبو نُعيمٍ الأصبهانيُّ، فعَمِل

(١) ١/٤٦.
(٢) النحل: ٤٤
(٣) التقييد والإيضاح: ١١.
(٤) يعني: المصطلح.

على كتابه مُستَخرجًا وأبقى أشياءَ لِلمُتَعقِّبِ، ثُمَّ جاء بعدهم الخطيبُ أبو بكرٍ البغداديُّ، فصنَّف في قوانينِ الروايةِ كتابًا سَمَّاه **(الكفاية)**، وفي آدابها كتابًا سماه **(الجامع لآداب الشيخ والسامع)**...، ثُمَّ جاء بعدهم بعضُ مَن تَأخَّر عن الخطيبِ، فأخذ من هذا العلمِ بنصيبٍ: فجَمَع القاضي عِياضٌ كتابًا لطيفًا سَمَّاه **(الإلماع)**، وأبو حَفصٍ المَيانَجيُّ جزءًا سمَّاه **(ما لا يسع الْمُحدث جهلُه)**، وأمثال ذلك من التصانيفِ التي اشتُهِرت، وبُسِطت لِيتوفَّرَ عِلمُها، واختُصِرت لِيتيسَّرَ فَهمُها، إلى أن جاء الحافظُ الفقيهُ تقيُّ الدينِ أبو عمرٍو عثمانُ بنُ الصلاح عبد الرحمن الشَّهْرَزوريُّ نزيلُ دمشق، فجمَع لمَّا وَلِي تدريسَ الحديث بالمدرسة الأشرفيَّةِ كتابَه المشهورَ، فهذَّب فنونَه، وأملاه شيئًا بعد شيء؛ فلهذا لَمْ يحصُلْ ترتيبُه على الوضع المُتناسب، واعتنى بتصانيفِ الخطيبِ المتفرِّقةِ، فجمع شتاتَ مَقاصدها، وضمَّ إليها من غيرها نُخَبَ فوائدها، فاجتمع في كتابه ما تفرَّقَ في غيره، فلهذا عكف الناسُ عليه وساروا بسيره، فلا يُحصى كم ناظمٍ له ومُختصِرٍ، ومُستدرِكٍ عليه ومُقتصِرٍ، ومُعارِضٍ له ومنتصرٍ»[(١)].

وأكتفي بقول الحافظِ ابنِ حجرٍ عن سَوْق أقوال أئمَّةٍ آخرين في بيان أهمية وجودةِ ذلك الكتاب، وعلى الرغم من نَفاسة هذا الكتاب وأهميته البالغة فإنه لم يُطبَع طبعةً علمية مُحقَّقة تتجلَّى من خلالها نصوصُ الكتاب، وتضبطُ بالشكل، ويتكلم في إيضاح مسائله وغوامضه، والتنكيت والتعقيب على بعض ما انتقد على المُصنِّف .

من هنا شمَّرنا عن ساعد الجِدِّ في تحقيق نصِّ الكتاب وضبطِه، وضبط نصِّ الكتاب على ثلاث نُسخٍ خطية مع الإفادة من الطبعات المُتداوَلة[(٢)]، وكنا قد كتبنا

---

(١) نزهة النظر: ٤٦-٥١، تحقيق: علي الحلبي.

(٢) وقد طبع الكتاب في دار الكتب العلمية عام ٢٠٠٢م.

مقدمةً لكتاب المعرفة شملَتْ فوائدَ عدة، ومن تلك الفوائد أنَّنا تكلمنا عن مُختصرِي الكتابِ، وكان من ضمن تلك المُختصَرات اختصارُ الحافظ ابنِ كثير الذي بين يديك، وهذا الكتاب قد طُبع من قبلُ عدةَ طبعات، لكن جميع تلكم الطبعات لَمْ تكن بالمستوى المطلوب، وكانت الطبعات على النحو الآتي:

أولًا: طبعة الشيخ العلامة أحمد محمد شاكر: سنة ١٩٥٨، نشر مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده بمصر، وهي طبعة جيدة، وهي في الحقيقة شرح لكتاب **اختصار علوم الحديث**، وقد علق العلامة أحمد شاكر بتعليقات نفيسة على الكتاب، لكن مع الجهد الذي قام به إلَّا أنَّهُ حصل في نشرته بعضُ سَقطٍ وزيادات وتصحيفات، أو ما هو مرجوح، ورَاجِعْ على سبيل المثال تعليقي على الصفحات الآتية: ٩٠ و٩١ و٩٥ و٩٩ و١٠٠ و١٠١ و١٠٣ و١٠٦ و١١٤ و١١٥ و١٢١ و١٣١ و١٣٨ و١٤٢ و١٤٥ و١٦٧ و١٧٢ و١٧٣ و١٧٦ و١٨١ و١٨٤ و١٨٧ و١٨٩ و١٩٤ و٢٢٥ و٢٢٧ و٢٣٢ و٢٣٤ و٢٣٥ و٢٣٦ و٢٣٧ و٢٣٨ و٢٣٩ و٢٤٠ و٢٤١ و٢٤٣ و٢٥١ و٢٥٢ و٢٥٥ و٢٥٦ و٢٦٢ و٢٦٣ و٢٦٩ و٢٧١ و٢٧٤ و٢٧٩ و٢٨٣ و٢٩٦ و٣٠١ و٣١١ و٣١٥ و٣١٧ و٣٢٠ و٣٢١ و٣٢٢ و٣٢٣ و٣٢٧ و٣٣٢ و٣٤٣ و٣٤٨ و٣٥٥ و٣٦٤ و٣٧٠.

(وأشرت لها بالرمز ش)

ثانيًا: طبعة دار الفكر في دمشق من غير تعليق أو هوامش، وهي طبعة مسلوخة النص من الطبعة السابقة، وهي متابعة للطبعة السابقة؛ زيادة على أنَّ فِيهَا أخطاءً أخرى بسبب الصف، وانظر على سبيل المثال تعليقي على الصفحات الآتية:

٩٠ و٩١ و٩٥ و٩٩ و١٠٠ و١٠١ و١٠٣ و١٠٦ و١١٣ و١١٥ و١٢١

و١٣١ و١٣٧ و١٤٢ و١٤٥ و١٦٧ و١٧٢ و١٧٣ و١٧٦ و١٨١ و١٨٤ و١٨٧ و١٨٨ و١٨٩ و١٩٥ و٢٢٥ و٢٢٧ و٢٣٢ و٢٣٤ و٢٣٥ و٢٣٦ و٢٣٧ و٢٣٨ و٢٣٩ و٢٤٠ و٢٤١ و٢٤٣ و٢٥١ و٢٥٢ و٢٥٥ و٢٥٦ و٢٦٢ و٢٦٣ و٢٦٩ و٢٧١ و٢٧٢ و٢٧٤ و٢٧٩ و٢٨٣ و٢٩٦ و٣٠١ و٣١٥ و٣١٧ و٣٢٠ و٣٢٢ و٣٢٣ و٣٢٨ و٣٣٣ و٣٣٤ و٣٤٣ و٣٤٨ و٣٦٤.

(وأشرت لها بالرمز ف).

ثالثًا: طبعة دار العاصمة بعناية الشيخ علي الحلبي طبعة عام ١٤١٥هـ، وهي طبعة زادت من حيث الحجم على سوابقها بسبب أنه أبقى تعليقات العلامة أحمد شاكر، وأضاف إليه تعليقات للعلامة محمد ناصر الدين الألباني -كَانَ قد كتبها على نسخته- وأضاف إليها تعليقاتِهِ، فصار الكتاب ذا تعليقات مُطوَّلة، وعلى الرغم من الجهود التي بُذلت في هذه الطبعة إلَّا أنه لَمْ يكنِ النصُّ في المستوى المطلوب، وكان فيها إعاداتٌ لا داعيَ لها، وانظر تعليقي على الصفحات الآتية:

١٠٣ و١٠٦ و١٤٥ و١٧٣ و١٨٤ و٢٢٥ و٢٣٢ و٢٣٦ و٢٥١ و٢٥٢ و٢٥٦ و٢٦٩ و٢٧١ و٢٧٩ و٣٢٢ و٣٢٣ و٣٢٨ و٣٤٨ و٣٦٤.

(وأشرت لها بالرمز ع)

كان هذا وأمثاله هو الدافعَ الوحيد الذي جعلني أعيدُ تحقيق الكتاب، على أحسن الطرق العصرية في تحقيق النص وضبطه، مُزدانًا بالشكل التامِّ للكلمات، مع التخريج الوافر والتعليق النافع، ومع تتبُّع مَن عقَّب ونكَّت على ابن الصلاح الذي هو أصل هذا المختصر، زيادة على تحلية الكتاب بالفهارس المتنوعة المُتقَنة، لا سيما وأنَّ النسخة التي حَقَّقْتُ الكتابَ عليها نسخةٌ نفيسة، نُسِخَت على نسخة

المؤلف ابن كثير -رحمه الله- وقوبلت معه، وقُرِئت عليه، كما ذكر ذلك ابنُ كثير مرارًا بخطه[1].

وقد رأيت أن أقدِّمَ لهذا الكتاب بدراسة وافية دالَّةٍ على سيرة الحافظ ابن كثير ومنهجه في هذا المختصَر، وقد جعلتُها في خمسة فصول:

تكلَّمْنا في الفصل الأول عن سيرة حياة ابن كثير، وفي الفصل الثاني عن سيرة ابن الصلاح صاحب الأصل، وتكلمت في الفصل الثالث عن كتاب ابن الصلاح **(معرفة أنواع علم الحديث)**، وتناولت في الفصل الرابع دراسة تحليلية عن منهج ابن كثير في **مختصره**، وختمتُها بفصل خامس تكلمتُ فيه عن منهجي في تحقيق الكتاب، ووصف الأصل الذي اعتمدْتُ عليه.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

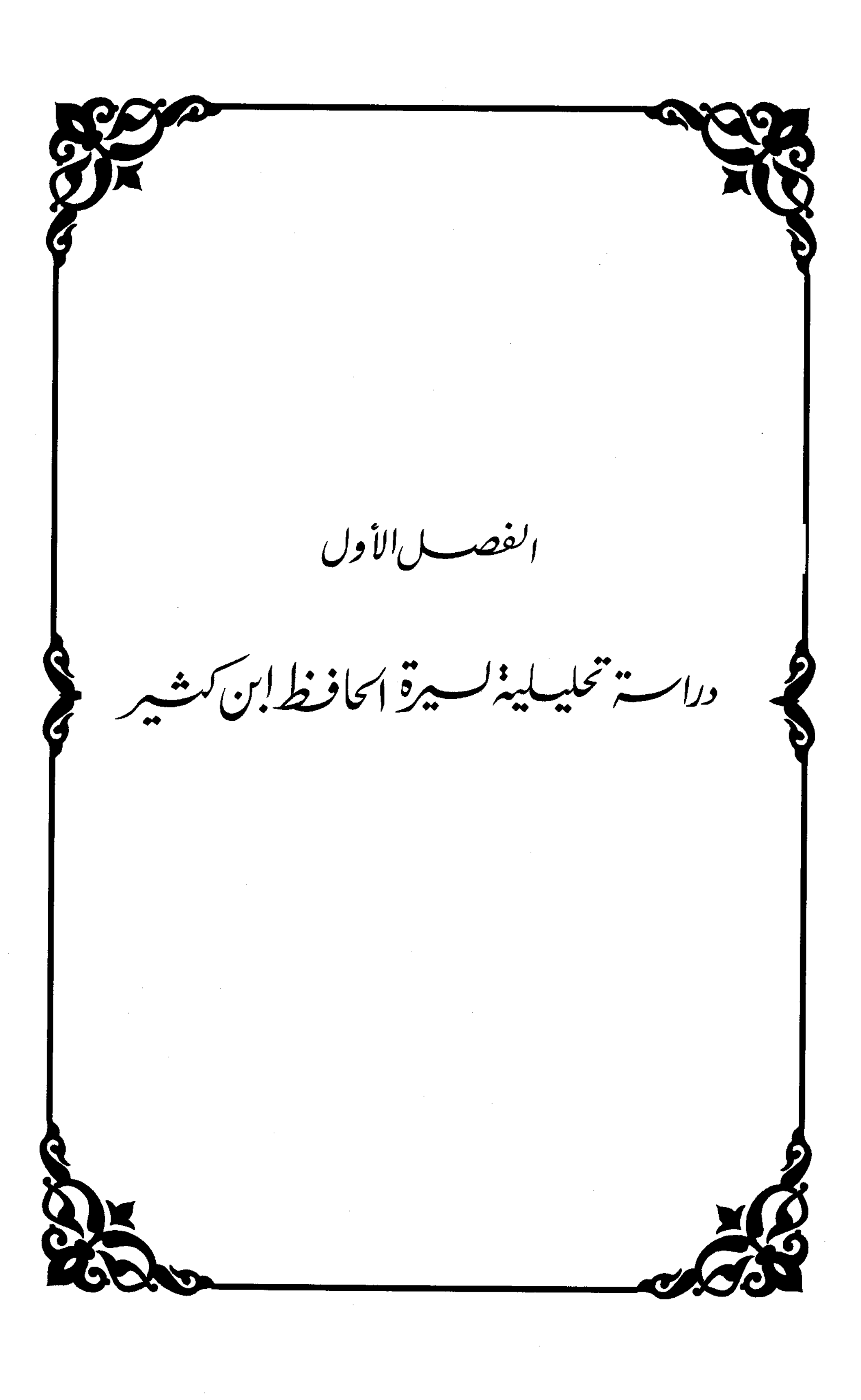
وكتب

الدكتور ماهر ياسين الفحل

دار الحديث في العراق

٢٥/٩/٢٠٠٣م

(١) انظر: صفحة (٨١) من هذا الكتاب.



الفصل الأول

دراسة تحليلية لسيرة الحافظ ابن كثير

تمهيد

لا بُدَّ لي قبل أن أخوض في غمرة تحقيق كتاب **(اختصار علوم الحديث)** أن أُعَرِّج على تعريف موجز لسيرة الحافظ ابن كثير، صاحب هذا الكتاب المُختصَر، الذي ليس بالطويل المُملِّ، ولا بالقصير المُخلِّ، لا سيما أن هذا العملَ يُعد مفتاحًا للولوج إلى معرفة أكبرَ بالمؤلف؛ بحيثُ يستعين به القارئُ على تكوين صورة مُجمَلة عنه تُوضِّحُ مكانته العلميةَ، والمدةَ الزمنية التي عاشها.

ويشتمل هذا الفصل على مبحثين:

المبحث الأول: الحياة العامة، وتتضمَّنُ ما يلي:

أولًا: اسمه ونسبه.

ثانيًا: مولده ومكان ولادته.

ثالثًا: أُسرته.

رابعًا: زوجته وأولاده.

المبحث الثاني: الحياة العلمية وتتضمن ما يلي:

أولًا: طلبه للعلم.

ثانيًا: شيوخه.

ثالثًا: تلامذته.

رابعًا: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.

خامسًا : مؤلفاته.

سادسًا : وفاته.

المبحث الأول
الحياة العامة

أولًا: اسمه ونسبه:

هو أبو الفداء عمادُ الدين إسماعيلُ ابن الشيخ أبي حفصٍ شهابِ الدين عمرَ بن كثير بن ضوء بن كثير بن درع[1] القرشي[2] البُصْرَوي[3] الأصل، الدمشقي النشأة والتربية والتعليم[4].

---

(١) فِي شذرات الذهب ٦/ ٢٣١، والدارس في تأريخ المدارس للنُّعَيْمي ١/ ٢٧: (زرع)، وفي ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني: ٥٧: (ذرع).

(٢) قال الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية ١٤/ ٣٠ وفيات سنة (٧٠٣هـ): «فيها توفي الوالد، وهو الخطيب شهاب الدين أبو حفص عمر بن كثير بن ضوء بن كثير بن ضوء بن درع القرشي، من بني حصلة وهم ينتسبون إلى الشرف، وبأيديهم نسب وقف على بعضها شيخنا المزي، فأعجبه ذلك وابتهج به، فصار يكتب في نسبي بسبب ذلك: القرشي».

(٣) بُصْرَى: بالضم والقصر: في موضعين: إحداهما بالشام، وهي التي وصل إليها النبي ﷺ للتجارة، وهي المشهورة عند العرب وابن كثير منها، والأخرى: من قرى بغداد قرب عكبرا. انظر: معجم البلدان ١/ ٤٤١، ومراصد الاطلاع ١/ ٢٠١.

(٤) انظر: ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني: ٥٧-٥٨، والدرر الكامنة ١/ ٣٧٣-٣٧٤، وإنباء الغمر بأبناء العمر ١/ ٤٥-٤٧، ووجيز الكلام ١/ ١٩٢-١٩٣، وذيل طبقات الحفاظ للسيوطي: ٣٦١، وطبقات المفسرين ١/ ٢٦٠، وشذرات الذهب ٦/ ٢٣١-٢٣٢، والبدر الطالع ١/ ١٥٣، والدارس في تأريخ المدارس للنعيمي ١/ ٢٧، والنجوم الزاهرة ١١/ ١٢٣-١٢٤.

ثانيًا: مولده ومكان ولادته:

الفرع الأول: تأريخ مولد ابن كثير:

تعارضت أقوال المترجمين والمؤرخين لحياة ابن كثير، واضطربت في تاريخ مولده على قولين:

القول الأول: إنه ولد سنة سبعمائة، وممَّن ذهب إلى هذا القول: ابنُ كثير[١] (المؤلف)، وابنُ حجر[٢]، وابن عمادِ الحنبلي[٣]، والسيوطي[٤].

القول الثاني: إنه ولد سنة إحدى وسبعمائة، وممَّن ذهب إلى هذا القول: ابن كثير (المؤلف) فِي رواية ثانية[٥]، والحُسيني[٦]، والشوكاني[٧]، وابن تغري بردي[٨]، والنُّعيمي[٩].

القول الراجح: الظاهر -والله أعلم- أن القول الأول هو الأرجح لجملةٍ من المُرجِّحات تتمثَّلُ فيما يأتي:

١- شهادة ابن كثير على صحة التأريخ؛ إذ قال فِي كتابه **(البداية والنهاية)**[١٠]:
«توفي والدي فِي شهر جُمادى الأولى سنة ثلاث وسبعمائة، وكنت آنَذاك صغيرًا ابن ثلاثِ سنين أو نحوها، لا أدركُه إلا كالحُلم».

---

(١) البداية والنهاية ١٤/ ٣١.
(٢) الدرر الكامنة ١/ ٣٧٤.
(٣) شذرات الذهب ٦/ ٢٣١.
(٤) ذيل تذكرة الحفاظ: ٣٦١، وطبقات المفسرين ١/ ٢٦٠.
(٥) البداية والنهاية ١٤/ ٢٠.
(٦) ذيل تذكرة الحفاظ: ٥٧.
(٧) البدر الطالع ١/ ١٥٣.
(٨) النجوم الزاهرة ١١/ ١٢٣.
(٩) الدارس في تأريخ المدارس ١/ ٢٧.
(١٠) ١٤/ ٣١.

٢- هذا التأريخ ذكره ابن حجر وابن عماد الحنبلي، وهما من أصحاب التراجم المعروفين.

٣- ليس ثَمَّة دليلٌ يتمسَّكُ به أصحابُ القول الثاني لإثبات ما ذهبوا إليه.

٤- ذهب بعض أصحاب القول الثاني إلى أنه تُوفيَ عن أربعٍ وسبعين سنة، فعلى هذا تكون ولادته سنة (٧٠٠هـ).

الفرع الثاني: مكان ولادته:

لا خلاف بين علماء التراجم في مكان ولادة ابن كثير، إذ ذكروا أنه ولد في قرية من أعمال بُصْرى شرقيَّ دمشق[(١)].

وقد ذكر ابن كثير اسم هذه القريةِ، إذ قال: «تُوُفِّيَ والدي فِي شهر جُمادى الأولى سنة ثلاث وسبعمائة، في قرية مُجيدل القرية[(٢)]، ودُفن بمقبرتها الشمالية عند الزيتون، وكنت إذ ذاك صغيرًا ابنَ ثلاثِ سنين أو نحوها، لا أُدركُه إلا كالحُلم، ثم تحوَّلنا من بعده في سنة سبعٍ وسبعمائة إلى دمشق»[(٣)].

ثالثًا: أُسرته:

وُلِد ابن كثير فِي أُسرة قرشية عريقة عُرفت بالعلم والخُلق والديانة، وكان ينتمي إلى بني حصلة، وقد ولد والده فِي قريةٍ يُقال لها الشركيون تقع غربي بُصرى، بينها وبين أَذْرعات، وذلك فِي حدود سنة أربعين وستمائة، واشتغل بالعلم عند أخواله بني عقبة ببصرى، فقرأ **البداية**[(٤)] فِي مذهب أبي حنيفة، وحفظ جُمل الزجاجيِّ،

---

(١) انظر: ذيل تذكرة الحفاظ: ٥٧، والبدر الطالع ١/ ١٥٣، والنجوم الزاهرة ١١/ ١٢٣.

(٢) في ذيل تذكرة الحفاظ: ٥٧: مجدل القرية.

(٣) البداية والنهاية ١٤/ ٣١.

(٤) وهو متن كتاب الهداية الذي شرحه المرغيناني.

وعُنِي بالنحو والعربية واللغة، وحفظ أشعار العرب، حتى كان يقول الشعر الجيد الفائق الرائق فِي المدح والمَراثي، وقرر بمذهب الشافعي، وأخذ عن النووي، والشيخ تقي الدين الفزاري، وكان يُكرمه ويحترمه، فأقام بها نحوًا من ثنتي عشرة سنة، ثم تحول إلى خطابة مجيدل القرية التي منها والدة ابن كثير، فأقام بها مدة طويلة فِي خير وكفاية، وكان يخطب جيدًا، وكان لكلامه وقْعٌ عند الناس لديانته وفصاحته وحلاوته[(١)]، وقد كانت لوالد ابن كثير زوجتان، إحداهما: أُمُّ ابن كثير وهي الثانية، وكان له أولاد من كلتا الزوجتين، أكبرهم إسماعيل، ثم يونس وإدريس وهم من الأولى.

ومن الثانية: عبد العزيز ومحمد، وأخوات عدة، وكان أصغرهم ابن كثير[(٢)]، قال ابن كثير: «وسُمِّيتُ باسم الأخ إسماعيل؛ لأنه كان قد قَدِم دمشق، فاشتغل بها بعد أن حفظ القرآن على والده، وقرأ مقدمةً فِي النحو، وحَفِظ **التنبيه** وشرحَه على العلامة تاج الدين الفزاري، وحصَّل **المُنتخَب** فِي أصول الفقه، ثم إنه سَقَط من سطح الشامية البرانية، فمكث أيامًا فمات، فوجِد الوالد عليه وَجْدًا كثيرًا، ورثاه بأبياتٍ كثيرة، فلمَّا وُلدتُ له أنا بعد ذلك سمَّاني باسمه، فأكبرُ أولاده إسماعيلُ، وآخرُهم وأصغرهم إسماعيلُ»[(٣)].

تُوُفِّيَ والدُ ابن كثير سنة ثلاث وسبعمائة[(٤)].

(١) البداية والنهاية ١٤/ ٣٠.

(٢) البداية والنهاية ١٤/ ٣٠.

(٣) البداية والنهاية ١٤/ ٣٠-٣١.

(٤) انظر: البداية والنهاية ١٤/ ٣١، والدرر الكامنة ٣/ ١٨٥، وشذرات الذهب ٦/ ٩.

رابعًا: زوجته وأولاده:

تزوج ابن كثير بابنة الشيخ أبي الحجاج المِزِّي[1]، وقد تربَّت زوجتُه على يد أبوين صالحين معروفين بالتقوى والصلاح، فقد كان والدها المزي شيخَ ابن كثير، وقد ترجَم له ابن كثير فِي كتابه (**البداية والنهاية**)[2]، وهو من أكابر أهل العلم المعروفين، وكانت والدتها عائشةَ بنت إبراهيم بن صِدِّيق، قال عنها ابن كثير: «الشيخة العابدة الصالحة العالمة، قارئة القرآن عائشةُ بنت إبراهيم بن صديق، زوجة شيخنا الحافظ جمال الدين المزي، وكانت عديمةَ النظير فِي نساء زمانها؛ لكثرة عبادتها وتلاوتها وإقرائها القرآن العظيم بفصاحة وبلاغة، وأداء صحيح يَعجِزُ كثير من الرجال على تجويده، وختمت نساء كثيرًا، وقرأ عليها من النساء خَلْقٌ، وانتفعْنَ بها وبصلاحها ودينها»[3].

وقد رُزق ابن كثير من زوجته أربعة أولادٍ، أَذكُرُهم مُرتَّبين حسب سِنِي وفاتهم:

١- عمر بن إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، كان فقيهًا، كَتَب تصانيفَ أبيه، ووَلِي الحِسبةَ مرارًا والأوقافَ، ودرس بأماكنَ عديدةٍ، تُوفِّيَ سنة ثلاث وثمانين وسبعمائة[4].

٢- أحمد بن إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، وُلد سنة خمس وستين وسبعمائة، وأحضر على ابن الشِّيرَجيِّ أحد أصحاب الفخر بن البخاري، وتزَيَّا بزِيِّ الجُند، وحصل له انقطاعٌ، وكان -فيما قاله الشهابُ

(١) انظر: ذيل طبقات الحفاظ: ٥٨، والدرر الكامنة ١/ ٣٧٤، وشذرات الذهب ٦/ ٢٣١.

(٢) البداية والنهاية ١٤/ ١٨٠-١٨٩.

(٣) انظر: البداية والنهاية ١٤/ ١٧٧-١٧٨.

(٤) إنباء الغمر ٢/ ٧٥.

ابنُ حجر- أحسنَ إخوته سَمتًا عارفًا بالأُمور، تُوفِّيَ سنة إحدى وثمانمائة[(١)].

٣- بدر الدين محمد ابن الحافظ عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير البُصْرَوي، ثم الدمشقي الشافعي، وُلد سنة تسع وخمسين وسبعمائة، واشتغل وتميَّزَ في الطلب، وسمع الكثير من بقية أصحاب الفخر ومَن بعدهم، درَّس فِي مَشيَخة الحديث بعد أبيه بتربة أمِّ صالح، تُوفِّيَ سنة ثلاث وثمانمائة[(٢)].

٤- عبد الوهاب بن إسماعيل بن عمر بن كثير، وُلد فِي ثالث عشر ذي الحجة سنةَ سبع وستين وسبعمائة، سَمِع من أبيه، ومن المحبِّ الصامت، وأحمد بن عبد الغالب الماكِسِيني، تُوفي سنة أربعين وثمانمائة[(٣)].



(١) الضوء اللامع ١/ ٢٤٣.

(٢) إنباء الغمر ٤/ ٣٢٢، وشذرات الذهب ٧/ ٣٥.

(٣) الضوء اللامع ٥/ ٩٨.

المبحث الثاني
الحياة العلميَّة

أولًا: طلبه للعلم:

كان لأسرة ابن كثير العلمية أثرٌ كبير فِي توجيهه التوجيهَ السليم الصحيح، والتحاقِهِ بطلب العلم منذ نعومة أظفاره، فكان والده عالمًا وخطيبًا، وكان إخوته مُشتغلين بالعلم، فلا غرابةَ أن يَنشأ هذا الصغيرُ على طلب العلم، وأن يَسلُكَ مَسلَكَ العلماء.

انتقلت أسرتُه إلى دمشق بعد وفاة والده برُفقة أخيه عبد الوهاب، وكان ذلك سنة سبع وسبعمائة، ودَرَس علومَه الأولى على يد أخيه عبد الوهاب. قال ابن كثير: «تَحَوَّلنا مِن بعده -أي بعد وفاة والده- فِي سنة سبع وسبعمائة إلى دمشق بصحبة كمال الدين عبد الوهاب، وقد كان لنا شقيقًا، وبنا رفيقًا شَفوقًا، وقد تأخرَتْ وفاتُه إلى سنة خمسين، فاشتغلتُ على يديه فِي العلم، فيسَّرَ اللهُ تعالى منه ما يسَّر، وسهَّل منه ما تعسَّرَ، والله أعلم»(١).

درس ابن كثير القراءات والتفسير، وعُنِي بالفقه والأصول، ودرس التأريخ وعلم الرجال، والنحو والشعر وآداب العرب وغيرها من العلوم الأخرى(٢)، وهكذا

---

(١) البداية والنهاية ١٤/ ٣١.

(٢) ذيل تذكرة الحفاظ: ٥٨، والدرر الكامنة ١/ ٣٧٤.

أخذ يَقرأ ويواصل ويتابع، ويَعكُفُ على العلم، ويجلس إلى العلماء، يأخُذ عنهم ويحفظ المتون، ويقرأ المُطوَّلات، وقد حَظِي ابن كثير بشيوخ أجلَّاءَ وعلماءَ فُضلاءَ، كان لهم تأثيرٌ واضح فِي عِلمه وثقافته، وقد كانوا مِمَّن عُرِفوا بغزارة العلم وسَعةِ الاطلاع، كما عُرِفوا بالتقوى والورع والإخلاص؛ أمثال الحافظ المزي، والذهبي، وابن تيمية وغيرهم، رحمهم الله أجمعين. وما زال كذلك حتى أتقنَ العلوم، ونال حظًّا وافرًا من جميع الفنون، فشَهِد بعلمه العلماءُ، وبرسوخه وتقدمه الفضلاءُ، فأُعطِيَتْ له الإجازاتُ، واشتهر بالضبط والتحرير[1] حتى ذاع صِيتُه، وطار فِي الأمصار ذِكرُه، وتولَّى مشيخة العديد من المدارس، وانتهت إليه رئاسةُ العلم فِي التأريخ والحديث والتفسير[2].

ثانيًا: شيوخه:

كان الحافظ ابن كثير منذ بدايته حريصًا على طلب العلم والتلقي من المشايخ، وكان تنوُّعُ معارفه وكثرةُ تفنُّنه سببًا لكثرة شيوخه، وتنوُّعِهم فِي العلم والمعرفة، فقد كان لابن كثير عددٌ غيرُ قليل من الشيوخ، كان لهم كبيرُ الأثر فِي تكوينِ شخصيته العلمية، وسأقتصرُ على ذِكر بعضهم مُرتَّبًا إيَّاهم حسب تأريخ وفاتهم:

١- **أبو يحيى زكريا بن يوسف بن سليمان بن حماد البَجَلي الشافعي**، نائب الخطابة، ومدرس الطيبة والأسدية، وُلد سنة (٦٥٠هـ)، وسمع من يحيى بن الصَّيْرفي، والفخر علي، والرشيد العامري، وغيرهم، وكانت له حلْقةٌ للاشتغال بالجامع يحضر بها عنده الطلبةُ، وكان يشتغل فِي الفرائض وغيرها، مواظبًا على ذلك، تُوفي فِي اليوم الثالث من جُمادى

(١) شذرات الذهب ٦/ ٢٣١.

(٢) شذرات الذهب ٦/ ٢٣١.

الأولى سنة (٧٢٢هـ)[١].

٢- **أبو نصر محمد بن محمد بن مُميل بن الشيرازي الدمشقي**، وُلد سنة (٦٢٩هـ)، وسمِع الكثيرَ وأَسمَعَ، وكان شيخًا حسنًا خيِّرًا مباركًا متواضعًا يُذَهِّبُ الربعات والمصاحف، له فِي ذلك اليدُ الطُّولَى، سمع مِن جدِّه القاضي أبي نصر، والسخاوي، وجماعة آخرين، وبمصر سمِع مِنِ ابن الصابوني، وابن قُميرة، تُوفي فِي يوم عرفة سنة (٧٢٣هـ)[٢].

٣- **بهاء الدين القاسم بن محمد بن بدر الدين بن عساكر الدمشقي الطبيب المعمر**، وُلد سنة (٦٢٩هـ)، سمع حضورًا وسماعًا على كثير من المشايخ، اشتغل بالطبِّ وكان يُعالج الناس بغير أُجرةٍ، وكان يحفظ كثيرًا من الأحاديث والحكايات والأشعار، تُوفي يومَ الاثنين وقتَ الظهر الخامس والعشرين من شهر شعبان سنة (٧٢٣هـ)[٣].

٤- **أبو زكريا يحيى بن الفاضل جمال الدين إسحاق بن خليل بن فارس الشيباني الشافعي**، اشتغل على النووي، ولازَمَ ابن المَقْدِسيِّ، ووُلِّيَ الحُكمَ بـ (زرع) وغيرها، ثم قام بدمشق يشتغل فِي الجامع، تُوفي سنة (٧٢٤هـ)[٤].

٥- **عَفيفُ الدين إسحاق بن يحيى بن إسحاق بن إبراهيم بن إسماعيل الآمِدي ثم الدمشقي الحنفي**، شيخ دار الحديث الظاهرية، وُلد فِي حدود سنة

(١) البداية والنهاية ١٤/ ٩٨، والدرر الكامنة ٢/ ١١٥، والدارس فِي تأريخ المدارس ١/ ١١٦.

(٢) البداية والنهاية ١٤/ ١٠٤، والدرر الكامنة ٤/ ٢٣٣-٢٣٤، وشذرات الذهب ٦/ ٦٢، والدارس فِي تأريخ المدارس ١/ ٢١٢.

(٣) البداية والنهاية ١٤/ ١٠٢، ١٠٣، والدرر الكامنة ٣/ ٢٣٩، ٢٤٠، وشذرات الذهب ٦/ ٦١.

(٤) البداية والنهاية ١٤/ ١٠٩، والدارس فِي تأريخ المدارس ١/ ٢٤٧.

(٦٤٠هـ)، وسمع الحديث على جماعة كثيرين؛ منهم يوسف بن خليل، ومجد الدين ابن تيمية، وكان شيخًا حسنًا، بهيَّ المنظر، سهلَ الإسماع، يُحبُّ الرواية، تُوفي ليلة الاثنين سنة (٧٢٥هـ)[١].

٦- **أبو محمد عبد الوهاب بن ذُؤيب الأسدي الشهبي الشافعي**، ولد بـ «حَوْران» سنة (٦٥٣هـ)، وقدم دمشق، واشتغل على الشيخ تاج الدين الفزاري، ولازمه وانتفع به، وكان بارعًا فِي الفقه والنحو، ولم يتزوَّجْ قطُّ، تُوفي بالمدرسة المجاهدية ليلة الثلاثاء الحادي عشر من ذي الحجة سنة (٧٢٦هـ)[٢].

٧- **تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحرَّاني الحنبلي**، شيخ الإسلام، وُلد فِي ربيع الأول سنة (٦٦١هـ)، سمع من ابن عبد الدايم، وابن أبي اليسر، وابن الصيرفي، وابن أبي الخير، وخلق كثير، عُني بالحديث ونَسْخِ الأجزاء، ودارَ على الشيوخ، وخرَّج وانتقى وبرع فِي الرجال، وعلل الحديث، وفقهه، وفِي علوم الإسلام، وعلم الكلام، وغير ذلِكَ، وكان من بحور العلم، ومن الأذكياء المعدودين والزُّهَّاد الأفراد، تُوفي سنة (٧٢٨هـ)[٣].

٨- **أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الرحمن الفزاري**، برهان الدين، وُلد سنة (٦٦٠هـ)، وسمع الكثيرَ من ابن عبد الدايم، وابن أبي اليسر وغيرهم، وله مشيخةٌ خرَّجها العلائيُّ، لازم الاشتغال والتصنيف، وحدَّث بالصحيح مرات، وعُرض عليه القضاء فامتنع، صنَّف التعليقة على

(١) البداية والنهاية ١٤/ ١١٤، والدرر الكامنة ١/ ٣٥٨، وشذرات الذهب ٦/ ٦٦.
(٢) البداية والنهاية ١٤/ ١٢٠، والدرر الكامنة ٢/ ٤٣١، وشذرات الذهب ٦/ ٢٣١.
(٣) تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٩٦، والبداية والنهاية ١٤/ ١٢٨-١٣٣.

التنبيه، وله تعليقة على **مختصر ابن الحاجب فِي الأصول**، وله مصنفاتٌ أُخَرُ، تُوفي بالبادرائية فِي جُمادى الأولى سنة (٧٢٩هـ)[١].

٩- **أبو عبد الله محمد بن أبي الحسن بن حسين بن غيلان البعلبكي الحنبلي**، سمع الحديث وأسمعه، وكان من كبار الصالحين والعباد الأخيار، تُوفي يوم السبت السادس من شهر صفر سنة (٧٣٠هـ)[٢].

١٠- **أبو العباس أحمد بن أبي طالب الحجَّار، المعروف بـ (ابن الشِّحنةِ)**، سمع منه ابن كثير بدار الحديث الأشرفية فِي أيام الشتويات، تُوفيَ يوم الاثنين الخامس والعشرين من شهر صفر سنة (٧٣٠هـ)[٣].

١١- **الحافظ الكبير أبو الحجَّاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف المزي**، وُلد سنة (٦٥٤هـ)، ونشأ بـ (مِزَّة)، حفظ القرآن وتفقَّهَ وأقبل على العلم؛ فسمع الكتبَ الستة و**معجمَ الطَّبَراني** وغيرَها، وأخذ العلمَ عن أبي الخير النووي، والعفيف التلمساني، والإِرْبِليِّ، وغيرهم، وكان كثيرَ العلم، ثِقةً حُجَّةً، صادقَ اللهجة، حسَنَ الخُلُق، كثيرَ السكوت، قليلَ الكلام، من مصنفاته (**تهذيب الكمال**) و (**تحفة الأشراف فِي معرفة الأطراف**)، وهما من أنفَسِ كتبه، تُوفي فِي شهر صفر سنة (٧٤٢هـ)[٤].

١٢- **الحافظ الكبير مؤرخ الإسلام، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قايْمَازَ الذهبي**، وُلد سنة (٦٧٣هـ)، وسَمِع من كثيرٍ من المشايخ؛

(١) البداية والنهاية ١٤/ ١٣٨، وشذرات الذهب ٦/ ٨٨.

(٢) البداية والنهاية ١٤/ ١٤١-١٤٢.

(٣) البداية والنهاية ١٤/ ١٤٢، وشذرات الذهب ٦/ ٩٣.

(٤) تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٩٨-١٥٠٠، والبداية والنهاية ١٤/ ١٨٠-١٨٨، وشذرات الذهب ٦/ ١٣٦-١٣٧.

منهم الإمام المزِّي، وأحمد بن هبة الله بن عساكر، وشرف الدين الفزاري وغيرهم، صنَّفَ المصنفاتِ الجليلةَ، منها **(تأريخ الإسلام)** و**(سير أعلام النبلاء)** و **(ميزان الاعتدال)** وغيرها، تُوفي فِي ليلة الاثنين الثالث من شهر ذي القعدة سنة (٧٤٨هـ)(١).

ثالثًا: تلامذته:

أخذ عن ابن كثير طلابٌ كثيرون تفقَّهُوا به وحَفِظوا عنه، فقد تَولَّى ابن كثير التدريس في مدارسَ كثيرةٍ، وألقى دروسه في الجامع الأموي وغيره، وللحافظ ابنِ كثير تلامذةٌ كثيرون، سأقتصر على ذِكْر بعضهم مُرتَّبًا إياهم على حَسَب الوَفَيات:

١- **محمد بن علي بن الحسن بن حمزة بن أبي المحاسن الدمشقي الحسيني الشافعي**، وُلد سنة (٧١٥هـ)، وسَمِع من جماعة من الأعيان، له مؤلفاتٌ حسنة مُطوَّلة ومُختصَرة، تُوفي سنة (٧٦٥هـ)(٢).

٢- **بدر الدين الزركشي: أبو عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي**، وُلد بالقاهرة سنة (٧٤٥هـ)، أصله من الأتراك، يُنسَب إلى مذهب الشافعي، لقب بالزركشي لأنه تعلم صنعة الزَّرْكَشِ في صِغَره، أخذ من جمال الدين الأَسْنَوي، وجمال الدين البُلقيني، ومغلطاي، ثم توجَّهَ إلى بلاد الشام قاصدًا سماعَ الحديث من الحافظ ابن كثير، فنـزل دمشق وأخذ عنه، له تصانيفُ كثيرةٌ في الفقه والأصول والحديث والتفسير والحكمة والمنطق والبلاغة والأدب، تُوفي يوم الأحد ثالث شهر رجب سنة (٧٩٤هـ)(٣).

---

(١) البداية والنهاية ١٤/ ٢١١، والدرر الكامنة ٣/ ٣٣٦، وشذرات الذهب ٦/ ١٥٣-١٥٦.

(٢) الدرر الكامنة ٤/ ٦١، وذيل تذكرة الحفاظ لابن فهد: ١٥٠-١٥١.

(٣) الدرر الكامنة ٣/ ٣٩٧-٣٩٨، وشذرات الذهب ٦/ ٣٣٥، وطبقات الشافعية لابن هداية الله: ٢٤١، والأعلام للزركلي ٦/ ٢٨٦، ومعجم المؤلفين ٩/ ١٢١، والنجوم الزاهرة ١٢/ ١٣٤.

٣- **عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم المِهْراني المولد**، العراقي الأصل، الكردي العراقي الشافعي، وُلد في جُمادى الأولى سنة (٧٢٥هـ). حَفِظ **التنبيهَ**، واشتغل بالقراءات، ولازم المشايخ، تُوفي سنة (٨٠٦هـ)[(١)].

٤- **شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عمر بن رضوان الحريري الدمشقي**، المعروف بالسَّلاوي الشافعي، ولد سنة (٧٣٨هـ) أو نحوها، سمع الحديث من ابن كثير تُوُفِّيَ سنة (٨١٣هـ)[(٢)].

٥- **أبو العباس أحمد بن علاء الدين حجي بن موسى بن أحمد بن سعد الدمشقي الشافعي**، وُلد في محرم سنة (٧٥١هـ)، تخرج في علوم الحديث بالحافظين؛ ابن كثير وابن رافع، تُوفي سنة (٨١٦هـ)[(٣)].

رابعًا: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

الفرع الأول: مكانته العلمية

تتضح مكانة ابن كثير العلمية في المدارس التي تولَّى التدريس فيها، والمساجد التي كان يُلقي فيها محاضراتِهِ، وكذلك تُعرَف مكانتُه من خلال مؤلفاته وكتبه التي كتبها.

أمَّا المدارس التي كان يُدرِّس فيها فهي: مدرسة دار الحديث الأشرفية، والمدرسة الصالحية، والمدرسة النجيبية، والمدرسة التنكزية، والمدرسة النورية الكبرى[(٤)].

(١) ذيل تذكرة الحفاظ لابن فهد: ٢٢٠-٢٣٩، وشذرات الذهب ٧/ ٥٥-٥٧.

(٢) شذرات الذهب ٧/ ١٠٠.

(٣) شذرات الذهب ٧/ ١١٦-١١٨، وطبقات الشافعية لابن هداية الله: ٢٤١.

(٤) انظر: ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني: ٥٨، والدارس في تأريخ المدارس ١/ ٢٧.

وهذه المدارس كانت مهبط أفئدة طلاب العلم في الشرق والغرب، لِمَا يُدرَسُ فيها من علوم، ولمكانة شيوخها وأساتذتها ومنـزلتهم العلمية؛ إذ لا يتولَّى التدريسَ فيها إلَّا مَن كان ذا قَدَم راسخة في العلم، ومكانةٍ بين العلماء؛ كسلطان العلماء العزِّ ابن عبد السلام، وشيخ الإسلام ابن تيمية، والحافظ المِزِّي، والذهبي. كما أنه تولَّى إلقاءَ الدروس في عددٍ من مساجدِ دمشقَ المهمة؛ كالجامع الأُموي وجامع تنكز، والجامع الفَوْقاني، أمَّا مؤلفاته فسيأتي الكلامُ عليها إن شاء الله.

الفرع الثاني: ثناء العلماء عليه:

أثنى على الحافظ ابن كثير كلُّ مَن لَقِيَه، أو أخذ ونهل من منهله أو نظر في كتبه.

١- قال شيخه الذهبيُّ فيه: «هو فقيهٌ مُتقِن، ومحدث مُحقِّق، ومفسِّر نقَّاد، وله تصانيفُ مفيدة»[١].

٢- قال الحسيني: «الشيخ الإمام العالم الحافظ المفيد البارع عماد الدين أبو الفداء. أفتى ودرس وناظر، وبرع في الفقه والتفسير والنحو، وأمعن النظرَ في الرجال والعِلل...»[٢].

٣- قال ابن حُجيٍّ: «أحفظُ مَن أدركناه لمتون الأحاديث، وأعرفُهم بجَرحها ورجالها، وصحيحِها وسقيمها، وكان أقرانه وشيوخه يعترفون له بذلك، وما أعرف أني اجتمعت به على كثرة تردُّدي إليه إلا واستفدتُ منه»[٣].

٤- قال العيني: «رحمه الله كان قدوةَ العلماء والحُفَّاظ، وعمدةَ أهل المعاني والألفاظ، وسمع وجمع، وصنَّف ودرس، وحدَّث وألَّف، وكان إليه

(١) ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني: ٥٨.

(٢) ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني: ٥٧-٥٨.

(٣) شذرات الذهب ٦/ ٢٣٢، والدارس في تأريخ المدارس ١/ ٢٧.

اطّلاعٌ عظيم في الحديث والتفسير والتاريخ، واشتهر بالضبط والتحرير، وانتهى إليه عِلمُ التاريخ والتفسير، وله مصنفاتٌ عديدة مفيدة»[١].

٥- قال الحافظ ابن حجر: «اشتغل بالحديث مُطالعَةً في متونه ورجاله.... وكان كثيرَ الاستحضار حَسنَ المُفاكهة، سارت تصانيفُه في البلاد في حياته، وانتفع بها الناس بعد وفاته»[٢].

٦- قال ابن حبيب: «إمام روى التسبيح والتهليل، وزعيمُ أربابِ التأويل، سمع وجمَع وصنَّف، وأطرب الأسماعَ بالفتوى وشنَّف، وحدث وأفاد، وطارت أوراق فتاوِيهِ إلى البلاد، واشتهر بالضبط والتحرير، وانتهت إليه رياسةُ العلم في التاريخ والحديث والتفسير»[٣].

٧- قال السخاوي: «الحافظ العمدة المؤرِّخ المُفسِّر عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء القيسي البُصْرَوي، ثم الدمشقي، الفقيه الشافعي، صاحب **التفسير** و(**البداية والنهاية**) وغيرِها مِمَّا لِكُلِّه النهاية، وسارت في حياته في البلادِ، وانتفع الناس بها بعد وفاته عن أربع وسبعين سنة. وكان كثيرَ الاستحضار حَسنَ المُفاكهة، أثنى عليه الأئمَّةُ»[٤].

٨- قال السيوطي: «العمدةُ في علم الحديث، ومعرفةِ صحيحِ الحديث وسقيمِه، وعِلله واختلافِ طرقه ورجاله جرحًا وتعديلًا»[٥].

(١) النجوم الزاهرة ١١/ ١٢٣.
(٢) الدرر الكامنة ١/ ٣٧٤.
(٣) شذرات الذهب ٦/ ٢٣١.
(٤) وجيز الكلام ١/ ١٩٢.
(٥) ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي: ٣٦٢.

خامسًا : مؤلفاته[1] :

لم يقتصر ابن كثير في تأليفه على نوع خاصٍّ أو جانب معين من العلوم، بل تناول كثيرًا من العلوم وجوانبَ متعددةً من المعارف، وكانت مؤلفاتُه كثيرةَ العدد، جَمَّةَ المنافع، عظيمةَ الفائدة.

وقد أَحصيْتُ له كُتبًا عديدةً، منها المطبوعُ في عدة مجلداتٍ، ومنها في جزء أو أجزاء، ومنها المخطوطُ الذي لا يزال يَنتظِر مَن يَنفُض عنه غُبارَ السنين الطِّوالِ لإخراجه والاستفادة منه، ومنها المفقودُ الذي لا نَعرِفُ عنه سوى الاسم، أشار إليها ابن كثير في مؤلفاته.

وسأذكر هذه المؤلفاتِ مُرتِّبًا إياها على حروف المعجم :

١- (آداب الحمَّامات) طبع .

٢- (الاجتهاد في طلب الجهاد): قال حاجي خليفة : «رسالةٌ لابن كثير كتبها للأمير منجك لما حاصر الفرنجُ قلعة إياسٍ»[2] .

٣- (أحاديث الأصول).

٤- (أحاديث التوحيد والرد على أهل الشرك).

٥- (الأحكام الصغرى في الحديث).

٦- (الأحكام على أبواب التنبيه).

---

(١) انظر في مؤلفات الإمام ابن كثير :
ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني : ٥٨، والدرر الكامنة ١/ ٣٧٤، والبدر الطالع ١/ ١٥٣، وذيل طبقات الحفاظ للسيوطي : ٣٦١، وطبقات المفسرين، له ١/ ٢٦٠، والنجوم الزاهرة ١١/ ١٢٣-١٢٤، وشذرات الذهب ٦/ ٢٣١، والأعلام للزركلي ١/ ٣٢٠.

(٢) كشف الظنون ١/ ١٠.

٧- (الأحكام الكبرى): ذكره ابن كثير في تفسيره[١].

٨- (اختصار علوم الحديث): وهو الكتاب الذي بين أيدينا.

٩- اختصار كتاب الإمام البيهقي **(المدخل إلى كتاب السنن)**: ذكره ابن كثير في مقدِّمة كتابه **(اختصار علوم الحديث)**[٢].

١٠- (اختصار السيرة النبوية).

١١- (إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه)[٣].

١٢- (أقوال العلماء في معنى الصلاة الوسطى).

١٣- (البداية والنهاية): وهو من أجلِّ كتب التاريخ، طُبع طبعاتٍ عديدةً أجلُّها طبعة الدكتور عبد الله تركي، وقد بيَّنَ ابن كثير منهجه فيه في مقدمة كتابه[٤].

١٤- (بطلان وضع الجزية عن يهود خيبر).

١٥- (بيع أمهات الأولاد).

١٦- (تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب)[٥].

١٧- (تفسير القرآن العظيم): وهو من أنفع كتب التفسير، وهو من التفاسير التي جمعَتْ بين التفسير بالمأثور والرأي، وهو تفسير القرآن بالقرآن

(١) انظر: تفسير الآية (٤) من سورة القتال، وفي مقدمة تفسير سورة الملك، وأشار إليه في مقدمة جامع المسانيد.

(٢) انظر: صفحة ٩٠ من هذا الكتاب.

(٣) طبع في مؤسسة الرسالة بتحقيق بهجة أبي الطيب الآلوسي.

(٤) البداية والنهاية ١/٦-٧.

(٥) طبع بتحقيق الدكتور عبد الغني بن حميد بن محمود الكبيسي عن دار ابن حزم.

وبالأحاديث النبوية وبأقوال الصحابة والتابعين، ويتكلم عن الأحاديث والآثار جرحًا وتعديلًا، ويُبيِّنُ في الأعمِّ والأغلب درجاتِها من الصحَّة والضعف والغرابة والنكارة، وقد نال هذا التفسيرُ قبولًا كبيرًا، وطُبع طبعاتٍ عديدةً. قال السيوطي: «لم يُؤَلَّفْ على نَمَطِهِ مِثْلُهُ»[1].

١٨- **(التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل)**: وهو كتاب كبيرُ الحجم، جَمَع فيه بين **(تهذيب الكمال)** و**(ميزان الاعتدال)** لشيخيه المزي والذهبي، ولا شك أنه قد أضاف إضافاتٍ، وتمَّمَ الكتابَ بفوائدَ، بل إنَّ ابن كثير قد صرَّح بذلك، والكتاب لا يزال مخطوطًا، وهو حَرِيٌّ أن يطبع، وقد ذَكَره ابن كثير مراتٍ عديدةً في كتابه **(البداية والنهاية)**[2]، و**(اختصار علوم الحديث)**.

١٩- **(جامع المسانيد والسنن الهادي لأقومِ سنن)**: وهو من أضخم الكتب، جمَع فيه بين **مسند الإمام أحمد، والبزار، وأبي يعلى، وابن أبي شيبة** مع الكتب الستة، رتَّبه على الأبواب ليشمَلَ فوائد المتون والأسانيد، وقد طُبع أكثرَ من طبعة.

٢٠- جزءٌ في الأحاديث الواردة في قتل الكلاب واختلاف الأئمَّةِ في ذلك.

٢١- جزء في إسناد حديثِ الشفاعة الطويلِ.

٢٢- جزء في بناء المساجد واحترامها وتوقيرها وتَطْيِيبها وتبخيرها.

٢٣- جزء في تقصِّي طريق حديث ابن عباس، في فضل العمل في عشر ذي الحجة المَرويِّ مع البخاري.

(١) ذيل طبقات الحفاظ: ٣٦١.

(٢) البداية والنهاية ٨/ ٩٥.

٢٤- جزء في تكذيبِ حديثٍ ذكره الخطيب البغدادي في **تاريخه** عن ابن عمر أنَّ السجل كاتب النبي ﷺ.

٢٥- جزءٌ في دخول مُؤمِني الجنِّ الجنةَ.

٢٦- جزءٌ في ذِكْر المَهدِيِّ.

٢٧- جزء في طرقِ وألفاظِ وعللِ ما يَتعلَّقُ بحديثِ كفارة المجلس.

٢٨- جزء في فتح القسطنطينية.

٢٩- جزء في فضائل الشيخين أبي بكر وعمر.

٣٠- جزء في مسألة: هل الأخوان تسمى أخوة؟

٣١- جزء مفرد في تكذيبِ ما ادَّعاه يهودُ خيبرَ من أن بأيديهم كتابًا من النبي ﷺ، فيه وضْعُ الجزية عنهم، كَتَبه عليُّ بن أبي طالب، وشهود جماعة من الصحابة منهم سعد بن معاذ ومعاوية بن أبي سفيان ﷺ.

٣٢- (رسالة في أحاديث الإشراك).

٣٣- (سيرة أبي بكر ﷺ) ومروياته: قال ابن كثير في كتابه **(البداية والنهاية)**: (وقد ذكرنا ترجمة الصديقِ ﷺ وسيرته وأيامه، وما روى من الأحاديث، وما رُوِي عنه من الأحكام في مُجلَّدٍ، ولله الحمدُ والمنَّةُ)[١].

٣٤- (سيرة عمر بن الخطاب ﷺ): ذكرها ابن كثير في **تفسيره**[٢]، وذكرها أيضًا في كتاب **(البداية والنهاية)**[٣].

(١) البداية والنهاية ٧/ ١٧.

(٢) انظر: آخر تفسير الآية (٤٣) من سورة الحاقة.

(٣) البداية والنهاية ٧/ ١٧.

٣٥- (سيرة عمر بن عبد العزيز).

٣٦- (شرح التنبيه): التنبيه في فقه الشافعية لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، وقد ذكره ابن كثير في (**البداية والنهاية**)، قال: (وقد ذكرتُ ترجمتَه مُستقصاةً في أول **شرح التنبيه**)[١].

٣٧- (شرح صحيح البخاري): أحال عليه ابنُ كثير مِرارًا في تفسيره[٢]، وفي **اختصار علوم الحديث**.

٣٨- (شعب الإيمان): توجد منه نسخة مصورة في مكتبة الشيخ صبحي بدري السامرائي الخاصة ببغداد.

٣٩- (طبقات الفقهاء الشافعيين): ذكره في (**البداية والنهاية**)، وهو يتحدث عن محمد بن إدريس الشافعي[٣] طبع.

٤٠- (العقائد).

٤١- (الفصول في اختصار سيرة الرسول ﷺ) ضمن البداية.

٤٢- (فضائل القرآن) طبع.

٤٣- كتاب تراجم لشيخه ابن تيمية.

٤٤- كتاب (صفة النار).

٤٥- كتاب (الصيام) ذكره في تفسيره[٤].

---

(١) البداية والنهاية ١٢/ ١٢٤.

(٢) انظر: تفسير الآية (٢٢) من سورة الأحزاب، و(٤٩) من سورة القمر، و(٧) من سورة الحديد، و(١١) من سورة المجادلة، و(٢) من سورة الصف.

(٣) البداية والنهاية ١٠/ ٢٤٧.

(٤) انظر: تفسير الآية (١٨٤) و(١٨٧) من سورة البقرة.

٤٦- كتاب في مسألة السماع، سماع الغناء بالألحان: ذكره حاجي خليفة[١].

٤٧- (الكواكب الدراري في التاريخ): انتخبه من كتابه الكبير **(البداية والنهاية)**.

٤٨- (مسألة الذبيحة التي لم يُذكَرِ اسمُ الله عليها).

٤٩- (المسائل الفقهية) التي انفرد بها الإمام الشافعيُّ من دون إخوانه من الأئمة.

٥٠- مسند الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما: ذكره السيوطي في **(ذيل طبقات الحفاظ)**[٢]، وحققه الدكتور مطر أحمد ناصر الزهراني.

٥١- مشيخة خرجها لشيخه علاء الدين القويزي.

٥٢- مصنف في حكم الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير.

٥٣- مصنف مُفرَدٌ في تحريم الجمع بين الأختين.

٥٤- **(المقدمات)**: ذكره ابن كثير فِي تفسيره[٣]، وفي **(اختصار علوم الحديث)**[٤].

٥٥- **(مولد رسول الله ﷺ)**: وهي رسالة صغيرة نشرها الدكتور صلاح الدين منجد.

٥٦- (نهاية البداية والنهاية فِي الفتن والملاحم)[٥] جزء من كتاب البداية والنهاية.

---

(١) كشف الظنون ٢/ ١٠١.

(٢) ذيل طبقات الحفاظ: ٣٦١.

(٣) انظر: تفسير الآية (٨٥) من سورة مريم.

(٤) انظر: اختصار علوم الحديث: ١١٥ فِي حديثه عن المرسل.

(٥) وقد طُبع فِي دار إحياء التراث العربي.

٥٧- (الواضح النفيس في مناقب ابن إدريس) طبع.

سادسًا: وفاته[١]:

وبعد حياةٍ حافلةٍ في التعلم والتعليم، والعمل الدءوب المتواصِل شاءت إرادة الرحمن أن تعود هذه النفسُ إلى بارئها ﴿ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴾[٢]، فانتقل ابن كثير إلى الدار الآخرة بعد أن ألَّف الكتبَ، وخرَّجَ الأجيالَ حتى ضَعُفت قواه وفقَدَ بصرَه، وجاء يومُ الخميس السادسُ والعشرون من شهر شعبان سنة أربعٍ وسبعين وسبعمائة، يومُ وداعِ دمشق لإمامها وخطيبها وحافظها: أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي. فودعته هذه المدينة بحُزنٍ عميق، وسار موكب جثمانه الطاهر ليأخُذَ طريقه إلى دفنه بجوار شيخه ابن تيمية، فدُفن بجواره، رحمهما الله وأسكنهما فَسيحَ جناته.

وقد قال ابن كثير في خاتمة سنة ثمانٍ وستين:

تَمُرُّ بنا الأيام مَرًّا وإنَّما ... نُساقُ إلى الآجالِ والعينُ تَنظُرُ
فَلا عائِدٌ ذاكَ الشَّبابُ الَّذِي قَضَى ... ولا زائلٌ هذا المَشِيبُ المُكَدَّرُ
ومِن بَعْدِ ذا فالْعَبْدُ إمَّا مُنَعَّمٌ ... كَرِيمٌ وَإِمَّا فِي الْجَحِيمِ يُسَعَّرُ[٣]

(١) تأريخ وفاة ابن كثير متفقٌ عليه عند جمهور المترجمين والمؤرخين.
انظر: الدرر الكامنة ١/ ٣٧٤، ووجيز الكلام ١/ ١٩٢، والبدر الطالع ١/ ١٥٣، وذيل طبقات الحفاظ للسيوطي: ٣٦١، وطبقات المفسرين ١/ ٢٦٠، وشذرات الذهب ٦/ ٢٣١، والنجوم الزاهرة ١١/ ١٢٣-١٢٤، والدارس في تأريخ المدارس ١/ ٢٧، وكشف الظنون ١/ ١٠.

(٢) سورة الفجر الآية: ٢٨.

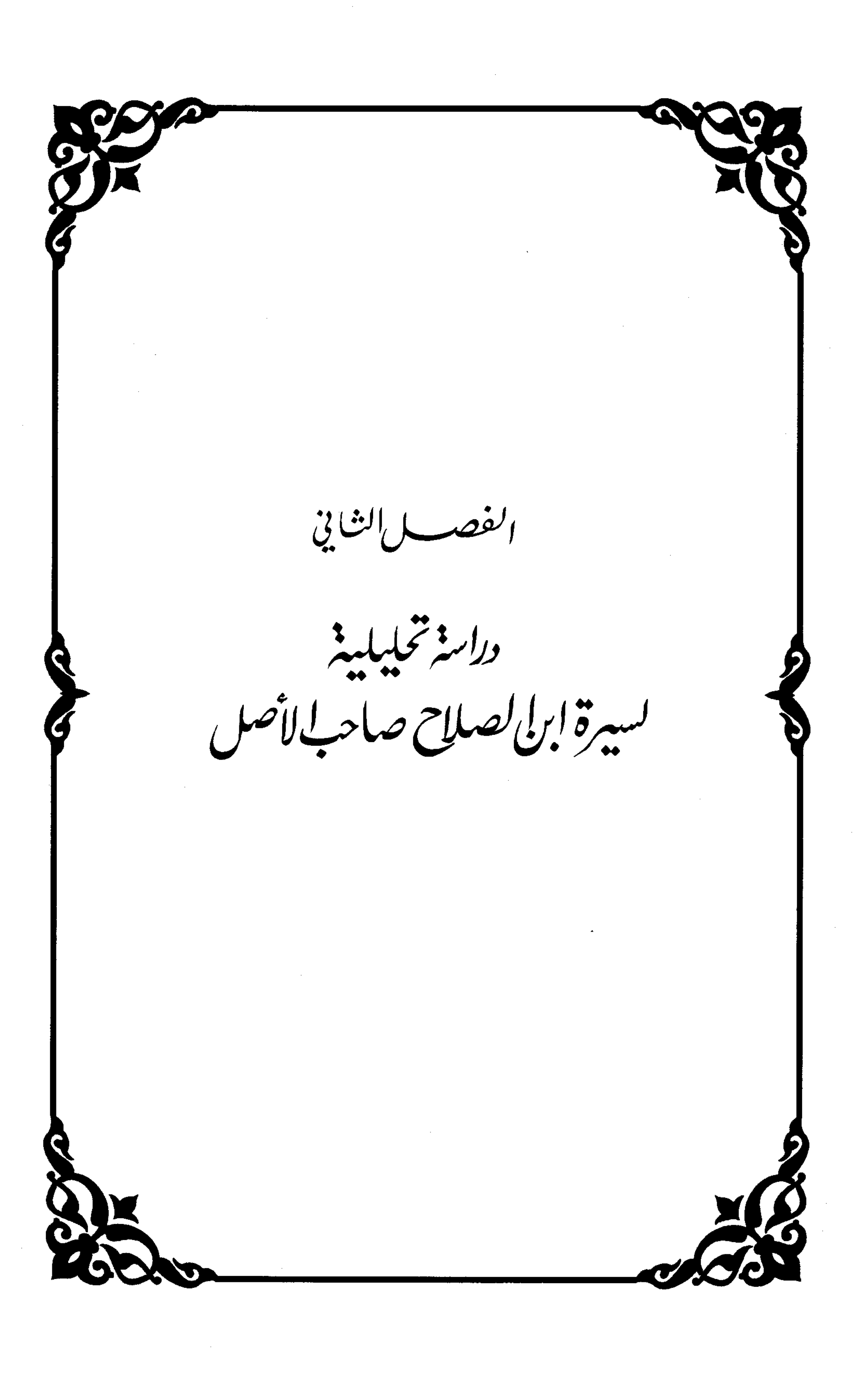
(٣) وجيز الكلام ١/ ١٩٢-١٩٣، وشذرات الذهب ٦/ ٢٣١.

وقد رثاه أحد طلبته فقال :

بِفَقْدِكَ طُلابُ العُلُومِ تَأَسَّفُوا　　وَجادُوا بِدَمْعٍ لا يَبِيدُ غَزيرِ
وَلو مَزَجُوا مَاءَ المَدَامِعِ بالدِّما　　لَكَانَ قَلِيلًا فِيكَ يا ابنَ كَثِيرِ[1]

---

(١) النجوم الزاهرة ١١/ ١٢٣.



الفصل الثاني

دراسة تحليلية
لسيرة ابن الصلاح صاحب الأصل

المبحث الأول

اسمه ونسبه وولادته

هو تقي الدين أبو عَمْرو عثمان بن صلاح الدين أبي القاسم عبد الرحمن بن عثمان بن موسى بن أبي نصر النصري الكُردي الأهل الشرخاني الشهرزوري الأصل، الموصلي النشأة، الدمشقي الموطن والوفاة، الشافعي المذهب[1]. ولد سنة (٥٧٧هـ)[2] بشهرزور[3].

---

(١) الذيل على الروضتين: ١٧٥، ووفيات الأعيان ٣/ ٢٤٣، وسير أعلام النبلاء ٢٣/ ١٤٠، وتذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٣٠، والعبر ٥/ ١٧٧، وطبقات الشافعية الكبرى ٨/ ٣٢٦، والدارس في تأريخ المدارس ١/ ٢٠، والأعلام ٤/ ٤٠٧.

(٢) وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٤، وتذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٣٠.

(٣) تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٣٠. وشهرزور: كورة واسعة بين إربل وهمذان تنسب إلى بانيها (زور ابن الضحاك). ينظر: معجم البلدان ٣/ ٣٧٥، ومراصد الاطلاع ٢/ ٨٢٢.

المبحث الثاني
أسرته ونشأته وطلبه للعلم

نشأ ابنُ الصلاح في بيت عِلم وورع ورئاسة في الفقه؛ إذ كان والده إمامًا مُفتيًا رأسًا في الفقه على مذهب الإمام الشافعي -رحمه الله- ووَلِي فيما بعد التدريسَ في إحدى المدارس بحلب(١)، فكان والده أوَّلَ مشايخه وأبرزَهم(٢).

كما تلقَّى ابنُ الصلاح علومَه على مشايخه في مسقَطِ رأسه، والذين كان أغلبُهم من الأكراد، ومما يدلُّ على نباهته وعلو همته ونشاطه في طلب العلم -وَهُوَ لم يزل في مقتبل العمر- ما يذكر من أنَّه أعاد على والده قراءةَ كتاب **(المهذب)** أكثر من مرة، ولم يختطَّ شاربه بعدُ(٣). ومن ثَمَّ انتقل به والده إلى مدينة الموصل، فاشتغل بها مدةً وسمع بها(٤).

ولم تَقرَّ عينُ أبي عمرو بأن يأخُذَ العلم عن شيوخ بلده فقط، فارتحل في طلب بُغْيَته، وسافر إلى بغداد(٥)، وإلى قزوين، فلازم بها الإمام الرافعي، حتى أتقن عليه

---

(١) وهي المدرسة الأسدية، تنسب إلى بانيها أسد الدين شيركوه بن شاذي. ينظر: وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٣.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٣/ ١٤٠.

(٣) وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٣.

(٤) وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٣، وسير أعلام النبلاء ٢٣/ ١٤٠.

(٥) طبقات الشافعية الكبرى ٨/ ٣٢٦، والدارس في تأريخ المدارس ١/ ٢٠، وتأريخ علماء بغداد: ١٤٠.

جُملةً من العلوم[1]، وإلى بلاد خراسان وأقام هناك زمنًا، وأكثر فيها من سماع الحديث وتحصيلِهِ[2].

ومِن ثَمَّ ألقى ابنُ الصلاح عصا تَرحالِهِ في بلاد الشام، وكان أوَّل مقامه في مدينة القدس[3]، ثُمَّ ورد دمشق بصحبة أبيه وأسرته، فاتَّخذَها سكنًا[4]، وذلك في سنة ٦٣٠هـ[5].

ولا يفوتني أنْ أذكُرَ أنَّه سافر إلى بلاد الحجاز لأداء فريضة الحجِّ[6].

(١) طبقات الشافعية لابن هداية الله: ٢٢١.

(٢) وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٤.

(٣) تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٣٠، والأنس الجليل ٢/ ١٠٤.

(٤) وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٤، وطبقات الشافعية الكبرى ٨/ ٣٢٧.

(٥) طبقات الشافعية للأسنوي ٢/ ١٣٣.

(٦) سير أعلام النبلاء ٢٣/ ١٤٠.

المبحث الثالث

شيوخه

تتلمذَ ابنُ الصلاح على عدَّةٍ من الشيوخ، سواء كانوا من مسقط رأسه، أو من البلد التي استوطنها، أو من البلاد الأخرى خلال أسفاره ورحلاته، وكانت السِّمةُ المميزة لمشايخه أنَّ أكثرهم كانوا من أهل الحديث، وأبرزهم:

١- أبو جعفر عبيد الله بن أحمد بن السمين(١).

٢- ضياء الدين أبو أحمد عبد الوهاب بن أبي منصور علي بن علي البغدادي المعروف بـ (ابن سكينة)، (ت ٦٠٧هـ)(٢).

٣- عماد الدين أبو حامد محمد بن يونس بن محمد الموصلي الفقيه، (ت ٦٠٨هـ)(٣).

٤- أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم القزويني الرافعي، (ت ٦٢٤هـ)(٤)، وغيرهم.

---

(١) تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٣٠، وتأريخ علماء بغداد: ١٣٠. ولم نقف على سنة وفاته.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٣/ ١٤٠، وطبقات الشافعية الكبرى ٨/ ٣٢٤.

(٣) وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٣، والدارس في تأريخ المدارس ١/ ٢٠، وترجمة العماد في: العبر ٥/ ٢٨، والبداية والنهاية ١٣/ ٦٢.

(٤) طبقات الشافعية الكبرى ٨/ ٢٨٣.

المبحث الرابع

تلامذته

رُزِق أبو عمرو القبولَ بين الناس، فتسابق طلابُ العلم على التتلمذ عليه، والانتهالِ من مَعِينِ ما أُوتِيَهُ من العلوم، ومن أبرز تلامذته:

١- شمس الدين عبد الرحمن بن نوح بن محمد المقدسي. (ت ٦٥٤هـ)(١).

٢- شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلِّكان الإربلي (ت ٦٨١هـ)(٢).

٣- الحَافِظ أمين الدين عَبْد الصمد بن عَبْد الوهاب بن الحسن بن عساكر الدمشقي، ثُمَّ المكي. (ت ٦٨٦هـ)(٣).

٤- تاج الدين عبد الرحمن بن إبراهيم الفزاري المشهور بالفركاح. (ت ٦٩٠هـ)(٤) وغيرهم.

---

(١) سير أعلام النبلاء ٢٣/ ١٤١، وترجمته في: البداية والنهاية ١٣/ ١٩٠، وشذرات الذهب ٥/ ٢٦٥.

(٢) وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٣، وترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى ٨/ ٣٢٦، والنجوم الزاهرة ٧/ ٣٥٣.

(٣) سير أعلام النبلاء ٢٣/ ١٤٤، وترجمته في: ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني: ٨١.

(٤) طبقات الشافعية الكبرى ٨/ ٣٢٦، وترجمته في: العبر ٥/ ٣٦٧، وتاريخ الإسلام: ٤١٤ وفيات (٦٩٠ هـ)، والبداية والنهاية ١٣/ ٣٢٥.

المبحث الخامس

تدريسه

كان أبو عمرو مُلمًّا بجوانبَ متعددةٍ من فنون العلوم المختلفة، زيادةً إلى طيب خُلقه وكرم أصله، مع الزهد والتواضع وحب الخير، فوقع عليه الاختيارُ ليتولَّى التدريس في العديد من المدارس آنذاك، منها:

١- المدرسة الناصرية بالقدس[١].

٢- المدرسة الرواحية بدمشق[٢].

٣- دار الحديث الأشرفية[٣]، وهو أول من وَلِيَها ودرَّس فيها من أهل الحديث[٤]، وبقي في مشيختها ثلاث عشرة سنة[٥]، وفيها أملى كتابه **(معرفة أنواع علم الحديث)**[٦].

---

(١) وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٤، وهي منسوبة إلى الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب، وسماها الذهبي في تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٣٠ بالصلاحية، وابن العماد في شذرات الذهب ٥/ ٢٢١ بالنظامية.

(٢) طبقات الشافعية للأسنوي ٢/ ١٣٣، والدارس ١/ ٢١. وهي منسوبة إلى بانيها زكي الدين أبي القاسم هبة الله بن محمد بن رواحة. ينظر: الدارس ١/ ٢٦٥.

(٣) تنسب إلى بانيها الملك الأشرف مظفر الدين موسى بن العادل (ت ٦٣٥هـ). الدارس ١/ ١٩.

(٤) طبقات الشافعية للأسنوي ٢/ ١٣٣، والدارس ١/ ٢١.

(٥) العبر ٥/ ١٧٨.

(٦) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١/ ٤٤٥، ونزهة النظر: ٥٠.

٤ - مدرسة ستِّ الشام (زمرد خاتون بنت أيوب) (ت ٦١٦هـ)[(١)].

وقد أدَّى ما أُسنِد إليه حقَّ التأدية، وكان يتحمَّلُ أعباء المدارس ثلاثَتِها (الرواحية، وست الشام، ودار الحديث الأشرفية) من غير إخلال أو تقصير[(٢)].

(١) وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٤، وسير أعلام النبلاء ٢٣/ ١٤١ وسماها الشامية الصغرى، والبداية والنهاية ١٣/ ١٦٨ وسماها الشامية الجوانية، وينظر عنها: الدارس ١/ ٣٠١.

(٢) وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٤.

المبحث السادس

آثاره العلميَّة

لَمَّا كان ابن الصلاح متضلِّعًا من تلك العلوم، استطاع بفضل الله أولًا، ثُمَّ بما تمتَّع به من ذكاء وحافظة وجودة فَهْم أنْ يُصنِّفَ العديدَ من المؤلفات، منها:

١- (أدب المفتي والمستفتي)[١].

٢- (شرح الورقات) لإمام الحرمين في أصول الفقه[٢].

٣- (صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته عن الإسقاط والسقط)[٣].

٤- (فتاوى ومسائل ابن الصلاح في التفسير والحديث والأصول والفقه)[٤].

٥- (معرفة أنواع علوم الحديث)[٥]. وغيرها[٦].

٦- (طبقات الفقهاء الشافعية)[٧].

---

(١) طبع بتحقيق الشيخ موفق بن عبد الله بن عبد القادر سنة ١٩٨٦م. وطبع بتحقيق غيره.

(٢) مخطوط منه نسخة في الظاهرية برقم (٢٤٩ ثان)، وفي مكتبة سليم أغا برقم (٢٦٩)، وفي رامبور برقم (٢٧٥ أول). ينظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٦/ ٢١١.

(٣) طبع بتحقيق الشيخ موفق بن عبد الله بن عبد القادر سنة ١٩٨٤م.

(٤) طبع بتحقيق عبد المعطي أمين قلعجي سنة ١٩٨٦م. وطبع بدون تحقيق.

(٥) طبع بتحقيقنا عن دار الكتب العلمية في بيروت عام ٢٠٠٢م.

(٦) ينظر عن تفاصيلها: الإمام ابن الصلاح ومنهجه وموارده في مقدمته: ٤٠-٤٧.

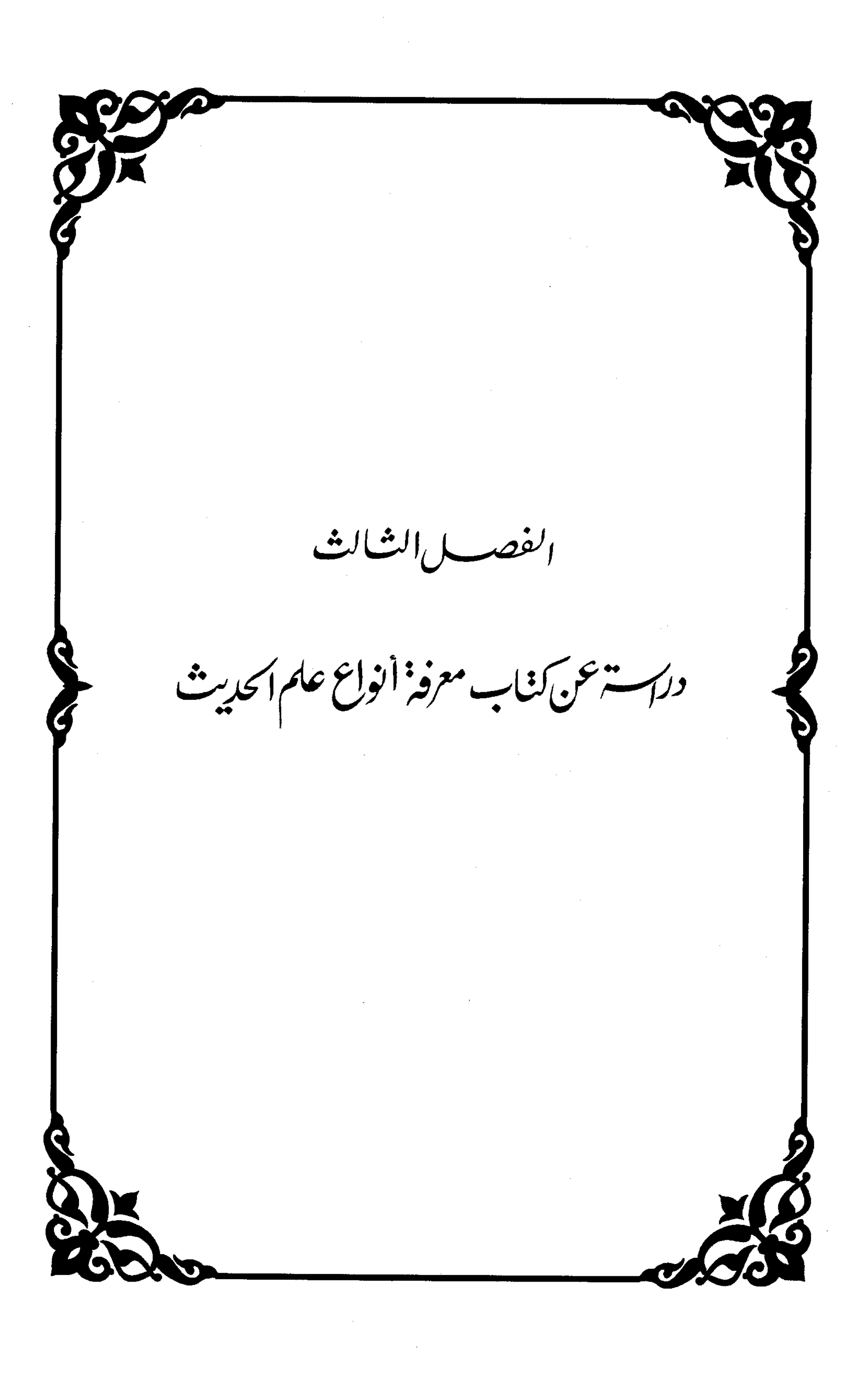
(٧) طبع بتحقيق علي نجيب عن دار البشائر الإسلامية في بيروت عام ١٩٩٢.

المبحث السابع

وفاته

بعد عُمُر مِلْؤُهُ العلمُ والخير والصلاح انتقل الحافظ أبو عمرو بن الصلاح إلى جوار ربه الكريم، وذلك صباحَ يوم الأربعاء الخامس والعشرين من شهر ربيع الآخر سنةَ ٦٤٣ هـ بدمشق، ودُفن في مقابر الصوفية خارج دمشق[1]، تغمده الله برحمته.

(١) وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٤، وتذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٣٠، وطبقات الشافعية الكبرى ٨/ ٣٢٧، والدارس في تأريخ المدارس ١/ ٢١.



الفصل الثالث

دراسة عن كتاب معرفة أنواع علم الحديث

المبحث الأول
آراء العلماء في الكتاب

قد كَتَب اللهُ سبحانه وتعالى لهذا الكتاب -أعني **(معرفة أنواع علم الحديث)**[١] لابن الصلاح- القبولَ لدى الناس، ولا بد لمصنَّف ألَّفه مثلُ هذا الإمام أن يصبح مَدْرَسَ أهل العلم وطلبَتِهِ، وفَلَكَهم الذي لا يستغنون عنه، ومَنهَلَهم الذي يَصدرون عنه و يَرِدون معينه، فهو الحَكَم لمشكلاتهم، والفصل لمعضلاتهم، أَبَانَ لهم عن جوهر معانيه، واستزادهم فائدةً عمَّا فيه، فأقبل الناسُ عليه، وأصبح أحدَ دعائم مُسلَّماتهم، وانتهى إليه المتعلِّمون، وبه استنار المستبصرون، وليس أدلَّ على ما قدّمته ممَّا سطَّرتْهُ أياديهم، إشادةً بهذا المصنَّف والمصنِّف، فقد قال الإمام النووي (ت ٦٧٦هـ): «هو كتابٌ كثيرُ الفوائد، عظيمُ العوائد، قد نبَّه المصنِّف - رحمه الله - في مواضعَ من الكتاب وغيره، على عِظم شأنه، وزيادةِ حُسنه وبيانِهِ، وكفى بالمشاهدة دليلًا قاطعًا، وبرهانًا صادعًا»[٢].

وقال الخُوَيِّيُّ (ت ٦٩٣هـ) في منظومته:

وخَيْرُ ما صُنِّفَ فِيها واشْتَهَرْ ... كِتابُ شَيْخِنَا الإمامِ المُعْتَبرْ
وَهْوَ الَّذِي بابنِ الصَّلاحِ يُعْرَفُ ... فليس مِن مِثْلِهِ مُصَنِّفُ[٣]

(١) هكذا سماه به مؤلفه في ديباجة كتابه: ٧٨ بتحقيقنا، وهكذا أطلق عليه القرطبي في تفسيره ٤/ ٣١٠٩ طبعة الشعب.

(٢) إرشاد طلاب الحقائق ١/ ١٠٨.

(٣) نقلًا عن مقدمة محاسن الاصطلاح: ٣٣.

وقال ابن رشيد (ت ٧٢١ هـ): «الذي وقفْتُ عليه وتحصَّلَ عندي من تصانيفِ هذا الإمام الأوحد أبي عمرو بن الصلاح -رحمه الله- كتابه البارع في معرفة أنواع علم الحديث، وإنّه كلَّما كتبتُ عليه مُتمثِّلًا:

لِكُلِّ أُنَاسٍ جَوْهَرٌ مُتَنَافِسٌ ... وَأَنْتَ طِرَازُ الآنِسَاتِ المَلائِحِ»[١]

وقال ابن جماعة (ت ٧٣٣هـ): «واقتفى آثارهم الشيخ الإمام الحافظ تقيُّ الدين أبو عمرو بن الصلاح، بكتابه الذي أوعى فيه الفوائد وجمع، وأتقن في حسن تأليفه ما صنع»[٢].

وقال الزركشي (ت ٧٩٤ هـ): «وجاء بعدهم الإمامُ أبو عمرو بن الصلاح فجمع مُفرَّقهم، وحقَّق طُرقَهم، وأجْلبَ بكتابه بدائعَ العجب، وأتى بالنكت والنُّخَبِ، حتى استوجب أن يُكْتَبَ بِذَوْبِ الذهب»[٣].

وقال الأبناسي (ت ٨٠٢ هـ): «وأحسنُ تصنيفٍ فيه وأبدعُ، وأكثرُ فائدةً وأنفعُ: (**علوم الحديث**) للشيخ العلّامة الحافظ تقيِّ الدين أبي عمرو بن الصلاح، فإنَّه فتَح مُغلَق كنوزِهِ، وحلَّ مُشكِلَ رموزه»[٤].

وقال ابن المُلقّن (ت ٨٠٤ هـ): «ومن أجمعها: كتاب العلامة الحافظ تقي الدين أبي عمرو بن الصلاح - سَقى اللهُ ثَراه، وجعل الجنةَ مأواه - فإنه جامعٌ لعيونها، ومستوعب لفنونها»[٥].

وقال العراقي (ت ٨٠٦ هـ): «أحسن ما صنف أهل الحديث في معرفة الاصطلاح كتاب (**علوم الحديث**) لابن الصلاح، جمع فيه غُررَ الفوائد فأوعى،

(١) ملء العيبة ٣/ ٢١١.
(٢) المنهل الروي: ٢٦.
(٣) النكت على مقدمة ابن الصلاح ١/ ٩-١٠.
(٤) الشذا الفياح ١/ ٦٣.
(٥) المقنع في علوم الحديث ١/ ٣٩.

ودعا له زُمر الشوارد فأجابت طوعًا»[1].

وقال ابن حجر (ت ٨٥٢هـ): «فجمع شتاتَ مقاصدها، وضمَّ إليها من غيرها نُخَبَ فوائدها، فاجتمع في كتابه ما تفرَّق في غيره؛ فلهذا عكف الناسُ عليه وساروا بسيره، فلا يُحصى كم ناظمٍ له ومختصِرٍ، ومُستدرِكٍ عليه ومُقتصِرٍ، ومعارضٍ له ومنتصِرٍ»[2].

وقال السيوطي (ت ٩١١ هـ): «عكف الناس عليه، واتخذوه أصلًا يرجع إليه»[3].

وبهذا نكاد أن ننقُلَ إجماع الأئمة، منذ أن رأى كتاب **(معرفة أنواع علوم الحديث)** النورَ إلى يوم الناس هذا، دليلًا على مكانته وغزارةِ علمه وفوائده، شاهدًا على عُلوِّ كعبه ونصرةِ حزبه، فرحم اللهُ مؤلفَه وجامعَه، وأسبل عليه نعمَه وفضائله، إنَّه سميعٌ مجيبٌ.

(١) التقييد والإيضاح: ١١.

(٢) نزهة النظر: ٥١.

(٣) البحر الذي زخر ١/ ٢٣٥.

المبحث الثاني

توظيف العلماء جهودهم خدمةً لكتاب ابن الصلاح

لعلَّ كتابًا في مصطلح الحديث لم يُخدَمْ كما خُدم كتابُ ابن الصلاح؛ إذ كَانَ هُوَ المحرِّكَ الفعليَّ الَّذِي تولَّدتْ عَنْهُ عشراتٌ، بل مئاتُ المؤلَّفات التي أغنت المكتبةَ الإسلامية، وساهمت بمجموعها في إكمال حلقات هذا العلم المبارك.

وقد اختلفت اتجاهات المؤلِّفين في طبيعة بحوثهم لتطوير وتعزيز القيمة العلمية لهذا الكتاب؛ فمنهم الناظمُ، ومنهم الشارحُ، ومنهم المختصِرُ، ومنهم المنكتُ توضيحًا واستدراكًا، فلهذا ارتأيْتُ -خدمةً لتقسيمات البحث العلمي المنظَّم- أن أوزِّعَها على النحو الآتي، وبالله التوفيق.

أ- المختصرات:

لعلَّ هذا الطابعَ من التصنيف الذي كان كتابُ ابن الصلاح المحفِّزَ له هو الأكثرُ، نظرًا إلى أنَّ مَن أَلَّف في هذا اللون يبغي تقليصَ حجم الكتاب الأصلي؛ وذلك باختزال الألفاظ وتكثيف الفِكَر والمعاني، وحذف الأمثلة التي لا حاجةَ لها، والابتعادِ عن المناقشات غيرِ الضرورية، وزيادةِ الفوائد والآراء، مع مخالفة ترتيب الأصل أحيانًا، تسهيلًا لطلبة العلم وغيرهم.

ومن أبرز تلك المختصرات:

١- **(إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق)**، للإمام النووي

(ت ٦٧٦هـ)[١].

٢- **(التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير)**، للإمام النووي أيضًا[٢]، وهو اختصار لكتابه السابق.

٣- **(المنهج المُبهِج عند الاستماع لمن رَغب في علوم الحديث على الاطلاع)**، لقطب الدين القسطلاني (ت ٦٨٦هـ)[٣].

٤- **(أصول علم الحديث)**، لعلي بن أبي الحزم القرشي الطبيب المشهور بابن النفيس (ت ٦٨٩هـ)[٤].

٥- **(الاقتراح)**، للإمام ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ)[٥].

٦- **(الملخص)**، لرضي الدين الطبري (ت ٧٢٢هـ)[٦].

٧- **(رسوم التحديث)**، للجعبري (ت ٧٣٢هـ) [٧].

(١) طبع بتحقيق عبد الباري فتح الله السلفي، عن مكتبة الإيمان، سنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧م، وكذا طبع بتحقيق الدكتور نور الدين عتر.

(٢) طبع مستقلًا ومعه شرح السيوطي، وقد حققناه على نسختين، وهو يطبع الآن في دار عمار في عمان.

(٣) ذكره السيوطي في البحر الذي زخر ١/٢٣٦ وانظر قواعد التحديث: ٤١ وقد شرحه عبد الهادي الأبياري (ت ١٣٠٥ هـ) منه نسخة في المكتبة السليمانية بتركيا برقم (١٦٧)، وطبع.

(٤) ذكره السيوطي في البحر الذي زخر ١/٢٣٧، وطبع.

(٥) طبع بتحقيق د. قحطان عبد الرحمن الدوري في بغداد سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م. وبتحقيق الدكتور عامر حسن صبري

(٦) ذكره السيوطي في البحر الذي زخر ١/٢٣٦ ومنه نسخة خطية بإسبانيا في مكتبة الأسكوريال برقم ثان (١٦١٥/١).

(٧) منه نسخة خطية في المكتبة الأحمدية بحلب، برقم (١٤٢٨)، وطبع.

٨- **(المنهل الروي)**، لبدر الدين بن جماعة (ت ٧٣٣هـ)[١].

٩- **(مشكاة الأنوار)**، للبارزي (ت ٧٣٨هـ)[٢].

١٠- **(الخلاصة في علوم الحديث)**، للطيبي (ت ٧٤٣ هـ)[٣].

١١- **(الكافي)**، لتاج الدين التبريزي (ت ٧٤٦ هـ)[٤].

١٢- **(الموقظة)**، للإمام الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)[٥].

١٣- **(المختصر)**، لعلاء الدين الماريديني المشهور بابن التركماني (ت ٧٥٠هـ)[٦].

١٤- **(مختصر)**، لشهاب الدين الأندرشي الأندلسي (ت ٧٥٠ هـ) [٧].

١٥- **(مختصر)**، للحافظ العلائي (ت ٧٦١ هـ)[٨].

١٦- **(الإقناع)**، لعز الدين بن جماعة (ت ٧٦٧ هـ)[٩].

١٧- **(اختصار علوم الحديث)**، للحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤ هـ)[١٠].

---

(١) طبع بتحقيق د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان سنة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

(٢) ذكره السيوطي في البحر الذي زخر ١/ ٢٣٧-٢٣٨ ولا أعلم عنه شيئًا.

(٣) طبع بتحقيق السيد صبحي السامرائي سنة ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

(٤) منه نسخة خطية بإستانبول.

(٥) طبع بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبي غدة سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، وهو في الحقيقة اختصار لكتاب ابن دقيق العيد (الاقتراح)، وأنا بسبيل تحقيقه على نسخة خطية نفيسة بخط البقاعي.

(٦) منه نسختان خطيتان: الأولى بالمكتبة الأحمدية بحلب برقم (٢٨٣) والثانية في مكتبة لاله لي برقم (٣٩٠/ ١٥).

(٧) ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون ٢/ ١١٦٢.

(٨) ذكره السيوطي في البحر الذي زخر ١/ ٢٣٨-٢٣٩.

(٩) ذكره السيوطي في البحر الذي زخر ١/ ٢٣٩-٢٤٠.

(١٠) وهو كتابنا هذا الذي بين يديك.

١٨- (**التذكرة في علوم الحديث**)، لسراج الدين بن الملقن (ت ٨٠٤ هـ)[١].

١٩- (**المقنع في علوم الحديث**)، لسراج الدين بن الملقن أيضًا[٢].

٢٠- (**نخبة الفكر**)، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)[٣].

٢١- (**المختصر**)، للكافيجي (ت ٨٧٩هـ)[٤].

٢٢- (**مختصر بهاء الدين الأندلسي**) (...؟)[٥].

ب- المنظومات:

ظهر منذ عهد مبكر نسبيًّا تيّار في الشعر العربي، انتقل إلى علماء الفنون المختلفة يسمى: الشعر التعليمي، خُصِّص نطاقُ عمله في نَظْم الكتب المهمة في مجالات العلم تسهيلًا لطالبي العلوم في حفظها، ومن ثَمَّ الغوص في معانيها. وعلى أيٍّ حال فقد كان نصيب كتاب (**معرفة أنواع علوم الحديث**) لابن الصلاح عددًا من المنظومات التي لا يُستهان بها، وسواء أكانت تلك المنظوماتُ ذات جدة وحداثة أم لا، فإنَّها مثَّلت جانبًا من جوانب اهتمام العلماء واعتنائهم بهذا السِّفْر العظيم. والذي يهمني هنا أن أسلِّط الضوءَ عليها كوَصَلاتٍ في تاريخ هذا العلم المبارك، وليس من شرطي أن تكون هذه المنظومةُ قد احتوتْ كلَّ المادة العلمية لكتاب ابن الصلاح، بل يكفي أن يكون هذا الكتابُ هو المرجعَ الأولَ بالنسبة لها، وعلى هذا نجد أن بعض هذه المنظومات مُطوَّلة، وبعضَها مختصَرة، وبعضَها مُتوسطة، ولعلَّ من أبرز مَن نظمه:

(١) طبع بتحقيق علي حسن علي عبد الحميد الحلبي في دار عمار - الأردن، وغيره.
(٢) طبع بتحقيق عبد الله يوسف الجديع العراقي سنة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
(٣) طبع عدة مرات.
(٤) طبع بتحقيق د. علي زوين سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
(٥) مجهول الوفاة، وراجع مقدمة التدريب: ٧.

١- شمس الدين الخُوَيِّيُّ (ت ٦٩٣ هـ)، وسمَّى منظومته باسم (**أقصى الأمل والسول في علوم حديث الرسول**)، توجد منه عدة نسخ خطية[١].

٢- أبو عثمان سعد بن أحمد بن ليون التجيبي (ت ٧٥٠هـ)[٢].

٣- زين الدين العراقي (ت ٨٠٦هـ) المسمَّى: (**التبصرة والتذكرة**)[٣].

٤- محمد بن عبد الرحمن بن عبد الخالق المصري البرشنسي (ت ٨٠٨هـ) وسمّى منظومته: (**المورد الأصفى في علم حديث المصطفى**)[٤].

٥- شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الدمشقي المعروف بابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) وسمّى منظومته (**الهداية في علم الرواية**)[٥].

٦- جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) ومنظومته مشهورة باسم (**الألفية**)[٦].

٧- رضي الدين محمد بن محمد الغزي (ت ٩٣٥هـ)، وسمّى نظمه (**سلك الدرر في مصطلح أهل الأثر**)[٧].

٨- منصور سبط الناصر الطبلاوي (ت ١٠١٤هـ)[٨].

---

(١) راجع: كارل بروكلمان: تاريخ الأدب العربي ٦/ ٢٠٨.

(٢) ذكره السيوطي في البحر الذي زخر ١/ ٢٤٠.

(٣) وقد اعتنينا بنصها غاية العناية حينما حققنا شرحها المسمى بشرح التبصرة والتذكرة المطبوع عن دار الكتب العلمية في بيروت عام ٢٠٠٢م.

(٤) ذكره السيوطي في البحر الذي زخر ١/ ٢٤١ وقد شرحها الناظم نفسه، انظر: شذرات الذهب ٧/ ٧٩، ومعجم المؤلفين ١٠/ ١٤٢.

(٥) مطبوع.

(٦) طبعت مجودة الشكل مع شرح العلامة أحمد محمد شاكر، ومع شرح محمد محيي الدين عبد الحميد، ومع شرح السيوطي نفسه.

(٧) انظر: تاريخ الأدب العربي ٦/ ٢٠٨.

(٨) المصدر السابق ٦/ ٢١٠.

جـ- الشروح:

قد كان للجانب الشمولي في كتاب ابن الصلاح أثره الواضح في أن أحدًا لم يتصدَّ لشرح الكتاب نفسه، وإنما انعكس هذا الجانب على شرح مُختصَراته ومَنظوماته، لذا سأتناول أبرزَها على اعتبار أنَّ أصلَها الأصيلَ هو كتابُ ابن الصلاح، ومن ذلك:

١- **(شروح ألفية العراقي)**[١].

٢- **(نزهة النظر)**، للحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) وما يتعلق بها[٢].

٣- **(تدريب الراوي)** للسيوطي (ت ٩١١هـ)[٣].

٤- **(البحر الذي زخر)**، للسيوطي (ت ٩١١هـ) شرح فيه ألفيته[٤].

د- التنكيت:

النُّكَت: جمع نُكْتَةٍ، وهي مشتقةٌ من الفعل الثلاثي الصحيح (نَكَت)، وهو ذو اشتقاقات مختلفة، أجملَها ابنُ فارس فقال: (النون والكاف والتاء أصلٌ واحد يدلُّ على تأثيرٍ يسير في الشيء كالنكتة ونحوها، ونَكَتَ في الأرض بقضيبه يَنْكُتُ: إذا أثَّر فيها)[٥].

---

(١) وهي كثيرة أجلها شرح التبصرة والتذكرة، ثم فتح المغيث للسخاوي.

(٢) طبعت عدة مرات، وانظر: مقدمة علي الحلبي في تحقيقه لنزهة النظر ٥-٢٦.

(٣) طبع بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف أكثر من مرة، ومن طبعاته الجيدة طبعة دار الكوثر بالرياض بتحقيق نظر فريابي، وقد ذكر حاجي خليفة في كشف الظنون ١/ ٤٦٥ شروحًا أخرى للتقريب.

(٤) طبع بتحقيق أنيس أحمد طاهر سنة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، لكنه لم يكمله.

(٥) مقاييس اللغة ٥/ ٤٧٥.

أما في الاصطلاح فالنكتة: مسألة لطيفة أُخرِجت بدقَّةِ نظرٍ وإمعانِ فكرٍ، من نكَت رمحَه بأرضٍ، إذا أثَّر فيها، وسُمِّيتِ المسألةُ الدقيقةُ نُكتةً؛ لتأثير الخواطر في استنباطها[1].

وقد كان نصيبُ ابن الصلاح من كَتْب النكت شيئًا دلَّ على مدى تعمُّق الدارسين في فَهم معانيه ومدلولاته، حسبَ اللون العلمي الذي يغلب على ذلك المنكت، فنرى الأصولي يُغَلِّب المباحثَ الأصولية في طريق تقرير مسائل الكتاب المهمة، وهذا ما نلمَسُه جليًّا في نُكت الزركشي، والْمُحَدِّث يجعل همَّه المباحثاتِ الحديثيةَ، وهو منهجٌ واضح نَراه في نكت العراقي وشيخِه مُغلطاي، وهكذا بالنسبة إلى الفقيه، كما وقع للبلقيني وابن جماعة وغيرهم.

ولعلَّ الفَطِنَ من القُرَّاء عرف من العَرْضِ السابق أسماءَ بعض من كَتَب نُكتًا على كتاب ابن الصلاح، ولكنني أودُّ أن أجعلَ الأمرَ استقصائيًّا استقرائيًّا، فجمعتُ مَن وقع في علمي أنه ساهم في هذا الجانب، سواءٌ عن طريق الكتابة والبحثِ المباشرِ على كتاب ابن الصلاح، أو العملِ غيرِ المباشر عن طريق التعليق على فروع كتاب ابن الصلاح، وأهم هذه الكتب:

١- **(إصلاحُ كتابِ ابن الصلاح)**: لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد المؤمن الأَسْعَرْدِيِّ الدمشقي، ثُمَّ المصري، المشهور بابن اللَّبَّانِ (ت ٧٤٩هـ)[2].

٢- **(إصلاحُ كتاب ابن الصلاح)**: للإمام العلّامة علاء الدين أبي عبد الله مُغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري الحنفي (ت ٧٦٢هـ)[3].

---

(١) التعريفات للجرجاني: ١٣٤، وانظر: تاج العروس ٥/١٢٨(نكت).

(٢) نكت الزركشي ١/ ١٠، وطبقات ابن قاضي شهبة ٣/ ٦٩، والبحر الذي زخر(١/ ٢٤١).

(٣) انظر: نكت الزركشي ١/ ١٠ توجد منها نسخة خطية جيدة في المكتبة الأزهرية بخط المؤلف، وقد أتم تحقيق الكتاب ودراسته الدكتور ناصر عبد العزيز، وطبع بمكتبة أضواء=

٣- **(النُّكتُ على مقدمة ابن الصلاح)**: للإمام بدر الدين أبي عبد الله محمد ابن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)[١].

٤- **(الشَّذا الفيَّاح من علوم ابن الصلاح)**: للشيخ برهان الدين إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي (ت ٨٠٢هـ)[٢].

٥- **(محاسنُ الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصَّلَاح)**: لسراج الدين أبي حفص عمر بن رسلان البلقيني (ت ٨٠٥هـ)[٣].

٦- **(التقييدُ والإيضاح لِمَا أُطلِقَ وأُغلِق من كتاب ابن الصلاح)**: للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ)[٤].

٧- **(شرح علوم الحديث)**، لعز الدين محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن جماعة الحموي (٨١٩هـ)[٥].

٨- **(النكتُ على كتاب ابن الصلاح والعراقي)**: للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)[٦].

= السلف بالرياض ١٤٢٨هـ.

(١) طبع بتحقيق د. زين العابدين بن محمد بلا فريج سنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

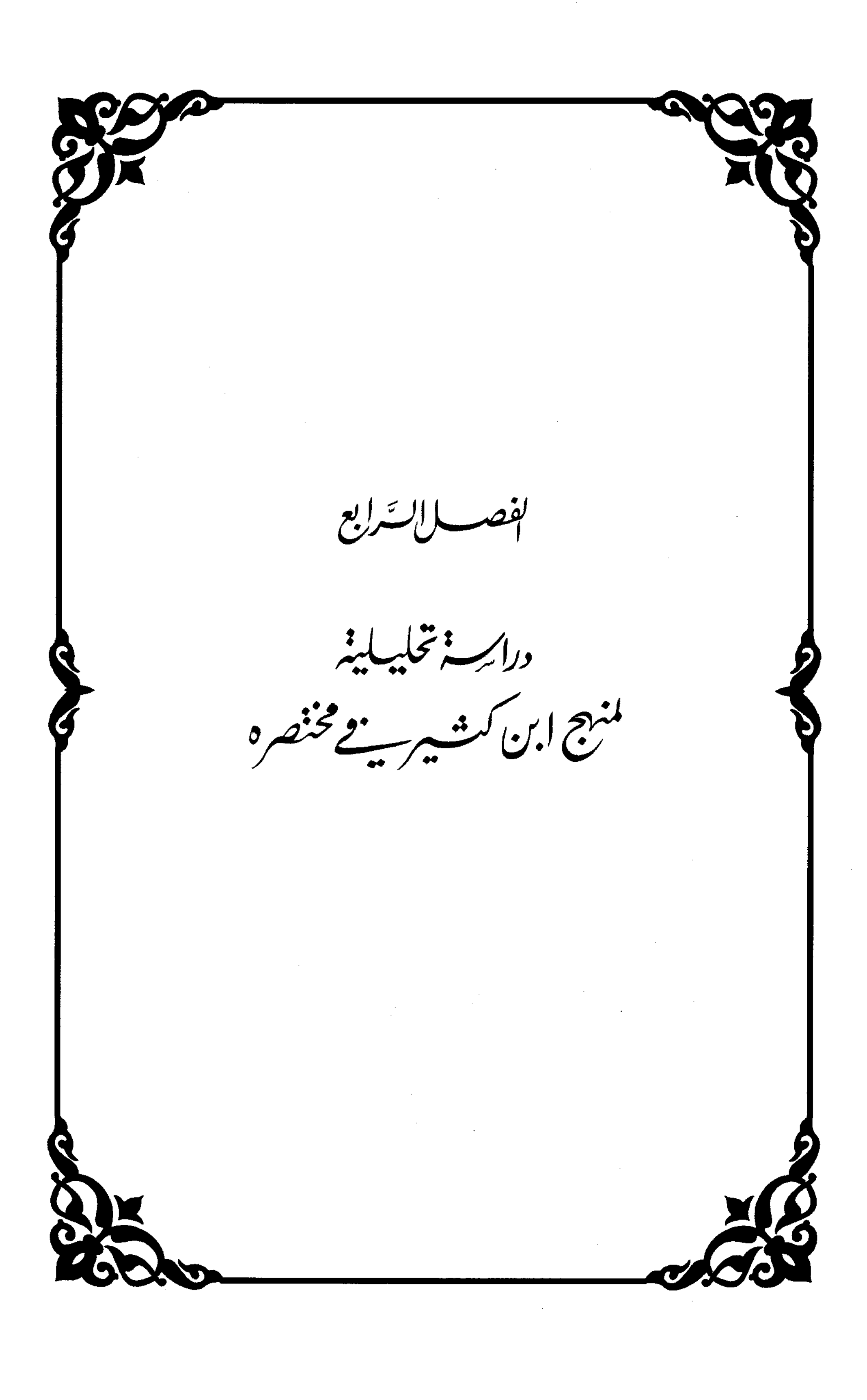
(٢) وإنما عددته في النكت لكونه زاد بعض الزيادات التي خطرت له، والكتاب طبع بتحقيق صلاح فتحي هلل سنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

(٣) طبع مع مقدمة ابن الصلاح بتحقيق د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) سنة ١٩٧٤م.

(٤) طبع قديمًا بتحقيق الشيخ محمد راغب الطباخ، وآخر بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، وكلاهما سقيمة.

(٥) انظر: بغية الوعاة ١/ ٦٣.

(٦) طبع بتحقيق د. ربيع بن هادي عمير. سنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، وقد انتهيت من التعليق عليه من أجل إعادة طبعه، وستكون طبعة جيدة إن شاء الله.



الفصل الرابع

دراسة تحليلية لمنهج ابن كثير في مختصره

منهج ابن كثير في مختصره

١- اختصارُ الحافظ ابن كثيرٍ لكتاب ابن الصلاح يُمثِّلُ الشَّطرَ أو قريبًا من الشطر، وقَدِ اختصره بطريق إذ جعله جامعًا مقاصدَ الفوائد، واستدرك فيه بعض ما فات ابن الصلاح، كما نصَّ عليه في مقدمته[١].

٢- يمتاز الكتاب بزوائد كثيرة[٢] في كلامه عن أول من صنف في المصطلح.

٣- استدراكه على ابن الصلاح وتعقبه في أماكنَ كثيرة[٣]، مثالُ ذلك تفريعُ ابن الصلاح الأنواعَ إلى خمسة وستين نوعًا تعقَبَهُ بأنَّ بسطَ هذه الأنواعِ فيه نظر؛ إذ يمكن إدماجُ بعضها ببعضٍ، ولأنه فرَّق بين مُتماثلات.

٤- امتاز ابن كثير في هذا المختصر بالأصالة؛ إذ لم يُقلِّدِ ابنَ الصلاح في كثيرٍ من الأمر، كما في ترتيب أنواع علوم الحديث؛ إذ رتَّبها على ما هو الأنسب عنده، وقد أدمج بعضَها في بعض.

٥- نبَّه على مناقشات كثيرة مهمة أغفل الكلامَ عنها ابنُ الصلاح.

٦- استدراكاته على ابن الصلاح وزوائدُه، وإيضاحاتُه كثيرةٌ جدًّا، صدَّرَ كثيرًا منها بـ «قُلْتُ»، وقد بلغت (٦٠) موضعًا.

٧- حذف أسانيدَ ابن الصلاح.

---

(١) انظر صفحة: ٩٠.

(٢) كما في صفحة: ٨٩.

(٣) انظر صفحة: ٩٢.

٨- خدم ابن كثير القارئَ؛ إذ ذلَّل بعضَ التعاريف التي ربما تعْسُرُ على القارئ فساقها بسياق جديد(١).

٩- ساق كثيرًا من الفوائد والزوائد وصدرها بقوله: «فائدة»(٢).

١٠- اختصر ابنُ كثير كتاب **(معرفة أنواع علوم الحديث)** اختصارًا غيرَ مُخِلٍّ.

١١- أكْثَرَ من تعقُّب ابنِ الصلاح، لا سِيَّما في طريقة الاستدلال، كما ردَّ على ابن الصلاح في مسألة الأحاديثِ الصحيحةِ الزوائدِ التي في المستدرَك، ثم ذَكَر الاستدلالَ الصحيح عنده(٣).

١٢- ترجيحاتُه الكثيرة، كما أعلن عن مذهبه في جواز التصحيح لأصحاب الأعصار المتأخرة؛ إذ قال: «ويجوز له الإقدام على ذلك، وإن لم يَنُصَّ على صحته حافظٌ قَبْلَه، موافقةً للشيخ أبي زكريا يحيى النووي، وخلافًا للشيخ أبي عمرو»(٤)، وكما وافَقَ ابنَ الصلاح في مسألة القطع في أحاديث الصحيحين ومخالفته للنووي(٥).

١٣- امتاز ابنُ كثير بتفصيل الحكم على كثيرٍ من القضايا، كما في الحكم على أحاديث **المستدرك**(٦).

١٤- ذكر ابنُ كثير زياداتٍ كثيرةً على ابن الصلاح لم يُميزْها، كما في كلامه على **موطَّإ الإمام مالك**(٧).

(١) كما في تعريفه للصحيح صفحة: ٩٧.
(٢) كما في صفحة: ٩٨.
(٣) انظر: صفحة: ١٠٠ وما بعدها.
(٤) انظر: صفحة: ١٠١.
(٥) انظر: صفحة: ١١١.
(٦) انظر: صفحة: ١٠٢.
(٧) انظر: صفحة: ١٠٢، ١٠٣.

١٥- إشارته إلى كُتُبه[١].

١٦- ذَكَر زوائدَ من عنده صدَّرَها بقوله: «حاشية»[٢].

١٧- أجاد في زوائدَ كثيرةٍ، زَبَرها ابنُ كثير بقلمه من حُرِّ لفظه وشَريفِ معانيه، كما في مَطلَع كلامه على الحسن.

١٨- كثرة اعتراضه على ابن الصلاح كما اعترض عليه في تنـزيل كلام الترمذي في تعريف الحسن[٣].

١٩- اعترض على قضايا مهمة ذكرها ابنُ الصلاح، وذكر وَجْهَ الإشكال، لكنه لم يأْتِ بالقول الفصلِ في المسألة، بل تَرَكَ ذلك لاجتهاداتِ المجتهدين، كما في الكلام عن سكوت أبي داود[٤].

٢٠- كان ابن كثير -وفي كثير من الأحيان- يُصدِّر قولَ ابن الصلاح بقوله: «قال» حسب[٥].

٢١- انفرد ابنُ كثير باجتهاداتٍ لم تُوجَد عند غيره، كما في كلامه عن قول الترمذي: «حسن صحيح»[٦].

٢٢- ذكر ابنُ كثير بعضَ الفوائد صَدَّرها بقوله: «تنبيه»[٧].

٢٣- تنبيهُه وترجيحُه لدقائقَ مُهِمَّة كما في كلامه في أنَّ الإمامَ مُسلمًا أراد -

(١) كما في صفحة: ١٠٣ و١٣٧ و١٩٩ و٢٢٦ و٢٤٧.
(٢) كما في صفحة: ١١١ و٢٠٧.
(٣) انظر: صفحة: ١١٤.
(٤) انظر: صفحة: ١١٨.
(٥) انظر: صفحة: ١١٨ و١١٩ و١٢٠.
(٦) انظر: صفحة: ١٢٠.
(٧) كما في صفحة: ١٤٠.

بتشنيعه في اشتراط اللقي مع المعاصرة - عليَّ بنَ المدينيِّ؛ لأنَّ عليَّ بنَ المديني يَشترطُ ذلك في أصل الصحة، والبخاري اشترط ذلك في الصحيح[1].

٢٤- حكمُه على بعض الأحاديث بما يَليق بها، كما في حُكمه على حديث: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**». فقال: «هذا مُتواتِرٌ عنه»[2].

٢٥- انفرد ابنُ كثير في مختصره هذا بنقله نفائسَ عن شيخه أبي الحجاج المزيِّ[3].

٢٦- استدلَّ بأدلةٍ لبعض القضايا العلمية المُختلَفِ فيها، كما استدلَّ بحديثٍ على صحة الوِجادة[4].

٢٧- امتاز الحافظُ ابنُ كثير بالتحقيق والنظر، إذ إنه لم يكن يَترُك الأمورَ على عَواهِنها، بل إنه كان يقول الحقَّ وينصرُهُ، كما دافع عن عثمانَ بنِ أبي شيبة بِزَعْمِ مَن قال: إنه يُصَحِّفُ فقال: «غريبٌ جدًّا؛ لأنَّ له كتابًا في التفسير»[5].

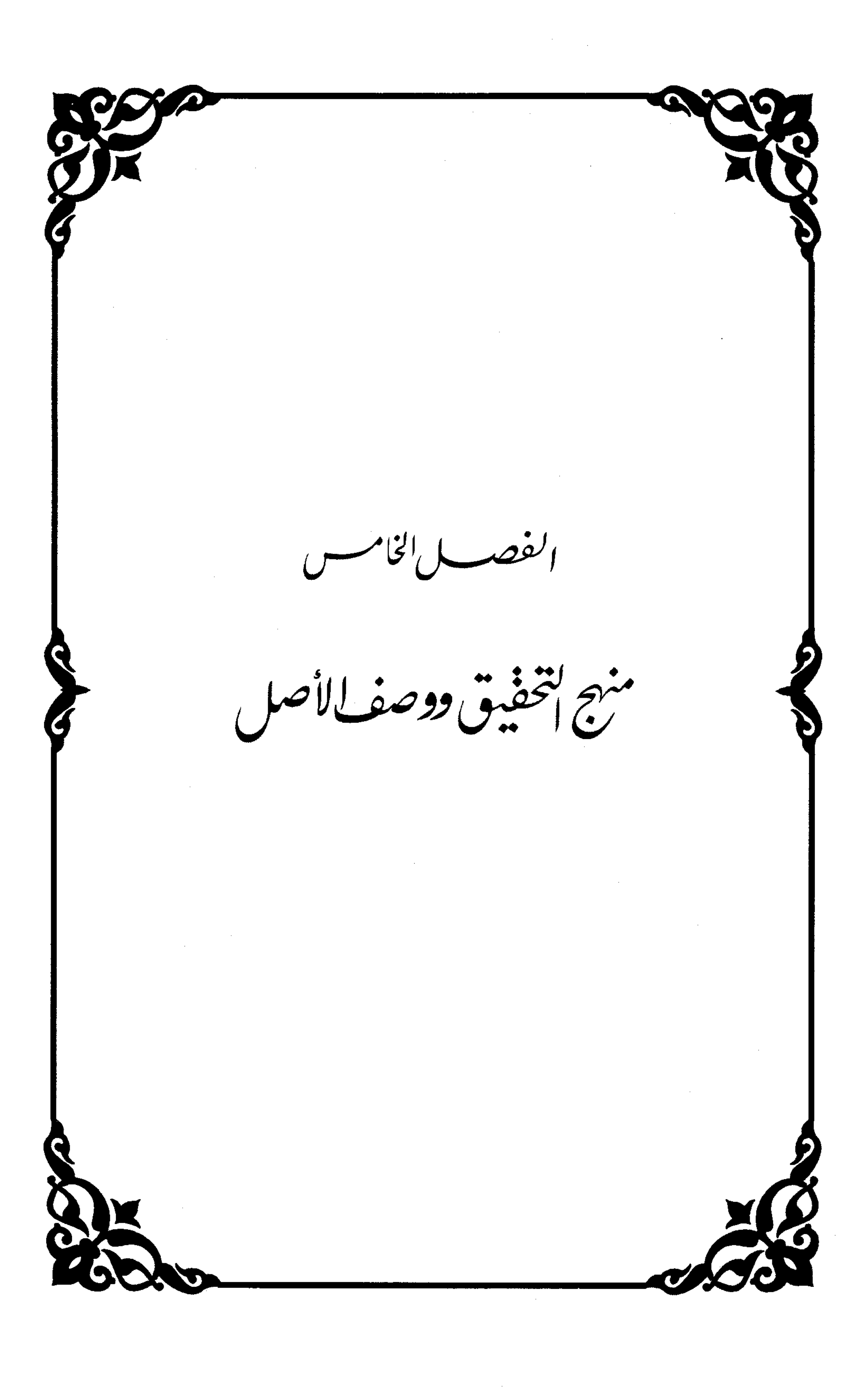
(١) كما في صفحة: ١٤٨.

(٢) انظر: صفحة: ١٨٤.

(٣) انظر: صفحة: ٢١٢ و٢٦٧ و٢٧٣.

(٤) انظر: صفحة: ٢٢٢.

(٥) صفحة: ٢٦٦.



الفصل الخامس

منهج التحقيق ووصف الأصل

الفرع الأول
منهج التحقيق

يمكنني أن أُلخِّصَ منهجَ التحقيق الذي سِرْتُ عليه والتزمتُه في تحقيقي لكتاب **(اختصار علوم الحديث)** فيما يأتي:

١- حاولْتُ ضبطَ النصِّ قَدْرَ المستطاع على الأصل المنسوخِ عن أصل ابنِ كثير المقروءِ عليه، وقد قابلتُ هذا النصَّ على الطبعاتِ السابقة.

٢- خرَّجْتُ الآياتِ الكريماتِ من مواطنِها منَ المصحف، مع الإشارة إلى اسم السورة ورقم الآية.

٣- خَرَّجْتُ الأحاديثَ النبويةَ الكريمةَ تخريجًا مُستوعَبًا حسبَ الطاقة، وبيَّنْتُ ما فيها من نُكتٍ حَديثية، ونبَّهْتُ على مواطنِ الضعف في الأحاديث الضعيفة.

٤- خَرَّجْتُ أكثرَ نُقُولات العلماء، وذلك بِعَزْوِها إلى كُتُبهم.

٥- خَرَّجْتُ أقوالَ ابنِ الصلاح مِن كتابه **(معرفة أنواع علم الحديث)**.

٦- تَتَبَّعْتُ المسائلَ العلميةَ مع مذاهبها، سواءٌ أكانت لُغويةً أم فقهيةً أم غيرَها، ووثَّقْتُها مِنَ المصادر التي تُعْنَى بتلك العلومِ.

٧- تَرجمْتُ لكثيرٍ من الأعلام المهمِّين، وضَبَطْتُ كثيرًا منهم بالحروف في الحاشية.

٨- قَدَّمْتُ للكتاب بدراسةٍ كافية كمَدْخَلٍ إليه، مع العناية بترجمة الحافظ ابنِ كثير، وذلك لوجودِ قُصورٍ في ترجمته في كثيرٍ من الكتب.

٩- وَضَعْتُ الفهارسَ اللازِمةَ المُتْقَنَةَ التي تُذلِّلُ فوائدَ الكتاب.

١٠- قُمْتُ بشَكْلِ النصِّ شَكْلًا كاملًا لأهمية الكتاب، ولأنه مقصدُ كثيرٍ من طلبة العلم.

١١- علَّقْتُ على المواطنِ التي تَحتاجُ إلى تعليق.

١٢- ذَيَّلْتُ الكتابَ بالمهمِّ من نُكتٍ وتعليقاتٍ، مِمَّا أغنى الكتابَ وتَمَّمَ مقاصدَه.

١٣- حاولْتُ جاهدًا إيرادَ النكتِ والتعقباتِ وأجوبتِها في أكثرِ الأحيان من مصادرها الأصليةِ، مثل: **(نكت الزركشي)**، و**(نكت العراقي)**، و**(نكت ابن حَجَر)**، و**(البحر الذي زخر)**.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الفرع الثاني
وصف الأصل

اعتمدت في تحقيقي لهذا الكتاب على نُسخةٍ خَطِّيةٍ واحدةٍ محفوظة في الدار العراقية للمخطوطات في بغدادَ الجريحةِ -حرَّرها الله وفكَّ أَسْرَها- برقم (١٤٠٨١) تقع في (٤٨) ورقة، تحتوي كلُّ ورقة على صفحتين، وفي كلِّ صفحة سبعةَ عشرَ سطرًا، بمعدَّلِ أربعَ عشْرةَ كلمةً في السطر الواحد، خَطُّها واضحٌ مَقروءٌ، وهي نسخة نفيسةٌ مقروءة على المؤلِّفِ -رحمه الله- إذ دلَّ على ذلك ما جاء في حواشيها وفي نهايتها، من إشارةٍ إلى أنها مقروءة ومقابَلةٌ على المؤلِّفِ[1]، وقدِ احتوتْ على حواشٍ نفيسةٍ ذَكَرها المؤلفُ في أماكنَ عِدةٍ[2]، وقد ذَكَر ناسخُها في نهايتها أنه أنهى قراءتَها على المؤلفِ في الخامسَ عشرَ مِن شعبانَ سنةَ ثنتين وسبعين وسبعمائةٍ للهجرة المبارَكةِ، فقال: «كَتَبَهُ عبدُ الرحيم بن عبد الكريم النووي»، وكَتَب في آخرها: «صَحَّحَ ذلك وكتبَ ابنُ كثير»[3].

(١) انظر على سبيل المثال الصفحات: ١٣/ب، و٢٢/أ، و٢٨/ب، ٤٨/أ.

(٢) انظر على سبيل المثال الصفحات: ٤/ب، و٦/ب، و٢٨/ب.

(٣) وفي صفحة: ١٦٠ من المطبوع هذا قال ابن كثير: «بلغ سماعًا ومقابلةً معي، كتبه ابنُ كثير»، وفي ص ١٩٦: «بلغ كاتبه الفقير إلى الله عبد الرحيم سماعًا ومقابلة مع الأصل، كتبه ابنُ كثير الشافعي»، وفي ص ٢١٥: «بلغ مقابلةً على المصنف»، وفي ص ٢٢٨: «بلغ كاتبه... سماعًا عليَّ ومقابلة معي بالأصل، كتبه ابنُ كثير»، وفي ص ٢٥٠: «بلغ مقابلةً على المصنف أَمْتَع اللهُ بحياته».

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر يا كريم

قال الشيخ الامام العالم العامل الحافظ المحقق ابو الفدا

عماد الدين اسمعيل بن ... المعروف بابن كثير البصروي

الدمشقي الشافعي القرشي رضي الله عنه ...

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى

وبعد فان علم الحديث النبوي الذي اعتنى بالكلام فيه

جماعة من الحفاظ قديما وحديثا كالحاكم والخطيب ومن

قبلهما من الايمة ومن بعدهما من حفاظ الامة لما كان

من اهم العلوم وانفعها احببت ان اعلق فيه مختصرا

نافعا جامعا لمقاصد الفوايد ومانعا من مشكلات المسايل

الفرايد ولما كان الكتاب الذي اعتنى بتهذيبه الشيخ الامام العلامة ابو

عمرو بن الصلاح تغمده الله برحمته من مشاهير المصنفات في ذلك

بين الطلبة لهذا الشان وربما عني بحفظه بعض المهرة من الشبان سلكت وراءه واحتذيت حذاءه واختصرت ما بسطه ونظمت ما فرطه وقد ذكر

من انواع الحديث خمسة وستين وتبع في ذلك الحاكم ابا عبد الله

النيسابوري شيخ المحدثين وانا بعون الله اذكر جميع ذلك مع ما اضيف

اليه من الفوايد الملتقطة من كتاب الحافظ الكبير ابي بكر البيهقي المسمى بالمدخل

الى كتاب السنن وقد اختصرته ايضا بنحو من هذا النمط من غير وكس ولا شطط

راموز الورقة الأولى (أ) من المخطوطة ومنها يظهر أثر اللحق والتصحيح عليه

وبالله المستعان وعليه التكلان ذكر تعداد أنواع الحديث

صحيح حسن ضعيف مسند متصل مرفوع موقوف مقطوع

مرسل منقطع معضل مدلس شاذ منكر الاعتبار والشواهد زيادة الثقة

الأفراد المعلل المضطرب المدرج الموضوع المقلوب معرفة من تقبل روايته

معرفة كيفية سماع الحديث وإسماعه وأنواع التحمل من إجازة وغيرها معرفة كتابة الحديث

وضبطه كيفية رواية الحديث وشرط أدائه آداب المحدث آداب الطالب معرفة العالي

والنازل المشهور الغريب العزيز غريب الحديث ولغته المسلسل ناسخ الحديث

ومنسوخه المصحف إسنادا ومتنا مختلف الحديث المزيد في متصل الأسانيد خفي المرسل

معرفة الصحابة معرفة التابعين رواية الأكابر عن الأصاغر المدبج ورواية

الأقران معرفة الإخوة والأخوات رواية الآباء عن الأبناء عكسه من روى عنه

اثنان متقدم ومتأخر من لم يرو عنه إلا واحد من له أسماء ونعوت متعددة المفردات

من الأسماء معرفة الأسماء والكنى من عرف باسمه دون كنيته معرفة الألقاب

المؤتلف والمختلف المتفق والمفترق نوع مركب من اللذين قبله نوع آخر من ذلك

من نسب إلى غير أبيه الأنساب التي يختلف ظاهرها بالمبهمات معرفة المبهمات تواريخ

الوفيات معرفة الثقات والضعفاء من خلط في آخر عمره معرفة الطبقات معرفة

الموالي من العلماء والرواة معرفة بلدانهم وأوطانهم. فهذا تنويع الشيخ أبي عمرو

وترتيبه رحمه الله قال وليس بآخر الممكن في ذلك فإنه قابل للتنويع إلى ما لا يحصى إذ لا يحصى

راموز الورقة الأولى (ب) من المخطوطة

الترغيب والترهيب والقصص والمواعظ ونحو ذلك إلا في صفات الله تعالى
وفي باب الحلال والحرام قال: وممن يرخص في رواية الضعيف فيما ذكرناه
ابن مهدي وأحمد بن حنبل رحمهما الله تعالى قال: وإذا عزوته إلى النبي صلى الله عليه وسلم
من غير إسناد فلا تقل: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا، وما أشبه
ذلك من الألفاظ الجازمة، بل بصيغة التمريض، وكذا فيما تشك في صحته أيضاً
النوع الثالث والعشرون: معرفة من تقبل روايته ومن لا تقبل
وبيان الجرح والتعديل. المقبول الثقة الضابط لما يرويه، وهو المسلم البالغ العاقل
سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة، وأن يكون مع ذلك ضابطاً غير
مغفل، حافظاً إن حدث من حفظه، فاهماً إن حدث على المعنى، فإن اختل شرط
مما ذكرنا ردت روايته. وتثبت عدالة الراوي باشتهاره بالخير والثناء الجميل
عليه، أو بتعديل الأئمة، أو اثنين منهم، أو واحد على الصحيح، ولو برواية عنه في قول.
قال ابن الصلاح: وتوسع ابن عبد البر فقال: كل حامل علم معروف العناية به فهو
عدل محمول أمره على العدالة حتى يتبين جرحه لقوله عليه السلام: يحمل هذا العلم من
كل خلف عدوله. قال: وفيما قاله اتساع غير مرضي، والله أعلم. قلت: لو صح ما
ذكره من الحديث لكان ما ذهب إليه قوياً، ولكن في صحته نظر قوي، والأغلب
عدم صحته، والله أعلم. ويعرف ضبط الراوي بموافقة الثقات لفظاً أو معنى
وعكسه عكسه. والتعديل مقبول من غير ذكر السبب لأن تعداده يطول فقبل مطلقاً

راموز الورقة الثالثة عشرة (ب) من المخطوطة ويظهر من خلالها كتابة بلوغ المقابلة والسماع من المؤلف ابن كثير

سنة الرواية وهذا الزمان يعني فلم يبق إلا وجادات قلت وقد
ورد في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أي الخلق أعجب إليكم إيماناً قالوا
الملائكة قال وكيف لا يؤمنون وهم عند ربهم وذكروا الأنبياء قال وكيف لا يؤمنون
والوحي ينزل عليهم قالوا فنحن قال وكيف لا تؤمنون وأنا بين أظهركم قالوا
فمن يا رسول الله قال قوم يأتون من بعدكم يجدون صحفاً يؤمنون بما فيها وقد
ذكرنا الحديث بإسناده ولفظه في شرح البخاري ولله الحمد فيؤخذ منه مدح
من عمل بالكتب المتقدمة بمجرد الوجادة لها والله أعلم النوع ٥٥
الخامس والعشرون في كتابة الحديث وضبطه وتقييده قد ورد
في صحيح مسلم عن أبي سعيد مرفوعاً من كتب عني شيئاً سوى القرآن فليمحه
قال ابن الصلاح وممن روينا عنه كراهة ذلك عمر وابن مسعود وزيد بن ثابت
وأبو موسى وأبو سعيد في جماعة وكذلك الصحابة والتابعين قال وروينا
عنه إباحة ذلك أو فعله علي وابنه الحسن وأنس وعبد الله بن عمرو بن العاص
في جمع من الصحابة والتابعين قلت وثبت في الصحيحين أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال اكتبوا لأبي شاه وقد تحرر هذا الفصل في أوائل كتابنا المقدمات
ولله الحمد قال البيهقي وابن الصلاح وغير واحد لعل النهي عن ذلك كان حين يخاف
التباسه بالقرآن على تسويغ كتابة الحديث وهذا أمر مستفيض شائع ذائع
من غير نكير فأما النقر هذا فينبغي لكاتب الحديث أو غيره من العلوم أن يضبطها

راموز الورقه الثانيه والعشرين (أ) من المخطوطه ويظهر من خلالها كتابه بلوغ المقابلة والسماع من المؤلف ابن كثير

شيخه ابا بكر الاسماعيلي عن ذلك فقال ان كان الشيخ والقارئ يعرفان الحديث
فارجو ان يجوز ذلك والبيان اولى قال ابن الصلاح قلت واذا جوزنا ذلك فالبيهقي
انه يكون بطريق الاجازة الاكيدة القوية قلت انا وينبغي ان يفصل فيقال ان كان قد
سمع الحديث المشار اليه قبل ذلك على الشيخ في ذلك المجلس او في غيره فتجوز الرواية
وتكون الاشارة الى شيء قد سلف بيانه وتحقق سماعه والله اعلم فرع ابدال لفظ الرسول
بالنبي او النبي بالرسول قال ابن الصلاح الظاهر انه لا يجوز ذلك وان جازت الرواية
بالمعنى يعني لاختلاف معنييهما ونقل عن عبد الله بن احمد ان اباه كان يشدد في ذلك
فاذا كان في الكتاب النبي فكتب المحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب على رسول وكتب
النبي قال الخطيب وهذا منه استحباب فان مذهبه الترخص في ذلك قال صالح سألت
ابي عن ذلك فقال ارجو انه لا باس به وروي عن حماد بن سلمة ان عفان وبهزا كانا يفعلان
ذلك بين يديه فقال لهما اما انتما فلا تفقهان ابدا فرع الرواية في حال المذاكرة هل
تجوز الرواية بها حكى ابن الصلاح عن ابن مهدي وابن المبارك وابي زرعة المنع من التحديث بها
لما يقع فيها من المساهلة والحفظ خوان قال ابن الصلاح ولهذا امتنع من جماعة من
اعلام الحفاظ من روايتها يحفظونه الا من كتبهم منهم احمد بن حنبل قال فاذا حدث
بها فليقل حدثنا مذاكرة او في المذاكرة ولا يطلق ذلك فيقع في نوع من التدليس والله اعلم
فرع واذا كان الحديث عن اثنين جاز ذكر ثقة منهما واسقاط الاخر ثقة كان او ضعيفا
وهذا صنيع مسلم في ابن لهيعة غالبا واما احمد بن حنبل فلا يسقطه بل يذكره والله اعلم
النوع [illegible] في اداب المحدث وقد الف الخطيب البغدادي في ذلك كتابا سماه

بلغ [illegible] المصنف [illegible]

راموز الورقة السادسة والعشرين (ب) من المخطوطة ويظهر من خلالها أثر بلوغ المقابلة والسماع على ابن كثير

وربما على الكوفة فقلت ابرهيم النخعي وذكر انه يقول له عند كل واحد امن العرب ام من

الموالي فيقول من الموالي فلما انتهى قال يا زهري والله ليسودن الموالي على العرب حتى

تخطب لها على المنابر والعرب تحتها فقلت يا امير المؤمنين انما هو امر الله ودينه من

حفظه ساد ومن ضيعه سقط وقال بعض الاعراب لرجل من اهل البصرة

من سيد هذه البلدة قال الحسن بن ابي الحسن البصري قال امولى هو قال نعم قال

فبم سادهم قال بحاجتهم الى علمه وعدم احتياجه الى دنياهم فقال الاعرابي هذا لعمر ابيك

هو السؤدد. النوع الخامس والستون معرفة اوطان الرواة

وبلدانهم وهو مما يفتقر اليه كثير من علماء الحديث وربما ترتب عليه فوائد جمة

منها معرفة شيخ الراوي فربما اشتبه بغيره فاذا عرفنا بلده تميز بلديه عالبا

وهذا مهم جليل وقد كانت العرب انما تنتسب الى القبائل والعمائر والعشائر

والبطون والعجم الى شعوبها ورساتيقها وبلدانها وبنو اسرائيل الى اسباطها

فلما جاء الاسلام وانتشر الناس في الاقاليم نسبوا اليها او الى مدنها او

قراها فمن كان من قرية فله الانتساب اليها بعينها والى مدينتها ان شاء او اقليمها

ومن كان من بلدة ثم انتقل منها الى غيرها فله الانتساب الى ايهما شاء والاحسن

ان يذكرهما فيقول مثلا الشامي ثم العراقي او الدمشقي ثم المصري ونحو ذلك قال

بعضهم انما يسوغ الانتساب الى البلد اذا اقام فيه اربع سنين فاكثر هذا والله

سبحانه وتعالى اعلم بالصواب وهذا اخر ما يسره الله تعالى من علوم الحديث

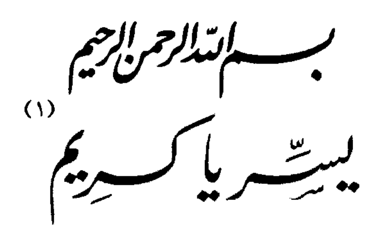
راموز الورقة ما قبل الأخيرة من المخطوطة

قال مصنفه امتع الله بحياته وهذا آخر ما يسره الله تعالى من اختصار علوم الحديث
واتفق ذلك في الليالي التي يقتصر صباحها عن الثامن والعشرين من شوال
سنة ثنتين وخمسين وسبعمائة كتبه اسمعيل بن كثير القرشي الحوراني البصروي
ثم الدمشقي عفا الله عنه والحمد لله وحده وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم
تسليما كثيرا دائما

وقرأت جميع هذا المختصر على مصنفه سيدنا الشيخ الامام العالم العلامة المتقن المحقق
جامع العلوم ابي الفدا اسمعيل عماد الدين بن كثير امتع الله المسلمين
بحياته في مواعيد متفرقة آخرها يوم الثلاثاء خامس عشر شعبان
سنة ست وستين وسبعمائة وكتبه
عبد الرحيم بن عبد الكريم [illegible]

صحيح ذلك وكتبه ابن كثير

راموز الورقة الأخيرة من المخطوطة ويظهر من خلالها قراءة الناسخ وتصحيح النسخة على المؤلف ابن كثير وإقرار ابن كثير على ذلك



قَالَ الشَّيْخُ الإِمَامُ العَالِمُ العامِلُ الحافِظُ المُحَقِّقُ أَبُو الفِدَاءِ عِمَادُ الدِّينِ إِسْمَاعِيلُ، بَرَكَةُ[2] الإسلام والمسلِمينَ، المعروفُ بابْنِ كَثِيرٍ البُصْرَوِيِّ[3] الدِّمَشْقيِّ الشَّافِعِيِّ القُرَشِيِّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومتَّعَ المسلِمِينَ بِحياتِهِ، آمين[4]:

الحَمْدُ لِلَّهِ، وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الذِينَ اصْطَفَى.

وبَعْدُ[5]:

فَإِنَّ عِلمَ الحَدِيثِ النَّبَوِيِّ[6] الَّذِي[7] اعْتَنَى بِالكَلَامِ فِيهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الحُفَّاظِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا؛ كَالحَاكِمِ وَالخَطِيبِ، وَمَنْ قَبْلَهُمَا مِنَ الأَئِمَّةِ، وَمَنْ بَعْدَهُمَا مِنْ حُفَّاظِ الأُمَّةِ.

---

(١) جملة: «يسِّر يا كريم» لم ترد في (ش) و(ف) و(ع).

(٢) في الأصل: «بركت» بالتاء الطويلة.

(٣) بضم الباء المنقوطة بواحدة وسكون الصاد المهملة، وفتح الراء، وفي آخرها الواو، هذه النسبة إلى بُصْرى، وهي قرية دون عكبرا وحربي. الأنساب ١/ ٢٥٩.

(٤) كذا جاء في الأصل، وفي (ف) و(ش) و(ع): «قال شيخنا الإمام العلامة، مفتي الإسلام، قدوة العلماء، شيخ المحدثين، الحافظ المفسِّر، بقية السلف الصالحين، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الشافعي، إمام أئمة الحديث والتفسير بالشام المحروس، فسح الله للإسلام والمسلمين في أيامه، وبلغه في الدارين أعلى قصده ومرامه».

(٥) في (ش) و(ف) و(ع): «أما بعد».

(٦) بعده في (ش) و(ف) و(ع): «على قائله أفضل الصلاة والسلام».

(٧) في (ش) و(ف) و(ع): «قد».

لَمَّا[١] كَانَ مِنْ أَتَمِّ[٢] العُلُومِ وَأَنْفَعِهَا أَحْبَبْتُ أَنْ أُعَلِّقَ فِيهِ مُخْتَصَرًا نَافِعًا جَامِعًا لِمَقَاصِدِ الفَوَائِدِ، وَمَانِعًا مِنْ مُشْكِلَاتِ المَسَائِلِ الفَرَائِدِ. وَلمَّا[٣] كَانَ الكِتَابُ[٤] الذِي اعْتَنَى بِتَهْذِيبِهِ الشَّيْخُ الإِمَامُ العَلَّامَةُ أَبُو عمرٍو بْنُ الصَّلاحِ -تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ- مِنْ مَشَاهِيرِ المُصَنَّفَاتِ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الطَّلَبَةِ لِهَذَا الشَّأْنِ، وَرُبَّمَا عُنِيَ بِحِفْظِهِ بَعْضُ المَهَرَةِ مِنَ الشُّبَّانِ - سَلَكْتُ وَرَاءَهُ، وَاحْتَذَيْتُ حِذَاءَهُ، وَاخْتَصَرْتُ مَا بَسَطَهُ، وَنَظَمْتُ مَا فَرَطَهُ.

وَقَدْ ذَكَرَ مِنْ أَنْوَاعِ الحَدِيثِ خَمْسَةً وَسِتِّينَ، وَتَبِعَ فِي ذَلِكَ الحَاكِمَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ[٥] النَيْسَابُورِيَّ شَيْخَ المُحَدِّثِينَ، وَأَنَا -بِعَوْنِ اللَّهِ- أَذْكُرُ جَمِيعَ ذَلِكَ، مَعَ مَا أُضِيفُ إِلَيْهِ مِنَ الفَوَائِدِ المُلْتَقَطَةِ مِنْ كِتَابِ الحَافِظِ الكَبِيرِ أَبِي بَكْرٍ البَيْهَقِيِّ، المُسَمَّى ١ أ
(**بِالمَدْخَلِ إِلَى كِتَابِ السُّنَنِ**)، وَقَدِ اخْتَصَرْتُهُ أَيْضًا بِنَحْوٍ مِنْ هَذَا النَّمَطِ، مِنْ غَيْرِ وَكْسٍ وَلا شَطَطٍ[٦]، وَباللَّهِ المُسْتَعَانُ، وَعَلَيْهِ التُّكْلانُ[٧].

(١) في (ش) و(ف) و(ع): «ولما».
(٢) في (ش) و(ف) و(ع): «أهم».
(٣) لم ترد في (ش) و(ف) وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.
(٤) وهو معرفة أنواع علوم الحديث.
(٥) بعد هذا في (ش) و(ف) و(ع): «الحافظ».
(٦) الوكس النقص، والشطط البعد ومجاوزة الحد. المعجم الوسيط: (و ك س، ش ط ط).
(٧) في (ش) و(ف) وفي (ع): «والله المستعان وعليه الاتكال».

ذكر تعداد أنواع الحديث(١)

صَحِيحٌ، حَسَنٌ، ضَعِيفٌ، مُسْنَدٌ، مُتَّصِلٌ، مَرْفُوعٌ، مَوْقُوفٌ، مَقْطُوعٌ، مُرْسَلٌ، مُنْقَطِعٌ، مُعْضَلٌ، مُدَلَّسٌ، شَاذٌّ، مُنْكَرٌ، مَا لَهُ شَاهِدٌ، زِيَادَةُ الثِّقَةِ، الأَفْرَادُ، المُعَلَّلُ، المُضْطَرِبُ، المُدْرَجُ، المَوْضُوعُ، المَقْلُوبُ، مَعْرِفَةُ مَنْ تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ، مَعْرِفَةُ كَيْفِيَّةِ سَمَاعِ الحَدِيثِ وَإِسْمَاعِهِ، وَأَنْوَاعِ التَّحَمُّلِ مِنْ إِجَازَةٍ وَغَيْرِهَا، مَعْرِفَةُ كِتَابَةِ الحَدِيثِ وَضَبْطِهِ، كَيْفِيَّةُ رِوَايَةِ الحَدِيثِ وَشَرْطُ أَدَائِهِ، آدَابُ المُحَدِّثِ، آدَابُ الطَّالِبِ، مَعْرِفَةُ العَالِي وَالنَّازِلِ، المَشْهُورُ، الغَرِيبُ، العَزِيزُ، غَرِيبُ الحَدِيثِ وَلُغَتُهُ، المُسَلْسَلُ، نَاسِخُ الحَدِيثِ وَمَنْسُوخُهُ، المُصَحَّفُ إِسْنَادًا وَمَتْنًا، مُخْتَلِفُ الحَدِيثِ، المَزِيدُ فِي الأَسَانِيدِ، خفيُّ(٢) المُرْسَلِ، مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ، مَعْرِفَةُ التَّابِعِينَ، مَعْرِفَةُ أَكَابِرِ الرُّوَاةِ عَنِ الأَصَاغِرِ، المُدَبَّجُ وَرِوَايَةُ الأَقْرَانِ، مَعْرِفَةُ الإِخْوَةِ وَالأَخَوَاتِ، رِوَايَةُ الآبَاءِ عَنِ الأَبْنَاءِ، عَكْسُهُ، مَنْ رَوَى عَنْهُ اثْنَانِ: مُتَقَدِّمٌ وَمُتَأَخِّرٌ، مَنْ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ، مَنْ لَهُ أَسْمَاءٌ وَنُعُوتٌ مُتَعَدِّدَةٌ، المُفْرَدَاتُ مِنَ الأَسْمَاءِ، مَعْرِفَةُ الأَسْمَاءِ وَالكُنَى، مَنْ عُرِفَ بِاسْمِ(٣) دُونَ كُنْيَتِهِ، مَعْرِفَةُ الأَلْقَابِ، المُؤْتَلِفُ وَالمُخْتَلِفُ، المُتَّفِقُ وَالمُفْتَرِقُ، نَوْعٌ مُرَكَّبٌ مِنَ اللذَيْنِ قَبْلَهُ، نَوْعٌ آخَرُ مِنْ ذَلِكَ، مَنْ نُسِبَ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، الأَنْسَابُ الَّتِي يَخْتَلِفُ ظَاهِرُهَا وَبَاطِنُهَا، مَعْرِفَةُ المُبْهَمَاتِ، تَوَارِيخُ الوَفَيَاتِ، مَعْرِفَةُ الثِّقَاتِ

(١) هذا العنوان زيادة على كتاب ابن الصلاح من ابن كثير، وقد ذكر ابن الصلاح هذا، فقال: «وهذه فهرست أنواعه». معرفة أنواع علم الحديث: ٧٥.

(٢) سقطت من (ش) و(ف) وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٣) في (ش) و(ف) و(ع): «باسمه».

وَالضُّعَفَاءِ، مَنْ خَلَطَ فِي آخِرِ عُمْرِهِ، مَعْرِفَةُ[1] الطَّبَقَاتِ، مَعْرِفَةُ المَوَالِي مِنَ العُلَمَاءِ وَالرُّوَاةِ، مَعْرِفَةُ بُلْدَانِهِمْ وَأَوْطَانِهِمْ.

فَهَذَا[2] تَنْوِيعُ الشَّيْخِ أَبِي عَمْرٍو وَتَرْتِيبُهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- قَالَ: وَلَيْسَ بِآخِرِ المُمْكِنِ
١ ب فِي ذَلِكَ، فَإِنَّهُ قَابِلٌ لِلتَّنْوِيعِ إِلَى مَا لَا يُحْصَى؛ إِذْ لَا تَنْحَصِرُ أَحْوَالُ الرُّوَاةِ وَصِفَاتُهُمْ، وَأَحْوَالُ مُتُونِ الحَدِيثِ وَصِفَاتُهَا[3].

قُلْتُ: وَفِي هَذَا كُلِّهِ نَظَرٌ، بَل فِي بَسْطِهِ هَذِهِ الأَنْوَاعَ إِلَى هَذَا العَدَدِ نَظَرٌ؛ إِذْ يُمْكِنُ دَمْجُ[4] بَعْضِهَا فِي بَعْضٍ، وَكَانَ أَلْيَقَ مِمَّا ذَكَرَهُ، ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ فَرَّقَ بَيْنَ مُتَمَاثِلَاتٍ مِنْهَا، بَعْضَهَا عَنْ بَعْضٍ، وَكَانَ اللَّائِقُ ذِكْرَ كُلِّ نَوْعٍ إِلَى جَانِبِ مَا يُنَاسِبُهُ[5].

---

(١) لم ترد في (ش) و(ف).

(٢) في (ش) و(ف): «وهذا».

(٣) معرفة أنواع علم الحديث: ٧٨.

(٤) في (ش) و(ف) و(ع): «إدماج».

(٥) كانت للمُنكتِّين والشرّاح والمختصرين لكتاب ابن الصلاح في هذا المقام اعتراضات، ذكرها الزركشي في نكته ١/ ٥٦، ومن ثَمَّ أجملها ابن حجر ١/ ٢٣٢، وهي:
أ- تداخل بعض الأنواع مع بعضها الآخر.
ب- عدم الدِّقَّة في الترتيب.
ج- إهماله أنواعًا أخر.
ثُمَّ توَلَّى الإجابة عن كلِّ واحد منها، ولولا خشيةُ الإطالة لَنقلتُ لك كلامَه، فعُدْ إليه فإنَّه نفيس قلَّ أن تجده عند غيره. قُلتُ: ولذلك نجد بعض من اختصر كتاب ابن الصلاح خالفه في ترتيب مباحث الكتاب، كما فعل ابن كثير هنا وابن جماعة في المنهل الروي، وابن حجر في النخبة وغيرهم.
أمَّا كونه قد أهمل بعض الأنواع؛ فَقَدْ زاد البلقيني في محاسن الاصطلاح: ٣٤٥-٣٨١ خمسة أنواع مع الشرح والأمثلة. وزاد الزَّرْكَشيُّ في نكته أنواعًا أخر مع أمثلتها وشرحها ١/ ٥٦-٨٥، ثُمَّ أشار ابن حجر في نكته ١/ ٢٣٣ إلى إمكان الزيادة عَلَى مَا ذكره ابن الصَّلاح، =

وَنَحْنُ نُرَتِّبُ مَا نَذْكُرُهُ عَلَى مَا هُوَ الأَنْسَبُ، وَرُبَّمَا أَدْمَجْنَا بَعْضَهَا فِي بَعْضٍ، طَلَبًا لِلاخْتِصَارِ وَالمُنَاسَبَةِ، وَنُنَبِّهُ عَلَى مُنَاقَشَاتٍ لَا بُدَّ مِنْهَا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

= ووعد بأنه سيذكر أنواعًا عندما يفرُغُ من النكت مع الكلام عَلَى كُلِّ نَوْع بما لا يقصر، ونجد مِثْل تلكَ الزوائد والفوائد في النزهة: ٥٤؛ لذا كان أمام السيوطي سَعةٌ في الأمر لِيقولَ في البحر الذي زخر ١/٢٤٨-٢٥١: «وزدتُ أنواعًا فتمّت مائة» ثُمَّ سردها. ولكنَّ المتأمّل لكلام ابن الصلاح يجِدُ أنه سدَّ الباب على مَن يروم الاستدراكَ عليه، فقال في نهاية كلامه: «ولكنّه نَصَبٌ من غير أرب».

النوع[1] الأول

الصحيح[2]

قَالَ[3]: اعْلَمْ - عَلَّمَكَ اللَّهُ وَإِيَّايَ[4]- أَنَّ الحَدِيثَ عِنْدَ أَهْلِهِ يَنْقَسِمُ إِلَى: صَحِيحٍ وَحَسَنٍ وَضَعِيفٍ[5].

قُلْتُ: هَذَا التَّقْسِيمُ إِنْ كَانَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا فِي نَفْسِ الأَمْرِ، فَلَيْسَ إِلَّا صَحِيحٌ أَوْ ضَعِيفٌ، وَإِنْ كَانَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى اصْطِلَاحِ المُحَدِّثِينَ، فَالحَدِيثُ يَنْقَسِمُ عِنْدَهُمْ إِلَى

---

(١) ليس في الأصل.

(٢) انظر في الصحيح: معرفة علوم الحديث: ٥٨، وجامع الأصول ١/ ١٦٠، وإرشاد طلاب الحقائق ١/ ١١٠-١٣٦، والتقريب مع التدريب: ١/ ٦٣، والاقتراح: ١٥٢، والمنهل الروي: ٣٣، والخلاصة: ٣٥، والموقظة: ٢٤، والمقنع ١/ ٤١، ونزهة النظر: ٨٢، والمختصر للكافيجي: ١١٣، وفتح المغيث ١/ ١٧، وألفية السيوطي: ٣-١٥، وتوضيح الأفكار ١/ ٧، وظفر الأماني: ١٢٠، وقواعد التحديث: ٧٩.

(٣) قبل هذا في (ش) و(ف) و(ع): «تقسيم الحديث إلى أنواعه صحةً وضعفًا» وهي زيادةٌ من العلامة أحمد محمد شاكر؛ إذ قال في حاشية طبعته: «هذه العناوين التي بين معكوفتين [] زيادة على الأصل زدناها تيسيرًا للقارئ والباحث».

(٤) اعتُرِضَ على ابن الصلاح في هذا، أنْ قدَّم الدعاءَ لغيره على الدعاء لنفسه، إنَّ الأَوْلى أن يُعْكَسَ، فإن السُّنَّةَ في البَداءة بالدعاء أن يكون بنفسه ثمَّ بغيرِهِ؛ لذا كانت هنا مناقشات، وتفاصيل طويلة، انظرْها إن شئتَ في: نكت الزركشي ١/ ٨٨، والتقييد والإيضاح: ١٨، والشذا الفياح ١/ ٦٧.

(٥) معرفة أنواع علم الحديث: ٧٩.

أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، كَمَا قَدْ ذَكَرَهُ آنفًا هُوَ وَغيْرُهُ أَيْضًا[١].

قَالَ[٢]: «أَمَّا الحَدِيثُ الصَّحِيحُ فَهُوَ الحَدِيثُ المُسْنَدُ الذِي يَتَّصِلُ إِسْنَادُهُ بِنَقْلِ العَدْلِ الضَّابِطِ عَنِ العَدْلِ الضَّابِطِ إِلَى مُنْتَهَاهُ، وَلَا يَكُونُ شَاذًّا وَلَا مُعَلَّلًا»[٣].

ثُمَّ أَخَذَ يُبَيِّنُ فَوَائِدَ قُيُودِهِ[٤]، وَمَا احْتَرَزَ بِهَا عَنِ المُرْسَلِ وَالمُنْقَطِعِ وَالمُعْضَلِ وَالشَّاذِّ، وَمَا فِيهِ عِلَّةٌ قَادِحَةٌ، وَمَا فِي رَاوِيهِ نَوْعُ جَرْحٍ.

قَالَ: «فَهَذَا[٥] هُوَ الحَدِيثُ الذِي يُحْكَمُ لَهُ بِالصِّحَّةِ بِلَا خِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الحَدِيثِ[٦]، وَقَدْ يَخْتَلِفُونَ فِي بَعْضِ الأَحَادِيثِ؛ لاخْتِلَافِهِمْ فِي وُجُودِ هَذِهِ

---

(١) قلتُ: واعتراضُ الحافظ ابن كثير قد نُوقِش فيه، وَوُجِّه مرادُ ابن الصلاح، فانظر: نكت الزركشي ١/٩١، ومحاسن الاصطلاح: ١١، والتقييد والإيضاح: ١٩.

(٢) قبل هذا في (ش) و(ف) و(ع): «تعريف الحديث الصحيح»، وأشار الشيخ أحمد شاكر في الهامش إلى أنها زيادة من عنده على الأصل للتيسير على القارئ والباحث كما تقدم.
قلت: وكذلك فإنني لن أنبِّهَ عليها بعد هذا الموضع.

(٣) معرفة أنواع علم الحديث: ٧٩ وتعقَّب بعض الناس - على ما حكاه ابن حجر ١/٢٣٤ - ابن الصلاح بأن في تعريفه هذا تَكرارًا، كان بإمكانه اجتنابه لو قال: المسند المتصل ...إلخ، فيستغني عن تكرار لفظ الإسناد.
وأجاب عن هذا: بأنّه إنما أراد وصف الحديث المرفوع؛ لأَنَّهُ الأصل الذي يتكلَّم عَلَيْهِ. والمختارُ في وصف المُسْنَد: أنه الحَدِيث الذي يرفعه الصَّحَابيُّ مَعَ ظهور الاتصال في باقي الإسناد. فعلى هَذَا لا بدَّ من التعرض لاتصال الإسناد في شرط الصَّحِيح. وانظر في مُحتَرَزاتِ وقيودِ ومناقشاتِ هَذَا التعريف: الاقتراح: ١٥٢، ونُكت الزَّرْكَشيِّ ١/٩٧، والتقييد والإيضاح: ٢٠، ونكت ابن حجر ١/٢٣٥، والبحر الذي زخر ١/٣١٠.

(٤) في (ش) و(ف): «فوائده». فقط وأثبت لفظ (قيوده) بين مربعين.

(٥) في (ش) و(ف): «وهذا»، وما أثبتناه من الأصل وهو الموافق لمعرفة أنواع علوم الحديث.

(٦) قال العراقي في التقييد: ٢٠: «إنما قيَّد الخلاف بأهل الحديث؛ لأن غير أهل الحديث قَدْ يشترطون في الصحيح شروطًا زائدة على هَذِهِ، كاشتراط العددِ في الرواية كَمَا في الشهادة، =

الأَوْصَافِ[1]، أَوْ فِي اشْتِرَاطِ بَعْضِهَا، كَمَا فِي المُرْسَلِ»[2].

قُلْتُ: فَحَاصِلُ حَدِّ الصَّحِيحِ أَنَّهُ المُتَّصِلُ سَنَدُهُ بِنَقْلِ العَدْلِ الضَّابِطِ عَنْ مِثْلِهِ، حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْ إِلَى مُنْتَهَاهُ، مِنْ صَحَابِيٍّ أَوْ مَنْ دُونَهُ، وَلَا يَكُونُ شَاذًّا مَرْدُودًا[3]، وَلَا مُعَلَّلًا بِعِلَّةٍ قَادِحَةٍ، وَقَدْ يَكُونُ مَشْهُورًا وغَرِيبًا[4].

وَهُوَ مُتَفَاوِتٌ فِي نَظَرِ الحُفَّاظِ فِي مَحَالِّهِ؛ وَلِهَذَا أَطْلَقَ بَعْضُهُمْ أَصَحَّ الأَسَانِيدِ ٢ أ
عَلَى بَعْضِهَا، فَعَنْ أَحْمَدَ[5] وَإِسْحَاقَ[6]: أَصَحُّهَا: الزُّهْرِيُّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ[7]. وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ المَدِينِيِّ[8] والفَلَّاسُ[9]: أَصَحُّهَا: مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ عَنْ عَبِيدَةَ[10] عَنْ

= فَقَدْ حكى الحازمي في شروط الأئمة: (ص ٦١) عن بعض متأخري المعتزلة، على أنه قَدْ حُكِيَ أيضًا عن بعض أصحاب الحديث». وانظر: نُكت الزركشيِّ ١/ ١١٣، ونكت ابن حجر ١/ ٢٣٨.

(١) قال العراقي في التقييد: ٢١: «يريد بقوله: هذه الأوصاف، أي: أوصاف القبول التي ذكرها في حدِّ الصحيح، وإنّما نبَّهت على ذلك - وإن كان واضحًا - لأني رأيتُ بعضهم قد اعترض عليه، فقال: إنه يعني الأوصاف المتقدّمة من إرسالٍ وانقطاعٍ وعضل وشذوذ وشبهها...». إلى آخر كلامه، فراجعه فإنه مفيد، وانظر: نكت الزركشي ١/ ١١٥.

(٢) معرفة أنواع علم الحديث: ٨٠.

(٣) هكذا في الأصل، وهو الأجود وفي (ش) و(ف) و(ع): «ولا مردودًا».

(٤) في (ش) و(ف) و(ع): «أو غريبًا»، قال محقق (ع): «وصححها الشيخ أحمد شاكر كما أثبته دون بيان».

(٥) انظر: معرفة علوم الحديث: ٥٤، وقال السخاوي في فتح المغيث ١/ ٣٥: «إنَّ الإمام أحمد بن حنبلٍ جزم بذلك».

(٦) معرفة علوم الحديث: ٥٤، والكفاية (٥٦٣ ت - ٣٩٧هـ).

(٧) وهناك مائتان واثنان وعشرون حديثًا في الكتب الستة بهذا الإسناد. انظر: تحفة الأشراف ٥/ ١٠٤-١٧٦.

(٨) معرفة علوم الحديث: ٥٤، والمقنع ١/ ٤٥.

(٩) معرفة علوم الحديث: ٥٤، والاقتراح: ١٦٠، وإرشاد طلاب الحقائق ١/ ١١٣، والمقنع ١/ ٤٥.

(١٠) هو بفتح العين وكسر الباء، بوزن سفينة. انظر: تبصير المنتبه ٣/ ٩١٣، وتاج العروس ٨/ ٣٤٥.

عَلِيٍّ[(١)]. وَعَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ[(٢)]: أَصَحُّهَا: الأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ[(٣)]. وَعَنِ البُخَارِيِّ: مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ[(٤)]. وَزَادَ بَعْضُهُمْ[(٥)]: الشَّافِعِيُّ عَنْ مَالِكٍ؛ إِذْ هُوَ أَجَلُّ مَنْ روى عَنْهُ[(٦)].

فَائِدَةٌ: أَوَّلُ مَنِ اعْتَنَى بِجَمْعِ الصَّحِيحِ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيُّ[(٧)]، وَتَلَاهُ صَاحِبُهُ وَتِلمِيذُهُ أَبُو الحُسَيْنِ مُسْلِمُ بْنُ الحَجَّاجِ النَّيْسَابُورِيُّ، فَهُمَا أَصَحُّ كُتُبِ الحَدِيثِ، وَالبُخَارِيُّ أَرْجَحُ[(٨)]؛ لأَنَّهُ اشْتَرَطَ فِي إِخْرَاجِهِ الحَدِيثَ فِي كِتَابِهِ هَذَا أَنْ يَكُونَ الرَّاوِي قَدْ عَاصَرَ شَيْخَهُ، وَثَبَتَ عِنْدَهُ سَمَاعُهُ مِنْهُ، وَلَمْ يَشْتَرِطْ مُسْلِمٌ الثَّانِيَ، بَلِ اكْتَفَى بِمُجَرَّدِ المُعَاصَرَةِ، وَمِنْ هَهُنَا يَنْفَصِلُ لَكَ النِّزَاعُ فِي تَرْجِيحِ تَصْحِيحِ البُخَارِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ، كَمَا هُوَ قَوْلُ الجُمْهُورِ، خِلَافًا لأبي عَلِيٍّ النَّيْسَابُورِيِّ شَيْخِ

---

(١) وهناك ثمانية أحاديث في الكتب الستة بهذا الإسناد.

(٢) انظر: تحفة الأشراف ٧/ ١٠٢-١٠٦، معرفة علوم الحديث: ٥٤.

(٣) وهناك ثلاثة وعشرون حديثًا في الكتب الستة بهذا الإسناد. انظر: تحفة الأشراف ٦/ ٣٦٤-٣٧٥.

(٤) انظر: معرفة علوم الحديث: ٥٣، والكفاية (٥٦٣ ت - ٣٩٨هـ)، وهناك اثنان وثمانون حديثًا في الكتب الستة بهذا الإسناد. انظر: تحفة الأشراف ٥/ ٥٦٩-٥٩٦.

(٥) هو الإمام أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي المتوفى سنة (٤٢٩ هـ) مترجم في وفيات الأعيان ١/ ٢٩٨، وطبقات السبكي ٣/ ٢٣٨، والأعلام ٤/ ١٧٣.

(٦) انظر: في هذه المسألة: نكت الزركشي ١/ ١٤١، ومحاسن الاصطلاح: ١٥-١٦، ونكت ابن حجر ١/ ٢٦٢.

(٧) قال العراقي في التقييد: ٢٥: «اعترِض عليه بأن مالكًا صنَّف الصحيح قبله».
والجواب: أن مالكًا -رحمه الله- لم يفرد الصحيح، بل أدخل فيه المرسل والمنقطع والبلاغات، ومن بلاغاته أحاديث لا تعرف، كما ذكره ابن عبد البرّ، فلم يفرد الصحيح إذن، والله أعلم. ولمزيد الفائدة انظر: نكت الزركشي ١/ ١٦١، ونكت ابن حجر ١/ ٢٧٦ - ٢٨١.

(٨) انظر في المفاضلة بين الصحيحين: نكت الزركشي ١/ ١٦٥، ونكت ابن حجر ١/ ٢٨١، والبحر الذي زخر ٢/ ٥٣٠.

الحَاكِمِ، وَطَائِفَةٍ مِنْ عُلَمَاءِ المَغْرِبِ[1].

ثُمَّ إِنَّ البُخَارِيَّ وَمُسْلِمًا لَمْ يَلتَزِمَا بِإِخْرَاجِ جَمِيعِ مَا يُحْكَمُ بِصِحَّتِهِ مِنَ الأَحَادِيثِ، فَإِنَّهُمَا قَدْ صَحَّحَا أَحَادِيثَ لَيْسَتْ فِي كِتَابَيْهِمَا، كَمَا يَنْقُلُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ عَنِ البُخَارِيِّ تَصْحِيحَ[2] أَحَادِيثَ لَيْسَتْ عِنْدَهُ، بَل فِي **السُّنَنِ** وَغَيْرِهَا[3].

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ[4]: فَجَمِيعُ مَا فِي **البُخَارِيِّ** بِالمُكَرَّرِ سَبْعَةُ آلَافِ حَدِيثٍ وَمِئَتَانِ وَخَمْسَةٌ وَسَبْعُونَ حَدِيثًا وَبِغَيْرِ تَكْرَارٍ[5] أَرْبَعَةُ آلَافٍ، وَجَمِيعُ مَا فِي **صَحِيحِ مُسْلِمٍ** بِلَا تَكْرَارٍ نَحْوُ أَرْبَعَةِ آلَافٍ[6].

وَقَدْ قَالَ الحَافِظُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ الأَخْرَمِ[7]: قَلَّ مَا يَفُوتُ البُخَارِيَّ وَمُسْلِمًا مِنَ الأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ[8].

---

(١) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٨٥.
(٢) انظر: على سبيل المثال علل الترمذي الكبير ١/ ١٣٥(٢٣).
(٣) انظر: نكت الزركشي ١/ ١٧٢-١٧٥.
(٤) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٨٧.
(٥) في (ش) و(ف): «المكرر».
(٦) للاطلاع على إحصائيات المتقدّمين لأحاديث الصحيحين، انظر: نكت الزركشي ١/ ١٨٩، ومحاسن الاصطلاح: ٢٣، والتقييد والإيضاح: ٢٧، والبحر الذي زخر ٢/ ٧١٩.
وقد قام السيد محمد فؤاد عبد الباقي بترقيم أحاديث البخاري (فتح الباري) فبلغتْ (٧٥٦٣) ورقَّم أحاديث صحيح مسلم فبلغتْ (٣٠٣٣).
وذكر الحافظ العراقي في شرح التبصرة ١/ ١١٨، أن ابن الصلاح لم يذكر عدة أحاديث مسلم.
قلت: ولعله اكتفى بما ذكره في كتابه (صيانة صحيح مسلم): ١٠١-١٠٢، وانظر لزامًا تعليقنا على شرح التبصرة ١/ ١١٨ هامش (٢).
(٧) في الأصل: «الأخرن»، وما أثبتناه من (ش) و(ف) و(ع).
(٨) انظر: نكت الزركشي ١/ ١٧٩-١٨٨. فقد أطال النفس بكلام نفيس. وانظر أيضًا: نكت ابن حجر ١/ ٢٩٧.

٢ ب وَقَدْ نَاقَشَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي ذَلِكَ؛ فَإِنَّ الحَاكِمَ قَدِ اسْتَدْرَكَ عَلَيْهِمَا فِي[١] أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ، وَإِنْ كَانَ فِي بَعْضِهَا مَقَالٌ، إلا أَنَّهُ يَصْفُو لَهُ شَيْءٌ كَثِيرٌ[٢].

قُلتُ[٣]: فِي هَذَا نَظَرٌ، فَإِنَّهُ يُلزِمُهُمَا بِإِخْرَاجِ أَحَادِيثَ كثيرةٍ[٤] لَا تَلزَمُهُمَا؛ لِضَعْفِ رُوَاتِها[٥] عِنْدَهُمَا، أَوْ لِتَعْلِيلِهِمَا ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ خُرِّجَتْ كُتُبٌ كَثِيرَةٌ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ، قَدْ [٦]يُوجَدُ فيهَا[٦] زِيَادَاتٌ مُفِيدَةٌ، وَأَسَانِيدُ جَيِّدَةٌ؛ **كَصَحِيحِ أَبِي عَوَانَةَ**، وَأَبَوَيْ بَكْرٍ: الإِسْمَاعِيلِيِّ وَالبَرْقَانِيِّ[٧]، وَأَبِي نُعَيْمٍ الأَصْبَهَانِيِّ وَغَيْرِهِمْ. وَكُتُبٌ أُخَرُ الْتَزَمَ أَصْحَابُهَا صِحَّتَهَا؛ كَابْنِ خُزَيْمَةَ، وَابْنِ حِبَّانَ، وَهُمَا خَيْرٌ مِنَ **الْمُسْتَدْرَكِ** بِكَثِيرٍ، وَأَنْظَفُ أَسَانِيدَ وَمُتُونًا.

وَكَذَلِكَ يُوجَدُ فِي **مُسْنَدِ الإِمَامِ أَحْمَدَ** مِنَ الأَسَانِيدِ وَالمُتُونِ شَيْءٌ كَثِيرٌ، مِمَّا يُوَازِي كَثِيرًا مِنْ أَحَادِيثِ مُسْلِمٍ، بَل وَالبُخَارِيِّ أَيْضًا، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُمَا، وَلَا عِنْدَ أَحَدِهِمَا، بَل وَلَمْ يُخَرِّجْهُ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ الكُتُبِ الأَرْبَعَةِ؛ وَهُمْ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجه.

وَكَذَلِكَ يُوجَدُ فِي مُعْجَمِ[٨] الطَّبَرَانِيِّ **(الكَبِيرِ)** وَ**(الأَوْسَطِ)**، وَ**(مُسْنَدِ[٩] أَبِي يَعْلَى)** وَ**(البَزَّارِ)**، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الأَسَانِيدِ وَالمَعَاجِمِ وَالفَوَائِدِ وَالأَجْزَاءِ، مَا يَتَمَكَّنُ المُتَبَحِّرُ فِي هَذَا الشَّأْنِ مِنَ الحُكْمِ بِصِحَّةِ كَثِيرٍ مِنْهُ، بَعْدَ النَّظَرِ فِي حَالِ رِجَالِهِ،

(١) لم ترد في (ش) و(ف) و(ع). (٢) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٨٦.
(٣) كتب الناسخ في هَذَا الموضع كلمة: «بلغ» دليلًا على بلوغ السماع أو المقابلة.
(٤) لم ترد في (ش) و(ف) و(ع). (٥) في (ف): (رواتهما).
(٦-٦) في (ش) و(ف): «يؤخذ منها».
(٧) بفتح الباء، وبعضهم يكسره. انظر: الأنساب ١/٣٣٦، ومراصد الاطلاع ١/١٨٦، والتاج ٢٥/٤٠.
(٨) في (ش) و(ف): «معجمي». (٩) في (ش) و(ف): «مسندي».

وَسَلَامَتِهِ مِنَ التَّعْلِيلِ المُفْسِدِ، وَيَجُوزُ لَهُ الإِقْدَامُ عَلَى ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَنُصَّ عَلَى صِحَّتِهِ حَافِظٌ قَبْلَهُ، مُوَافَقَةً لِلشَّيْخِ أَبِي زَكَرِيَّا[1] النَّوَاوِيِّ[2]، وَخِلَافًا لِلشَّيْخِ أَبِي عَمْرٍو[3].

وَقَدْ جَمَعَ الحافِظُ ضِيَاءُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الوَاحِدِ المَقْدِسِيُّ فِي ذَلِكَ كِتَابًا سَمَّاهُ (**المُخْتَارة**) وَلَمْ يَتِمَّ، كَانَ بَعْضُ الحُفَّاظِ مِنْ مَشَايِخِنَا يُرَجِّحُهُ عَلَى **مُسْتَدْرَكِ الحَاكِمِ**[4]، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ تكلَّمَ الشَّيْخُ[5] ابْنُ الصَّلاحِ عَلَى الحَاكِمِ فِي **مُسْتَدْرَكِهِ**، فَقَالَ: وَهُوَ وَاسِعُ الخَطْوِ فِي شَرْطِ[6] الصَّحِيحِ، مُتَسَاهِلٌ بِالقَضَاءِ بِهِ، فَالأَوْلَى أَنْ يُتَوَسَّطَ فِي أَمْرِهِ؛ فَمَا لَمْ نَجِدْ فِيهِ تَصْحِيحًا لِغَيْرِهِ مِنَ الأَئِمَّةِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَحِيحًا، فَهُوَ حَسَنٌ يُحْتَجُّ بِهِ، إِلَّا أَنْ تَظْهَرَ فِيهِ عِلَّةٌ تُوجِبُ ضَعْفَهُ[7].

٣ أ **قُلْتُ**: فِي هَذَا الكِتَابِ أَنْوَاعٌ مِنَ الحَدِيثِ كَثِيرَةٌ، فِيهِ الصَّحِيحُ المُسْتَدْرَكُ وَهُوَ

---

(١) بعد هذا في (ش) و(ف) و(ع): «يحيى».

(٢) إذ قال في التقريب ١/ ١٤٣: «والأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقَوِيت معرفته».

(٣) إذ قال في معرفة أنواع علم الحديث: ٨٣: إذا وجدنا فيما يروى من أجزاء الحديث وغيرها حديثًا صحيحَ الإسناد، ولم نجده في أحد الصحيحين، ولا منصوصًا على صحته في شيء من مُصنَّفات أئمَّةِ الحديث المعتمدة المشهورة، فإنا لا نتجاسَرُ على جزم الحكم بصحته. والصحيح أن ابن الصلاح لم يُرِد سدَّ باب التصحيح والتضعيف، إنما أراد التعسير في الأمر وأنه لا يتمكن له كلُّ أحد.

(٤) عنى بذلك شيخه ابن تيمية.

(٥) بعد هذا في (ش) و(ف) و(ع): «أبو عمرو».

(٦) في (ش) و(ف): «شرح»، وما أثبتناه من الأصل وهو الموافق لما جاء في معرفة أنواع علم الحديث.

(٧) معرفة أنواع علم الحديث: ٨٨-٩٠، وقال ابن جماعة: «الحق أن يتتبع ويحكم عليه بما يليق بحاله من الحسن أو الصحة أو الضعف».
قال العراقي في التقييد والإيضاح: ٣٠: «وهذا هو الصواب». وانظر: نكت الزركشي ١/ ٢٢٦، والبحر الذي زخر ٢/ ٨٤٥ - ٨٤٦.

قَلِيلٌ، وَفِيهِ صَحِيحٌ قَدْ خَرَّجَهُ البُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ أَوْ أَحَدُهُمَا، لَمْ يَعْلَمْ بِهِ الحَاكِمُ، وَفِيهِ الحَسَنُ وَالضَّعِيفُ وَالمَوْضُوعُ أَيْضًا، وَقَدِ اخْتَصَرَهُ شَيْخُنَا الحافِظُ[1] أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الذَّهَبِيُّ، وَبَيَّنَ هَذَا كُلَّهُ، وَجَمَعَ منه[2] جُزْءًا كَبِيرًا مِمَّا وَقَعَ فِيهِ مِنَ المَوْضُوعَاتِ، وَذَلِكَ يُقَارِبُ مِائَةَ حَدِيثٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ[3].

تَنْبِيهٌ: قَوْلُ الإِمَامِ مُحَمَّدِ بنِ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيِّ: «لَا أَعْلَمُ كِتَابًا فِي العِلْمِ أَكْثَرَ صَوَابًا مِنْ **كِتَابِ مَالِكٍ**»[4]، إِنَّمَا قَالَهُ قَبْلَ البُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، وَقَدْ كَانَتْ كُتُبٌ[5] مُصَنَّفَةٌ فِي ذَلِكَ الوَقْتِ فِي السُّنَنِ: لابْنِ جُرَيْجٍ، وَابْنِ إِسْحَاقَ -غَيْرُ السِّيرَةِ- وَلأَبِي قُرَّةَ مُوسَى بْنِ طَارِقٍ الزَّبِيدِيِّ، وَ(**مُصَنَّفُ عَبْدِ الرَّازِقِ بْنِ هَمَّامٍ**)، وَغَيْرُ ذَلِكَ.

وَكَانَ كِتَابُ مَالِكٍ -وَهُوَ (**المُوَطَّأُ**)- أَجَلَّهَا وَأَعْظَمَهَا نَفْعًا، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهَا أَكْبَرَ حَجْمًا مِنْهُ وَأَكْثَرَ أَحَادِيثَ، وَقَدْ طَلَبَ المَنْصُورُ مِنَ الإِمَامِ مَالِكٍ أَنْ يَجْمَعَ النَّاسَ عَلَى كِتَابِهِ، فَلَمْ يُجِبْهُ إِلَى ذَلِكَ، وذلك[6] مِنْ تَمَامِ عِلْمِهِ وَاتِّصَافِهِ بِالإِنْصَافِ، وَقَالَ: «إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا وَاطَّلَعُوا عَلَى أَشْيَاءَ لَمْ نَطَّلِعْ عَلَيْهَا»[7].

وَقَدِ اعْتَنَى النَّاسُ بِكِتَابِهِ (**المُوَطَّأ**)، وَعَلَّقُوا عَلَيْهِ كُتُبًا جَمَّةً وَمِنْ أَجْوَدِ ذَلِكَ كِتَابَا (**التَّمْهِيد**)، وَ(**الاسْتِذْكَار**) لِلشَّيْخِ أَبِي عُمَرَ بْنِ عَبْدِ البَرِّ النَّمَرِيِّ القُرْطُبِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ-

(١) لم ترد في (ش) و(ف)، وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.
(٢) في (ش) و(ف): «فيه».
(٣) انظر: سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٧٥.
(٤) أسنده ابن أبي حاتم في تقدمة الجرح والتعديل ١/ ١٢، وابن حبان في المجروحين ١/ ٤١، والبيهقي في آداب الشافعي: ١٩٥، وابن عبد البر في التمهيد ١/ ٧٧.
(٥) بعد هذا في (ش) و(ف) و(ع): «كثيرة».
(٦) لم تَرِد في الأصل.
(٧) انظر: سير أعلام النبلاء ٨/ ٧٨.

هَذَا مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الأَحَادِيثِ المُتَّصِلَةِ الصَّحِيحَةِ وَالمُرْسَلَةِ وَالمُنْقَطِعَةِ، وَالبَلَاغَاتِ التِي[1] لَا تَكَادُ تُوجَدُ مُسْنَدَةً إِلَّا عَلَى نُدُورٍ[2].

وَكَانَ الحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ[3] وَالخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ يُسَمِّيَانِ كِتَابَ التِّرْمِذِيِّ **(الجَامِع الصَّحِيح)**، وَهَذَا تَسَاهُلٌ مِنْهُمَا، فَإِنَّ فِيهِ أَحَادِيثَ كَثِيرَةً مُنْكَرَةً، وَقَوْلُ الحَافِظِ أَبِي عَلِيِّ بنِ السَّكَنِ، وَكَذَا الخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ فِي كِتَابِ **(السُّنَن)** لِلنَّسَائِيِّ: إِنَّهُ صَحِيحٌ. فِيهِ نَظَرٌ، وَإِنَّ لَهُ شَرْطًا فِي الرِّجَالِ أَشَدَّ مِنْ شَرْطِ مُسْلِمٍ[4] غَيْرُ مُسَلَّمٍ؛ ٣ ب
فَإِنَّ فِيهِ رِجَالًا مَجْهُولِينَ، إِمَّا عَيْنًا أَوْ حَالًا، وَفِيهِمُ المَجْرُوحَ، وَفِي الأَحَادِيثِ[5]: ضَعِيفَةً وَمُعَلَّلَةً وَمُنْكَرَةً، كَمَا نَبَّهْنَا عَلَيْهِ فِي **(الأَحْكَام الكَبِير)**.

وَأَمَّا قَوْلُ الحَافِظِ أَبِي مُوسَى مُحَمَّدِ بنِ أَبِي بَكْرٍ المَقْدِسِيِّ[6] المَدِينِيِّ عَنْ **(مُسْنَدِ الإِمَامِ أَحْمَدَ)**: إِنَّهُ صَحِيحٌ[7]. فَقَوْلٌ ضَعِيفٌ، فَإِنَّ فِيهِ أَحَادِيثَ ضَعِيفَةً، بَل مَوْضُوعَةً[8]، كَأَحَادِيثِ فَضَائِلِ[9] مَرْوَ وَعَسْقَلَانَ[10]، وَالبَرْثِ الأَحْمَرِ عِنْدَ حِمْصَ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، كَمَا قَدْ نَبَّهَ عَلَيْهِ طَائِفَةٌ مِنَ الحُفَّاظِ[11].

---

(١) في (ش) و(ف): «اللاتي».
(٢) وانظر: التقييد والإيضاح: ٢٥، ونكت الزركشي ١/ ١٦١، ونكت ابن حجر ١/ ٢٧٧-٢٧٨.
(٣) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ١١٠-١١١ وتعليقنا عليه.
(٤) شروط الأئمة الستة: للمقدسي: ٢١، ومعرفة أنواع علم الحديث: ١١١.
(٥) في (ش) و(ف) و(ع): «وفيه أحاديث».
(٦) لم ترد في (ش) و(ف) و(ع).
(٧) خصائص المسند: ٢١.
(٨) في (ش) و(ف): «وموضوعة».
(٩) بعد هذا في الأصل: «شهداء».
(١٠) في (ع): «وشهداء عسقلان».
(١١) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية ١/ ١٧٩-١٨٠، ونكت الزركشي ١/ ٣٥٦.

ثُمَّ إِنَّ الإِمَامَ أَحْمَدَ قَدْ فَاتَهُ فِي كِتَابِهِ هَذَا -مَعَ أَنَّهُ لَا يُوَازِيهِ كتابٌ[1] مُسْنَدٌ فِي كَثْرَتِهِ وَحُسْنِ سِيَاقَاتِهِ- أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ جِدًّا، بَل قَدْ قِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يَقَعْ لَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ الذِينَ فِي الصَّحِيحَيْنِ قَرِيبًا مِنْ مِائَتَيْنِ[2].

وَهَكَذَا قَوْلُ الحَافِظِ أَبِي طَاهِرٍ السِّلَفِيِّ فِي الأُصُولِ الخَمْسَةِ -يَعْنِي البُخَارِيَّ وَمُسْلِمًا وَسُنَنَ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ وَالنَّسَائِيِّ-: إِنَّهُ اتَّفَقَ عَلَى صِحَّتِهَا عُلَمَاءُ المَشْرِقِ وَالمَغْرِبِ. تَسَاهُلٌ مِنْهُ، وَقَدْ أَنْكَرَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ وَغَيْرُهُ[3].

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: أي[4] مَعَ ذَلِكَ أَعْلَى رُتْبَةً مِنْ كُتُبِ المَسَانِيدِ؛ كَمُسْنَدِ عَبْدِ بنِ حُمَيْدٍ[5]، وَالدَّارِمِيِّ[6]، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ[7]، ....

(١) لم ترد في (ش) و(ف).

(٢) قال الزركشي ١/ ٣٥٣: «وأجيب: بأن تلك الأحاديث بعينها وإن خلا المسند عنها فلها فيه أصول ونظائر وشواهد، وأما أن يكون متنٌ صحيحٌ لا مطعنَ فيه، ليس له في المسند أصل ولا نظير، فلا يكاد يوجد، وربما اعترض بأنه ليس فيه حديث عائشة في قصة أم زرع مع أنه في الصحيحين وهذا نادر».

(٣) معرفة أنواع علم الحديث: ١١١ وقد أجاب الحافظ العراقي على قول السِّلَفي فقال: «إنما قال السلفي بصحة أصولها»، وقال: «لا يلزم من كون الشيء له أصل صحيح أن يكون هو صحيحًا». التقييد والإيضاح: ٦٢.

(٤) في (ش) و(ف) و(ع): «وهي».

(٥) مسند عبد بن حميد: طُبع المنتخب منه.

(٦) قال الزركشي ١/ ٣٥٠: «وينتقد على المصنف في ذكره هنا من وجهين:
أحدُهما: أنَّ مسندَ الدارمي مرتَّبٌ على الأبواب لا على المسانيد، إلا أن يقصد الاسم المشهور به.
الثاني: جعله دون الكتب الخمسة، وقد أطلق جماعة عليه اسم الصحيح».
قُلتُ: وقد طُبع الكتاب باسم المسند الجامع، وأشار محقِّقه أنه وجد هذا الاسم على ثلاث نسخ خطية من الكتاب، وكذا طُبع باسم مسند الدارمي.

(٧) أطال النَّفَس في الكلام عن مسند الإمام أحمد ومدى أصحية مروياته، الزركشي في نكته ١/ ٣٥١، والعراقي في التقييد: ٥٦، وابن حجر في النكت ١/ ٤٤٧، وقد طُبع عن مؤسسة =

وَأَبِي يَعْلَى، وَالبَزَّارِ[(١)]، وَأَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ[(٢)]، وَالحَسَنِ بنِ سُفْيَانَ، وَإِسْحَاقَ بنِ رَاهُويَه[(٣)]، وَعُبَيْدِ اللَّهِ بنِ مُوسَى[(٤)]، وَغَيْرِهِمْ؛ لأَنَّهُمْ يَذْكُرُونَ عَنْ كُلِّ صَحَابِيٍّ مَا يَقَعُ لَهُمْ مِنْ حَدِيثِهِ.

= الرسالة في خمسين مجلدًا، ولا شكَّ أن هذه الطبعة أفضل الطبعات على أن المحققين حصلت لهم هفواتٌ في الأحكام، وهناك ثغرات في النص المحقق.

(١) قال الزركشي ١/ ٣٦٦: «هو يبين فيه الكلام على علل الأحاديث والمتابعات والتفردات، قال الدارقطني: «لكنه يخطئ».
وقال العراقي في التقييد: ٥٨: «وأما مسند البزَّار فإنه مجملًا يُبيِّنُ الصحيحَ من الضعيف إلا قليلًا، إلا أنه يتكلم في تفرُّدِ بعض رواة الحديث به، ومتابعة غيره عليه».
وقد أكد ابن حجر في نكته ١/ ٤٤٧ على وجود الضعيف فيه، فقال: «وقد صرَّح ببعض ذلك في عدة مواضع من مسنده، فيخرج الإسناد الذي فيه مقالٌ ويذكر علته، ويعتذر عن تخريجه بأنه لم يعرفه إلا من ذلك الوجه».
ونقل السيوطيُّ في البحر الذي زخر ٣/ ١٢٠١ عن أبي الحسن الشاري في فهرسته أنه قال: «مسند البزار عندي من أحسن المسندات لما اشتمل عليه من الكلام على عِلل الحديث، وإن كان قد تكلَّم بعض الناس في البزار بما لم يعتمد عليه أهل التحقيق» وانظر: سير أعلام النبلاء ١٣/ ٥٥٤.

(٢) قال الزركشي ١/ ٣٤٨: «هو سليمان بن داود، وليس المسند له، وإنما هو ليونس بن حبيب بن عبد القاهر العجلي، سمعه في أصفهان منه فنسبه إليه».
قال البقاعي: «إنه ليس من تصنيف أبي داود، وإنما هو جمع بعض الحفَّاظ الخراسانيين، جمع فيه ما رواه يونس بن حبيب خاصة عن أبي داود، ولأبي داود من الأحاديث التي لم تدخل هذا المسند قدره أو أكثر، بل قد شذَّ عنه كثير من رواية يونس عن أبي داود». النكت الوفية ٨١/ أ.

(٣) روي عن ابن راهويه، أنه قال: «خرجت عن كل صحابي (بمعنى: الصحابي) أمثل ما ورد عنه»، نكت الزركشي ١/ ٣٦٦.
قال العراقي: ٥٨: «وأما مسند إسحاق بن راهويه ففيه الضعيف، ولا يلزم من كونه يخرج أمثل ما يجد عن الصحابي أن يكون جميع ما خرجه صحيحًا، بل هو أمثل بالنسبة لما تركه».

(٤) قال الزركشي ١/ ٣٤٩: «هو أحد شيوخ البخاري، قال ابن الجوزي في المشكل: أوَّل مَن صنَّف المسندَ على تراجم الرجال عبيد الله بن موسى العبسي، وأبو داود الطيالسي».

وَتَكَلَّمَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو[(١)] عَلَى التَّعْلِيقَاتِ الوَاقِعَةِ فِي (**صَحِيحِ البُخَارِيِّ**)[(٢)]، وَفِي (**مُسْلِمٍ**) أَيْضًا، لَكِنَّهَا قَلِيلَةٌ، قِيلَ: إِنَّهَا أَرْبَعَةَ عَشَرَ مَوْضِعًا[(٣)].

وَحَاصِلُ الأَمْرِ: أَنَّ مَا عَلَّقَهُ البُخَارِيُّ بِصِيغَةِ الجَزْمِ فَصَحِيحٌ إِلَى مَنْ عَلَّقَهُ عَنْهُ، ثُمَّ النَّظَرُ فِيمَا بَعْدَ ذَلِكَ، وَمَا كَانَ مِنْهَا بِصِيغَةِ التَّمْرِيضِ فَلَا يُسْتَفَادُ مِنْهَا[(٤)] صِحَّةٌ، وَلَا تُنَافِيهَا أَيْضًا؛ لأَنَّهُ قد[(٥)] وَقَعَ مِنْ ذَلِكَ كَذَلِكَ وَهُوَ صَحِيحٌ، وَرُبَّمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ[(٦)].

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث: ٩٢-٩٣.

(٢) قال ابن حجر في هدي الساري: ٤٦٩: «فجملةُ ما في الكتاب من التعاليق ألف وثلاثمائة وواحد وأربعون حديثًا وأكثرها مكرّر، مُخَرَّجٌ في الكتاب أصول متونه، وليس فيه من المتون التي لم تُخرَّج في الكتاب ولو من طريق أخرى إلا مائة وستون حديثًا».
قلت: وله كتاب فريد في بابه في وصل التعاليق التي في صحيح البخاري: تغليق التعليق، طبع بتحقيق: د. سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، ولخّصه الحافظ نفسه في هدي الساري ١٧-٧٠.

(٣) راجع في تفصيل أحكام التعاليق في الصحيحين: نكت الزركشي ١/ ٢٣٢، والتقييد والإيضاح: ٣٢، وشرح التبصرة والتذكرة ١/ ١٣٤، ونكت ابن حجر ١/ ٣٢٤.

(٤) في الأصل: «منه» والمثبت من بقية النسخ.

(٥) لم ترد في (ف).

(٦) قال الزركشي معلِّقًا في نكته على ابن الصلاح ١/ ٢٣٦: «وهذا الذي ذكره من أن صيغة الجزم تدل على صحة الحديث، والتمريض على ضعفه، قد تبعه عليه أكثر الناس، وقد اعترض عليه من جهتين: من جهة الصناعة، ومن جهة الاستقراء.
فإن كان هذا قاله من جهة الصناعة فلا شكَّ أن قول البخاري - مثلًا -: «قال» بصيغة الجزم ليس ما يرى من قول التابعي الكبير: قال رسول الله ﷺ. بلفظ الجزم، وهو لا يقتضي صحة الحديث، فبذلك ترى البخاريَّ إذا علَّق الحديثَ لم يفدِ الصحة». ثمَّ قال: «وأما الاستقراء فلا يساعده، فقد قال البخاري في كتاب العلم في باب الخروج في طلب العلم: رحل جابر بن عبد الله مسيرةَ شهر إلى عبد الله بن أنيس في حديث واحد. انتهى.
هكذا جزم به، ثم ذكره بصيغة التمريض في آخر الكتاب في الردِّ على الجهمية، فقال: =

٤ أ وَمَا كَانَ مِنَ التَّعْلِيقَاتِ صَحِيحًا فَلَيْسَ مِنْ[١] نَمَطِ الصَّحِيحِ المُسْنَدِ فِيهِ؛ لأَنَّهُ قَدْ وَسَمَ كِتَابَهُ: «**بِالجَامِعِ المُسْنَدِ الصَّحِيحِ المُخْتَصَرِ من**[٢] **أُمُورِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَسُنَنِهِ وَأَيَّامِهِ**»[٣].

= «ويذكر عن جابر بن عبد الله، عن عبد الله بن أنيس قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول:... فذكره.

فدلَّ على استواء الصيغتين عنده، وإلا يلزم أن يكون الحديث الواحد ضعيفًا حسنًا»، وقد ردَّ ابن حجر في الفتح ١/ ١٧٤ على قول الزركشي هذا فانظره، وتأمل!!).

(١) في الأصل: «في». (٢) في (ش) و(ف) و(ع): «في».

(٣) هذا كلام صحيح، فالمحكوم بصحته هو ما روي بالسند المتصل، أما ما ذكر تعليقًا فهو ليس من نمط الصحيح كما سبق بيان ذلك، ولكن هنا مسألة ينبغي التنبيه عليها، وهي: أنَّه قد تتابع الذين كتبوا في المصطلح، على أنَّ ما ذكره البخاري بصيغة الجزم صحيح إلى من علَّقه إليه، ويبقى النظر فيمن أبرز من رجاله، وهذا لم يصرِّح به البخاري، وإنّما بني على استقراءٍ ناقص غير تامٍّ، فالصواب أنَّ هذه القاعدة أغلبيةٌ لا كليةٌ، وأن تعاليق البخاري لا يتمُّ الحكم على المرويِّ منها بشيء من الصحة ولا الحسن ولا الضعف، إلا بعد الكشف والفحص عن حال ما علَّقه، وقد علَّق البخاريُّ حديث عائشة: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْكُرُ اللهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ» بصيغة الجزم، مع أنّه لا يصحُّ على شرطه، بل على شرط غيره، فخبرُ عائشةَ هذا أخرجه مسلم في صحيحه. وذكر أيضًا بصيغة الجزم حديث بَهْز بن حكيم، عن أبيه، عن جدِّهِ، عن النبي ﷺ: «**اللهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحَيَا مِنْهُ مِنَ النَّاسِ**»، وهو ليس من شرطه قطعًا، ولهذا لما علَّق في النكاح شيئًا من حديث جدّ بهز لم يجزم به، بل قال: ويذكر عن معاوية بن حَيْدَةَ.

وقال في باب: العرض في الزكاة: وقال طاوس: قال معاذ رضي الله عنه لأهل اليمن: ائْتُونِي بعرض ثياب خَمِيسٍ أو لبيسٍ في الصدقة مَكانَ الشعيرِ والذرةِ أهونُ عليكم، وخيرٌ لأصحابِ النبيِّ ﷺ بالمدينة. ورجاله ثِقاتٌ إلا أنَّ طاوسًا لم يَسمَعْ مِن مُعاذٍ، فهو منقطع.

وعلَّق حديث جابر في كتاب العلم بصيغة الجزم، فقال: ورحل جابرُ بنُ عبد الله مَسيرةَ شهرٍ إلى عبد الله بن أُنَيْسٍ في حديث واحد.

وعلَّقه في كتاب التوحيد بصيغة التمريض، فقال: ويُذْكَرُ عن جَابِرٍ، عَن عَبْدِ اللهِ بْنِ أُنَيْسٍ، قالَ: سَمِعْتُ النبيَّ ﷺ يَقُولُ: «**يَحْشُرُ اللهُ العِبَادَ، فَيُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعُدَ كَمَا يَسْمَعُهُ**=

فَأَمَّا إِذَا قَالَ البُخَارِيُّ: «قَالَ لَنَا» أَوْ قَالَ: «أَنْبَأَنَا[1] فُلَانٌ كَذَا»، أَوْ «زَادَنِي» وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَهُوَ مُتَّصِلٌ عِنْدَ الأَكْثَرِ.

= مَنْ قَرُبَ: أَنَا المَلِكُ أَنَا الدَّيَّانُ».

وما علّق بصيغة التمريض منها ما هو صحيح على شرطه، وقد أورده في موضعٍ آخَرَ من جامعه (١/ ٤٤) في المواقيت، باب: ذِكْر العِشاءِ والعَتَمَةِ ومَن رآه وَاسِعًا: ويُذْكَرُ عن أبي موسى قال: كُنَّا نَتَنَاوَبُ النَّبِيَّ ﷺ عند صَلاةِ العِشَاءِ فَأَعْتَمَ بها. وقد رَوَاه موصولًا (٥٦٧) في باب: فضل العشاء ...، ولفظه فيه: فَكَانَ يَتَنَاوَبُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عند صَلاةِ العِشاءِ كُلَّ لَيْلَةٍ نَفَرٌ مِنْهُمْ.

وقال في كتاب الطبِّ (١٠/ ٧٦) باب: الرُّقَى بفاتحةِ الكتاب: ويُذْكَرُ عنِ ابنِ عَبَّاسٍ، عنِ النبيِّ ﷺ، ثم أَسنَدَه (٥٧٣٧) في الباب الذي بعده من حديثِ ابنِ أبي مُلَيْكَةَ، عنِ ابنِ عَبَّاسٍ في قصةٍ، وفيه قولُهُ ﷺ: **«إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللهِ»**. ومما أورَدَه بصيغة التمريض ولم يُورِدْه في موضعٍ آخرَ من كتابه وهو صحيح، ما جاء في كتاب الأذان من صحيحه (٢/ ٢٠٤): ويُذْكَرُ عنِ النبيِّ ﷺ: **«ائْتَمُّوا بِي وَلْيَأْتَمَّ بِكُمْ مَنْ بَعْدَكُمْ»**، وهو حديث صحيحٌ، أخرَجَه مسلمٌ في صحيحه (٤٣٨) من طريق أبي نَضْرَةَ العبديِّ، عن أبي سَعِيدٍ الخدريِّ، أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَأى فِي أَصْحَابِهِ تَأَخُّرًا، فقال لهم: **«تَقَدَّمُوا فَأْتَمُّوا بِي، وَلْيَأْتَمَّ بِكُمْ مَنْ بَعْدَكُمْ ..»**.

وجاء في كتاب الصلاة (٢/ ٢٥٥): ويُذكَرُ عن عبدِ اللهِ بنِ السائبِ: **«قَرَأَ النبيُّ ﷺ (المؤمنون) في الصُّبْحِ، حَتَّى إذا جاءَ ذِكْرُ مُوسَى أَوْ هَارُونَ أَوْ ذِكْرُ عِيسَى أَخَذَتْهُ سَعْلَةٌ، فَرَكَعَ»**. وهو حديث صحيح أخرجه مسلمٌ (٤٥٥) في الصلاة، باب: القراءة في الصبح، من طُرُقٍ عن عبدِ اللهِ بنِ السائبِ ...، وهذه الأمثلةُ وغيرُها أيضًا تدلُّ على أنَّ استعمالَ صيغةِ ما لم يُسَمَّ فاعلُه قد يكون لمعنًى غيرِ التمريض، كاختصارِ السند، أو الاقتصارِ على بعضِهِ، أو إيرادِ الحديث بالمعنى، وغيرِ ذلك من الوجوه، وهذا شائعٌ ذائعٌ في كُتبِ المتقدِّمِينَ من الأئمَّةِ، كالشافعيِّ في الأُمِّ، فإنه يَذْكُر فيه أحاديثَ كثيرةً بصيغة التمريض وهي في الصحيحين أو أحدِهما، وكذلك البغويُّ في شرح السُّنةِ حين يَطوي السندَ، يُوردُ الحديثَ بصيغة التمريض، وكثيرٌ مما جاء كذلك صحيحٌ. (إفادة من تعليقات الشيخ شعيب الأرنؤوط على العواصم ٣/ ٤٢-٤٤).

(١) في (ش) و(ف) و(ع): «لي».

وَحَكَى ابْنُ الصَّلَاحِ عَنْ بَعْضِ المَغَارِبَةِ أَنَّهُ تَعْلِيقٌ أَيْضًا، يَذْكُرُهُ لِلاسْتِشْهَادِ لَا لِلاعْتِمَادِ، وَيَكُونُ قَدْ سَمِعَهُ فِي المُذَاكَرَةِ(١).

وَقَدْ رَدَّهُ ابْنُ الصَّلَاحِ، أَيضًا(٢) بِأَنَّ(٣) الحَافِظَ أَبَا جَعْفَرِ بنَ حَمْدَانَ قَالَ: إِذَا قَالَ البُخَارِيُّ: «وَقَالَ لِي فُلَانٌ» فَهُوَ مِمَّا سَمِعَهُ عَرْضًا وَمُنَاوَلَةً(٤).

وَأَنْكَرَ ابْنُ الصَّلَاحِ عَلَى ابْنِ حَزْمٍ رَدَّهُ حَدِيثَ المَلَاهِي؛ حَيْثُ قَالَ فِيهِ البُخَارِيُّ: «وَقَالَ هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ»(٥) وَقَالَ: أَخْطَأَ ابْنُ حَزْمٍ مِنْ وُجُوهٍ، فَإِنَّهُ ثَابِتٌ مِنْ حَدِيثِ هِشَامِ بنِ عَمَّارٍ(٦).

---

(١) قال البقاعي في النكت الوفية (٥٤/ب): «هو ابن القطان»، وانظر: نكت ابن حجر على ابن الصلاح ٢/ ٦٠٠.

(٢) لم ترد في (ش) و(ف) و(ع).

(٣) في (ش) و(ف): «فإن».

(٤) معرفة أنواع علم الحديث: ١٤٨-١٤٩، وانظر: سير أعلام النبلاء ١٤/ ٣٠٠.

(٥) صحيح البخاري ٧/ ١٣٨ عقيب (٥٥٩٠).

(٦) معرفة أنواع علم الحديث: ١٤٦، وقال النووي في شرح صحيح مسلم ١/ ١٤: «وهذا خطأ مِن ابن حزم من وجوه:

أحدُها: أنه لا انقطاعَ في هذا أصلًا، من جهة أنَّ البخاري لَقِي هشامًا وسمع منه، وقد قرَّرنا في كتابنا علوم الحديث: أنه إذا تحقَّقَ اللقاءُ والسماعُ مع السلامة مِن التَّدْليسِ حُمِل ما يَروِيهِ عنه على السماعِ بأيِّ لَفْظٍ كان، كما يُحْمَلُ قولُ الصحابيِّ: قال رسولُ الله ﷺ. على سماعه منه إذا لم يُظهِرْ خلافه، وكذا غير «قال» من الألفاظ.

الثاني: أن هذا الحديث بعينه معروف الاتّصال بصريح لفظه من غير جهة البخاري.

الثالث: أنه وإن كان ذلك انقطاعًا، فمثلُ ذلك في الكتابَيْنِ غيرُ ملحق بالانقطاع القادح لِمَا عُرف من عادتهما وشرطهما».

قُلْتُ: يُتعجب على ابن حزم قولُه هذا، فقد قال في كتاب الإحكام (١/ ١٥١): «اعلم أنَّ العدلَ إذا رَوى عمَّن أدركه من العدول فهو على اللقاء والسماع، سواءٌ قال: أخبرنا. أو: حدّثنا. أو: عن فلان. أو: قال فلان، فكلُّ ذلك محمولٌ على السماع منه»، وانظر: النكت ٢/ ٦٠٢، ٦٠٣، وأثر علل الحديث: ٣٦-٤١ تجد فائدة - إن شاء الله.

قلت: وَقَدْ[1] رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي **مُسْنَدِهِ**، وَأَبُو دَاوُدَ فِي **سُنَنِهِ**، وَخَرَّجَهُ البَرْقَانِيُّ فِي **صَحِيحِهِ**، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مُسْنَدًا مُتَّصِلًا إِلَى هِشَامِ بنِ عَمَّارٍ وَشَيْخِهِ أَيْضًا[2]، كَمَا بَيَّنَاهُ فِي كِتَابِ (**الأَحْكَامِ**)، وَلِلَّهِ الحَمْدُ[3].

ثُمَّ حَكَى أَنَّ الأُمَّةَ[4] تَلَقَّتْ هَذَيْنِ الكِتَابَيْنِ بِالقَبُولِ، سِوَى أَحْرُفٍ يَسِيرَةٍ[5]،

---

(١) في الأصل: «قد». (٢) لم ترد في الأصل.

(٣) فقد وصله من طريق هشام بن عمار كل من:
ابن حبان (٦٧٥٤) قال: «أخبرنا الحسين بن عبد الله القطان، قال: حدّثنا هشام بن عمار».
والطبراني في الكبير (٣٤١٧) فقال: «حدَّثنا موسى بنُ سهل الجونيُّ البصريُّ، قال: حدّثنا هشامُ بنُ عمارٍ».
وفي مسند الشاميين (٥٨٨) فقال: «حدّثنا محمدُ بنُ يزيدَ بنِ عبدِ الصمدِ، قال: حدَّثنا هشام بن عمارٍ».
وذكر ابن حجر في الفتح ١٠/ ٥٢، ٥٣ أن أبا ذرٍّ الهرويَّ وَصَلَه فقال: حدّثنا أبو منصورٍ الفضلُ بنُ العباس النقرويُّ، قال: حَدَّثَنا الحسينُ بنُ إدريسَ، قال: حدَّثَنا هشامُ بنُ عَمَّارٍ.
والإسماعيلي في مستخرجه قال: حدَّثَنا الحسنُ بنُ سفيانَ، قال: حدَّثَنا هشامُ بنُ عَمَّارٍ. ومن طريق الحسن بن سفيان أخرجه البيهقيُّ في الكبرى ١٠/ ٢٢١.
وأبو نُعَيْمٍ في مُستخرَجِهِ من رواية عبدان بن محمد المروزي، وأبي بكر الباغندي، كلاهما عن هشام بن عمار. وقد استوفى الكلامَ عليه طُرُقًا وبحثًا وعِللًا ابنُ حجرٍ في تغليق التعليق ٥/ ٢٠-٢٢، ووصله من طريق هشام وغيره.

(٤) في الأصل: «الأئمة».

(٥) هي ليست باليسيرة، فقد بلغت انتقادات الدارقطني وحده (٢١٨)، وهذا سوى ما انتقده أبو مسعود الدمشقي، وأبو الفضل بن عمار، وأبو علي الجياني.
ولربما أراد ابن الصلاح أنها يسيرة نسبيًا إلى ما لا انتقادَ عليه. والحقيقةُ أن هذه الانتقاداتِ تتفرَّعُ عن الأقسام الآتية:
أ- الزيادة التي تقع في بعض الأحاديث؛ إذ قد ينفرد ثِقةٌ بزيادةٍ لا يَذكُرُها مَن هو مثله أو أحفظ منه، فتحميل هذا الثقة تبعةَ أنه قد يكون غَلِط ظنٌّ مجرَّدٌ، وغايةُ ما فيها أنها زيادةُ ثقةٍ لا تُنافي روايةَ الأحفظِ والأكثرِ. =

انْتَقَدَهَا بَعْضُ الحُفَّاظِ، كَالدَّارَقُطْنِيِّ وَغَيْرِهِ، ثُمَّ اسْتُنْبِطَ مِنْ ذَلِكَ القَطْعُ بِصِحَّةِ مَا فِيهِمَا مِنَ الأَحَادِيثِ؛ لأنَّ الأُمَّةَ(١) مَعْصُومَةٌ عَنِ الخَطَأِ، فَمَا ظَنَّتْ صِحَّتَهُ، (٢وَوَجَبَ العَمَلُ عَلَيْهَا بِهِ٢)، لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ صَحِيحًا فِي نَفْسِ الأَمْرِ، وَهَذَا جَيِّدٌ.

وَقَدْ خَالَفَ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ النَّوَاوِيُّ، وَقَالَ: «لَا يُسْتَفَادُ القَطْعُ بِالصِّحَّةِ مِنْ ذَلِكَ»(٣).

قُلْتُ: وَأَنَا مَعَ ابْنِ الصَّلَاحِ فِيمَا عَوَّلَ عَلَيْهِ وَأَرْشَدَ إِلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

حَاشِيَةٌ: ثُمَّ وَقَفْتُ بَعْدَ هَذَا عَلَى كَلَامٍ لِشَيْخِنَا العَلَّامَةِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، مَضْمُونُهُ أَنَّهُ نَقَلَ القَطْعَ بِالحَدِيثِ الذِي تَلَقَّتْهُ الأُمَّةُ بِالقَبُولِ عَنْ جَمَاعَاتٍ مِنَ الأَئِمَّةِ مِنْهُمُ: القَاضِي عَبْدُ الوَهَّابِ المَالِكِيُّ، وَالشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ الإِسْفَرَايِينِيُّ وَالقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ الطَّبَرِيُّ، وَالشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ الشِّيرَازِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، وَابْنُ حَامِدٍ، وَأَبُو يَعْلَى بْنُ الفَرَّاءِ، وَأَبُو الخَطَّابِ، وَابْنُ الزَّاغُونِيِّ، وَأَمْثَالُهُمْ مِنَ الحَنَابِلَةِ، وَشَمْسُ الأَئِمَّةِ السَّرَخْسِيُّ مِنَ الحَنَفِيَّةِ قَالَ: «وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الكَلَامِ مِنَ الأَشْعَرِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ، كَأَبِي إِسْحَاقَ

= ب- الحديث الذي قد يرويه تابعيٌّ، المشهورُ أنَّ روايتَهُ عن صحابيٍّ مُعَيَّنٍ سمع منه، فيروي الحديثَ بواسطةٍ عن ذلك الصحابيِّ، فيعلَّلُ الأولُ بزيادةِ الراوي في الطريق الثانية. وهذا مندفعٌ بأنه لا مانعَ من كَوْنِ ذلك التابعيِّ قد سمع ذلك الحديثَ بعينه من ذلك الصحابيِّ مباشرةً، ثم سمعه بواسطةٍ، وهكذا يكون الأمرُ فيمَنْ بعدهم.

كأنْ يشيرَ صاحبُ الصحيحِ إلى عِلته، كأنْ يَروِيَه مُسنَدًا، ثُمَّ يَذكُرَ أنه رُوِي مُرسَلًا، فهذا مِن صاحب الصحيح ترجيحٌ لروايةِ الواصل على المرسلِ.

د- ما يكون مَدارًا للاجتهادِ، وتكونُ عِلته مرجوحةً بالنسبة إلى صِحتِه.

وانظر: نُكت الزركشي ١/ ٢٨٧، والتقييد والإيضاح: ٤٢، ونكت ابن حجر ١/ ٣٨٠.

(١) في الأصل: «الأئمة».

(٢-٢) في (ش) و(ف) و(ع): «ووجب عليها العمل به».

(٣) انظر: التقريب مع التدريب ١/ ١٣٢.

الإِسْفَرَايِينِيِّ وَابْنِ فُورَكَ» قَالَ: «وَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ الحَدِيثِ قَاطِبَةً، وَمَذْهَبُ السَّلَفِ عَامَّةً».

وَهُوَ مَعْنَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ اسْتِنْبَاطًا، فَوَافَقَ فِيهِ هَؤُلَاءِ الأَئِمَّةَ.

النوع الثاني

الحسن(١)

وَهُوَ فِي الاحْتِجَاجِ بِهِ كَالصَّحِيحِ عِنْدَ الجُمْهُورِ.

وَهَذَا النَّوْعُ لَمَّا كَانَ وَسَطًا بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ فِي نَظَرِ النَّاظِرِ، لَا فِي نَفْسِ الأَمْرِ، عَسُرَ التَّعْبِيرُ عَنْهُ وَضَبْطُهُ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الصِّنَاعَةِ؛ وَذَلِكَ لأَنَّهُ أَمْرٌ نِسْبِيٌّ؛ شَيْءٌ يَنْقَدِحُ عِنْدَ(٢) الحَافِظِ، رُبَّمَا تَقْصُرُ عِبَارَتُهُ عَنْهُ.

وَقَدْ تَجَشَّمَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ حَدَّهُ، فَقَالَ الخَطَّابِيُّ: «هُوَ مَا عُرِفَ مَخْرَجُهُ وَاشْتُهِرَ ٤ ب
رِجَالُهُ. قَالَ: وَعَلَيْهِ مَدَارُ أَكْثَرِ الحَدِيثِ، وَهُوَ الذِي يَقْبَلُهُ أَكْثَرُ العُلَمَاءِ، وَيَسْتَعْمِلُهُ عَامَّةُ الفُقَهَاءِ»(٣).

---

(١) انظر في الحسن:
إرشاد طلاب الحقائق ١/ ١٣٧-١٥٢، والتقريب مع التدريب ١/ ١٥٣، والاقتراح: ١٦٢، والمنهل الروي: ٣٥، والخلاصة: ٣٨، والموقظة: ٢٦، والمقنع ١/ ٨٣، ونزهة النظر: ٩١، والمختصر: ٧٣، وفتح المغيث ١/ ٦١، وألفية السيوطي: ١٥-١٩، وتوضيح الأفكار ١/ ١٥٤، وظفر الأماني: ١٧٤، وقواعد التحديث: ١٠٥.

(٢) في (ف): «عنه».

(٣) معالم السنن ١/ ١١. وهذا التعريف نقله عنه الحافظ المزي في تهذيب الكمال ١/ ١٠.
وقدِ اعترض غيرُ واحدٍ من العلماء على هذا التعريف، وعلى تعريف الحسن عمومًا، انظر: نكت الزركشي ١/ ٣٠٤، والتقييد والإيضاح: ٤٣، ونكت ابن حجر ١/ ٣٨٥، وقد أطال السيوطيُّ النفس فيه في كتابه البحر الذي زخر ٣/ ٩٥٠ فما بعدها.

قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ الـمُعَرِّفُ هُوَ قَوْلَهُ: «مَا عُرِفَ مَخْرَجُهُ، وَاشْتُهِرَ رِجَالُهُ»، فَالحَدِيثُ الصَّحِيحُ كَذَلِكَ، بَل وَالضَّعِيفُ، وَإِنْ كَانَ بَقِيَّةُ الكَلَامِ مِنْ تَمَامِ الحَدِّ، فَلَيْسَ هَذَا الذِي ذَكَرَهُ مُسَلَّمًا لَهُ؛ أَنَّ أَكْثَرَ الحَدِيثِ مِنْ قَبِيلِ الحِسَانِ، وَلَا هُوَ الذِي يَقْبَلُهُ أَكْثَرُ العُلَمَاءِ، وَيَسْتَعْمِلُهُ عَامَّةُ الفُقَهَاءِ.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ[١] «وَرُوِّينَا عَنِ التِّرْمِذِيِّ أَنَّهُ يُرِيدُ بِالحَسَنِ أَلَّا يَكُونَ فِي إِسْنَادِهِ مَنْ يُتَّهَمُ بِالكَذِبِ، وَلَا يَكُونَ حَدِيثًا شَاذًّا، وَيُرْوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ نَحْوُ ذَلِكَ»[٢].

وَهَذَا إِنْ[٣] كَانَ قَدْ رُوِيَ عَنِ التِّرْمِذِيِّ أَنَّهُ قَالَهُ، فَفِي أَيِّ كِتَابٍ لَهُ قَالَهُ؟ وَأَيْنَ إِسْنَادُهُ عَنْهُ؟ وَإِنْ كَانَ[٤] فُهِمَ مِنِ اصْطِلَاحِهِ فِي كِتَابِهِ **(الجَامِع)** فَلَيْسَ ذَلِكَ بِصَحِيحٍ[٥]، فَإِنَّهُ يَقُولُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَحَادِيثِ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ»[٦].

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث: ٩٩.

(٢) الجامع الكبير ٦/ ٢٥١ (العلل).

وللزركشي في نكته تعليق لطيف هنا، رأيت أن أنقل بعضه، قال -رحمه الله- ١/ ٣٠٧: «قوله: ألَّا يكون في إسناده مَن يُتَّهمُ بالكذب. احترز به عمَّا في سنده مُتَّهمٌ، فإنه ضعيف. وقوله: «مَن لا يُتَّهَمُ بالكذبِ»: يَتناولُ مشهورَ العدالةِ، لكنه غيرُ مُرادٍ، بلِ المرادُ المستورُ. واحترز بقوله: «ولا يكون حديثًا شاذًّا» عن الشاذِّ، وهو ما خالف فيه الثقةُ رواياتِ الثقات. وقوله: «ويُرْوَى من غير وجهٍ» عمَّا لم يَرِدْ إلا من وجهٍ واحدٍ، فإنه لا يكونُ حسنًا؛ لأنَّ تعدُّدَ الروايات يُقَوِّي ظنَّ الصحةِ واتحادها ممّا يؤثر ضعفًا» وانظر: نظرات جديدة في علوم الحديث: ٣٣.

(٣) في (ش) و(ف) و(ع): «إذا».

(٤) بعد هذا في (ف): «قد».

(٥) هكذا قال -رحمه الله-: وكلامُ الترمذيِّ موجودٌ في العلل كما أخرجناه، ولعله -رحمه الله- لم يَطَّلِعْ عليه، فكان كلامُ ابن الصلاح أتقنَ وأشملَ.

(٦) انظر: على سبيل المثال جامع الترمذي حديث (٧) و(٥٤٤) و(٦١٤) و(٢٠٣٢) و(٣٥٣٤).

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرِو بنُ الصَّلَاحِ -رَحِمَهُ اللَّهُ-[1]: وَقَالَ بَعْضُ المُتَأَخِّرِينَ[2]: الحَدِيثُ الذِي فِيهِ ضَعْفٌ قَرِيبٌ مُحْتَمَلٌ هُوَ الحَدِيثُ الحَسَنُ، وَيَصْلُحُ العَمَلُ[3] بِهِ.

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ: وَكُلُّ هَذَا مُسْتَبْهَمٌ لَا يَشْفِي الغَلِيلَ، وَلَيْسَ فِيمَا ذَكَرَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالخَطَّابِيُّ مَا يَفْصِلُ الحَسَنَ عَنِ[4] الصَّحِيحِ، وَقَدْ أَمْعَنْتُ[5] النَّظَرَ فِي ذَلِكَ وَالبَحْثَ، فَتَنَقَّحَ لِي وَاتَّضَحَ أَنَّ الحَدِيثَ الحَسَنَ قِسْمَانِ[6]:

أَحَدُهُمَا: الذِي لَا يَخْلُو رِجَالُ إِسْنَادِهِ مِنْ مَسْتُورٍ لَمْ تَتَحَقَّقْ أَهْلِيَّتُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ لَيْسَ مُغَفَّلًا كَثِيرَ الخَطَأِ، وَلَا هُوَ مُتَّهَمٌ بِالكَذِبِ، وَيَكُونُ مَتْنُ الحَدِيثِ قَدْ رُوِيَ مِثْلُهُ أَوْ نَحْوُهُ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ، فَيَخْرُجُ[7] بِذَلِكَ عَنْ كَوْنِهِ شَاذًّا أَوْ مُنْكَرًا، ثُمَّ قَالَ: وَكَلَامُ التِّرْمِذِيِّ عَلَى هَذَا القِسْمِ يَتَنَزَّلُ.

(١) معرفة أنواع علم الحديث: ١٠٠.

(٢) هو ابن الجوزي. انظر: الموضوعات ١/ ٣٥، ونكت الزركشي ١/ ٣١٠. قال السخاوي ١/ ٦٥: «هذا كلام صحيح في نفسه، لكنه ليس على طريقة التعاريف».

(٣) في (ش) و(ف): «للعمل»، وكذا في المعرفة.

(٤) في الأصل: «من».

(٥) قال الزركشي في نكته ١/ ٣١٢: «المعروف في اللغة: أَنْعَمْتُ -بتقديم النون- بمعنى: بالَغْتُ، يقال: أَنْعَمَ في الشيء، إذا بَالَغَ فيه ...، وأمَّا أَمْعَنْتُ، فقال ابن الأنباري في الزاهر: يقال: قد أَمْعَنَ لي بحقِّي، أي: اعترف به وأظهَرَه. قال أبو العباس: هو مأخوذٌ من الماء المعين، وهو الجاري الظاهر. وقال ابن فارس في المقاييس: معن: مادته تدلُّ على سهولة في جريان، يقال: مَعَنَ الماءُ: إذا جرى، وأَمعَنَ الفرسُ في عَدْوِهِ، وأمعنَ بحقِّي: ذهب به. وأمعنَتِ الأرضُ: رَوِيَتْ. انتهى. وعلى هذا يتخرج كلام المصنِّف».
قلتُ: انظر: الزاهر ٢/ ٥٩٢، ومقاييس اللغة ٥/ ٣٥٥، والصحاح ٦/ ٢٢٠٥، والتقييد والإيضاح: ٤٦.

(٦) اعترض على ابن الصلاح في تقسيمه هذا باعتراضات، أوردها الزركشي مع أجوبته عنها. فانظر: نكته ١/ ٣١٣-٣١٧.

(٧) في الأصل: «يخرج»، وهي كذلك أصل (ش)، وأشار المحقق أنه صوبها من معرفة أنواع علم الحديث.

قُلتُ: لَا يُمْكِنُ تَنْزِيلُهُ لِمَا ذَكَرْنَاهُ عَنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ: القِسْمُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ رَاوِيهِ مِنَ المَشْهُورِينَ بِالصِّدْقِ وَالأَمَانَةِ، وَلَمْ يَبْلُغْ دَرَجَةَ رِجَالِ الصَّحِيحِ فِي الحِفْظِ وَالإِتْقَانِ، وَلَا يُعَدُّ مَا يَنْفَرِدُ بِهِ مُنْكَرًا، وَلَا يَكُونُ المَتْنُ شَاذًّا وَلَا مُعَلَّلًا، قَالَ: وَعَلَى هَذَا يَتَنَزَّلُ كَلَامُ الخَطَّابِيِّ. قَالَ: فَالذِي[١] ذَكَرْنَاهُ يَجْمَعُ بَيْنَ كَلَامَيْهِمَا.

٥ أ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو[٢]: ولَا [٣] يَلزَمُ مِنْ وُرُودِ الحَدِيثِ مِنْ طُرُقٍ مُتَعَدِّدَةٍ كَحَدِيثِ: «**الأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ**»[٤] أَنْ يَكُونَ حَسَنًا؛ لأنَّ الضَّعِيفَ[٥] يَتَفَاوَتُ، فَمِنْهُ مَا لَا يَزُولُ بِالمُتَابَعَاتِ، يَعْنِي: لَا يُؤَثِّرُ كَوْنُهُ تَابِعًا [٦]أو مَتْبُوعًا[٦]، كَرِوَايَةِ الكَذَّابِينَ أَوِ

(١) في (ش) و(ف) و(ع): «والذي».

(٢) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ١٠٤.

(٣) في (ش) و(ف): «لا» بدون واو.

(٤) هذا حديث روي عن عِدّةٍ من الصحابة منهم: أبو أمامة: أخرجه أحمد ٥/٢٥٨ و٢٦٤ و٢٦٨، وأبو داود (١٣٤)، والترمذي (٣٧)، وابن ماجه (٤٤٤)، والطحاوي ١/٣٣، والطبراني في الكبير ٨/١٢١، والدارقطني ١/١٠٣، والبيهقي ١/٦٦.
وأبو هريرة: أخرجه ابن ماجه (٤٤٥)، وأبو يعلى (٦٣٧٠)، وابن حبان في المجروحين ٢/١١٠، والدارقطني ١/١٠١-١٠٢.
وعبد الله بن زيد: أخرجه ابن ماجه (٤٤٣)، والبيهقي ١/٦٥.
وعبد الله بن عمر: أخرجه الدارقطني ١/٩٧.
وعائشة: أخرجه الدارقطني ١/١٠٠.
وعبد الله بن عباس: أخرجه الدارقطني ١/٩٩.
وهو مرويٌّ من حديث غيرهم.
قال ابن حجر في النكت ١/٤١٥ بعد أن أورد الرواياتِ وتكلَّمَ عليها: «وإذا نظَرَ المنصفُ إلى مجموع هذه الطرق عَلِم أنَّ للحديثِ أصلًا، وأنه ليس ممَّا يطرح، وقد حَسَّنوا أحاديثَ كثيرة باعتبار طرق لها دون هذه، والله أعلم».
وانظر عنه: نكت الزركشي ١/٣٢٠، والتقييد: ٥٠، ونكت ابن حجر ١/٤٠٩.

(٥) في (ش) و(ف) و(ع): «الضعف».

(٦-٦) في الأصل: «ومتبوعًا».

المَتْرُوكِينَ[1] ونَحْوِهِمْ[2]، وَمِنْهُ ضَعْفٌ يَزُولُ بِالمُتَابَعَةِ، كَمَا [3]إِذَا كَانَ يُسِيءُ رَاوِيهِ الحِفْظَ[3]، أَوْ رَوَى الحَدِيثَ مُرْسَلًا، فَإِنَّ المُتَابَعَةَ تَنْفَعُ[4] حِينَئِذٍ، وَيُرْفَعُ الحَدِيثُ عَنْ حَضِيضِ الضَّعْفِ إِلَى أَوْجِ الحُسْنِ أَوِ الصِّحَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ[5]: **وَكِتَابُ التِّرْمِذِيِّ** أَصْلٌ فِي مَعْرِفَةِ الحَدِيثِ الحَسَنِ، وَهُوَ الذِي نَوَّهَ بِذِكْرِهِ، وَيُوجَدُ فِي كَلَامِ غَيْرِهِ مِنْ مَشَايِخِهِ؛ كَأَحْمَدَ وَالبُخَارِيِّ، وكَذَا مَنْ بَعْدَهُ؛ كَالدَّارَقُطْنِيِّ[6].

قَالَ[7]: وَمِنْ مَظَانِّهِ[8] **(سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ)**، رُوِّينَا عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: ذَكَرْتُ الصَّحِيحَ

---

(١) في (ش) و(ف): «والمتروكين».
(٢) لم ترد في (ش) و(ف). وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.
(٣-٣) في (ش) و(ف) و(ع): «كان راويه سيِّئَ الحفظ».
(٤) قال ابن حجر في النكت ١/ ٤٠٩: «لم يذكر للجابر ضابطًا يُعلَم منه ما يَصْلُحُ أن يكونَ جابرًا أو لا. والتحرير فيه أن يقال: إنه يرجع إلى الاحتمال في طرفَي القبول والرد، فحيث يستوي الاحتمالُ فيهما فهو الذي يصلح أن ينجبر، وحيث يَقْوى جانب الردِّ فهو الذي لا ينجبر. وأما إذا رجَحَ جانبُ القبول فليس من هذا، بل ذلك في الحسن الذاتيِّ، والله أعلم».
(٥) معرفة أنواع علم الحديث: ١٠٥.
(٦) وجد التعبير بالحسن في كلام من هو أقدم منهما كالشافعي ومالك، بل من هو أقدم كإبراهيم النخعي وشعبة وعلي بن المديني وغيرهم.
ولكن الملاحظ على تعابيرهم: أن منهم من أراد المعنى الاصطلاحيَّ، ومنهم من لم يرده.
انظر: نكت الزركشي ١/ ٣٣١، والتقييد: ٥٢، ونكت ابن حجر ١/ ٤٢٤.
(٧) معرفة أنواع علم الحديث: ١٠٥.
(٨) مَظِنَّة الشيء: الموضع الذي يُظَنُّ كونه فيه، قال الجوهري: «ومَظِنَّةُ الشيء: مَوضِعُهُ ومَأْلَفُهُ الذي يُظَنُّ كونه فيه، والجمع: المَظانّ». وفي اللسان: «المظانُّ: جمع مَظِنَّة -بكسر الظاء-: وهي موضع الشيء ومَعْدِنه - مَفْعِلَة - من الظنّ بمعنى: العلم، قال ابن الأثير: وكان القياس فتح الظاء، وإنما كُسِرت لأجل الهاء، قال: ويجوز أن تكون من الظنّ بمعنى العلم، والميم زائدة». انظر: الصحاح ٦/ ٢١٦٠، والنهاية ٣/ ١٦٤، واللسان ١٣/ ٢٧٤.

وَمَا يُشْبِهُهُ وَيُقَارِبُهُ[1]، وَمَا كَانَ فِيهِ وَهْنٌ شَدِيدٌ بَيَّنْتُهُ[2]، وَمَا لَمْ أَذْكُرْ فِيهِ شَيْئًا فَهُوَ صَالِحٌ، وَبَعْضُهَا أَصَحُّ مِنْ بَعْضٍ، قَالَ: وَرُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ يَذْكُرُ فِي كُلِّ بَابٍ أَصَحَّ مَا عَرَفَهُ فِيهِ.

قُلْتُ: وَيُرْوَى عَنْهُ[3] أَنَّهُ قَالَ: وَمَا سَكَتُّ عَنْهُ فهُوَ[4] حَسَنٌ.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ[5]: فَمَا وَجَدْنَاهُ فِي كِتَابِهِ مَذْكُورًا مُطْلَقًا وَلَيْسَ فِي وَاحِدٍ مِنَ **الصَّحِيحَيْنِ**، وَلَا نَصَّ عَلَى صِحَّتِهِ أَحَدٌ، فَهُوَ حَسَنٌ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ.

٥ ب **قُلْتُ**: الرِّوَايَاتُ عَنْ أَبِي دَاوُدَ بِكِتَابِهِ **(السُّنَن)** كَثِيرَةٌ جِدًّا، وَيُوجَدُ فِي بَعْضِهَا مِنَ الكَلَامِ، بَل وَالأَحَادِيثِ، مَا لَيْسَ فِي الأُخْرَى، وَلأبي عُبَيْدٍ الآجُرِّيِّ عَنْهُ أَسْئِلَةٌ فِي

(١) هذا النصُّ الذي يُذكَرُ في كتب المصطلح بلفظ: «ذكرتُ فيه الصحيحَ وما يشبهه وما يقاربُهُ». لم أجده في رسالة أبي داود إلى أهل مكة المطبوعة مع مقدمة بذل المجهود ١/ ٣٥، ولا في المطبوعة بتحقيق الدكتور محمد لطفي الصباغ، على الرغم من تضافر العديد من كتب المصطلح على نسبته إلى الرسالة. انظر: التقييد والإيضاح: ٥٥، وفتح المغيث ١/ ٧٧، وكشف الظنون ٢/ ١٠٠٥.

وقد رواه الخطيب في تاريخ بغداد ٩/ ٥٧ من طريق ابن داسه عنه، من غير عزو إلى رسالته، والذي يدلّ عليه صنيع الحازمي في شروط الأئمة الخمسة: ٦٧-٦٨ أن هذا المقطع ليس في رسالة أبي داود، فإنه نقل نصًا من الرسالة، ثُمَّ قال عَقِبَهُ: «وقد رُوِّينا عن أبي بكر بن داسه، أنه قال: سمعتُ أبا داودَ يقول: ...» فذكره. وهذا هو مقصد ابن الصلاح، فإنه قال: «رُوِّينا عنه أنه قال: ذكرت فيه الصحيح ...» ثم قال: «رُوِّينا عنه أيضًا ما معناه: أنه يذكر في كل باب أصحَّ ما عرفه»، وهذا النقل الثاني عن رسالة أبي داود ١/ ٣٥ فكأنه يشير إلى أنَّ الأولَ ليس في الرسالة. فرحمه اللهُ ما أنبلَ قَصْدَه وأدقَّ مَسْلَكَهُ.

(٢) قال ابن حجر ١/ ٤٣٥: «وفي قول أبي داود: «وما كان فيه وَهْنٌ شديد بَيَّنْتُه» ما يُفْهم أنَّ الذي يكون فيه وهنٌ غيرُ شديد أنه لا يُبَيِّنُه».

(٣) جاء في الحاشية: «في رسالة مفردة» وكتب فوقها (خ).

(٤) في (ف): «هو».

(٥) معرفة أنواع علم الحديث: ١٠٦.

الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَالتَّصْحِيحِ وَالتَّعْلِيلِ، كِتَابٌ مُفِيدٌ، وَمِنْ ذَلِكَ أَحَادِيثُ وَرِجَالٌ قَدْ ذَكَرَهَا فِي **سُنَنِهِ**، فَقَوْلُهُ: وَمَا سَكَتُّ عَنْهُ فَهُوَ حَسَنٌ. مَا سَكَتَ عَلَيْهِ فِي **سُنَنِهِ** فَقَطْ؟ أَوْ مُطْلَقًا؟ هَذَا مِمَّا يَنْبَغِي التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ وَالتَّيَقُّظُ لَهُ[1].

قَالَ[2]: وَمَا يَذْكُرُهُ البَغَوِيُّ فِي كِتَابِهِ **(المَصَابِيح)**[3] مِنْ أَنَّ الصَّحِيحَ مَا أَخْرَجَاهُ أَوْ أَحَدُهُمَا، وَأَنَّ الحَسَنَ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَشْبَاهُهُمَا، فَهُوَ اصْطِلَاحٌ خَاصٌّ، لَا يُعْرَفُ إِلَّا لَهُ، وَقَدْ أَنْكَرَ عَلَيْهِ النَّوَاوِيُّ ذَلِكَ[4]؛ لِمَا فِي بَعْضِهَا مِنَ الأَحَادِيثِ المُنْكَرَةِ[5].

قَالَ[6]: وَالحُكْمُ بِالصِّحَّةِ أَوِ الحُسْنِ عَلَى الإِسْنَادِ لَا يَلزَمُ مِنْهُ الحُكْمُ بِذَلِكَ

(١) قال ابن حجر في نكته ١/ ٤٣٩: «فلا ينبغي للناقد أن يُقلِّده في السكوت على أحاديثهم، ويُتابِعُهم في الاحتجاج بهم، بل طريقُه أن يُنظَرَ هل لذلك الحديثِ متابعٌ فيعتضد به، أو هو غريب فيتوقف فيه؟»، وهذا هو الحق. انظر: تعليقنا على شرح التبصرة والتذكرة ١/ ١٦٣.

(٢) معرفة أنواع علم الحديث: ١٠٧.

(٣) انظر: مصابيح السُّنة ١/ ٧.

(٤) التقريب مع التدريب ١/ ١٦٥.

(٥) قال الزركشي ١/ ٣٤٢: «قد تبعه النوويُّ وغيره في الاعتراض على البغوي، وهو عجيب؛ لأن البغويَّ لَم يقل: إن مرادَ الأئمة بالصحاح كذا، وبالحسانِ كذا، وإنما اصطلح على هذا رعايةً للاختصار، ولا مُشاحَّةَ في الاصطلاح».

قال ابن حجر ١/ ٤٤٦: «قلت: ومما يشهد لصحة كونه أراد بقوله الحسان اصطلاحًا خاصًّا له أن يقول في مواضعَ من قسم الحسان: هذا صحيحٌ تارة، وهذا ضعيفٌ تارة، بحَسَبِ ما يظهر له من ذلك. ولو كان أراد بالحسان الاصطلاح العامَّ ما نوَّعه في كتابِهِ إلى الأنواع الثلاثة، وحتى لو كان عليه في بعض ذلك مناقشة بالنسبة إلى الإطلاق، فذلك يكون لأمرٍ خارجيٍّ، حتى يرجع إلى الذهول، ولا يضرُّ فيما نحن فيه، والله أعلم». وانظر التقييد: ٥٥، وتعليقنا على شرح التبصرة ١/ ١٦٦-١٦٧.

(٦) معرفة أنواع علم الحديث: ١٠٩، وانظر تعليقنا عليه.

عَلَى المَتْنِ؛ إِذْ قَدْ يَكُونُ شَاذًّا أَوْ مُعَلَّلًا.

قَوْلُ التِّرْمِذِيِّ: «حَسَنٌ صَحِيحٌ»:

قَالَ[1]: وَأَمَّا قَوْلُ التِّرْمِذِيِّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» فَمُشْكِلٌ؛ لأَنَّ الجَمْعَ بَيْنَهُمَا فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ كَالمُتَعَذِّرِ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ ذَلِكَ بِاعْتِبَارِ إِسْنَادَيْنِ: حَسَنٍ، وَصَحِيحٍ.

قُلْتُ: وَهَذَا يَرُدُّهُ أَنَّهُ يَقُولُ فِي بَعْضِ الأَحَادِيثِ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ»[2].

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هُوَ حَسَنٌ بِاعْتِبَارِ المَتْنِ، صَحِيحٌ بِاعْتِبَارِ الإِسْنَادِ. وَفِي هَذَا نَظَرٌ أَيْضًا، فَإِنَّهُ يَقُولُ ذَلِكَ فِي أَحَادِيثَ مَرْوِيَّةٍ فِي صِفَةِ جَهَنَّمَ، وَفِي الحُدُودِ وَالقِصَاصِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَالذِي يَظْهَرُ لِي: أَنَّهُ يُشَرَّبُ[3] الحُكْمَ بِالصِّحَّةِ عَلَى الحَدِيثِ بِالحُسْنِ كَمَا يُشَرَّبُ الحُسْنَ بِالصِّحَّةِ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ مَا يَقُولُ فِيهِ: «حَسَنٌ صَحِيحٌ» أَعْلَى رُتْبَةً
٦ أ عِنْدَهُ مِنَ الحَسَنِ، وَدُونَ الصَّحِيحِ، وَيَكُونُ حُكْمُهُ عَلَى الحَدِيثِ بِالصِّحَّةِ المَحْضَةِ أَقْوَى مِنْ حُكْمِهِ عَلَيْهِ بِالصِّحَّةِ مَعَ الحُسْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث: ١١٠.

(٢) للعلماء في هذه المسألة أجوبةٌ واعتراضاتٌ ومناقشاتٌ. انظر: الاقتراح: ١٧٤، ونكت الزركشي ١/٣٦٨، ومحاسن الاصطلاح: ٤٤-٤٥، والتقييد والإيضاح: ٥٨، ونكت ابن حجر ١/٤٧٥، والبحر الذي زخر ٣/١٢٠٩.

(٣) جاء في حاشية الأصل: «يشوب» وكتب فوقها (خ).

النوع الثالث

الضعيف[1]

قَالَ[2]: وَهُوَ مَا لَمْ يَجْتَمِعْ فِيهِ صِفَاتُ الصَّحِيحِ، وَلَا صِفَاتُ الحَسَنِ المَذْكُورَةُ فِيمَا[3] تَقَدَّمَ[4].

ثُمَّ تَكَلَّمَ عَلَى تَعْدَادِهِ وَتَنوِيعِهِ، بِاعْتِبَارِ فَقْدِهِ وَاحِدَةً مِنْ صِفَاتِ الصِّحَّةِ أَوْ أَكْثَرَ أَوْ جَمِيعَهَا.

فَيَنْقَسِمُ حِينَئِذٍ[5] إِلَى المَوْضُوعِ، وَالمَقْلُوبِ، وَالشَّاذِّ، وَالمُعَلَّلِ، وَالمُضْطَرِبِ، وَالمُرْسَلِ، وَالمُنْقَطِعِ، وَالمُعْضَلِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

---

(١) انظر في الضعيف:
معرفة علوم الحديث: ٥٨، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ١٩٢، وإرشاد طلاب الحقائق ١/ ١٥٣، والتقريب مع التدريب ١/ ١٧٩، والاقتراح: ١٧٧، والمنهل الروي: ٣٨، والخلاصة: ٤٤، والموقظة: ٣٣، والمقنع ١/ ١٠٣، والمختصر: ١١٧، وفتح المغيث ١/ ٩٣، وألفية السيوطي: ١٩-٢١، والبحر الذي زخر ٣/ ١٢٨٣، وفتح الباقي ١/ ١١١، وتوضيح الأفكار ١/ ٢٤٦، وظفر الأماني: ٢٠٦، وقواعد التحديث: ١٠٨، وتوجيه النظر ٢/ ٥٤٦.

(٢) معرفة أنواع علم الحديث: ١١٢.

(٣) في (ف): «كما».

(٤) للعلماء أبحاث ومناقشات حول هذا التعريف، انظرها في: نكت الزركشي ١/ ٣٨٩، والتقييد والإيضاح: ٦٣، ونكت ابن حجر ١/ ٤٩١، والبحر الذي زخر ٣/ ١٢٨٣.

(٥) في (ش) و(ف): «جنسه».

النوع الرابع

المسند(1)

....

(1) قال الزركشي في نكته ١/ ٤٠٥: «وهو مأخوذ من السند، وهو ما ارتفع وعلا عن سفح الجبل؛ لأنَّ المسند يرفعه إلى قائله، ويجوز أن يكون مأخوذًا من قولهم: فلان سند، أي: معتمد. فسُمِّيَ الإخبارُ عن طريق المتن مسندًا؛ لاعتماد النقّاد في الصحة والضعف عليه، وفي أدب الرواية للحفيد: أسندتُ الحديثَ أُسْنِدُه وعَزَوْتُه أَعْزُوه وأَعْزِيهِ، والأصل في الحرف راجع إلى المسند وهو الدهر، فيكون معنى إسناد الحديث اتِّصالَه في الرواية اتِّصالَ أزمنة الدهر بعضِها ببعض. وحاصل ما حكاه المصنِّف في تعريفه ثلاثةُ أقوال:

أحدها: أنه المتصل إسناده، وإن لم يرفع إلى النبي ﷺ.

والثاني: أنه المرفوع إلى النبيِّ ﷺ وإن لم يتصل.

والثالث: أنه المتصل المرفوع.

ويتفرع على هذه الأقوال أن المرسل هل يُسَمَّى مسندًا؟ فعلى الأول: لا يُسمَّى؛ لأنه ما اتصل إسناده، وعلى الثاني: يُسمَّى مسندًا؛ لأنه جاء عن النبي ﷺ منقطعًا. وعلى الثالث: لا يُسمَّى مسندًا أيضًا؛ لأنه فاته شرطُ الاتصال ووجد فيه الرفع. وينبني عليه أيضًا الموقوفُ -وهو المرويُّ عن الصحابة- أنه هل يُسمَّى مسندًا؟ فعلى الأول: نعم؛ لاتصال إسناده إلى مُنتهاه، وعلى الثاني والثالث: لا. وكذلك المعضِل- وهو ما سقط من إسناده اثنان فأكثرُ- فعلى الأول والثالث: لا يُسمَّى مسندًا، وعلى الثاني يُسمَّى». وانظر عن معنى المسند لغةً: لسان العرب ٣/ ٢٢١، والتاج ٨/ ٢١٥، والبحر الذي زخر ١/ ٣١٥.

وانظر في المُسند: معرفة علوم الحديث: ١٧، والكفاية: (٥٨ ت، ٢١ هـ)، والجامع لأخلاق الرَّاوِي وآداب السامع ٢/ ١٨٩، والتمهيد ١/ ٢١، وجامع الأصول ١/ ١٠٧، وإرشاد طلاب الحقائق ١/ ١٥٤، ١٥٦، والتقريب مع التدريب ١/ ١٨٢، والاقتراح: ١٩٦، =

قَالَ الحَاكِمُ: هُوَ مَا اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ[1].

وَقَالَ الخَطِيبُ: هُوَ مَا اتَّصَلَ إِلَى مُنْتَهَاهُ[2].

وَحَكَى ابْنُ عَبْدِ البَرِّ أَنَّهُ المَرْوِيُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ سَوَاءٌ كَانَ مُتَّصِلًا أَوْ مُنْقَطِعًا[3].

فَهَذِهِ أَقْوَالٌ ثَلَاثَةٌ.

= والمنهل الروي: ٣٩، والخلاصة: ٤٥، والموقظة: ٤٢، والمقنع ١/ ١٠٩، ونزهة النظر: ١٥٤، والمختصر: ١١٨، وفتح المغيث ١/ ٩٩، وألفية السيوطي: ٢١، وتوضيح الأفكار ١/ ٢٥٨، وظفر الأماني: ٢٢٥، وقواعد التحديث: ١٢٣.

(١) معرفة علوم الحديث: ١٧.

(٢) انظر: الكفاية (٥٨ ت - ٢١ هـ)، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ١٨٩.
قال الزركشي ١/ ٤٠٦: «عبارة الخطيب في الكفاية: «إلا أن أكثر استعمالهم هذه العبارة فيما أسنده عن النبي ﷺ خاصة». انتهى. فشرط الإسناد لم يَعتبرِ اتصالَ الإسناد فيه، بأن يكون كلُّ واحدٍ من رُواته سمعه ممَّن فوقه حتى ينتهي ذلك إلى آخره، وإن لم يبين فيه السماع، بل اقتصر على العنعنة».

(٣) انظر: التمهيد ١/ ٢١.

النوع الخامس

المتَّصِلُ(١)

وَيُقَالُ لَهُ المَوْصُولُ(٢) أَيْضًا، وَهُوَ يَنْفِي الإِرْسَالَ وَالانْقِطَاعَ، وَيَشْمَلُ المَرْفُوعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَالمَوْقُوفَ عَلَى الصَّحَابِيِّ أَوْ مَنْ دُونَهُ.

---

(١) قال البلقيني: «يخرج بذلك المرسل والمنقطع والمعضل والمعلق ونحوها». محاسن الاصطلاح: ٤٩.

وقال الزركشي ١/ ٤١٠: «وقد يطلقونه على المنقطع مقيدًا، كقولهم: هذا متصل إلى سعيد، أو إلى الزهري، أو إلى مالك ونحوه».

وانظر في المتَّصل والموصول:

التمهيد ١/ ٢٣، وإرشاد طلاب الحقائق ١/ ١٥٦، والتقريب مع التدريب ١/ ١٨٣، والاقتراح: ١٩٥، والمنهل الروي: ٤٠، والخلاصة: ٤٦، والموقظة: ٤٢، والمقنع ١/ ١١٢، ونزهة النظر: ٨٣، والمختصر: ١١٩، وفتح المغيث ١/ ١٠٢، وألفية السيوطي: ٢٤، وتوضيح الأفكار ١/ ٢٦٠، وظفر الأماني: ٢٢٦، وقواعد التحديث: ١٢٣.

(٢) جاء في حاشية الأصل: «ويعبر عنه الشافعي بالمؤتصل». قال الزركشي ١/ ٤١٠: «قلتُ: والمُؤْتَصَل، وهي عبارةُ الشافعيِّ ﵁ كما نقله البيهقيُّ، وقال ابن الحاجب في تصريفه: هي لغة الشافعي».

وقال ابن حجر ١/ ٥١٠: «قلت: ويقال له: المؤتصل - بالفك والهمز - وهي عبارة الشافعي في الأم في مواضع. وقال ابن الحاجب في التصريف له: «هي لغة الشافعي، وهي عبارة عما سمعه كل راوٍ من شيخه في سياق الإسناد من أوله إلى منتهاه. فهو أعم من المرفوع». قلت: انظر في إطلاق الشافعي: الأم ٤/ ١٤، ٦/ ١٠٣ و١٠٤، والرسالة: ٤٦٤ الفقرة (١٢٧٥)، وسنن البيهقي الكبرى ٨/ ١٢٥.

النوع السادس

المرفوع[1]

وَهُوَ مَا أُضِيفَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَوْلًا مِنْهُ أَوْ فِعْلًا عَنْهُ، وَسَوَاءٌ كَانَ مُتَّصِلًا أَوْ مُنْقَطِعًا أَوْ مُرْسَلًا، وَنَفَى الخَطِيبُ أَنْ يَكُونَ مُرْسَلًا، فَقَالَ: هُوَ مَا أَخْبَرَ فِيهِ الصَّحَابِيُّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ[2].

---

(١) انظر في المرفوع:
الكفاية: (٥٨ ت، ٢١هـ)، والتمهيد ١/ ٢٥، وإرشاد طلاب الحقائق ١/ ١٥٧، والتقريب مع التدريب ١/ ١٨٣، والاقتراح: ١٩٥، والمنهل الروي: ٤٠، والخلاصة: ٤٦، والموقظة: ٤١، والمقنع ١/ ٧٣، ونزهة النظر: ١٤٠، والمختصر: ١١٩، وفتح المغيث ١/ ٩٨، وألفية السيوطي: ٢١، وتوضيح الأفكار ١/ ٢٥٤، وظفر الأماني: ٢٢٧، وقواعد التحديث: ١٢٣.

(٢) انظر: الكفاية: (٥٨ ت - ٢١هـ).

النوع السابع

الموقوف[1]

وَمُطْلَقُهُ يَخْتَصُّ بِالصَّحَابِيِّ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ فِيمَنْ دُونَهُ إِلَّا مُقَيَّدًا[2]، وَقَدْ يَكُونُ إِسْنَادُهُ مُتَّصِلًا وَغَيْرَ مُتَّصِلٍ، وَهُوَ الذِي يُسَمِّيهِ كَثِيرٌ مِنَ الفُقَهَاءِ وَالمُحَدِّثِينَ أَيْضًا أَثَرًا، وَعَزَاهُ ابْنُ الصَّلَاحِ[3] إِلَى الخُرَاسَانِيِّينَ أَنَّهُمْ يُسَمُّونَ المَوْقُوفَ أَثَرًا[4].

قَالَ: وَبَلَغَنَا عَنْ أَبِي القَاسِمِ الفُورَانِيِّ[5] أَنَّهُ قَالَ: الخَبَرُ مَا كَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ٦ ب
وَالأَثَرُ مَا كَانَ عَنِ الصَّحَابَةِ[6][7].

---

(١) انظر في الموقوف:
معرفة علوم الحديث: ١٩، والكفاية: (٥٨ ت، ٢١ هـ)، والتمهيد ١/ ٢٥، والإرشاد ١/ ١٥٨، والتقريب مع التدريب ١/ ١٨٤، والاقتراح: ١٩٤، والمنهل الروي: ٤٠، والخلاصة: ٦٤، والموقظة: ٤١، والمقنع ١/ ١١٣، ونزهة النظر: ١٥٤، والمختصر: ١٤٥، وفتح المغيث ١/ ١٠٣، وألفية السيوطي: ٢١-٢٣، وتوضيح الأفكار ١/ ٢٦١، وظفر الأماني: ٣٢٥، وقواعد التحديث: ١٣٠.

(٢) وهذا صريح في أن القيد لا يتقيد بالتابعي، بل يقال: موقوف على الثوري، وعلى مالك، وعلى الشافعي، ونحوه. انظر: نكت الزركشي ١/ ٤١٧.

(٣) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ١١٨.

(٤) قلت: ورد ذلك أيضًا في كلام الشافعي. انظر: الرسالة الفقرات (٥٩٧) و(١٤٦٨).

(٥) هو القاضي أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن أحمد الفوراني، توفي سنة (٤٦١ هـ). والفُورَاني - بضم الفاء وسكون الواو وفتح الراء وبعد الألف نون-: نسبة إلى جده فوران. انظر: الأنساب ٤/ ٣٨٥، ووفيات الأعيان ٣/ ١٣٢، والسير ١٨/ ٢٦٤، والتاج ١٣/ ٣٥١.

(٦) في (ش) و(ف): «الصحابي».

(٧) قال ابن حجر ١/ ٥١٣: «هذا قد وُجِد في عبارة الشافعي -رضي الله تعالى عنه- في مواضع،=

قُلْتُ: وَمِنْ هَذَا يُسَمِّي كَثِيرٌ مِنَ العُلَمَاءِ الكِتَابَ الجَامِعَ لِهَذَا وَهَذَا بِالسُّنَنِ[1] وَالآثَارِ كَكِتَابَي[2] **(السُّنَنِ وَالآثَارِ)** لِلطَّحَاوِيِّ وَالبَيْهَقِيِّ وَغَيْرِهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

= والأثرُ في الأصل: العلامةُ والبقيةُ والرواية، ونقل النووي عن أهل الحديث: أنهم يطلقون الأثر على المرفوع والموقوف معًا، ويؤيده تسميةُ أبي جعفر الطبري كتابه تهذيب الآثار وهو مقصور على المرفوعات وإنما يورد فيه الموقوفات تبعًا. وأما كتاب شرح معاني الآثار للطحاوي فمشتملٌ على المرفوع والموقوف أيضًا، والله تعالى الموفق». وانظر: الرسالة للإمام الشافعي الفقرات (٥٩٧) و(١٤٦٨) كما تقدمت قبل قليل الإشارة إليه- ونكت الزركشي ١/ ٤١٧.

(١) في الأصل: «في السنن».

(٢) لم ترد في الأصل.

النوع الثامن

المقطوع[1]

وَهُوَ المَوْقُوفُ عَلَى التَّابِعِينَ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا، وَهُوَ غَيْرُ المُنْقَطِعِ، وَقَدْ وَقَعَ فِي عِبَارَةِ الشَّافِعِيِّ وَالطَّبَرَانِيِّ إِطْلَاقُ المَقْطُوعِ عَلَى المُنْقَطِعِ الإِسْنَادِ غَيْرِ المَوْصُولِ[2].

وَقَدْ تَكَلَّمَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو هَهُنَا[3] عَلَى قَوْلِ الصَّحَابِيِّ: «كُنَّا نَفْعَلُ»، أَوْ «نَقُولُ كَذَا»[4]، إِنْ لَمْ يُضِفْهُ إِلَى زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ البَرْقَانِيُّ عَنْ شَيْخِهِ أَبِي بَكْرٍ الإِسْمَاعِيلِيِّ: إِنَّهُ مِنْ قَبِيلِ المَوْقُوفِ، وَحَكَمَ الحَاكِمُ[5] النَّيْسَابُورِيُّ بِرَفْعِهِ[6]؛ لأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى التَّقْرِيرِ، وَرَجَّحَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ[7].

---

(١) انظر في المقطوع:
الجامع لأخلاق الراوي ١/ ١٩١، وإرشاد طلاب الحقائق ١/ ١٦٦، والتقريب مع التدريب ١/ ١٩٤، والاقتراح: ١٩٤، والمنهل الروي: ٤٢، والخلاصة: ٦٥، والمقنع ١/ ١١٦، ونزهة النظر: ١٥٤، والمختصر: ١٣١، وفتح المغيث ١/ ١٠٥، وألفية السيوطي: ٢١-٢٣، وتوضيح الأفكار ١/ ٢٤٩، وظفر الأماني: ٣٤٢، وقواعد التحديث: ١٣٠.

(٢) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ١١٩، وشرح التبصرة والتذكرة ١/ ١٨٦، ونكت ابن حجر ٢/ ٥١٤، وتدريب الراوي ١/ ١٩٤.

(٣) لم ترد في (ش) و(ف).

(٤) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ١٢٠.

(٥) لم ترد في (ش) و(ف).

(٦) معرفة علوم الحديث: ٢٢.

(٧) الذي رجَّحه ابنُ الصلاح هو التفصيل، فيما إذا كان القول مضافًا إلى زمن الرسول ﷺ أم لا، واختار أنه إنْ أضافه إلى زمنِ النبي ﷺ فهو من قَبيلِ المرفوع، وإن لم يُضِفْهُ فهو موقوف. انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ١٢٠، والتقييد والإيضاح: ٦٦-٦٧.
وانظر في تفصيل هذه المسألة: نكت الزركشي ١/ ٤٢١-٤٢٣، ونكت ابن حجر ٢/ ٥١٥.

قَالَ[1]: وَمِنْ هَذَا القَبِيلِ قَوْلُ الصَّحَابِيِّ: «كُنَّا لَا نَرَى بَأْسًا بِكَذَا»، أَوْ: «كَانُوا يَفْعَلُونَ أَوْ يَقُولُونَ»، أَوْ: «يُقَالُ: كَذَا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» إِنَّهُ مِنْ قَبِيلِ المَرْفُوعِ.

وَقَوْلُ الصَّحَابِيِّ: «أُمِرْنَا بِكَذَا»[2] أَوْ «نُهِينَا عَنْ كَذَا» مَرْفُوعٌ مُسْنَدٌ عِنْدَ أَصْحَابِ الحَدِيثِ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ العِلْمِ[3] وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ فَرِيقٌ، مِنْهُمْ: أَبُو بَكْرٍ الإِسْمَاعِيلِيُّ[4] وَكَذَا الكَلَامُ عَلَى قَوْلِهِ: «مِنَ السُّنَّةِ كَذَا»، وَقَوْلِ أَنَسٍ: «أُمِرَ بِلال أَنْ يَشْفَعَ الأَذَانَ وَيُوتِرَ الإِقَامَةَ»[5].

قَالَ[6] وَمَا قِيلَ مِنْ أَنَّ تَفْسِيرَ الصَّحَابِيِّ فِي حُكْمِ المَرْفُوعِ، فَإِنَّمَا ذَلِكَ فِيمَا كَانَ سَبَبَ نُزُولٍ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ[7].

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث: ١٢١.　　(٢) انظر: نكت الزركشي ١/ ٤٢٦.

(٣) نسبه إليهم الخطيب في الكفاية: (٥٩٢ ت ٤٢١هـ)، والنووي في المجموع ١/ ٥٩، والآمدي في الإحكام ٢/ ٩٧، والأسنوي في نهاية السول ٣/ ١٨٧، وابن السبكي في الإبهاج ٢/ ٣٢٩.

(٤) وكذلك أبو بكر الصيرفي من الشافعية، وأبو الحسن الكرخي والرازي من الحنفية، وابن حزم والغزالي وجماعة من الأصوليين، وأكثر مالكية بغداد، وحكاه إمام الحرمين عن المحققين، وذكر الزركشي: أنه قول إمام الحرمين، بل حكى ابن فورك وسليم الرازي وابن القطان والصيدلاني: أنه الجديد من مذهب الشافعي، وكذا نسبه المازري إلى أحد قولي الشافعي.

انظر: البرهان ١/ ٦٤٩، والمنخول: ٢٧٨، والتبصرة في أصول الفقه: ٣٣١، والإحكام في أصول الأحكام ٢/ ٩٧، والإبهاج ٢/ ٣٢٨، والبحر المحيط ٤/ ٣٧٥، ونكت ابن حجر ٢/ ٥٢٣، وهو الخلاف نفسه الذي يأتي في قول الصحابي: «من السنة كذا ...».

وانظر: نكت ابن حجر ٢/ ٥٢٠.

(٥) أخرجه البخاري ١/ ١٥٧ (٦٠٣) و١/ ١٥٨ (٦٠٦)، ومسلم ٢/ ٢ (٣٧٨). وانظر: معرفة أنواع علم الحديث: ١٢٢-١٢٣.

(٦) معرفة أنواع علم الحديث: ١٢٤.

(٧) أطلق كثير ممن صنف في علوم الحديث عن الحاكم القول بأنه يرى تفسير الصحابي =

أَمَّا إِذَا قَالَ الرَّاوِي عَنِ الصَّحَابِيِّ: «يَرْفَعُ الحَدِيثَ» أَوْ «يَنْمِيهِ»[1] أَوْ «يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ»، فَهُوَ عِنْدَ أَهْلِ الحَدِيثِ مِنْ قَبِيلِ المَرْفُوعِ الصَّرِيحِ فِي الرَّفْعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

= مرفوعًا، وهذه الدعوى يسعفها كلامه في المستدرك ١/٢٧ و١٢٣ و٥٤٢ وغيرها.

لكن الحاكم قال: معرفة علوم الحديث: ٢٠ بعد أن روى حديثًا في التفسير عن أبي هريرة قال: «فأما ما نقول في تفسير الصحابي: مسند فإنما نقوله في غير هذا النوع». ثُمَّ ساق حديثًا عن جابر في سبب نزول آية فقال: «هذا الحديث وأشباهه مسندة عن آخرها، وليست بموقوفةٍ، فإن الصحابيَّ الذي شهد الوحي والتنْزيل فأخبر عن آية من القرآن أنها نزلت في كذا وكذا، فإنه حديث مسندٌ» وهذا يدل على أنَّ الحاكم اختار أنَّ ما يكون له حكم الرفع من تفسير الصحابي هو ما يكون منها في سبب نزول آية، وهو نفس اختيار ابن الصلاح، وعلى هذا فإن الحاكم ليس من مذهبه الإطلاق الذي حكي عنه.

قال السيوطي في التدريب ١/١٩٣: «وأظن أن ما حمله في المستدرك على التعميم الحرص على جمع الصحيح حتى أورد ما ليس من شرط المرفوع، وإلا ففيه من الضرب الأول الجمُّ الغفير».

(١) قال السخاوي في فتح المغيث ١/١٢٠: «الاصطلاح في هذه اللفظة موافق للغة، قال أهلُها: نَمَيْتُ الحديثَ إلى غيري نَمْيًا، إذا أَسْنَدْتَهُ ورَفَعْتَهُ». وانظر: القاموس المحيط ٤/٣٩٧.

٧ أ

النوع التاسع

المرسل(١)

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ:(٢) وَصُورَتُهُ التِي لَا خِلَافَ فِيهَا حَدِيثُ التَّابِعِيِّ الكَبِيرِ الذِي قَدْ أَدْرَكَ جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ وَجَالَسَهُمْ؛ كَعُبَيْدِ اللَّهِ بنِ عَدِيِّ بنِ الخِيَارِ(٣)، ثُمَّ

---

(١) انظر في المُرسَل:
معرفة علوم الحديث: ٢٥، والكفاية: (٥٨ ت، ٢١ هـ)، والتمهيد ١/ ١٩، وجامع الأصول ١/ ١١٥، وإرشاد طلاب الحقائق ١/ ١٦٧-١٧٩، والمجموع شرح المهذب ١/ ٦٠، والاقتراح: ١٩٢، والتقريب مع التدريب ١/ ١٩٥، والمنهل الروي: ٤٢، والخلاصة: ٦٥، والموقظة: ٣٨، وجامع التحصيل: ٢٣ وما بعدها، والبحر المحيط ٤/ ٤٠٣، والمقنع ١/ ١٢٩، ونزهة النظر: ١٠٩، والمختصر: ١٢٨، وفتح المغيث ١/ ١٢٨، وألفية السيوطي: ٢٥-٢٩، وتوضيح الأفكار ١/ ٢٨٣، وظفر الأماني: ٣٤٣، وقواعد التحديث: ١٣٣.

(٢) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ١٢٦-١٢٧.

(٣) نقل الزركشي ١/ ٤٤١ عن بعضهم اعتراضهم على ابن الصلاح في تمثيله بابن الخِيَار؛ لأن جماعةً ممن صنَّف في الصحابة ذَكَرَه فيهم، كابن مَنْدَه وابن حبان وأبي عمر.
قلتُ: ابن حبان ذكره في ثقاته ٣/ ٢٤٨ ضمن طبقات الصحابة؛ ولكنه أعاد ذكره في ٥/ ٦٤ في طبقات التابعين إشارة إلى وجود الخلاف الحاصل فِيهِ.
وكذلك ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب ٢/ ٤٣٦ (هامش الإصابة). والذهبي في تجريد أسماء الصحابة ١/ ٣٦٣ (٣٨٦٥) ورمز له (ب د ع). وقال ابن حجر في التقريب (٤٣٢): «قُتِل أبوه ببدر، وكان هو في الفتح مميزًا، فعُدَّ في الصحابة لذلك، وعَدَّه العجلي وغيره في ثقات كبار التابعين».
ويمكن الإجابة: بأنَّ المصنِّفين في الصحابة إنما ذكروا ذلك فيه وفي أقرانه باعتبار وجوده في زمن النبي ﷺ لم يريدوا أنه صحابيٌّ؛ لأنَّ حدَّ الصَّحَابيِّ لا ينطبق عليه، ولهذا ذكره خلق في=

سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ(١)، وَأَمْثَالِهِمَا، إِذَا قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

قَالَ(٢): وَالمَشْهُورُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ التَّابِعِينَ أَجْمَعِينَ فِي ذَلِكَ(٣)، وَحَكَى ابْنُ عَبْدِ البَرِّ(٤) عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ لَا يُعَدُّ إِرْسَالُ صِغَارِ التَّابِعِينَ مُرْسَلًا.

ثُمَّ إِنَّ الحَاكِمَ يَخُصُّ المُرْسَلَ بِالتَّابِعِينَ(٥)، وَالجُمْهُورُ مِنَ الفُقَهَاءِ وَالأُصُولِيِّينَ(٦) يُعَمِّمُونَ التَّابِعِينَ وَغَيْرَهُمْ.

= جملة التابعين كالحاكم وكذا المصنف.

قُلْتُ: هكذا أجاب الزركشيُّ عن الاعتراض، ولكنَّ الحقيقةَ أنَّ حدَّ الصحابي -عند المحدِّثين- ينطبق عليه، على ما ذكر ابن حجر من أنه كان مميزًا يوم الفتح، وقد عدُّوا في الصحابة من حاله أشبه بحالِ ابن الخيار، كالحسين بن علي وغيرهم، بل من هو أصغر منه بكثير؛ كمحمود بن لبيد ومحمود بن الربيع الأنصاريَّيْنِ، ومحمد بن أبي بكر الصديق. وإثبات الصحبة له لا يعني بالضرورة كون حديثه مسندًا مُتَّصلًا، نعم لم توجدْ له رواية مسندةٌ عن رسول الله ﷺ، ولكن ما الذي يمنع من الحكم بصحبته؟

والخِيَار: بكسر الخاء المعجمة وتخفيف الياء.

انظر: تقريب التهذيب (٤٣٢٠)، والتاج ١١/ ٢٤٤.

(١) بكسر الياء وفتحها، جاء في القاموس وشرحه تاج العروس ٣/ ٩٠: «هو كمحدِّث: والد الإمام التابعي الجليل سعيد، له صحبة، روى عنه ابنه، ويفتح، ويحكون عنه أنه كان يقول: سيَّب اللهُ مَنْ سَيَّبَ أبي، والكسر حكاه عياض وابن المديني ...».

قال ماهر: وكنتُ أضبِطُه بالكسر في كتبي السابقةِ، ولم أستطعْ أن أختارَ إلا الفتحَ عند تحقيقي لمسندِ الشافعيِّ بترتيب سنجر الجاولي؛ لأنه ضَبَط كلَّ ذلك بالفتح، وأنا الآن أحذو حذوه.

(٢) لم ترد في (ش) و(ف).

(٣) انظر: جامع التحصيل: ٢٣-٣٢، ونكت ابن حجر ٢/ ٥٤٢-٥٥٨.

(٤) التمهيد ١/ ٢١، وانظر: نكت ابن حجر ٢/ ٥٤٣.

(٥) انظر: معرفة علوم الحديث: ٢٦.

(٦) انظر: المستصفى ١/ ١٦٩، والإحكام في أصول الأحكام ٢/ ١١٢، وكشف الأسرار ٣/ ٧٢٢. وذهب إلى ذلك من المحدثين الخطيب البغدادي. انظر: الكفاية (٥٨ت، ٢١هـ).

قُلْتُ: قَالَ[(١)] أَبُو عَمْرِو بْنُ الحَاجِبِ فِي **(مُخْتَصَرِهِ فِي أُصُولِ الفِقْهِ)**: المُرْسَلُ قَوْلُ غَيْرِ الصَّحَابِيِّ: قَالَ رَسولُ اللهِ[(٢)] ﷺ[(٣)].

هَذَا مَا يَتَعَلَّقُ بِتَصْوِيرِهِ[(٤)] عِنْدَ المُحَدِّثِينَ.

وَأَمَّا كَوْنُهُ حُجَّةً فِي الدِّينِ، فَذَاكَ[(٥)] يَتَعَلَّقُ بِعِلمِ الأُصُولِ، وَقَدْ أَشْبَعْنَا الكَلَامَ فِي ذَلِكَ فِي كِتَابِنا[(٦)] **(المُقَدِّمَاتِ)**.

وَقَدْ ذَكَرَ مُسْلِمٌ فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِهِ: «أَنَّ المُرْسَلَ فِي أَصْلِ قَوْلِنَا وَقَوْلِ أَهْلِ العِلمِ بِالأَخْبَارِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ»[(٧)] وَكَذَا حَكَاهُ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ عَنْ جَمَاعَةِ أَصْحَابِ الحَدِيثِ[(٨)].

---

(١) قبل هذا في الأصل و(ع): «كما» وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٢) «رسول الله» لم ترد في الأصل.

(٣) قال البلقيني في محاسن الاصطلاح: ٥٨ «فائدة: قول ابن الحاجب وغيره من الأصوليين: «المرسل قول غير الصحابي، قال رسول الله ﷺ». لا يعم صورة سقوط الرجل قبل التابعي، ولا سقوطه مع التابعي إذا ذكر الصحابي، فيظهر بذاك توقف في نسبة ذلك إلى المعروف في أصول الفقه».

(٤) في (ش) و(ف) و(ع): «بتصوره».

(٥) في (ش) و(ف) و(ع): «فذلك».

(٦) في الأصل: «كتاب».

(٧) مقدمة صحيح مسلم ١/ ٢٤.
وقد اعترض بعضهم على ابن الصلاح بأن مسلمًا حكى هذا القول على لسان خَصمه، وليس هو قولًا له.
قال الزركشي ١/ ٤٩٧: «إنه وإن حكاه عن لسان خصمه، لكنْ لمَّا لم يعترض عليه بشيء فكأنَّه ارتضاه؛ فلهذا ساغ لابن الصلاح عَزْوُه إليه، ويؤيده قول الترمذي: «الحديث إذا كان مرسلًا فإنه لا يصحُّ عند أكثر أهل الحديث»».

(٨) التمهيد ١/ ٦. ونقل الزركشيُّ ١/ ٤٩٨ عن ابن خلفون أنه قال في المنتقى: «ولا اختلاف أعلمه بينهم أنه لا يجوز العمل بالمرسل إذا كان مرسله غير متحرز يرسل عن غير الثقات».

وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ[1]: وَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ سُقُوطِ الاحْتِجَاجِ بِالمُرْسَلِ وَالحُكْمِ بِضَعْفِهِ، هُوَ الذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ آرَاءُ جَمَاعَةِ حُفَّاظِ الحَدِيثِ وَنُقَّادِ الأَثَرِ[2]، وَتَدَاوَلُوهُ فِي تَصَانِيفِهِمْ.

قَالَ[3]: وَالاحْتِجَاجُ بِهِ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِمَا فِي طَائِفَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قُلْتُ: وَهُوَ مَحْكِيٌّ عَنِ الإِمَامِ أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ، فِي رِوَايَةٍ[4].

وَأَمَّا الشَّافِعِيُّ فَنَصَّ عَلَى أَنَّ مُرْسَلَاتِ سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ حِسَانٌ، قَالُوا: لأَنَّهُ تَتَبَّعَهَا فَوَجَدَهَا مُسْنَدَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالذِي عَوَّلَ عَلَيْهِ كَلَامُهُ **فِي الرِّسَالَةِ**: (أَنَّ مَرَاسِيلَ كِبَارِ التَّابِعِينَ حُجَّةٌ إِنْ جَاءَتْ
٧ ب مِنْ وَجْهٍ آخَرَ، وَلَوْ مُرْسَلَةً، أَوِ اعْتَضَدَتْ بِقَوْلِ صَحَابِيٍّ أَوْ أَكْثَرِ العُلَمَاءِ، أَوْ كَانَ

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث: ١٣٠.

(٢) اعترض بعض العلماء منهم: العلّامة مُغلطاي على هذه الدعوى، وادَّعى أنَّ الجمهور على خلافه، وقد نقل اعتراضه وأجاب عنه الزركشي في نكته ١/ ٤٩١، وابن حجر ٢/ ٥٦٧.

(٣) معرفة أنواع علم الحديث: ١٣١.

(٤) قلت: وإليه ذهب جمهور المعتزلة، وهو اختيار الآمدي، وفصَّل عيسى بن أبان من أئمة الحنفية، فقبل مراسيل القرون الثلاثة الخيِّرة، ومرسل من هو من أئمة النقل مطلقًا، وهذا ما صحّحه النسفي.

وبالغ قوم فعدُّوا المرسل أقوى من المسند؛ لأنَّ مَن أرسل فقد تكفَّل، ومن أسند فقد أحال، واحتجُّوا: بحسن الظنِّ بالمرسل، وأنه لا يرسل إلا عن ثقة، فإنه إن كان عدلًا لم يَجُزْ له إسقاط الواسطة، وهو يعلم أنه غير عدلٍ؛ لأن هذا قادح في عدالة المرسل.

انظر: التبصرة في أصول الفقه: ٣٢٦، والمحصول ٢/ ٢٢٤، وشرح تنقيح الفصول: ٣٧٩، والإحكام في أصول الأحكام ٢/ ١١٢، والمجموع ١/ ٦٠، وكشف الأسرار للنسفي ٢/ ٤٢، والإبهاج ٢/ ١١٢، والبحر المحيط ٤/ ٤٠٩.

وانظر ردَّ الخطيب البغدادي على أصحاب القول الثاني في الكفاية: (٥٥١ت، ٣٨٧هـ).

المُرْسِلُ لَوْ سَمَّى لَا يُسَمِّي [(1]إِذَا سَمَّى[1)] إِلَّا ثِقَةً، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ مُرْسَلُهُ حُجَّةً، وَلَا يَنْتَهِضُ[2] إِلَى رُتْبَةِ المُتَّصِلِ).

قَالَ الشَّافِعِيُّ: (وَأَمَّا مَرَاسِيلُ غَيْرِ كِبَارِ التَّابِعِينَ فَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَبِلَهَا)[3].

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ[4]: وَأَمَّا مَرَاسِيلُ الصَّحَابَةِ كَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَمْثَالِهِ، فَفِي حُكْمِ المَوْصُولِ؛ لأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَرْوُونَ عَنِ الصَّحَابَةِ، وَكُلُّهُمْ عُدُولٌ[5]، فَجَهَالَتُهُمْ لَا تَضُرُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قُلْتُ: قَدْ[6] حَكَى بَعْضُهُم الإِجْمَاعَ عَلَى قَبُولِ مَرَاسِيلِ الصَّحَابَةِ، وَذَكَرَ ابْنُ الأَثِيرِ وَغَيْرُهُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا، وَيُحْكَى هَذَا المَذْهَبُ عَنِ الأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ الإِسْفَرَايِينِيِّ[7]، لاحْتِمَالِ تَلَقِّيهِمْ ذَلِكَ[8] عَنْ بَعْضِ التَّابِعِينَ.

وَقَدْ وَقَعَ رِوَايَةُ الأَكَابِرِ عَنِ الأَصَاغِرِ، وَالآبَاءِ عَنِ الأَبْنَاءِ، كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(١-١) لم ترد في (ش) و(ف) وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.
(٢) في الأصل: «ينهض».
(٣) الرسالة: ٤٦١-٤٦٥.
(٤) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ١٣١-١٣٢.
(٥) انظر: محاسن الاصطلاح: ٦٣-٦٤.
(٦) في (ش) و(ف) و (ع): «وقد».
(٧) وتبعه في ذلك القاضي أبو الطيب الباقلاني، واختاره الغزالي في المستصفى، ونقله ابن بَطَّال عن الشافعي، وصححه ابنُ برهان، وقال القاضي عبد الوهاب: إنه الظاهر من مذهبِ الشافعي، وإليه ذهب أبو طالب والحسن الرصاص من أئمة الزيدية، وقال المنصور بالله: «إنَّ عنعنة الصحابي محتملةٌ للاتصال والانقطاع».
انظر: التبصرة في أصول الفقه: ٣٢٦، والمستصفى ١/ ١٦٩-١٧٠، وجامع التحصيل: ٣٦، والنكت على كتاب ابن الصلاح ٢/ ٥٤٧، وتوضيح الأفكار ١/ ٣٣٥.
(٨) لم ترد في (ش) و(ف).

تَنْبِيهٌ: وَالحَافِظُ البَيْهَقِيُّ فِي كِتَابِهِ (**السُّنَنِ الكَبِيرِ**) وَغَيْرِهِ يُسَمِّي مَا رَوَاهُ التَّابِعِيُّ عَنْ رَجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مُرْسَلًا[1]، فَإِنْ كَانَ يَذْهَبُ مَعَ هَذَا إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، فَيَلزَمُهُ أَنْ يَكُونَ مُرْسَلُ الصَّحَابَةِ أَيْضًا لَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

---

(١) قال ابن حجر في نكته ٢/ ٥٦٤: «وقد بالغ صاحب الدر النقي في الإنكار على البيهقي بسبب ذلك، وهو إنكار متجه». وقال العراقي في التقييد: ٧٤ مُعقِّبًا على صنيع البيهقي: «وهذا ليس منه بجيد، اللهم إلا إن كان يسميه مرسلًا، ويجعله حجَّةً كمراسيلِ الصحابة فهو قريب».

قلتُ: هو في كلا الحالين مخالِفٌ لما اصطلح عليه أهل الحديث.

النوع العاشر

المنقطع[1]

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ[2]: وَفِيهِ وَفِي الفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ المُرْسَلِ مَذَاهِبُ.

قُلْتُ: فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: هُوَ أَنْ يَسْقُطَ مِنَ الإِسْنَادِ رَجُلٌ، أَوْ يُذْكَرَ فِيهِ رَجُلٌ مُبْهَمٌ.

وَمَثَّلَ ابْنُ الصَّلَاحِ لِلأَوَّلِ بِمَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ زَيْدِ بنِ يُثَيْعٍ[3]، عَنْ حُذَيْفَةَ مَرْفُوعًا: «**إِنْ وَلَّيْتُمُوهَا أَبَا بَكْرٍ فَقَوِيٌّ أَمِينٌ**»...[4]

---

(١) انظر في المنقطع:
معرفة علوم الحديث: ٢٧-٢٩، والكفاية: (٥٨ ت، ٢١هـ)، والتمهيد ١/ ٢١، وإرشاد طلاب الحقائق ١/ ١٨٠-١٨٢، والتقريب مع التدريب ١/ ٢٠٧، والاقتراح: ١٩٢-١٩٣، والمنهل الروي: ٤٦-٤٧، والخلاصة: ٦٨-٦٩، والموقظة: ٤٠، وجامع التحصيل: ٣١، والمقنع ١/ ١٤١، ونزهة النظر: ١١٢، والمختصر: ١٣١-١٣٢، وفتح المغيث ١/ ١٤٩، وألفية السيوطي: ٢٤، وتوضيح الأفكار ١/ ٣٢٣، وظفر الأماني: ٣٥٤-٣٥٥، وقواعد التحديث: ١٣٠.

(٢) معرفة أنواع علم الحديث: ١٣٢.

(٣) بضم الياء، ثُمَّ مثلثة مفتوحة، ثم ياء ساكنة، وقد تبدل الياء همزة فيقال: أُثيع. انظر: تهذيب الكمال ٣/ ٨٨، والتقريب (٢١٦٠).

(٤) قلت: هكذا أورد ابن الصلاح متن هذا الحديث، وهو متابع فيه للحاكم، إذ أخرجه هكذا في معرفة علوم الحديث: ٢٨-٢٩، وهو اختصار مُخِلٌّ؛ من حيث ما ذُكِر وما حُذِف، والمتنُ الكامل الذي أخرجه الحاكمُ نفسه في المستدرك ٣/ ١٤٢: «**إِنْ وَلَّيْتُمُوهَا أَبَا بَكْرٍ فَزَاهِدٌ فِي الدُّنْيَا رَاغِبٌ فِي الآخِرَةِ وَفِي جِسْمِهِ ضَعْفٌ، وَإِنْ وَلَّيْتُمُوهَا عُمَرَ فَقَوِيٌّ أَمِينٌ لَا يَخَافُ فِي اللهِ لَوْمَةَ لَائِمٍ، وَإِنْ وَلَّيْتُمُوهَا عَلِيًّا فَهَادٍ مُهْتَدٍ يُقِيمُكُمْ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**». =

الحَدِيث. قَالَ: فَفِيهِ انْقِطَاعٌ فِي مَوْضِعَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ عَبْدَ الرَّزَّاقِ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنَ الثَّوْرِيِّ، إِنَّمَا رَوَاهُ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ الجَنَدِيِّ(١) عَنْهُ، وَالثَّانِي: أَنَّ الثَّوْرِيَّ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ، إِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ شَرِيكٍ عَنْهُ(٢).

وَمَثَّلَ الثَّانِيَ بِمَا رَوَاهُ أَبُو العَلَاءِ بنُ عَبْدِ اللَّهِ بنِ الشِّخِّيرِ(٣) عَنْ رَجُلَيْنِ(٤)، عَنْ

= والحديث أخرجه: العقيلي في الضعفاء الكبير ٣/ ١١١، وابن عدي في الكامل ٥/ ٩٥٠، ط دار الفكر، و٦/ ٥٤٢ ط دار الكتب العلمية، وأبو نعيم في الحلية ١/ ٦٤، والخطيب في تاريخه ٣ / ٣٠٢، وابن الجوزي في العلل المتناهية: (٤٠٥).

قلتُ: عبدُ الرزاق رَواه عن رجلين ولكنهما شبه لا شيء روى العقيلي بسنده ٣/ ١١١: أنه قِيلَ لعبد الرزاق: سمعتَ هذا من الثوريِّ؟ قال: لا، حدّثني يحيى بن العلاء وغيره. ثُمَّ سألوه مرةً ثانية، فقال: حدَّثنا النعمانُ بن أبي شيبةَ ويحيى بن العلاء عن سفيان الثوري».

قلتُ: قال الذهبيُّ في الميزان ٢/ ٦١٢: «النعمان فيه جَهالةٌ ويحيى هالِكٌ ... والخبر منكَرٌ».

(١) في الأصل: «المشهدي»، وما أثبته من (ش) و(ف) و(ع) وقال ابن حجر في التقريب (٧١٥٧): «بفتح الجيم والنون».

(٢) هذه الطريق التي زيد فيها شريك أخرجها الحاكم في المعرفة: ٢٩، والخطيب في تاريخه ١١/ ٤٧، من طريق عبد السلام بن صالح أبو الصلت الهروي عن ابن نمير، عن سفيان، عن شريك، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن حذيفة، به مرفوعًا.

قال الخطيب في تاريخه ٣/ ٣٠٢: «لم يذكر فيه بين الثوري وأبي إسحاق شريكًا غير أبي الصلت عن ابن نمير».

والعجب من اعتماد الحاكم على تفرُّدِ أبي الصلتِ هذا، ومتابعة ابن الصلاح للحاكم في هذا الاعتماد، وأبو الصلت هذا لا يُعتدُّ بموافقته، فكيف يُحتمل تفرُّدُه؟!

قال أبو حاتم: لم يكن عندي بِصَدوقٍ. وضرب أبو زرعة على حديثه. وقال العقيلي: رافضيٌّ خبيث. وقال ابن عدي: مُتَّهَم. وقال النسائي: ليس بثقةٍ. وقال الدارقطني: رافضيٌّ خبيث مُتهم.

انظر: ميزان الاعتدال ٢/ ٦١٦.

(٣) بكسر الشين وتشديد الخاء المعجمتين، بوزن سِكِّيت، واسمه: يزيد. انظر: التقريب (٧٧٤٠)، وتاج العروس ١٢/ ١٤٨.

(٤) قال الزركشي ٢/ ٨: «كذا يقع في بعض نسخ كتاب الحاكم، والثابت في النسخ المعتمدة:=

شَدَّادِ بنِ أَوْسٍ، حَدِيثِ: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الثَّبَاتَ فِي الأَمْرِ**».

٨ أ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ[١]: المُنْقَطِعُ مِثْلُ المُرْسَلِ[٢]، وَهُوَ كُلُّ مَا لَا يَتَّصِلُ إِسْنَادُهُ، غَيْرَ أَنَّ المُرْسَلَ أَكْثَرُ مَا يُطْلَقُ عَلَى مَا رَوَاهُ التَّابِعِيُّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ[٣]: وَهَذَا أَقْرَبُ، وَهُوَ الذِي صَارَ إِلَيْهِ طَوَائِفُ مِنَ الفُقَهَاءِ وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ الذِي ذَكَرَهُ الخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ فِي **كِفَايَتِهِ**.[٤]

قَالَ: وَحَكَى الخَطِيبُ[٥] عَنْ بَعْضِهِمْ، أَنَّ المُنْقَطِعَ مَا رُوِيَ عَنِ التَّابِعِيِّ فَمَنْ

= «عن رجل»، وكذا أخرج الترمذي والنسائي، وقالا: عن رجل من بني حنظلة».

قال البلقيني: ٦٦: «وجوابُهُ أني وقفتُ على نسخةٍ من علوم الحديث للحاكم أصل مسموعةٍ وفيها: «عن رجلين» في السند ثم في الكلام عليه. وهذا المثال يُبيِّن أن المنقطعَ ما سقط فيه رجل، أو أبهم قبل الصحابي ولو كان التابعي. وهذا خلاف ما يقتضيه ما نقل عن المذهب الأول».

قلتُ: ما في المطبوع من المعرفة: ٢٧-٢٨ موافق لما ذكر البلقيني، ووقع خلافه في النسخة الخطية من المعرفة التي في خزانتنا لدار الحديث ١٣ ب، وهو ما جزم به ابن الملقن في المقنع ١/ ١٤٢.

وقد وقع الحديث في مسند أحمد ٤/ ١٢٥، ومعجم الطبراني الكبير (٧١٧٦) و(٧١٧٧)، وحلية الأولياء ١/ ٢٦٧ بلفظ: عن الحنظلي. في حين وقع في جامع الترمذي (٣٤٠٧)، ومعجم الطبراني الكبير (٧١٧٥) بلفظ: «عن رجل من بني حنظلة»؛ لكن وقع في المعجم الكبير (٧١٧٩): «عن رجلين». فالله أعلم بالصواب.

(١) «قال» مكررة في الأصل.

(٢) قال الزركشي ٢/ ٩: «هذا ظاهر كلام ابن السمعاني، وقد سَمَّى الشافعيُّ في الرسالة المرسلَ منقطعًا، قال ابن حزم في الإحكام: «المرسل: هو الذي سقط بين أحد رواته وبين النبي ﷺ ناقل واحد فصاعدًا، وهو المنقطع أيضًا»...».

(٣) معرفة أنواع علم الحديث: ١٣٤.

(٤) (٥٨-٥٩ ت، ٢١ هـ).

(٥) الكفاية (٥٩ ت، ٢١ هـ).

دُونَهُ، مَوْقُوفًا عَلَيْهِ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ فِعْلِهِ، وَهَذَا بَعِيدٌ غَرِيبٌ[1]، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) قال الزركشي ٢/ ١٠: «فيه أمران:
أحدهما: أن هذا قول الحافظ أبي بكر أحمد بن هارون البرديجي، ذكره في جزء لطيف له.
الثاني: أنه قد سبق في المقطوع الموقوف على التابعي أنه يعبر عنه بلفظه عن المنقطع غير الموصول، وهذا غير ذاك؛ لأنَّ الكلامَ في إطلاق المنقطع على ما يطلق عليه المقطوعُ بزيادة (أو من دون التابعي)، وهذا هو الغريب».
ومِن ثَمَّ استدرك عليه أقوالًا أخرى في تعريف المرسل فانظرها، وراجع المحاسن: ٦٦.

النوع الحادي عشر

المعْضَلُ[1]

وَهُوَ مَا سَقَطَ مِنْ إِسْنَادِهِ اثْنَانِ فَصَاعِدًا[2]، وَمِنْهُ مَا يُرْسِلُهُ تَابعُ التَّابِعِيِّ قَالَ

---

(١) انظر في المعضل:
معرفة علوم الحديث: ٣٦، والكفاية: ٥٨، ومعرفة أنواع علم الحديث: ١٣٥، وإرشاد طلاب الحقائق ١/ ١٨٣، والتقريب مع التدريب ١/ ٢١١، والاقتراح: ١٩٢، والمنهل الروي: ٤٧، والخلاصة: ٦٨، والموقظة: ٤٠، وجامع التحصيل: ٣٢-٩٦، والتذكرة: ١٥-١٦، ومحاسن الاصطلاح: ٦٧، والتقييد والإيضاح: ٨١، ونزهة النظر: ١١٢، والنكت على كتاب ابن الصلاح ٢/ ٥٧٥، والمختصر: ١٣١، وفتح المغيث ١/ ١٤٩، وألفية السيوطي: ٢٤، وتوضيح الأفكار ١/ ٣٢٣، وظفر الأماني: ٣٥٥، وقواعد التحديث: ١٣٠.

(٢) هذا ينطبق على ما حكاه الحاكم في المعرفة: ٣٦ عن علي بن المديني، وقد أطلق ابن الصلاح هنا القول بسقوط اثنين مِن غيرِ تفصيلٍ بين أن يكونا من موضع واحد أو من موضعين، ومراده سقوطهما من موضع واحد بدلالة ما مثّل به، وإلا لكان سقوطهما من موضعين خارجًا عن تسمية «المعضَل» في الاصطلاح؛ إذ إنهم يسمون ما هذه صورته منقطعًا في موضعين.
قال ابن حجر في نكته ١/ ٥٧٥: «وجدت التعبير بالمعضل في كلام الجماعة من أئمة الحديث فيما لم يسقط منه شيء البتة». ثم ساق أمثلة على ذلك، وعقَّبها بقوله: «فإذا تقرَّر هذا فإما أن يكونوا يطلقون المعضل لمعنيين، أو يكون المعضل الذي عرَّف به المصنِّف، وهو المتعلق بالإسناد -بفتح الضاد- وهذا الذي نقلناه من كلام هؤلاء الأئمة بكسر الضاد- ويعنون به المستغلِقَ الشديدَ. وفي الجملة، فالتنبيه على ذلك كان مُتعَيِّنًا».
وانظر: نكت الزركشي ٢/ ١٤، والتقييد والإيضاح: ٨١.

ابْنُ الصَّلَاحِ[1] وَمِنْهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِينَ مِنَ الفُقَهَاءِ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» قَالَ[2]: وَقَدْ سَمَّاهُ الخَطِيبُ فِي بَعْضِ مُصَنَّفَاتِهِ مُرْسَلًا، وَذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يُسَمِّي كُلَّ مَا لَا يَتَّصِلُ مُرْسَلًا.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: وَقَدْ رَوَى الأَعْمَشُ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: «ويُقَالُ لِلرَّجُلِ يَوْمَ القِيَامَةِ: عَمِلْتَ كَذَا وَكَذَا؛ فَيَقُولُ: لَا. فَيُخْتَمُ عَلَى فِيهِ» الحَدِيث[3]، قَال[4]: فَقَدْ أَعْضَلَهُ الأَعْمَشُ؛ لأنَّ الشَّعْبِيَّ يَرْوِيهِ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ[5] ﷺ قَالَ: فَقَدْ أَسْقَطَ مِنْهُ الأَعْمَشُ أَنَسًا وَالنَّبِيَّ ﷺ، فَنَاسَبَ أَنْ يُسَمَّى مُعْضَلًا.

قَالَ[6]: وَقَدْ حَاوَلَ بَعْضُهُمْ أَنْ يُطْلِقَ عَلَى الإِسْنَادِ المُعَنْعَنِ اسْمَ الإِرْسَالِ أَوْ الانْقِطَاعِ.

قَالَ: وَالصَّحِيحُ الذِي عَلَيْهِ العَمَلُ أَنَّهُ مُتَّصِلٌ مَحْمُولٌ عَلَى السَّمَاعِ[7] إِذَا تَعَاصَرُوا، مَعَ البَرَاءةِ مِنْ وَصْمَةِ[8] التَّدْلِيسِ.

(١) معرفة أنواع علم الحديث: ١٣٨.
(٢) لم ترد في (ش) و(ف) وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.
(٣) أخرجه من هذا الوجه معضلًا الحاكمُ في معرفة علوم الحديث: ٣٨.
(٤) في الأصل: «قالوا».
(٥) ورد من هذا الوجه مُتصلًا مسندًا عند: مسلم ٨/ ٢٦٧ (٢٩٦٩)، والنسائي في الكبرى (١١٦٥٣).
(٦) معرفة أنواع علم الحديث: ١٣٩.
(٧) قال الزركشي في نكته ٢/ ٢١: «حاصله حكاية قولين فيه:
أحدهما: أنه من قبيل المرسل والمنقطع، وعبارة المازِريِّ في حكايته في شرح البرهان: ومِنَ الناس مَنْ لَمْ يرَ هذا تصريحًا بالمسند، وتوقَّفَ فيه مخافةَ أن يكون مرسلًا.
والثاني: أنه مُتَّصلٌ بشرطين: وجود المعاصرة، مع البراءة من التدليس».
(٨) يُقَالُ: وَصَمَهُ يَصِمُهُ وَصْمًا، أي: عابَهُ، والوَصْمَةُ: واحدةُ الوَصْمِ، أي: العيب والعار. انظر: اللسان ١٢/ ٦٣٩، ومتن اللغة ٥/ ٧٦٨.

وَقَدِ ادَّعَى الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ المُقْرِئُ إِجْمَاعَ أَهْلِ النَّقْلِ عَلَى ذَلِكَ[1]، وَكَادَ[2] ابْنُ عَبْدِ البَرِّ أَنْ يَدَّعِيَ ذَلِكَ أَيْضًا[3].

---

(١) قال الزركشي في نكته ٢/ ٢٣: «ما نقله عن الداني وجدته في جزء له في علوم الحديث، فقال: «وما كان من الأحاديث المعنعنة التي يقول فيها ناقلوها: «عن» «عن» فهي أيضًا مسندة بإجماع أهل النقل، إذا عرف أن الناقل أدرك المنقول عنه إدراكًا بيِّنًا». وسبق الزركشيَّ إلى هذا العزوِ ابنُ رشيد في السنن الأبين: ٣٦. لكن البقاعي عزا هذا النقل إلى كتاب القراءات للداني. النكت الوفية ١٢٩/ب.
قلتُ: وسبق الجميعَ إلى نقل الإجماع على الاتصال الحاكمُ في المعرفة: ٣٤، والخطيبُ في الكفاية: (٤٢١ ت، ٢٩١هـ)، فكان الأولى بابن الصلاح نقله عنهما، فإنهما من أئمة المحدِّثين. وانظر: نكت الزركشي ٢/ ٢٤، ونكت ابن حجر ٢/ ٥٨٣.
ثمَّ إنَّ في النقل عن أبي عمرو الداني اضطرابًا، فانظر ما علقناه على شرح التبصرة والتذكرة ١/ ٢٢٠.

(٢) قال الزركشي ٢/ ٢٢: «لا حاجة لقوله: «كاد»، فقد ادَّعاه في أول كتابه التمهيد (١/ ١٣) وعبارته: «أجمع أهل العلم على قبول الإسناد المعنعن بثلاثة شروط: عدالةُ المخبرين، ولقاءُ بعضهم بعضًا، وأن يكونوا برآء من التدليس.
ولم يذكر ابن الصلاح الشرط الأول ظنًّا أنه يؤخذ من الثالث». وانظر: التقييد: ٨٣.
قال ابن حجر ٢/ ٥٨٣: «إنما عَبَّر هنا بقوله: «كاد»؛ لأن ابنَ عبد البرِّ إنما جَزَم بإجماعهم على قبوله، ولا يلزم منه إجماعُهم على أنه من قبيل المتصل».

(٣) فقد قال في التمهيد ١/ ١٣: «وقد أعلمتُكَ أنَّ المتأخِّرين من أئمة الحديث، والمشترطين في تصنيفهم الصحيح، قد أجمعوا على ما ذكرتُ لك. وهو قول مالك وعامَّة أهل العلم - والحمد لله- إلا أن يكون الرجل معروفًا بالتدليس، فلا يُقبَلُ حديثُهُ، حتى يقولَ: حَدَّثَنَا. أو: سَمِعْتُ. فهذا ما لا أعلم فيه أيضًا خلافًا».
وقال في ١/ ١٢: «اعلمْ -وفقك الله- أنِّي تأملْتُ أقاويلَ أئمة أهل الحديث، ونظرتُ في كُتُب مَنِ اشترَطَ الصحيحَ في النقل منهم ومَن لم يشترِطْهُ، فوجدتُهم أجمعوا على قبول الإسناد المعنعن، لا خلافَ بينهم في ذلك، إذا جمع شروطًا ثلاثةً، وهي: عدالةُ المحدِّثين في أحوالهم، ولقاءُ بعضِهم بعضًا مجالسةً ومشاهدةً، وأن يكونوا برآء من التدليس». وانظر: معرفة علوم الحديث للحاكم: ٣٤، والكفاية: (٤٢١ ت، ٢٩١ هـ).

قُلْتُ: وَهَذَا هُوَ الذِي اعْتَمَدَهُ مُسْلِمٌ فِي **صَحِيحِهِ** وَشَنَّعَ فِي خُطْبَتِهِ[1] عَلَى مَنْ
٨ ب يَشْتَرِطُ مَعَ المُعَاصَرَةِ اللُّقِيَّ، حَتَّى قِيلَ: إِنَّهُ يُرِيدُ البُخَارِيَّ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُرِيدُ عَلِيَّ بنَ المَدِينِيِّ؛ فَإِنَّهُ يَشْتَرِطُ ذَلِكَ فِي أَصْلِ صِحَّةِ الحَدِيثِ، وَأَمَّا البُخَارِيُّ فَإِنَّهُ لَا يَشْتَرِطُهُ فِي أَصْلِ الصِّحَّةِ[2]، وَلَكِنِ التَزَمَ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ **الصَّحِيح** وَقَدِ اشْتَرَطَ أَبُو المُظَفَّرِ السَّمْعَانِيُّ مَعَ اللُّقِيِّ[3] طُولَ الصَّحَابَةِ[4]، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ: إِنْ كَانَ مَعْرُوفًا بِالرِّوَايَةِ عَنْهُ[5] قُبِلَتِ العَنْعَنَةُ، وَقَالَ القَابِسِيُّ[6]: إِنْ أَدْرَكَهُ إِدْرَاكًا بَيِّنًا[7].

وَقَدِ اخْتَلَفَ الأَئِمَّةُ فِيمَا إِذَا قَالَ الرَّاوِي: إِنَّ فُلَانًا قَالَ. هَل هُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ: عَنْ

---

(١) الجامع الصحيح ١/ ٢٣-٢٦.

(٢) ينظر: إكمال المعلم ١/ ١٦٤.

(٣) في (ش) و(ف) و(ع): «اللقاء».

(٤) ينظر: قواطع الأدلة ١/ ٣٧٤، وانظر: معرفة أنواع علم الحديث: ١٤٤، وإرشاد طلاب الحقائق ١/ ١٨٧.

(٥) ذكره ابن الصلاح في معرفة أنواع علم الحديث: ١٤٤، وانظر: تعليقنا على شرح التبصرة والتذكرة ١/ ٢٢١.

(٦) هو أبو الحسن علي بن محمد بن خلف المعافري الأندلسي. ت (٤٠٣ هـ). وفيات الأعيان ٣/ ٣٢٠، وتذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٧٩.

والقابسي: نسبة إلى بلدة قابس، مدينة بإفريقية. انظر: اللباب ٣/ ٥، ومراصد الاطلاع ٣/ ١٠٥٤، وتاج العروس ١٦/ ٣٥٠.

وحكى ابن خلِّكان عنه أنه قال: «سَمَّوْني بالقابسيِّ، وما أنا بالقابسي، وإنما السببُ في ذلك أنَّ عَمِّي كان يشُدُّ عِمامتَه شَدَّةً قابسية، فقِيل لعمِّي: قابسيٌّ، واشْتُهِرْنا بذلك، وإلا فأنا قَرَوِيٌّ». وانظر: سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٦١.

والنقل عَنهُ حكاه ابن رشيد في السنن الأبين: ٣٥، والنووي في ديباجة شرحه لمسلم ١/ ٣٠، والإرشاد ١/ ١٨٨.

(٧) قال البقاعي في النكت الوفية (١٣١/أ): «أي: إدراكًا يمكنه فيه لقاؤه، والسماع منه، وإلا فلا فائدة في كونه أدركه بالسن، ثم مات المروي عنه قبل تمييزه؛ وهذا مراد مسلم في اكتفائه بالمعاصرة».

فُلَانٍ. فَيَكُونَ مَحْمُولًا عَلَى الاتِّصَالِ، حَتَّى يَثْبُتَ خِلَافُهُ؟ أَوْ يَكُونَ قَوْلُهُ: إِنَّ فُلَانًا قَالَ. دُونَ قَوْلِهِ: عَنْ فُلَانٍ؟ كَمَا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ[1] وَيَعْقُوبُ بنُ[2] شَيْبَةَ[3] وَأَبُو بَكْرٍ البَرْدِيجِيُّ[4]، فَجَعَلُوا «عنْ» صِيغَةَ اتِّصَالٍ. وَقَوْلُ[5]: «إِنَّ فُلَانًا قَالَ كَذَا» فِي حُكْمِ الانْقِطَاعِ حَتَّى يَثْبُتَ خِلَافُهُ، وَذَهَبَ الجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُمَا سَوَاءٌ فِي كَوْنِهِمَا مُتَّصِلَيْنِ، قَالَهُ ابنُ عَبْدِ البَرِّ[6]، وَمِمَّنْ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ مَالِكُ بنُ أَنَسٍ[7].

وَقَدْ حَكَى ابْنُ عَبْدِ البَرِّ الإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ الإِسْنَادَ المُتَّصِلَ بِالصَّحَابِيِّ، سَوَاءٌ فِيهِ أَنْ يَقُولَ: عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ[8]. أَوْ[9]: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ[10]. أَوْ: سَمِعْتُ

---

(١) رأيه في التفريق بين اللفظتين نقله الخطيبُ في «الكفاية»: (٥٧٥ ت، ٤٠٧ هـ).

(٢) بعد هذا في (ش) و(ف): «أبي».

(٣) هو الحافظ أبو يوسف يعقوب بن شيبة بن الصلت السدوسي البصري، نزيل بغداد، ت (٢٦٢هـ). تاريخ بغداد ١٤/ ٢٨١، والمنتظم ٥/ ٤٣، وتذكرة الحفاظ ٢/ ٥٧٧.
وانظر في النقل عَنهُ: نكت الزركشي ٢/ ٣٤، وشرح التبصرة والتذكرة ١/ ٢٢٣.

(٤) بَرْدِيج: على وزن (فَعْليل) -بفتح أوله- بُليدة بينها وبين برذعة نحو أربعةَ عشرَ فرسخًا؛ ولهذا يقال له: البرديجي والبرذعي، فمن نحا بها نحو أوزان العرب كسر أولها؛ نظرًا إلى أنَّهُ لَيْسَ في كلامهم (فعليل) -بفتح الفاء- كما أشار إليه الصاغاني، فقال: بِرديج -بكسر أوله- بُلَيْدة بأقصى أذربيجان، والعامة يفتحون باءها. فالمراد أنَّ مَن نطق بها على مقتضى تسميتها العجمية فتح الباء على الحكاية، ومَن سلَكَ بها مسلَكَ أهل العربية كسَرَ الباء.
وانظر: الأنساب ١/ ٣٢٨، ومراصد الاطلاع ١/ ١٨١، ونكت الزركشي ٢/ ٣٣، ونكت ابن حجر ٢/ ٥٩٤، وتاج العروس ٥/ ٤٢٠.
والنقل عَنهُ في التفريق بينهما في التمهيد ١/ ٢٦ وذهب إلى ذلك أيضًا الطحاوي في شرح مشكل الآثار ١٥/ ٤٦٣ (٦١٥٨).

(٥) في (ش) و(ف) و(ع): «وقوله».

(٦) التمهيد ١/ ١٢.

(٧) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ١٤٠.

(٨) الصلاة على النبي لم ترد في الأصل.

(٩) بعد هذا في الأصل: «قال: قال».

(١٠) الصلاة على النبي لم ترد في الأصل.

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ[1].

وَبَحَثَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو[2] ههُنَا مَا[3] إِذَا أَسْنَدَ الرَّاوِي مَا أَرْسَلَهُ غَيْرُهُ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ قَدَحَ فِي عَدَالَتِهِ بِسَبَبِ ذَلِكَ، إِذَا كَانَ الْمُخَالِفُ لَهُ أَحْفَظَ مِنْهُ أَوْ أَكْثَرَ عَدَدًا، وَمِنْهُمْ مَنْ رَجَّحَ بِالكَثْرَةِ أَوِ الحِفْظِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَبِلَ الْمُسْنَدَ مُطْلَقًا، إِذَا كَانَ عَدْلًا ضَابِطًا، وَصَحَّحَهُ الخَطِيبُ[4] وَابْنُ الصَّلَاحِ[5]، وَعَزَاهُ إِلَى الفُقَهَاءِ وَالأُصُولِيِّينَ، وَحُكِيَ عَنِ البُخَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ: الزِّيَادَةُ مِنَ الثِّقَةِ مَقْبُولَةٌ[6].

(١) التمهيد ١/٢٦.

(٢) معرفة أنواع علم الحديث: ١٥٠ و١٥٤-١٥٥.

(٣) في (ش) و(ف) و(ع): «فيما»، وجاء في أصل (ش) «ما» وأشار إلى ذلك المحقق.

(٤) الكفاية (٥٨١ ت، ٤١١ هـ).

(٥) انظر: تعليقنا على معرفة أنواع علم الحديث: ١٥٥ هامش (٣).

(٦) انظر: سنن البيهقي الكبرى ٧/١٠٨، والكفاية (٥٨٢ ت، ٤١٣ هـ) وانظر في ذلك: أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء: ١٩٩-٢٤٦، وأثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء: ٣٦٣ وما بعدها.

النوع الثاني عشر

المدلس[1]

٩ أ

وَالتَّدْلِيسُ[2] قِسْمَانِ[3]:

أَحَدُهُمَا أَنْ يَرْوِيَ عَمَّنْ لَقِيَهُ مَا لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ، أَوْ عَمَّنْ عَاصَرَهُ وَلَمْ يَلْقَهُ،

---

(١) انظر في التدليس:
معرفة علوم الحديث: ١٠٣، والمدخل إلى الإكليل: ٢٠، والكفاية: (٥٠٨ ت، ٣٥٥هـ)، والتمهيد ١/ ١٥، وجامع الأصول ١/ ١٦٧، ومعرفة أنواع علم الحديث: ١٥٦، والإرشاد ١/ ٢٠٥، والتقريب مع التدريب ١/ ٣٢٢، والاقتراح: ٢٠٩، والمنهل الروي: ٧٢، والخلاصة: ٧٤، والموقظة: ٤٧، وجامع التحصيل: ٩٧، والتذكرة: ١٦، ومحاسن الاصطلاح: ٧٨، والتقييد والإيضاح: ٩٥، ونزهة النظر: ١١٣، والنكت على كتاب ابن الصلاح ٢/ ٦١٤، ومقدمة طبقات المدلسين: ١٣، والمختصر: ١٣٢، وفتح المغيث ١/ ١٦٩، وألفية السيوطي: ٣٣، وتوضيح الأفكار ١/ ٣٤٦، وظفر الأماني: ٣٧٣، وقواعد التحديث: ١٣٢.

(٢) التدليس: مأخوذٌ من الدَّلَس -بالتحريك- وهو اختلاطُ الظلام الذي هو سببٌ لتغطية الأشياء عن البصر. قال ابنُ حَجَر: وكأنه أظلمَ أَمْرُه على الناظرِ لتغطية وجهِ الصواب فيه. ومنه التدليس في البيع، يقال: دَلَّسَ فلانٌ على فلانٍ، أي: سَتَر عنه العيبَ الذي في متاعه، كأنه أَظْلَمَ عليه الأمر، وأصلُه مما ذكَرْنا من الدَّلَس.
وهو في الاصطلاح راجعٌ إلى ذلك، من حيثُ إنَّ مَن أسقطَ مِنَ الإسنادِ شيئًا فقد غَطَّى ذلك الذي أَسقَطَه، وزاد في التغطية: في إتيانِهِ بعبارةٍ مُوهِمةٍ، وكذا تَدْليسُ الشيوخِ، فإن الراويَ يُغطِّي الوصفَ الذي يُعرف به الشيخُ، أو يُغطِّي الشيخَ بوصفه بغير ما يُشتَهر به. انظر: نكت ابن حجر ٢/ ٦١٤، والنكت الوفية ١٣٧/ أ، وتاج العروس ١٦/ ٨٤.

(٣) ليس الأمر كما ذكر ابنُ الصلاح، بل هناك أقسامٌ أُخرُ أغفلَ ابنُ الصلاح ذِكرَها، منها: =

مُوهِمًا أَنَّهُ قَدْ سَمِعَ مِنْهُ(١).

وَمِنَ الأَوَّلِ قَوْلُ عَلِيِّ(٢) بْنِ خَشْرَمٍ(٣): كُنَّا عِنْدَ سُفْيَانَ بنِ عُيَيْنَةَ، فَقَالَ: «قَالَ الزُّهْرِيُّ كَذَا»، فَقِيلَ لَهُ: أَسَمِعْتَ (٤هَذَا مِنْهُ٤)؟ قَالَ: «حَدَّثَنِي بِهِ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْهُ»(٥).

= تدليسُ التسوية، وتدليسُ القطع، وتدليسُ العطف، وغيرها.

انظر في هذا، وفي تفصيل هذه الأنواع: نكت الزركشي ٢/ ٩٨ و١٠١ وما بعدها، والتقييد والإيضاح: ٩٥، ونكت ابن حجر ٢/ ٦١٦، وقارن بـ: النكت الوفية ١٣٧/ أ.

(١) هذا ليس من التدليس في شيء، على قولِ ابنِ حجر، بل هو من باب المرسَلِ الخفيِّ، وحاصلُ كلامهم أنَّ في هذا الباب صُوَرًا هي:

١- الاتِّصالُ: وهو الرواية عَمَّن عاصره وسمع منه، ما قد سمعه منه.

٢- الانقطاعُ: وهو الروايةُ عمَّن لَم يعاصِرْهُ أصلًا.

٣- الإرسالُ الخفيُّ: وهو الرواية عمَّن عاصَرَه ولم يسمع منه.

٤- التدليسُ: هو الروايةُ عمَّن عاصره وسمع منه ما لم يسمعه منه.

وانظر: نكت الزركشي ٢/ ٦٨، والتقييد والإيضاح ٩٧، ونكت ابن حجر ٢/ ٦١٤، وأثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء: ٦٠ وما بعدها، وأثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء: ٧٣ وما بعدها.

(٢) لم ترد في (ش) و(ف) وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٣) بمعجمتين، وزن: جَعْفَر. التقريب (٤٧٢٩).

(٤-٤) في (ش) و(ف) و(ع): «منه هذا».

(٥) أسند هذه القصة الحاكم في المدخل إلى الإكليل: ٢٠-٢١، وفي معرفة علوم الحديث: ١٠٥، والخطيب في الكفاية: (٥١٢ ت، ٣٥٩ هـ).

قال الزركشي ٢/ ٧: «هكذا مثَّل هذا القِسمَ، ثم حكى الخلافَ فيمَن عُرِف به هل يُردُّ حديثُه مطلقًا، أو ما لم يُصرِّحْ فيه بالاتِّصالِ؟ وهو يقتضي جريانَه في ابن عيينة، وهو مردودٌ؛ فإنَّ ابنَ عبد البرِّ حكى عن أئمة الحديث أنهم قالوا: يُقبَلُ تدليسُ ابن عُيينَةَ؛ لأنه إذا وقف أحالَ على ابنِ جُريجٍ ومَعْمَرٍ ونُظَرائِهما».

وقال الكرابيسي: «دَلَّس ابنُ عيينةَ عن مِثْلِ مَعمرٍ ومِسعَرِ بن كِدَامٍ ومَالِكِ بنِ مِغْوَلٍ». =

وَقَدْ ذَكَرَ هَذَا القِسْمَ مِنَ التَّدْلِيسِ جَمَاعَةٌ مِنَ العُلَمَاءِ وَذَمُّوهُ، وَكَانَ شُعْبَةُ أَشَدَّ النَّاسِ إِنْكَارًا لِذَلِكَ، وَيُرْوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «لَأَنْ أَزْنِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُدَلِّسَ»(١).

قَالَ ابْنُ الصَّلاحِ(٢): وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى المُبَالَغَةِ وَالزَّجْرِ(٣).

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: التَّدْلِيسُ أَخُو الكَذِبِ(٤).

وَمِنَ الحُفَّاظِ مَنْ جَرَّحَ مَنْ عُرِفَ بِهَذَا التَّدْلِيسِ مِنَ الرُّوَاةِ، فَرَدَّ رِوَايَتَهُ مُطْلَقًا، وَإِنْ أَتَى بِلَفْظِ الاتِّصَالِ، وَلَوْ لَمْ يُعْرَفْ أَنَّهُ دَلَّسَ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً، كَمَا قَدْ نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ(٥).

= وقال الحاكم في سؤالاته للدارقطني: «سُئِل عن تدليسِ ابنِ جُريجٍ، فقال: يُتجنَّبُ تدليسُهُ، فإنه وحش التدليس، لا يُدلِّسُ إلَّا فيما سمعه من مجروح، فأما ابنُ عُيينةَ فإنه يُدلِّس عن الثقات».

وقال ابن حِبَّان في دِيباجَةِ كتابه الصحيح: «وهذا شيءٌ ليس في الدنيا إلا لسُفيانَ بن عُيينةَ وحده، فإنه كان يُدلِّسُ، ولا يُدلِّسُ إلا عن ثِقةٍ مُتقِنٍ، ولا يكاد يُوجَدُ لابن عيينة خبرٌ دلَّس فيه إلا وُجِدَ ذلك الخبرُ بعينه قد تَبيَّنَ سماعُه عن ثقة».

(١) رواه ابن أبي حاتم في تقدمة الجرح والتعديل ١/ ١٧٣، وابن عدي في الكامل ١/ ١٠٧، والخطيب في الكفاية: (٥٠٨ ت، ٣٥٦ هـ).

(٢) معرفة أنواع علم الحديث: ١٥٩.

(٣) قال البلقيني: «وهذا الذي قاله شعبةُ ظاهرٌ، فإنَّ آفةَ التدليس لها ضررٌ كبيرٌ في الدين، وهي أضرُّ مِن أكلِ الربا، وقد جاءت أحاديثُ مُحْتَجٌّ بها تدلُّ على أنَّ أكل درهم مِن ربًا أشدُّ من الزنا ...» إلى آخر كلامه. محاسن الاصطلاح: ٧٩، وانظر: النكت الوفية ١٤٢/أ.

(٤) انظر: الكامل لابن عدي ١/ ١٠٧، ومناقب الشافعي للبيهقي ٢/ ٣٥، والكفاية للخطيب: (٥٠٨ ت، ٣٥٥ هـ).

(٥) قال الزركشي في نكته ٢/ ٩٧-٩٨ «قلت: يشير إلى أن العادةَ في التدليس يَثْبُتُ بمرَّةٍ؛ لأنه نوعُ جَرْحٍ. وقد رأيتُ نَصَّ الشافعيِّ في الرسالة بذلك، فقال: «ومَن عَرَفْناه دلَّسَ مرَّةً فقد أبانَ لنا عورتَه في روايته، وليست تلك العورةُ بكذبٍ فيردَّ بها حديثُه، ولا نصيحةٍ في الصدقِ فنَقْبَلَ منه ما قَبِلْناه من أهل النصيحة والصدق، فقُلْنا: لا نَقبَلُ مِن مُدلِّسٍ حديثًا =

قَالَ ابْنُ الصَّلاحِ[1]: وَالصَّحِيحُ التَّفْصِيلُ بَيْنَ مَا صُرِّحَ فِيهِ بِالسَّمَاعِ فَيُقْبَلُ، وَبَيْنَ مَا أُتِيَ فِيهِ بِلَفْظٍ مُحْتَمَلٍ، فَيُرَدُّ[2].

قَالَ: وَفِي **الصَّحِيحَيْنِ** مِنْ حَدِيثِ جَمَاعَةٍ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ، كَالسُّفْيَانَيْنِ وَالأَعْمَشِ وَقَتَادَةَ وَهُشَيْمٍ[3] وَغَيْرِهِمْ[4].

= حتى يَقولَ فيه: «حَدَّثَني»، و«أَخبَرَني».

ومعناه: أنه إذا قال المدلِّسُ بلفظِ مُحتَمِلِ السماعَ وعدمَه لا يُقْبَلُ منه حتَّى يُبيِّنَ أنه سمعه منه، أو سمعه مِمَّن سمعه منه، وقد حَكَم البيهقيُّ بعدم قَبول قولِ مَن دلَّسَ مرَّةً واحدةً ... ثمَّ إذا بيَّن أنه سمعه ممَّن أسندَ الخبرَ إليه قبلَ، وإن لم يُبيِّنْ أنه سمعه ممَّن سمعه منه فقد تَأكَّد فيه شيءٌ فيه الخلافُ».

(١) معرفة أنواع علم الحديث: ١٥٩.

(٢) قال الزركشيُّ في نكته ٢/ ٩٢: «يُستثنَى من هذا ما إذا كان المدلِّسُ لا يُدلِّسُ إلا عن ثقةٍ، فإنه تُقبَلُ روايتُه وإن لم يُبيِّنِ السماعَ، كسُفيانَ بنِ عُيينةَ». وانظر نكت ابن حجر ٢/ ٦٢٤.

(٣) بالتصغير، والده بَشِير: بوزن (عَظِيم). تقريب التهذيب (٧٣١٢).

(٤) قال الزركشي ٢/ ٩٢: «هكذا ذكره محتجًّا به على قبول رواية المدلِّسِ إذا صرَّح بالاتصال، وليس هذا من موضع النزاع، قال النوويُّ في مختصره: «ما كان في الصَّحيحَيْنِ وغيرِهما من الكتب الصحيحةِ عن المدلِّسين بـ «عن» فمحمولٌ على ثبوتِ سماعه من جهةٍ أخرى».
وكذا قال الحَافِظُ الحَلَبِيُّ في القِدْح المُعَلَّ: «إن المعَنْعَنات التي في الصحيحين مُنزَّلةٌ مَنْزِلةَ السماع». وتَوَقَّفَ في ذلك من المتأخرين الشيخُ صَدْرُ الدينِ بنُ الوكيلِ، وقال في كتابه الإنصاف: «لَعَمْرُ اللهِ إنَّ في النفس لَغُصَّةً مِنِ استثناء أبي عمرو بنِ الصلاحِ وغيرِهِ من المتأخرين عنعنةَ المدلِّسينَ في الصحيحين مِن بينِ سائر مُعنعَناتِ المدلِّسين»، وردَّ مَقالَةَ النوويِّ، وقال: «وهي دعوَى لا تُقْبَلُ إلا بدليلٍ لا سِيَّما أن كثيرًا من الحُفَّاظِ يُعلِّلون أحاديثَ وَقعَتْ في الصحيحين أو أحدِهما بتَدْلِيسِ رواتها، كما فعلوا في حديث الوليدِ بنِ مسلمٍ في نفيِ قراءة البَسْملةِ في الصلاة وغيرِهِ».
قُلتُ -القائلُ الزركشيُّ-: قد أزال الغُصَّةَ الشيخُ الإمامُ تقيُّ الدينِ بنُ دقيقِ العيدِ، فأشار في كلامٍ له إلى استشكالٍ حولَ روايةِ المدلِّس في الصحيحين، وردِّ روايتِهِ في غيرِهما، قال: «ولا بُدَّ من الثبات على طريقةٍ واحدة، إما القبولُ أو الردُّ، الممكنُ هنا من الأحوال =

....

= الثلاثة: إمَّا أن تُردَّ الأحاديثُ من المدلِّسِ مطلقًا في الصحيحين وغيرِهما، وإمَّا أنْ يُفرِّقَ بين ما في الصحيح من ذلك وما خَرَج عنه.

فأمَّا الأولُ: فلا سبيلَ إليه؛ للاستقرار على تَرْكِ التعرُّضِ لما في الصحيحين، وإن خالف في ذلك الظاهريةُ من المغاربةِ؛ فإني رأيتُهم يَجْسُرون على أشياءَ من أحاديثِ الصحيحينِ بسببِ كلامٍ قِيلَ في بعض الرواة، ولا يجعلون رَاوِيَها في حِمًى من تَخريجِ صاحبِ الصحيح لهم.

وأما الثاني: ففيه خُروجٌ عن المذهبِ المشهورِ في أنَّ روايةَ المدلِّسِ محكومٌ عليها بالانقطاع حتَّى يتبيَّنَ السماعُ.

وأما الثالث: وهو التفصيلُ بين ما في الصحيحين من ذلك وبين غيره، فلا يَظهَرُ فيه وجهٌ صحيحٌ في الفَرْقِ، وغايةُ ما يُوَجَّهُ به أحدُ أمرين:

أحدُهما: أن يُدَّعى أنَّ تلك الأحاديثَ عَرَف صاحبا الصحيحِ صِحَّةَ السماعِ فيها، وهذا إحالةٌ على جَهالةٍ، وإثباتٌ للأمر بِمُجرَّدِ الاحتمال، وحُكمٌ على صاحب الصحيح بأنه يرى هذا المذهبَ، أعني: أنَّ رواية المدلِّسِ محمولةٌ على الانقطاع، وإلا فيجوزُ أن يرى أنها محمولةٌ على السماع حتَّى يظهرَ الانقطاعُ، وإذا جاز فليس لنا الحكمُ عليه بأحدِ الجائزين مع الاحتمال.

والثاني: أن يُدَّعَى أنَّ الإجماعَ على صحَّةِ ما في الكتابين دليلٌ على وقوع السماعِ في هذه الأحاديثِ، وإلا لَكانتِ الأمَّةُ مُجمِعةً على الخطأ، وهو ممتنعٌ، وهذا يَحتاجُ إلى إثباتِ الإجماعِ الذي يَمتنعُ أن يَقَعَ في نفس الأمر خلافَ مقتضاه، وهذا فيه عُسْرٌ، ونحن ما ادَّعيْناه، وإنما ادَّعيْنا أن الظنَّ الثابتَ سببُ الإطباقِ على التصحيح؛ لأن ما في الكتابين أقوى من الظنِّ المقابلِ له، ويَلزَمُ مَن سلك هذه الطريقَ ألَّا يستدلَّ بما جاء في رواية المدلِّس من غيرِ الصحيحِ، ولا يقولَ: «هذا شرطُ مسلم، فلْنحتجَّ به»؛ لأنَّ الإجماعَ الذي يُدَّعى ليس موجودًا فيما لم يُخرَّجْ في غير الصحيح. قال: والأقربُ في هذا أن نطلُبَ الجوابَ من غير هذا الطريق، أعني: طريقَ القَدْحِ بسَبَبِ التدليسِ».

قال ابنُ حجر ٢/ ٦٣٦:

«وفي أسئلةِ الإمامِ تَقيِّ الدينِ السُّبكيِّ للحافظِ أبي الحجَّاجِ المِزِّيِّ: «وسألتُه عما وقع في الصحيحين مِن حديثِ المدلِّسِ مُعنعَنًا هل تقولُ: إنَّهما اطَّلَعا على اتِّصالها؟ فقال: كذا يقولون، وما فيه إلا تحسينُ الظنِّ بهما، وإلا ففيهما أحاديثُ من روايةِ المدلِّسين =

قُلْتُ: وَغَايَةُ التَّدْلِيسِ أَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الإِرْسَالِ لِمَا ثَبَتَ عِنْدَهُ، وَهُوَ يَخْشَى أَنْ يُصَرِّحَ بِشَيْخِهِ فَيُرَدَّ مِنْ أَجْلِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا القِسْمُ الثَّانِي مِنَ التَّدْلِيسِ: فَهُوَ الإِتْيَانُ بِاسْمِ الشَّيْخِ أَوْ كُنْيَتِهِ عَلَى خِلافِ المَشْهُورِ بِهِ؛ تَعْمِيَةً لأَمْرِهِ، وَتَوْعِيرًا لِلوُقُوفِ عَلَى حَالِهِ(١)، وَيَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِاخْتِلافِ المَقَاصِدِ؛ فَتَارَةً يُكْرَهُ، كَمَا إِذَا كَانَ أَصْغَرَ سِنًّا مِنْهُ، أَوْ نَازِلَ الرِّوَايَةِ، (٢أَوْ نَحْوَ٢)
٩ ب ذَلِكَ، وَتَارَةً يَحْرُمُ، كَمَا إِذَا كَانَ غَيْرَ ثِقَةٍ فَدَلَّسَهُ؛ كَيْلا(٣) يُعْرَفَ حَالُهُ، أَوْ أَوْهَمَ(٤) أَنَّهُ

= ما تُوجَدُ من غيرِ تلك الطريق التي في الصحيح».

قلتُ -القائل ابن حجر-:

وليستِ الأحاديثُ التي في الصحيحين بالعنعنة عن المدلِّسين كلُّها في الاحتجاج، فيُحملُ كلامُهم هنا على ما كان منها في الاحتجاج فقط.

أمَّا ما كان في المتابعات فيُحتمَلُ أن يكونَ حصلَ التسامحُ في تخريجها كغيرها. وكذلك المدلِّسون الذين خُرِّجَ حديثُهم في الصحيحين ليسوا في مرتبةٍ واحدةٍ في ذلك، بل هم على مراتبَ».

وقال ابن الوزير: «ويُحتمَلُ أنهما لم يَعْرِفا سماعَ ذلك المدلِّسِ الذي رَوَيَا عنه، لكن عَرَفَا لحديثه من التوابعِ ما يدُلُّ على صِحَّتِهِ، ومما لو ذَكَرَاه لَطالَ، فاختارا إسنادَ الحديث إلى المدلِّس لجلالته وأمانته وانتفاءِ تُهمةِ الضعفِ عن حديثه، ولم يكن في المتابِعِينَ الثقاتِ الذين تابعوا المدلِّسَ مَن يُماثلُه ولا يُقاربُه فضلًا وشهرةً».

قُلتُ: هذا كله تنظيرٌ بحَسَبِ المُجَوَّزَات العقليةِ وعدمِها، أما مَن مارَسَ هذا الفنَّ، وصار له ذوقٌ فيه عَلِمَ صحَّةَ ما رواه الشيخانِ عن المدلِّسين مُعنعَنةً، وأن ذلك راجعٌ إلى جودةِ انتقائِها.

(١) «توعيرُ الطريق قد يكونُ لامتحانِ الأذهانِ في استخراجِ المدلَّساتِ واختبارِ الحفظ، وقد يكونُ لغير ذلك، فتَحْصُلُ المفسدةُ». المحاسن: ٨١، وانظر: الاقتراح: ٢١٤-٢١٥، ونكت الزركشي ٢/ ٩٨.

(٢-٢) في (ش) و(ف) و(ع): «ونحو».

(٣) في (ش) و(ف) و(ع): «لئلا».

(٤) في (ف): «أهم».

رَجُلٌ آخَرُ مِنَ الثِّقَاتِ عَلَى وَفْقِ اسْمِهِ أَوْ كُنْيَتِهِ(١).

وَقَدْ رَوَى أَبُو بَكْرِ بْنُ مُجَاهِدٍ المُقْرِئُ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي دَاوُدَ فَقَالَ: «حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ»، وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بنِ الحَسَنِ النَّقَّاشِ المُفَسِّرِ فَقَالَ: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَنَدٍ» نَسَبَهُ إِلَى جَدٍّ لَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو بنُ الصَّلاحِ(٢):

وَقَدْ كَانَ الخَطِيبُ لَهِجًا(٣) بِهَذَا القِسْمِ مِنَ التَّدْلِيسِ(٤) فِي مُصَنَّفَاتِهِ(٥).

---

(١) انظر: تعليقنا على معرفة أنواع علم الحديث: ١٦٢.

(٢) معرفة أنواع علم الحديث: ١٦٢.

(٣) لَهِجَ بالأمر لَهَجًا: أُولِعَ به فثَابَرَ عليه واعتادَه، فهو لَهِجٌ ولاهِجٌ. ويقال: فلان مُلْهَجٌ بهذا الأمر: أي: مُولَعٌ به، واللَّهَجُ بالشيء: الوَلَعُ به. انظر: لسان العرب ٢/١٦٩، والمعجم الوسيط ٢/٨٤١.

(٤) «من التدليس» لم ترد في (ش) و(ف) وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٥) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٤٢٩-٤٣٠.

النوعُ الثالث عشر

الشَّاذُّ[1]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَهُوَ أَنْ يَرْوِيَ الثِّقَةُ حَدِيثًا يُخَالِفُ مَا رَوَى النَّاسُ، وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَرْوِيَ مَا لَمْ يَرْوِ غَيْرُهُ[2].

وَقَدْ حَكَاهُ الحَافِظُ أَبُو يَعْلَى الخَلِيلِيُّ القَزْوِينِيُّ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الحِجَازِيِّينَ أَيْضًا[3].

قَالَ: وَالَّذِي عَلَيْهِ حُفَّاظُ الحَدِيثِ أَنَّ الشَّاذَّ مَا لَيْسَ لَهُ إِلَّا إِسْنَادٌ وَاحِدٌ، يَشِذُّ بِهِ ثِقَةٌ أَوْ غَيْرُ ثِقَةٍ، فَيُتَوَقَّفُ فِيمَا شَذَّ بِهِ الثِّقَةُ وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَيُرَدُّ مَا شَذَّ بِهِ غَيْرُ الثِّقَةِ[4].

---

(١) انظر في الشاذِّ:
معرفة علوم الحديث: ١١٩، وجامع الأصول ١/ ١٧٧، والإرشاد ١/ ٢١٣، والتقريب مع التدريب ١/ ٢٣٢، والاقتراح: ١٩٧، والمنهل الروي: ٥٠، والخلاصة: ٦٩، والموقظة: ٤٢، ونظم الفرائد: ٣٦١، والمقنع ١/ ١٦٥، ونزهة النظر: ٩٧، والمختصر: ١٢٤، وفتح المغيث ١/ ١٨٥، وألفية السيوطي: ٣٩، وتوضيح الأفكار ١/ ٣٧٧، وظفر الأماني: ٣٥٦، وقواعد التحديث: ١٣٠.

(٢) رواه عن الشافعي: الحاكم في معرفة علوم الحديث: ١١٩، والخليلي في الإرشاد ١/ ١٧٦، والبيهقي في معرفة السنن والآثار ١/ ٨١-٨٢، والخطيب في الكفاية: (٢٢٣ ت، ١٤١ هـ).

(٣) الإرشاد ١/ ١٧٦، وانظر: نكت الزركشي ٢/ ١٣٨.

(٤) الإرشاد ١/ ١٧٦-١٧٧.

وَقَالَ الحَاكِمُ النَّيسَابُورِيُّ: هُوَ الذِي يَنْفَرِدُ بِهِ الثِّقَةُ، وَلَيْسَ لَهُ مُتَابِعٌ[1]. قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ[2]: وَيُشْكِلُ عَلَى هَذَا حَدِيثُ: «**الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ**»[3]. فَإِنَّهُ تَفَرَّدَ بِهِ عُمَرُ، وَعَنْهُ عَلقَمَةُ، وَعَنْهُ مُحَمَّدُ بنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيُّ، وَعَنْهُ يَحْيَى بنُ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيُّ[4].

قُلْتُ: ثُمَّ تَوَاتَرَ عَنْ يَحْيَى بنِ سَعِيدٍ هَذَا، فَيُقَالُ: إِنَّهُ رَوَاهُ عَنْهُ نَحْوٌ مِنْ مِائَتَيْنِ، وَقِيلَ: أَزْيَدُ مِنْ ذَلِكَ، وَقَدْ ذَكَرَ لَهُ ابْنُ مَنْدَهٍ مُتَابَعَاتٍ غَرَائِبَ، وَلا تَصِحُّ، كَمَا بَسَطْنَاهُ فِي (**مُسْنَدِ عُمَرَ**)، وَفِي (**الأَحْكَامِ الكَبِيرِ**). قَالَ[5]: وَكَذَلِكَ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بنِ

(١) معرفة علوم الحديث: ١١٩.   (٢) معرفة أنواع علم الحديث: ١٦٤.

(٣) أخرجه الحميدي (٢٨)، وأحمد ١/ ٢٥، ٤٣، والبخاري ١/ ٢ (١) و١/ ٢١ (٥٤) و٣/ ١٩٠ (٢٥٢٩) و٥/ ٧٢ (٣٨٩٨) و٧/ ٤ (٥٠٧٠) و٨/ ١٧٥ (٦٦٨٩) و٩/ ٢٩ (٦٩٥٣)، ومسلم ٦/ ٤٨ (١٩٠٧)، وأبو داود (٢٢٠١)، وابن ماجه (٤٢٢٧)، والترمذي (١٦٤٧)، والنسائي ١/ ٥٨ و٦/ ١٥٨ و٧/ ١٣، وفي الكبرى له (٧٨) و(٤٧٣٦) و(٥٦٣٠)، وابن خزيمة (١٤٢) و(١٤٣) و(٤٥٥).

(٤) قال العراقي: «اعتُرِض عليه بأمرين:

أحدُهما: أنَّ الخليليَّ والحاكمَ إنما ذَكَرا تفرُّدَ الثقةِ، فلا يَرِدُ عليهما تفرُّدُ الحافظ لِمَا بينهما من الفُرقان.

والأمرُ الثاني: أن حديث النيَّةِ لَم ينفرِدْ عمرُ به، بل رواه أبو سعيدٍ الخدريُّ وغيرُه عن النبيِّ ﷺ فيما ذَكَره الدارقطنيُّ وغيرُه. انتهى ما اعتُرِض به عليه.

والجوابُ عن **الأول**: أنَّ الحاكمَ ذَكَر تفرُّدَ مُطلقِ الثقة، والخليليَّ إنما ذَكَر مطلقَ الراوي، فيردُّ على إطلاقهما تفرُّدُ العدل الحافظ، ولكن الخليلي يجعل تفرُّدَ الراوي الثقةِ شاذًّا صحيحًا، وتفرُّدَ الراوي غيرِ الثقة شاذًّا ضعيفًا، والحاكم ذكر تفردَ مطلق الثقة، فيَدخُلُ فيه تفردُ الثقة الحافظ، فلذلك استشكله المصنِّفُ.

وعن **الثاني**: أنه لم يصِحَّ من حديث أبي سعيد ولا غيرِه سوى عُمرَ، وقد أشار ابنُ الصلاح إلى أنه قد قِيل: إن له غيرَ طريق عمر بقولِهِ: «على ما هو الصحيحُ عند أهلِ الحديث»، فلم يبقَ للاعتراض عليه وجهٌ ... إلخ كلامه». التقييد والإيضاح: ١٠١. وانظر: نكت الزركشي ٢/ ١٤٠، ومحاسن الاصطلاح: ٨٢-٨٤.

(٥) معرفة أنواع علم الحديث: ١٦٥.

دِينَارٍ[1]، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الوَلَاءِ وَعَنْ هِبَتِهِ[2].

وَتَفَرَّدَ مَالِكٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ[3] عَنْ أَنَسٍ: **«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ، وَعَلَى رَأْسِهِ المِغْفَرُ[4]»**[5].

---

(١) قال مسلمٌ عَقِبَ تخريجه: «الناس كلُّهم عِيالٌ على عبد الله بنِ دينارٍ في هذا الحديثِ».
وقال الترمذيُّ عقب (١٢٣٦): «هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن دينار، عن ابن عمر».

(٢) أخرجه مالك (٢٢٦٨)، والحميدي (٦٣٩)، وأحمد ٢/ ٩ و٧٩ و١٠٧، والدارمي (٢٥٧٥) و(٣١٦٠) و(٣١٦١)، والبخاري ٣/ ١٩٢ (٢٥٣٥) و٨/ ١٩٢ (٦٧٥٦)، ومسلم ٤/ ٢١٦ (١٥٠٦)، وأبو داود (٢٩١٩)، وابن ماجه (٢٧٤٧)، والترمذي (١٢٣٦) و(٢١٢٦)، والنسائي ٧/ ٣٠٦، وفي الكبرى له (٦٢٥٣) و(٦٢٥٤) و(٦٢٥٥)، والبيهقي ١٠/ ٢٩٢، وانظر: التمهيد ١٦/ ٣٣٣.

(٣) قال الترمذي عقب تخريجه: «لا نعرف كبيرَ أحدٍ رواه غيرَ مالكٍ عن الزهريِّ».
قال ابن عبد البر في التمهيد ٦/ ١٥٩-١٦٠: «هذا حديثٌ انفرد به مالكٌ -رحمه الله- لا يُحفَظُ عن غيره، ولم يَرْوِه أحدٌ عن الزهريِّ سِواه من طريقٍ يَصِحُّ ... ولا يُثبِتُ أهلُ العلم بالنقل فيه إسنادًا غيرَ حديثِ مالكٍ».
قال العراقي: ١٠٥: «قد وَرَد من عِدَّةِ طُرقٍ غيرِ طريقِ مالكٍ من روايةِ ابن أخي الزُّهريِّ وأبي أُوَيْسٍ عبد الله بن عبد الله بن أبي عامر ومَعْمَرٍ والأوزاعيِّ كلُّهم عن الزهريِّ ...».
وقد تتبع ابن حجر في نكته ٢/ ٦٥٦-٦٧٠، هذه الطرق فأوصلها إلى ثلاثةَ عشَرَ طريقًا عن الزهري رُوِيَتْ عن غير مالك، وأشار إليها ابن حجر في النكت الظراف ١/ ٣٨٩، ولكنْ هذه الطرقُ لا يصِحُّ منها شيء، كما بيَّنَه الدكتور بشار عواد في التعليق على تحفة الأشراف (١٥٢٧). وانظر: النكت الوفية ١٤٨/ ب.

(٤) المِغْفَر - كَمِنْبَر - زَرَدٌ مِنَ الدرعِ يُنسَجُ على قَدْر الرأس، يُلبَس تحت القَلَنْسُوَةِ. انظر: التاج ١٣/ ٢٤٨.

(٥) رواه مالك في الموطأ (١٢٧١)، ومن طريقه أخرجه الحميدي (١٢١٢)، وأحمد ٣/ ١٠٩ و١٦٤ و١٨٠ و٢٢٤ و٢٣١ و٢٣٢ و٢٤٠، والدارمي (١٩٤٤) و(٢٤٦٠)، والبخاري ٣/ ٢١ (١٨٤٦) و٤/ ٨٢ (٣٠٤٤) و٥/ ١٨٨ (٤٢٨٦)، ومسلم ٤/ ١١١ (١٣٥٧)، =

١٠ أ وَكُلٌّ مِنْ هَذِهِ الأَحَادِيثِ الثَّلاثَةِ فِي **الصَّحِيحَيْنِ** مِنْ هَذِهِ الوُجُوهِ المَذْكُورَةِ فَقَطْ.

وَقَدْ قَالَ مُسْلِمٌ: «لِلزُّهْرِيِّ تِسْعُونَ حَرْفًا لا يَرْوِيهَا غَيْرُهُ»[١].

وَهَذَا الذِي قَالَهُ مُسْلِمٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، مِنْ تَفَرُّدِهِ بِأَشْيَاءَ لَا يَرْوِيهَا غَيْرُهُ يُشَارِكُهُ فِي نَظِيرِهَا جَمَاعَةٌ مِنَ الرُّوَاةِ[٢].

فَإِذَا الذِي قَالَهُ الشَّافِعِيُّ أَوَّلًا هُوَ الصَّوَابُ؛ أَنَّهُ إِذَا رَوَى الثِّقَةُ شَيْئًا قَدْ خَالَفَهُ فِيهِ النَّاسُ فَهُوَ الشَّاذُّ -يَعْنِي المَرْدُودَ- وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَرْوِيَ الثِّقَةُ مَا لَمْ يَرْوِ غَيْرُهُ، بَل هُوَ مَقْبُولٌ إِذَا كَانَ عَدْلًا ضَابِطًا حَافِظًا.

فَإِنَّ هَذَا لَوْ رُدَّ لَرُدَّتْ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ مِنْ هَذَا النَّمَطِ، وَتَعَطَّلَتْ كَثِيرٌ مِنَ المَسَائِلِ عَنِ الدَّلائِلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا إِنْ كَانَ المُنْفَرِدُ بِهِ غَيْرَ حَافِظٍ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ عَدْلٌ ضَابِطٌ فَحَدِيثُهُ حَسَنٌ فَإِنْ فَقَدَ ذَلِكَ فَمَرْدُودٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ[٣].

= وأبو داود (٢٦٨٥)، وابن ماجه (٢٨٠٥)، والترمذي (١٦٩٣)، وفي الشمائل له (١١٢)، والنسائي ٥/ ٢٠٠ و٢٠١، وأبو يعلى (٣٥٣٩) و(٣٥٤٠) و(٣٥٤٢)، وابن خزيمة (٣٠٦٣)، والطحاوي في شرح المشكل (٤٥١٩) و(٤٥٢٠)، وفي شرح المعاني له ٢/ ٢٥٨، وابن حبان (٣٧١٩) و(٣٧٢١) و(٣٨٠٥)، والبيهقي ٧/ ٥٩ و٨/ ٢٠٥، والبغوي (٢٠٠٦).

(١) صحيح مسلم ٥/ ٨٢ عقيب (١٦٤٧).

(٢) وقال الحاكمُ في معرفة علوم الحديث: ١٦٠: «تفرَّدَ الزهريُّ عن نَيِّف وعشرين رجلًا من التابعين لم يَروِ عنهم غيره».

(٣) ولخطورة هذه المسألة وأهميتِها في ميزانِ النقد الحَديثيِّ رأيتُ أنْ أُفصِّلَ في ذلك فأقولَ: لا يُشترَطُ في الخبر التعدُّدُ، بل خَبرُ الواحد يَكْفِي إذا استوفى شروطَهُ، وهو الذي عليه جماهيرُ المسلمين من صَدْرِ الإسلام وحتى يوم الناس هذا، وقد شذَّ بعضُهم فاشترط العددَ، وقد أجاب الحافظ ابنُ حجر عن شُبَهِ هذا المذهب في النكت ١/ ٢٤٣-٢٤٧.

فالجماهير من أهل العلم لا يشترطون العددَ في الرواية، بل يُعمَلُ بالحديث إن كان راويه =

....

= عَدلًا ضابطًا، وكان السندُ مُتَّصِلًا، ولَم يكن في مَتنِ الحديث شذوذٌ أو عِلَّةٌ؛ لذا قَدْ تواترَتِ النصوصُ عن الأئمَّةِ بعدم وجودِ ضررٍ في تفرُّدِ الرَّاوِي. (انظر على سبيل المثال: ميزان الاعتدال ١/ ٥٠٤ (١٨٩٤)، ونصب الراية ٣/ ٧٤، وهدي الساري: ٣٩٤، والفتح ٥/ ١١ و٥/ ٤٠٧، والتنكيل ١/ ١٠٤، وأثر عِلل الحَديث: ١٣١)، وهذا إذا كَانَ الرَّاوِي مُبرزًا في الحفظ، أما إذا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، أو كَانَ قليلَ الطلب، أو إذا رَوَى عن المشهورين ما لا يَعرِفُه مُلازموهم فإنَّ تفرُّدَه عندئذ يُوجِبُ النظرَ والتأنِيَ. ونحن حينما ننظُرُ في كتب العلل والتخريج نَجِدُ الأئمة النقَّادَ كثيرًا ما يُعِلُّون أحاديثَ الثقات بالتفرُّدِ، والتفرُّدُ بحدٍّ ذاته لَيْسَ عِلَّةً، لكنه يَكشِفُ عن العلَّةِ، بَل قَدْ يَكُون أحيانًا من أسباب العلة.

فالتفرُّدُ إذن من المسائلِ الخطيرةِ المهمَّةِ وأغمضِها؛ إذ تتميَّزُ بدورها الفعَّالِ في إلقاء الضوء على ما يَكْمُنُ في أعماقِ الروايةِ من عِلَّةٍ ووهم، ولأهمية التفرُّدِ في النقد والتعليل نَجِدُ المحدِّثين قد أفردوا هذا النوعَ بالتصنيفِ بمؤلفاتٍ خاصَّةٍ. فالتفرد لا يأخُذُ ضابطًا لردِّ رواياتِ الثقات، بل له أحوالٌ مختلفةٌ حتى روايةِ الضعيف لا يُرَدُّ ما يَنفرِدُ به مطلقًا، بل الجهابذةُ الفهماء من الأوَّلين يستخرجون منه ما صَحَّ من حديثه، وقد روى الشيخانِ عَمَّن في حفظِهِ شيءٌ لَمَّا عَلِما أنَّ هذا من صحيحِ حديثِ الراوي، ومِثلُ هذا لا يَستطيعُه كلُّ أحد. والتفردُ إذا كان بالطبقات المتقدِّمةِ كطبقةِ الصحابةِ فإنه لا يَضُرُّ، وكذلك الحالُ في طبقة كبار التابعين، وذلك إذا كَانَ المتفرِّدُ عدلًا ضابطًا، أما إذا كان التفرُّدُ في الطبقاتِ المتأخِّرة التي من شأنها التعدُّدِ والشهرة، لا سِيَّما إذا كان عن الرواة المُكثِرينَ الذين يَكْثُرُ تلامذتُهم ويَنقُلُ أحاديثَهم جماعةٌ، فذلك أمْرٌ يأخُذُه النُّقَّادُ بعينِ الاعتبار، فينظرون عَلاقةَ المتفرِّدِ بالراوي الذي تفرَّدَ عنه، وكيف كانت مُلازمَتُه له، وكيف كان يَتلقَّى منه الأحاديثَ عُمومًا، وهذا الحديثَ الذي تفرَّدَ به خُصوصًا، وحالةَ ضَبْطِهِ لما يَرويه عامَّةً وهذا الحديثَ خاصَّةً، ثم الحكم عليه بعد ذلك بحَسَبِ مُقتضى نظرهم، ولم يكونوا يُطلقون فيه حُكمًا مُطَّرِدًا بالقبول إذا كان ثقةً، أو بالردِّ إذا كان ضعيفًا، وإنَّما يخضَعُ حُكمُهم عليه لمنهج علميٍّ دقيق يُطبِّقُه حُذَّاقُ النقادِ أصحابُ البصيرةِ والخبرةِ التامَّةِ بصناعة الحديث؛ وذلك لأنَّ الثقةَ يختلف حالُه في الضبط باختلاف الأحوال والأماكن والشيوخ لِخَللٍ يَطْرَأُ في كيفيةِ التلقِّي للأحاديث، أو لعدم توافر الوسائل التي تُمكِّنُه من ضبط ما سمعه من بعض شيوخه. (وانظر: أثر علل الحديث: ١٣١-١٣٧). وراجع بلا بُدٍّ ما دبَّجه يَراعُ الدكتور حمزة المليباري -رعاه الله- في كتابه القيِّم «الموازنة بين المتقدِّمين =

....

= والمتأخِّرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها»: ١٥-٣٢.

قال ابنُ حجر ٢/ ٦٧٣: «هذا يُعْطِي أنَّ الشاذَّ والمنكرَ عنده -يعني: ابنَ الصلاح- مُتَرادِفانِ. والتحقيقُ خِلافُ ذلك على ما سَنُبَيِّنُه بعدُ».

النوع الرابع عشر

المُنْكَرُ(١)

وَهُوَ كَالشَّاذِّ إِنْ خَالَفَ رَاوِيهِ الثِّقَاتِ فَمُنْكَرٌ مَرْدُودٌ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ عَدْلًا ضَابِطًا، وَإِنْ لَمْ يُخَالِفْ فَمُنْكَرٌ مَرْدُودٌ.

---

(١) «قد نُوزِعَ في إفراده بنوعٍ، وكلامُهم يقتَضِي أنه: الحديثُ الذي انفرَدَ به الراوي مُخالفًا لِمَا رَواه مَنْ هو أولى منه بالحفظ والإتقانِ، أوِ انفرد به مِن غيرِ مُخالفةٍ لِمَا رَواه أحدٌ، لكن هذا التفرُّدُ نازِلٌ عن درجةِ الحافظِ الضابطِ.
يُعرَفُ من ذلك أنَّ المنكَرَ من أقسامِ الشاذِّ، فلم يُحتَجْ لإفراده». نكت الزركشي ٢/ ١٥٥.
وللدكتور حمزة المليباري في كتابه (نظرات جديدة في علوم الحديث): ٣١، رأي آخر في المنكر، فقال: «وكذلك مصطلح «المنكر»، فإنه عند المتأخرين ما رَواه الضعيفُ مُخالِفًا للثقاتِ، غيرَ أنَّ المتقدِّمين لم يَتقيَّدوا بذلك، وإنما عندَهم: كلُّ حديثٍ لم يُعرَفْ عن مَصدرِهِ: ثِقةً كان راوِيهِ أمْ ضَعيفًا، خالَفَ غيرَه أم تفرَّدَ. وهناك في كُتب العِلل والضعفاء أمثلةٌ كثيرة تُوضِّحُ ذلك، وقد ذكرتُ بعضَها في كتابي. (الحديث المعلول: قواعد وضوابط) ٦٦-٧٧. فالمنكَرُ في لغة المتقدِّمين أعمُّ منه عند المتأخرين، وهو أقربُ إلى معناه اللغويِّ، فإنَّ المنكَرَ لغةً [مأخوذ من]: نَكِرَ الأمرَ نَكيرًا وأنْكَره إنكارًا ونُكْرًا، معناه: جَهِلَه. وجاء إطلاقُه على هذا المعنى في مواضعَ من القرآن الكريم، كقولِهِ تعالى: ﴿وَجَآءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ﴾ [يوسف: ٥٨]، وقوله تعالى: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾ [النحل: ٨٣]. وعلى هذا فإنَّ المتأخِّرينَ خالَفوا المتقدِّمينَ في مصطلح «المنكَر» بتَضْييقِ ما وَسَّعُوا فيه».
وانظر في المنكر:
الإرشاد ١/ ٢١٩، والتقريب مع التدريب ١/ ٢٣٨، والاقتراح: ١٩٨، والمنهل الروي: ٥١، والخلاصة: ٧٠، والموقظة: ٤٢، والمقنع ١/ ١٧٩، ونزهة النظر: ٩٨، والمختصر: ١٢٥، =

وَأَمَّا إِنْ كَانَ الذِي تَفَرَّدَ بِهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ حَافِظٌ قُبِلَ شَرْعًا، وَلَا يُقَالُ لَهُ: مُنْكَرٌ، وَإِنْ قِيلَ لَهُ ذَلِكَ لُغَةً[1][2].

= وفتح المغيث ١/ ١٩٠، وألفية السيوطي: ٣٩، وتوضيح الأفكار ٢/ ٣، وظفر الأماني: ٣٥٦، وقواعد التحديث: ١٣١، والحديث المعلول: قواعد وضوابط: ٦٦-٧٧.

(١) كتب الناسخ عند هذا الموضع: «بلغ» وهو دليل بلوغ المقابلة أو السماع.

(٢) «وهذا مما ينبغي التيقُّظ له، فقد أطلق الإمامُ أحمدُ والنسائيُّ وغيرُ واحد من النقَّادِ لفظَ «المنكر» على مُجرَّدِ التفرُّدِ؛ لكن حيث لا يكون المتفرد في وزن مَن يُحكَمُ لحديثه بالصِّحَّةِ بغير عاضدٍ يعضُدُه». من إفادات ابن حجر في نكته ٢/ ٦٧٤.

النوع الخامس عشر

في الاعتبارِ[1] والمتابعاتِ والشواهدِ[2]

مِثَالُهُ:

أَنْ يَرْوِيَ حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ[3] حَدِيثًا، فَإِنْ رَوَاهُ غَيْرُ حَمَّادٍ، عَنْ أَيُّوبَ، أَوْ غَيْرُ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ [أَوْ غَيْرُ مُحَمَّدٍ][4]، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَوْ غَيْرُ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَهَذِهِ مُتَابَعَاتٌ[5].

فَإِنْ رُوِيَ مَعْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنْ صَحَابِيٍّ آخَرَ سُمِّيَ شَاهِدًا لِمَعْنَاهُ.

---

(١) في (ش) و(ف): «الاعتبارات»، وما أثبتناه من الأصل و(ع) وهو الموافق لما في معرفة أنواع علم الحديث.

(٢) «هذه العبارة تُوهِمُ أنَّ الاعتبارَ قَسيمٌ للمتابعة والشاهد، وليس كذلك، بل الاعتبارُ هو الهَيْئَةُ الحاصلة في الكشف عن المتابعة والشاهد.
وعلى هذا فكان حقُّ العبارة أن يقول: معرفة الاعتبار للمتابعة والشاهد». أفاده ابنُ حجر ٢/ ٦٨١، وانظر: نكت الزركشي ٢/ ١٦٩، والنكت الوفية ١٥٢/ب.
انظر في الاعتبار للمتابعة والشواهد:
معرفة أنواع علم الحديث: ١٧٣، وإرشاد طلاب الحقائق ١/ ٢٢١-٢٢٤، والتقريب مع التدريب ١/ ٢٤١، والمنهل الروي: ٥٩، والخلاصة: ٥٧، ومحاسن الاصطلاح: ٨٩، والتقييد والإيضاح: ١٠٩، ونزهة النظر: ٩٩، والمختصر: ١٤٢.

(٣) بعد هذا في (ش) و(ف) و(ع): «عن النبي ﷺ».

(٤) «أو غير محمد» لم ترد في الأصل، وهي من (ش) و(ف) و(ع)، وهي ضرورية.

(٥) هذا المثال مستفاد من ابن حبان في مقدمة صحيحه كما في الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ١/ ١٤٣. ط مؤسسة الرسالة.

وَإِنْ لَمْ [يُرْوَ بِمَعْنَاهُ أَيْضًا حَدِيثٌ آخَرُ][1] فَهُوَ فَرْدٌ مِنَ الأَفْرَادِ.

١٠ ب وَيُغْتَفَرُ فِي بَابِ الشَّوَاهِدِ وَالمُتَابَعَاتِ مِنَ الرِّوَايَةِ عَنِ الضَّعِيفِ القَرِيبِ الضَّعْفِ مَا لا يُغْتَفَرُ فِي الأُصُولِ، كَمَا يَقَعُ فِي **الصَّحِيحَيْنِ** وَغَيْرِهِمَا[2] مِثْلُ ذَلِكَ، وَلِهَذَا يَقُولُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي بَعْضِ الضُّعَفَاءِ: يَصْلُحُ لِلاعْتِبَارِ، أَوْ لا يَصْلُحُ أَنْ يُعْتَبَرَ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ[3].

(١) ما بين المعكوفتين لم يرد في الأصل، على أن النصَّ يَستقيمُ بدونها.

(٢) انظر في انتقاء الشيخين: أثَرُ عِلل الحديث في اختلاف الفقهاء: ١٩-٢٠.

(٣) كتب الناسخ عند هذا الموضع: «بلغ»، وهو دليل بلوغ المقابلة والسماع.

النوع السادس عشر

في الأفراد[1]

وَهُوَ أَقْسَامٌ: تَارَةً يَنْفَرِدُ بِهِ الرَّاوِي عَنْ شَيْخِهِ، كَمَا تَقَدَّمَ، أَوْ يَنْفَرِدُ بِهِ أَهْلُ قُطْرٍ،

---

(١) الأفراد -بفتح الهمزة-: جمع فرد.
قال الميَانَشيُّ: «الفرد: هو ما انفرد بروايته بعضُ الثقاتِ عن شيخِهِ، دون سائر الرواة عن ذلك الشيخ». ما لا يَسَعُ المحدِّثَ جَهْلُه: ٢٩.
وعرَّفه الدكتور المليباري، فقال: «يراد بالتفرد: أن يَرْوِيَ شخصٌ من الرواة حديثًا دون أن يُشاركَهُ الآخرون، وهو ما يقول فيه المحدِّثون النُّقَّادُ: «حديثٌ غريبٌ»، أو: «تفرَّدَ به فلانٌ»، أو: «هذا حديثٌ لا يُعْرَفُ إلا من هذا الوجهِ»، أو: «لا نَعْلَمُه يُروَى عن فلانٍ إلا من حديثِ فلانٍ»، أو نحو ذلك». الموازنة بين منهج المتقدمين والمتأخرين: ١٥.
قلت: وما ذَكَره الدكتور المليباري أعمُّ من التعريف الأول وأدقُّ؛ لأنه يشمَلُ الثقة وغيرَهُ، وأما تعريفُ الميانشيِّ فهو أخصُّ، وهو المرادُ في البحث هنا؛ لأنَّ تفرُّدَ الضعيف لا يُعتدُّ به أساسًا ما لم يُتابَعْ.
قال الزركشيُّ ٢/ ١٩٨: «وفيه صنَّف الدارقطنيُّ كتاب الأفراد، ويستعمله الطَّبَرانيُّ في معجمه الأوسط كثيرًا، ويحتاجُ لاتساع الباعِ في الحفظ، وكثيرًا ما يَدَّعي الحافظُ التفرُّدَ بحسَبِ عِلْمِهِ، ويطَّلِعُ غيرُه على المتابع».
وقال ابن حجر ٢/ ٧٠٨: «من مَظانِّ الأحاديثِ الأفرادِ مسندُ أبي بكرٍ البزَّارِ، فإنه أَكْثَرَ فيه من إيراد ذلك وبيانِهِ، وتَبِعَه أبو القاسم الطبرانيُّ في المعجم الأوسط، ثم الدارقطني في كتاب الأفراد، وهو يُنبِئُ عنِ اطِّلاعٍ بالغ، ويَقَعُ عليهم التعقيبُ فيه كثيرًا بحسَبِ اتِّساعِ الباعِ وضِيقِهِ، أو الاستحضارِ وعدمِهِ، وأعجبُ من ذلك أن يكونَ المتابعُ عند ذلك الحافظَ نفسَهُ، فقد تتبَّعَ العلَّامةُ مُغلطاي على الطَّبَرانيِّ في جزءٍ مُفرَدٍ».
وانظر في الأفراد:
معرفة علوم الحديث: ٩٦، وجامع الأصول ١/ ١٧٥، والإرشاد ١/ ٢٣٢-٢٣٣، =

كَمَا يُقَالُ: تَفَرَّدَ بِهِ أَهْلُ الشَّامِ أَوِ العِرَاقِ أَوِ الحِجَازِ[1] أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، وَقَدْ يَتَفَرَّدُ بِهِ وَاحِدٌ مِنْهُمْ، فَيَجْتَمِعُ فِيهِ الوَصْفَانِ[2]، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلِلحَافِظِ الدَّارَقُطْنِيِّ كِتَابٌ فِي الأَفْرَادِ فِي مِائَةِ جُزْءٍ، وَلَمْ يُسْبَقْ إِلَى نَظِيرِهِ، وَقَدْ جَمَعَهُ الحَافِظُ مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرٍ فِي أَطْرَافٍ رَتَّبَهُ فِيهَا[3].

= والتقريب مع التدريب ١/٢٤٨، والمنهل الروي: ٥١، والخلاصة: ٤٨، ونزهة النظر: ٧٨، والمختصر: ١٢١، وفتح المغيث ١/٢٠٥، وألفية السيوطي: ٤٢-٤٣، وتوضيح الأفكار ٢/٧، وظفر الأماني: ٢٤٢، وقواعد التحديث: ١٢٨.

وقد ذُكِر هذا النوعُ هنا بتسلسل النوع السادس عشر، مِن حيثُ إنه في معرفةِ أنواعِ علمِ الحديث ذُكِرَ في النوع السابعَ عَشَرَ.

(١) انظر: تعليقنا على معرفة أنواع علم الحديث: ١٨٥-١٨٦.

(٢) انظر: نكت ابن حجر ٢/٧٠٣-٧٠٩.

(٣) وقد طبع هذا الكتاب باسم أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ بتحقيق: محمود محمد محمود حسن، والسيد يوسف، في خمس مجلدات في دار الكتب العلمية ١٩٩٨م.

النوعُ السابع عشر

في زيادة الثقة[1]

إِذَا تَفَرَّدَ الرَّاوِي بِزِيَادَةٍ فِي الحَدِيثِ عَنْ بَقِيَّةِ الرُّوَاةِ عَنْ شَيْخٍ لَهُمْ، وَهَذَا الذِي يُعَبَّرُ عَنْهُ بِزِيَادَةِ الثِّقَةِ، فَهَل[2] هِيَ مَقْبُولَةٌ أَمْ لَا؟ فِيهِ خِلافٌ مَشْهُورٌ؛ فَحَكَى الخَطِيبُ عَنْ أَكْثَرِ الفُقَهَاءِ قَبُولَهَا[3]، وَرَدَّهَا أَكْثَرُ المُحَدِّثِينَ[4].

---

(١) لمعرفةِ أكثرَ عن هذه المسألة، انظر:
معرفة علوم الحديث: ١٣٠، والكفاية: (٥٩٧ ت، ٤٢٤هـ)،وجامع الأصول ١/١٠٣، وإرشاد طلاب الحقائق ١/ ٢٢٥-٢٣١، والتقريب مع التدريب ١/ ٢٤٥، والمنهل الروي: ٥٨، والخلاصة: ٥٦، ونظم الفرائد: ٣٧٠، وشرح التبصرة والتذكرة ١/ ٢٦١، ونزهة النظر: ٩٥، والمختصر: ١٧١، وفتح المغيث ١/ ١٩٩، وألفية السيوطي: ٥٣-٥٤، وفتح الباقي ١/ ٢١١، وتوضيح الأفكار ٢/ ١٦، وقواعد التحديث: ١٠٧.

(٢) في الأصل: «وهل».

(٣) انظر: الكفاية (٥٩٧ ت، ٤٢٤ هـ).
قُلْتُ: في النقل عن الجمهور نَظَرٌ؛ فَقَدْ قَالَ ابنُ دَقِيقِ العِيدِ في مقدِّمة «الإمام» كَمَا نقل ابنُ حجر في النكت ٢/ ٦٠٤: «مَن حَكَى عن أهْلِ الحديثِ أو أكثرِهم أنَّه إذا تعارَضَ روايةُ مرسَلٍ ومسندٍ، أو رافعٍ وواقفٍ، أو ناقصٍ وزائدٍ: أنَّ الحُكْمَ للزائِدِ. فلم يُصِبْ في هذا الإطلاق؛ فإنَّ ذلك ليس قانونًا مطَّردًا، وبمراجعةِ أحكامِهم الجزئيةِ يُعرَفُ صوابُ ما نقولُ».
وقالَ العَلائيُّ: «كلامُ الأئمَّةِ المتقدِّمينَ في هذا الفنِّ؛ كعبد الرحمن بن مهديٍّ، ويحيى بنِ سعيدٍ القطَّانِ، وأحمدَ بنِ حنبلٍ، والبخاريِّ وأمثالِهم يَقتَضِي أنهم لا يَحكُمون في هذه المسألة بحُكمٍ كُلِّيٍّ، بل عمَلُهم في ذلك دائرٌ مع الترجيح بالنسبة إلى ما يَقْوَى عند أحدهم في كلِّ حديثٍ».
نظم الفرائد: ٣٧٦-٣٧٧، وما بعدها فهو بحثٌ نفيسٌ، وانظر: نكت الزركشي ٢/ ١٧٥.

(٤) كما حكاه الخطيب عنهم في الكفاية: (٥٩٧ ت، ٤٢٥ هـ).

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ قَالَ: إِنِ اتَّحَدَ مَجْلِسُ السَّمَاعِ لَمْ تُقْبَلْ، وَإِنْ تَعَدَّدَ قُبِلَتْ[١]. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: تُقْبَلُ الزِّيَادَةُ إِذَا كَانَتْ مِنْ غَيْرِ شَيْخِ[٢] الرَّاوِي بِخِلَافِ مَا إِذَا نَشِطَ، فَرَوَاهَا تَارَةً وَأَسْقَطَهَا أُخْرَى[٣]، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنْ كَانَتْ مُخَالِفَةً فِي الحُكْمِ لِمَا رَوَاهُ البَاقُونَ لَمْ تُقْبَلْ، وَإِلَّا قُبِلَتْ[٤] كَمَا لَوْ تَفَرَّدَ بِالحَدِيثِ كُلِّهِ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ تَفَرُّدُهُ بِهِ، إِذَا كَانَ ثِقَةً ضَابِطًا أَوْ حَافِظًا وَقَدْ حَكَى الخَطِيبُ عَلَى ذَلِكَ الإِجْمَاعَ، وَقَدْ مَثَّلَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو[٥] زِيَادَةَ الثِّقَةِ بِحَدِيثِ مَالِكٍ[٦] عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: **«أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى كُلِّ حُرٍّ[٧] أَوْ عَبْدٍ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى مِنَ المُسْلِمِينَ»**.

١١ أ فَقَولُهُ: **«مِنَ المُسْلِمِينَ»** مِنْ زِيادَاتِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، وَقَدْ زَعَمَ التِّرْمِذِيُّ[٨] أَنَّ مَالِكًا تَفَرَّدَ بِهَا، وَسَكَتَ أَبُو عَمْرٍو عَلَى ذَلِكَ، وَلَم يَتَفَرَّدْ بِهَا مَالِكٌ؛ فَقَدْ رَوَاهَا مُسلمٌ[٩] مِنْ طَرِيقِ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ نافِعٍ، كَمَا رَوَاهَا مَالِكٌ، وَكَذا رَوَاها البُخَارِيُّ[١٠] وَأَبُو دَاوُدَ[١١] والنَّسَائِيُّ[١٢] مِنْ طَرِيقِ عُمَرَ بْنِ نَافِعٍ عَنْ[١٣] أَبِيهِ كَمَالِكٍ.

---

(١) انظر: البحر المحيط ٤/ ٣٢٩.

(٢) لم ترد في (ش) و(ف) و(ع).

(٣) انظر: الكفاية (٥٩٧ ت، ٤٢٥هـ).

(٤) انظر: البحر المحيط ٤/ ٣٣٣.

(٥) معرفة أنواع علم الحديث: ١٧٨.

(٦) الموطأ (٧٧٣) برواية الليثيِّ، وأخرجه من طريق مالك الشافعي ١/ ٢٥٠، والدارمي (١٦٦٨)، والبخاري ٢/ ١٦١ (١٥٠٤)، ومسلم ٣/ ٦٨ (٩٨٤)، وأبو داود (١٦١١)، وابن ماجه (١٨٢٦)، والترمذي (٦٧٦)، والنسائي ٥/ ٤٨، وابن خزيمة (٢٣٩٩).

(٧) بعد هذا في الأصل: «ذكر».

(٨) الجامع الكبير ٢/ ٥٤ عقب حديث (٦٧٦).

(٩) صحيح مسلم ٢/ ٦٧٨ (٩٨٤) (١٦).

(١٠) صحيح البخاري ٢/ ٥٤٧ (١٤٣٢).

(١١)سنن أبي داود (١٦١٢).

(١٢) المجتبى ٥/ ٤٨.

(١٣) انظر بلا بد تعليقنا على معرفة أنواع علم الحديث: ١٧٨-١٨١.

قَالَ: ومِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ[١]: «**جُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا**»[٢]. تَفرَّدَ أَبُو مَالِكٍ سَعْدُ بْنُ طَارِقٍ الأَشْجَعِيُّ بِزِيَادَةِ: «**وَتُرْبَتُهَا طَهُورًا**»، عنْ رِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ، عنْ حُذَيْفَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. رَوَاهُ مسلمٌ[٣] وابنُ خُزَيْمَةَ[٤] وَأَبُو عَوَانَةَ[٥] الإِسْفَرَايِينِيُّ في صِحَاحِهِمْ مِنْ حَدِيثِهِ[٦]، ....

(١) بعد هذا في (ش) و(ف) و(ع): «حديث».

(٢) ورد من حديث عدة صحابة منهم:

أ- جابر بن عبد الله، عند: أحمد ٣/ ٣٠٤، والدارمي (١٣٩٦)، والبخاري ١/ ٩١ (٣٣٥) و١/ ١١٩ (٤٣٨)، ومسلم ٢/ ٦٣ (٥٢١)، والنسائي ١/ ٢٠٩ و٢/ ٥٦ من طريق سيار أبي الحكم، عن يزيد الفقير، عن جابر، به.

ب- عبد الله بن عباس، عند: أحمد ١/ ٢٥٠ و٣٠١، وعبد بن حميد (٦٤٣).

جـ- أبو ذر الغفاري، عند: أحمد ٥/ ١٤٥ و١٤٧، والدارمي (٢٤٧٠)، وأبي داود (٤٨٩).

د- أبو هريرة، عند: أحمد ٢/ ٤١١، ومسلم ٢/ ٦٤(٥٢٣)، والترمذي (١٥٥٣)، وابن ماجه (٥٦٧).

(٣) في صحيحه ٢/ ٦٣(٥٢٢) (٤) من طريق محمد بن الفضيل، و٢/ ٦٣(٥٢٢) عقب (٤) من طريق ابن أبي زائدة.

(٤) في صحيحه (٢٦٤) من طريق محمد بن الفضيل.

(٥) في مسنده (٨٧٤) وأخرجه أيضًا النسائي في الكبرى (٨٠٢٢) من طريق أبي عوانة. ثلاثتهم: (محمد بن الفضيل، وابن أبي زائدة، وأبي عوانة) عن أبي مالك، به.

وقد خالفهم أبو معاوية (محمد بن خازم الضرير) فرواه عن أبي مالك، به دون أن يذكر الزيادة.

وأخرجه من طريق أبي معاوية: أحمد ٥/ ٣٨٣، وابن خزيمة (٢٦٣).

(٦) قال ابن حجر في النكت ٢/ ٧٠٠-٧٠١: «هذا التمثيلُ ليس بِمُستقِيم أيضًا؛ لأنَّ أبا مالكٍ قد تفرَّدَ بجملةِ الحديثِ عن رِبعِيِّ بنِ حِراشٍ رضي الله عنه، كما تفرَّدَ برواية جملته رِبعِيٌّ عن حذيفةَ رضي الله عنه، فإن أراد أنَّ لفظةَ «تربتها» زائدةٌ في هذا الحديثِ على باقي الأحاديث في الجملةِ، فإنه يَرُدُّ عليه: أنها في حديث عليٍّ رَضِيَ الله عنه أيضًا... وإن أراد: أنَّ أبا مالكٍ تفرَّدَ بها، وأنَّ رُفقَتَه عن رِبعِيٍّ رضي الله عنه لم يذكروها كما هو ظاهرُ كلامِهِ، فليس بصحيح».

وَذَكَرَ أَنَّ الخِلَافَ فِي الْوَصْلِ وَالإِرْسَالِ بِخَلافِ[1] قَبُولِ زِيَادَةِ الثِّقَةِ.

---

(١) في (ش) و(ف): «كالخلاف في».

النوع الثامن عشر

معرفة[1] المعلَّل من الحديث[2]

وَهُوَ فَنٌّ خَفِيٌّ[3] عَلَى كَثِيرٍ مِنْ عُلَمَاءِ الحَدِيثِ، حَتَّى قَالَ بَعْضُ حُفَّاظِهِمْ: «مَعْرِفَتُنَا بِهَذَا كِهَانَةٌ عِنْدَ الجَاهِلِ»[4].

وَإِنَّمَا يَهْتَدِي إِلَى تَحْقِيقِ هَذَا الفَنِّ الجَهَابِذَةُ النُّقَّادُ مِنْهُمْ، يُمَيِّزُونَ بَيْنَ صَحِيحِ الحَدِيثِ وَسَقِيمِهِ، وَمُعْوَجِّهِ وَمُسْتَقِيمِهِ، كَمَا يُمَيِّزُ الصَّيْرَفِيُّ البَصِيرُ بِصِنَاعَتِهِ بَيْنَ الجِيَادِ وَالزُّيُوفِ، وَالدَّنَانِيرِ وَالفُلُوسِ فَكَمَا لا يَتَمَارَى هَذَا، كَذَلِكَ يَقْطَعُ ذَاكَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَظُنُّ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقِفُ، بِحَسَبِ مَرَاتِبِ عُلُومِهِمْ وَحِذْقِهِمْ وَاطِّلَاعِهِمْ عَلَى طُرُقِ الحَدِيثِ، وَذَوْقِهِمْ حَلاوَةَ عِبَارَاتِ[5] الرَّسُولِ ﷺ التِي لا يُشْبِهُهَا غَيْرُهَا مِنْ أَلفَاظِ النَّاسِ.

فَمِنَ الأَحَادِيثِ المَرْوِيَّةِ مَا عَلَيْهِ أَنْوَارُ النُّبُوَّةِ، وَمِنْهَا مَا وَقَعَ فِيها[6] تَغْيِيرُ لَفْظٍ،

---

(١) لم ترد في (ش) و(ف).

(٢) انظر في الحديث المعلل:

معرفة علوم الحديث: ١١٢، وإرشاد طلاب الحقائق ١/ ٢٣٤-٢٤٨، والتقريب مع التدريب ١/ ٢٥١، والمنهل الروي: ٥٢، والخلاصة: ٧٠، والموقظة: ٥١، ونزهة النظر: ١٢٣، والمختصر: ١٣٤، وفتح المغيث ١/ ٢٠٩، وألفية السيوطي: ٥٥-٦٦، وتوضيح الأفكار ٢/ ٢٥، وظفر الأماني: ٣٦٣، وقواعد التحديث: ١٣١، وراجع كتاب: أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء.

(٣) هكذا مجودة الضبط في الأصل.

(٤) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ١١٣.

(٥) في (ش) و(ف) و(ع): «عبارة».

(٦) في (ش) و(ف) و(ع): «فيه».

أَوْ زِيَادَةٌ بَاطِلَةٌ أَوْ مُجَازَفَةٌ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ، يُدْرِكُهَا البَصِيرُ مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الصِّنَاعَةِ.

وَقَدْ يَكُونُ التَّعْلِيلُ مُسْتَفَادًا مِنَ الإِسْنَادِ، وَبَسْطُ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ يَطُولُ جِدًّا، وَإِنَّمَا يَظْهَرُ بِالعَمَلِ[١].

١١ ب وَمِنْ أَحْسَنِ كِتَابٍ وُضِعَ فِي ذَلِكَ وَأَجَلِّهِ وَأَفْحَلِهِ[٢] كِتَابُ **العِلَلِ** لِعَلِيِّ بْنِ المَدِينِيِّ شَيخِ البُخَارِيِّ وَسَائِرِ المُحَدِّثِينَ بَعْدَهُ فِي هَذَا الشَّأْنِ عَلَى الخُصُوصِ، وَكَذلِكَ كِتابُ **(الْعِلَل)** لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ، وَهُوَ مُرَتَّبٌ عَلَى أَبْوَابِ الفِقْهِ، وَكِتَابُ **(العِلَل)** للخَلَّالِ، ويَقَعُ في **مُسْنَدِ الحَافِظِ أبي بَكْرٍ البَزَّارِ** مِنَ التَعالِيلِ ما لا يُوجَدُ فِي غَيْرِهِ مِنَ المَسَانِيدِ، وَقَدْ جَمَعَ أَزِمَّةَ ما ذَكَرْنَاهُ كُلَّهُ الْحَافِظُ الْكَبِيرُ أَبُو الْحَسَنِ الدَّارَقُطْنِيُّ في كِتَابِهِ في ذَلِكَ، وَهُوَ مِنْ أَجَلِّ كِتَابٍ، بَلْ أَجَلُّ مَا رَأَيْنَاهُ وُضِعَ في هَذا الفَنِّ لَمْ يُسْبَقْ إِلَى مِثْلِهِ، وَقَدْ أَعْجَزَ مَنْ يُرِيدُ أَنْ يَأْتِيَ بِشَكْلِهِ[٣] -فَرَحِمَهُ اللهُ وَأَكْرَمَ مَثْوَاهُ- وَلَكِنْ يُعْوِزُهُ شَيْءٌ لا بُدَّ مِنْهُ، وَهُوَ أَنْ يُرَتَّبَ عَلَى الْأَبْوَابِ؛ لِيَقْرُبَ تَنَاوُلُهُ لِلطُّلَّابِ، أو أَنْ تَكُونَ أَسْمَاءُ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ اشْتَمَلَ عَلَيْهِمْ مُرَتَّبِينَ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ؛ لِيَسْهُلَ الأَخْذُ مِنْهُ؛ فَإِنَّهُ مُبَدَّدٌ جِدًّا لا يَكَادُ يَهْتَدِي الإِنْسَانُ إِلى مَطْلُوبِهِ مِنْهُ بِسُهُولَةٍ، وَاللهُ المُوَفِّقُ.

---

(١) للتطبيقات العملية على أنواع ما يعلُّ به الحديث يراجع كتابيّ: أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، وأثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء.

(٢) وصفه بالفحولة، لجودته ومكانته بين كتب العلل.

(٣) غيره العلامة أحمد شاكر إلى: «بعده» وكذا قلده ناشر (ف).

النوع التاسع عشر

المُضْطَرِبُ[1]

وَهُوَ أَنْ يَخْتَلِفَ الرُّوَاةُ فِيهِ عَلَى شَيْخٍ بِعَيْنِهِ، أَوْ مِنْ وُجُوهٍ أُخَرَ مُتَعَادِلَةٍ لا يَتَرَجَّحُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَقَدْ يَكُونُ تَارَةً فِي الإِسْنَادِ، وَقَدْ يَكُونُ فِي المَتْنِ، وَلَهُ أَمْثِلَةٌ كَثِيرَةٌ يَطُولُ ذِكْرُهَا[2]، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

---

(١) اسم فاعل مِنِ اضْطَرَبَ، مأخوذٌ لغةً من الاضطراب بمعنى: الحركة والاختلاف، يقال: اضْطَرَبَ المَوْجُ، أي: ضرب بعضُه بعضًا، فهو مُضْطَرِبٌ.

وينبغي التنبيه على أن الشائعَ تسميتُه بـ«المضطرِب» عَلَى وزن اسم الفاعل، وهو من باب الإسناد المجازي؛ لأن الاضطرابَ واقعٌ فيه لا منه، إذ إنه اسم مكان، فيظهر فيه اضطراب الراوي أو الرواة فهو على الحقيقة «مُضْطَرَب» -بفتح الراء- لو سُمِّيَ كذلك لكان أظهرَ في المعنى الاصطلاحي. انظر: حاشية الأجهوري على شرح الزرقاني للبيقونية: ٧٢، وشرح الديباج المذهَّب: ٤٨، ولمحات في أصول الحديث: ٢٤٧، وأثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء: ١٩٧.

وانظر في المضطرب:

الإرشاد ١/ ٢٤٩،٢٥٣، والتقريب مع التدريب ١/ ٢٦٢، والاقتراح: ٢١٩، والمنهل الروي: ٥٢، والخلاصة: ٧٦، والموقظة: ٥١، والمقنع ١/ ٢٢١، ونزهة النظر: ١٢٦، والمختصر: ١٠٤، وفتح المغيث ١/ ٢٢١، وألفية السيوطي: ٦٧-٦٨، وتوضيح الأفكار ٢/ ٣٤، وظفر الأماني: ٣٩٢، وقواعد التحديث: ١٣٢.

(٢) انظر تفصيل كل نوع مع أمثلةٍ تطبيقيةٍ في كتابي: أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء: ٢٦٤-٤٧٣.

النوع العشرون

مَعرفة المُدْرَج[1]

وَهُوَ أَنْ تُزَادَ[2] لَفْظَةٌ فِي مَتْنِ الحَدِيثِ مِنْ كَلَامِ الرَّاوِي، فَيَحْسَبَهَا مَنْ يَسْمَعُهَا منه مَرْفُوعَةً فِي الحَدِيثِ، فَيَرْوِيَهَا كَذَلِكَ، وَقَدْ وَقَعَ مِنْ ذَلِكَ كَثِيرٌ فِي الصِّحَاحِ وَالحِسَانِ وَالمَسَانِيدِ وَغَيْرِهَا، وَقَدْ وَقَعَ[3] الإِدْرَاجُ فِي الأَسَانِيدِ[4]، وَلِذَلِكَ

---

(١) المُدْرَجُ لغةً -بضم الميم وفتح الراء- اسم مفعول من (أَدْرَجَ)، تقول: أَدْرَجْتُ الكِتَابَ. إذا طَوَيْتَهُ، وتقولُ: أَدْرَجْتُ الميِّتَ في القبرِ. إذا أَدْخَلْتَهُ فِيهِ، وتقولُ: أَدْرَجْتُ الشَّيْءَ في الشيء. إذا أَدْخَلْتَهُ فيه وضَمَّنْتَهُ إيَّاه.

وفي اصطلاح المحدِّثين: «هو ما كانت فيه زيادةٌ ليست منه، أو بعبارةٍ أوضحَ: هو الحديثُ الذي يُعرفُ أنَّ في سندِهِ أو متنِهِ زيادةً ليست منه، وإنما هي من أحد الرواة مِن غير توضيحٍ لهذه الزيادة». حاشية محيي الدين عبد الحميد على توضيح الأفكار ٢/ ٥٠، والتعليقات الأثرية لعلي حسن على المنظومة البيقونية: ٣٧. وانظر: الاقتراح: ٢٢٣، والموقظة: ٥٣، وتاج العروس ٥/ ٥٥٥.

وانظر في المدرج:

معرفة علوم الحديث: ٣٩، والإرشاد ١/ ٢٥٤-٢٥٧، والتقريب مع التدريب ١/ ٢٦٨، والاقتراح: ٢٢٣، والمنهل الروي: ٥٣، والخلاصة: ٥٣، والموقظة: ٥٣، والمقنع ١/ ٢٢٧، ونزهة النظر: ١٢٤، والمختصر: ١٤٥، وألفية السيوطي: ٧٣-٧٩، وتوضيح الأفكار ٢/ ٥٠، وظفر الأماني: ٢٤٨، وقواعد التحديث: ١٢٤.

(٢) رُسِمت في الأصل: «يزاد» بالتحتية، وهو اصطلاح قديم.

(٣) في (ش) و(ف) و(ع): «يقع».

(٤) في (ش) و(ف) و(ع): «الإسناد» وليس بشيء.

أَمْثِلَةٌ كَثِيرَةٌ[١].

١٢ أ وَقَدْ صَنَّفَ الحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الخَطِيبُ فِي ذَلِكَ كِتَابًا حَافِلًا سَمَّاهُ (**فَصْلَ الوَصْلِ، لِمَا أُدْرِجَ فِي النَّقْلِ**) وَهُوَ مُفِيدٌ جِدًّا[٢].

---

(١) قد فصلتُ الكلامَ عن الإدراج مع تطبيقاتٍ عملية في كتابي: أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء: ٤٧٤، ٥١٢.

(٢) قال البلقيني في محاسن الاصطلاح: ١١٠ «مع ذلك فقد تَرَكَ أشياءَ» وهذا الكتاب مطبوع بأكثرَ من تحقيق.

النوع الحادي والعشرون

معرفة الموضوع[1] المختلق المصنوع

وَعَلَى ذَلِكَ شَوَاهِدُ كَثِيرَةٌ مِنْهَا: إِقْرَارُ وَاضِعِهِ[2] عَلَى نَفْسِهِ، قَالًا[3]..............

---

(١) قال البقاعي في النكت الوفية ١٧٦/ب: «الموضوع هو اسمُ مفعولٍ من: وَضَعَ الشيءَ يَضَعُهُ -بالفتح- وَضْعًا: حطَّه، إشارةً إلى أنَّ رتبتَهُ أن يكون دائمًا مُلقًى مُطَّرَحًا لا يستحقُّ الرفع».
قُلْتُ: ويُشبهُ أن يكونَ من باب استعمال الأضداد في المعاني المتناقضة؛ إذ ما يُنسَبُ إلى النبيِّ ﷺ يُسمَّى مرفوعًا، تعظيمًا لقدره، ومراعاةً لجهة نسبتِهِ إلى المصطفى ﷺ.
أما المكذوب: فسُمِّيَ موضوعًا إشارةً إلى عدم استحقاقِهِ وأخذه بنظر الاعتبار، بل مَنزلتُهُ أنْ يبقى غيرَ مَعبوءٍ به.
على أنَّ الحافظَ ابنَ حجر ذَكَر في نكته ٢/ ٨٣٨ معنيَيْنِ لُغويَّيْنِ: أحدُهما الذي أشار إليه البقاعي، والثاني: أنه من الإلصاق: تقول: وضع فلانٌ على فلانٍ كذا، أي: أَلْصَقَهُ به. ثم رجح كون الإلصاق أوضح في المعنى الذي أراده المحدِّثون.
وانظر في الموضوعِ:
الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٩٨، وجامع الأصول ١/ ١٣٥، والإرشاد ١/ ٢٥٨-٢٦٥، والتقريب مع التدريب ١/ ٢٧٤، والاقتراح: ٢٣١، والمنهل الروي: ٥٣، والخلاصة: ٧٦، والموقظة: ٣٦، ونزهة النظر: ١١٨، والمختصر: ١٤٩، وفتح المغيث ١/ ٢٣٤، وألفية السيوطي: ٧٩-٩٣، وتوضيح الأفكار ٢/ ٦٨، وظفر الأماني: ٤١٢، وقواعد التحديث: ١٥٠.

(٢) في (ش) و(ف): «وضعه» محضُ خطأ.

(٣) اعترض عليه العلَّامةُ ابنُ دقيقِ العيدِ في الاقتراح: ٢٣٤، فقال: «هذا كافٍ في ردِّهِ، لكنه ليس بقاطعٍ في كونِهِ موضوعًا؛ لجواز أن يَكْذِبَ في هذا الإقرارِ بِعَيْنِهِ».
وأجاب عنه الزركشيُّ في نكته ٢/ ٢٥٦ بقوله: «إِنْ كان الحديثُ لا يُعرَفُ إلا من طريق =

أَوْ حَالًا (١)، وَمِنْ ذَلِكَ: رَكَاكَةُ أَلْفَاظِهِ(٢)، وَفَسَادُ مَعْنَاهُ، أَوْ مُجَازَفَةٌ فَاحِشَةٌ،

= ذلك الشخص كان إقرارُه بذلك مُسقِطًا لروايتِهِ، وقد حَكَم الشرعُ على المقرِّ بمُقتَضى إقراره، وإن كان يُحتَمَلُ أن يكونَ في نفس الأمر خِلافه فلا نظر إلى ذلك».

قُلْتُ: وقد فَهِمَ الحافظُ الذهبيُّ من كلام شيخه ابن دقيق العيد أنَّ إقرارَ الواضع لا يُعمَلُ به أصلًا، فقال في الموقظة: ٣٧: «هذا فيه بعضُ ما فيه، ونحن لو افتتحنا بابَ التجويز والاحتمال البعيد لوقَعْنا في الوسوسة والسفسطة».

كذا قال الذهبي!! وردَّه الحافظُ ابنُ حجر في نزهة النظر: ١١٨، فقال: «وفَهِمَ منه بعضُهم أنه لا يُعمَلُ بذلك الإقرار أصلًا، وليس ذلك مرادَه، وإنما نَفَى القطعَ بذلك، ولا يَلزَمُ مِن نَفْيِ القطعِ نفيُ الحكم؛ لأن الحكمَ يقعُ بالظنِّ الغالبِ وهو هنا كذلك، ولولا ذلك لَمَا ساغ قَتْلُ المقرِّ بالقتل ولا رَجْمُ المعترف بالزِّنى، لاحتمال أن يكونا كاذبَيْنِ فيما اعترفا به».

وزاد الأمرَ إيضاحًا في نُكته على كتاب ابن الصلاح ٢/ ٨٤٠-٨٤١، فقال: «كلامُ ابنِ دقيقِ العيدِ ظاهرٌ في أنه لا يُستشكَلُ الحكمُ؛ لأنَّ الأحكامَ لا يُشترطُ فيها القطعِيَّاتُ، ولم يَقُلْ أحدٌ أنه يقطَعُ بكَوْنِ الحديث موضوعًا بمجرَّدِ الإقرار، إلا أن إقرارَ الواضع بأنه وَضع يَقتضي موجبُ الحكمِ العملَ بقوله.. وهذا كلُّه مع التجرُّدِ. أما إذا انضمَّ إلى ذلك قرائنُ تَقْتَضِي صِدقَه في ذلك الإقرار، كمن رَوى عن مالكٍ، عن نافعٍ، عنِ ابنِ عمرَ-رضي الله عنهما- حديثَ الأعمال بالنيَّاتِ، فإنَّا نَقطَعُ بأنه ليس من روايةِ مالكٍ ولا نافعٍ ولا ابنِ عمرَ».

(١) مثَّل الحافظُ العراقيُّ في التقييد: ١٣٢ لِمَا يتنزَّل منْزلةَ إقرارِ الراوي بالتاريخ، قال: «كأنْ يُحدِّثَ بحديثٍ عن شيخٍ، ثم يُسألَ عن مولده، فيَذْكُرَ تاريخًا يُعلَمُ وفاةُ ذلك الشيخِ قبله، ولا يُوجَدُ ذلك الحديثُ إلا عنده».

وتعقَّبَه تلميذُه ابنُ حجرٍ في نكته ٢/ ٨٤٢ بأنَّ الأَوْلَى: «أَنْ يُمثَّلَ بالتَّارِيخِ لقَوْلِ ابنِ الصلاح: «أو من قَرينةِ حالِ الراوي» ...».

(٢) «اعترِضَ عليه بأنَّ رَكاكةَ اللفْظِ لا تدلُّ على الوضع، حيث جُوِّزَتِ الروايةُ بالمعنى. نعم إنْ صرَّح الراوي بأنَّ هذا صيغةُ لفظ الحديث، وكانت تُخِلُّ بالفصاحةِ أو لا وجْهَ لها في الإعراب، دلَّ على ذلك.

والذي يَظْهَرُ أنَّ المؤلِّفَ لم يَقصِدْ أن ركاكةَ اللفظ وحده تدُلُّ، كما تدُلُّ ركاكةُ المعنى. بل ظاهرُ كلامِهِ أنَّ الذي يدُلُّ هو مجموعُ الأمرين: ركاكةُ اللفظ والمعنى معًا». قاله ابن حجر في نكته ٢/ ٨٤٤، وانظر: نكت الزركشي ٢/ ٢٦١. =

أَوْ مُخَالَفَةٌ لِمَا ثَبَتَ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ، فَلا تَجُوزُ رِوَايَتُهُ لأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الْقَدْحِ فِيهِ، لِيَحْذَرَهُ مَنْ يَغْتَرُّ بِهِ مِنَ الجَهَلَةِ وَالعَوَامِّ والرِّعَاعِ.

وَالوَاضِعُونَ أَقْسَامٌ كَثِيرَةٌ[1]؛ مِنْهُمْ زَنَادِقَةٌ[2]، وَمِنْهُمْ مُتَعَبِّدُونَ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا، يَضَعُونَ أَحَادِيثَ فِيهَا تَرْغِيبٌ وَتَرْهِيبٌ، وَفِي فَضَائِلِ الأَعْمَالِ؛ لِيُعْمَلَ

= قلتُ: هناك أمورٌ أخرى يُعرَفُ ويُستَدَلُّ بها على الوضع، منها:

١- أن يُخالِفَ أَحكامَ العقل من غير قَبولٍ للتأويل.
٢- أن يُخالِفَ الحِسَّ والمشاهَدةَ.
٣- أن يكون خبرًا عن أمر عظيم تَتوافَرُ الدواعي على نَقْلِهِ، ثُمَّ لا يَنْقُلُه إلا واحدٌ.
٤- مُناقَضتُه لنصِّ الكتاب أو السُّنةِ المتواترة أو الإجماعِ القطعيِّ.
٥- أن يُصرِّحَ جمعٌ كبير يَمتنِعُ في العادة تَواطُؤُهم على الكذبِ، أو التقليدِ بتكذيبِ راويه.
٦- الإفراطُ بالوعيدِ الشديدِ على فعل الأمر اليسير، أو الوعدِ العظيمِ على فعل صغيرٍ.

وغيرُها من الأدلَّةِ التي تُقَوِّي في نفس الناقدِ الحُكمَ على ذلك الحديثِ بالوضع. وانظر: نكت الزركشي ٢/ ٢٦٥، ونكت ابن حجر ٢/ ٨٤٥.

(١) قال القاضي عِياضٌ: «منهم مَن وضع عليه ما لم يَقُلْه أصلًا، إمَّا استخفافًا كالزنادقة، أو حسبةً بزعمهم، وتديُّنًا كجهلة المتعبِّدِينَ الذين وضعوا الأحاديثَ في الفضائل والرغائب، أو إغرابًا وسُمعةً كفَسَقَةِ المحدِّثين، أو تعصُّبًا واحتجاجًا كدعاة المبتدعةِ ومُتعصبي المذاهب، أو اتِّباعًا لهوًى فيما أرادوا، وطلب العُذرِ لهم فيما راموه. وقد تَعيَّن جماعةٌ من كلٍّ مِن هذه الطبقاتِ عند أهل الصنعةِ وعلماءِ الرجال، ومنهم مَن لا يَضَعُ مَتنَ الحديث، ولكن ربما وَضَع للمتنِ الضعيفِ إسنادًا، ومنهم مَن يَقلِبُ الأسانيدَ ويزيدُ فيها، ويَستعمِلُ ذلك إمَّا للإغراب على غيرِهِ، أو لرفع الجهالةِ عن نفسه.
ومنهم مَن يَكْذِبُ لِيَدَّعِيَ سماعَ ما لم يَسمعْ ولقاءَ مَن لم يَلْقَ، ويُحدِّثُ بأحاديثهم الصحيحةِ عنهم، ومنهم مَن يَعمِدُ إلى كلامِ الصحابةِ أو غيرِهم، وحِكَم العرب فيَنْسُبُها للنبيِّ ﷺ ترويجًا لها». نقله الزركشي في نكته ٢/ ٢٨٣-٢٨٤. وانظر: المجروحين ١/ ٦٢، والموضوعات ١/ ٣٦، ونكت ابن حجر ٢/ ٨٥٠، وتذكرة الموضوعات: ٥.

(٢) الزنادقة: جمع زِنديقٍ، والزِّنْدِيق: من الثَّنَوِيَّة، أو القائل بالنورِ والظُّلمة، أو مَن لا يُؤمِنُ بالآخرةِ وبالربوبيةِ، أو مَن يُبْطِنُ الكفرَ ويُظهِرُ الإيمانَ. انظر: اللسان ١٠/ ١٤٧، مادة: «زندق»، وتاج العروس ٢٥/ ٤١٨، والموسوعة الفقهية ٢٤/ ٤٨، ومعجم متن اللغة ٣/ ٦٤.

بِهَا[1]. وَهؤلاءِ طَائفةٌ مِنَ الكَرَّامِيَّةِ[2] وغَيرِهِم.

وَهُمْ مِنْ أَشَرِّ مَنْ[3] فَعَلَ هَذَا ؛ لِمَا يَحْصُلُ بِضَرَرِهِمْ مِنَ الْغِرَّةِ[4] عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ يُعْتَقَدُ صَلاحُهُمْ، فَيُظَنُّ صِدْقُهُمْ، وَهُمْ شَرٌّ مِنْ كُلِّ كَذَّابٍ في هَذَا البَابِ، وَقَدِ انْتَقَدَ الأَئِمَّةُ كُلَّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ مِنْ ذَلِكَ، وَسَطَّرُوهُ عَلَيْهِمْ فِي زُبُرِهِمْ عَارًا عَلَى وَاضِعِي ذَلِكَ في الدُّنْيَا، وَنَارًا وَشَنَارًا في الآخِرَةِ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»[5] وَهذا مُتَوَاتِرٌ عَنْهُ. قَالَ بَعْضُ هَؤلاءِ الْجَهَلَةِ: نَحْنُ مَا كَذَبْنَا عَلَيْهِ، إِنَّمَا كَذَبْنَا لَهُ. وَهَذا مِنْ كَمَالِ جَهْلِهِمْ، وَقِلَّةِ عَقْلِهِمْ، وَكَثْرَةِ فُجُورِهِمْ

(١) قال الحافظ العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ١/ ٣١٠: «ولكن الواضعون ممَّن يُنْسَبُ للصلاح، وإن خَفِيَ حالُهم على كثيرٍ من الناس، فإنَّه لم يَخْفَ على جهابِذَةِ الحديثِ، ونُقَّاده. فقاموا بأعباءِ ما حُمِّلُوا فتحمَّلُوه، فكشفُوا عَوَارَها، ومَحوا عَارَها. حتَّى لقد رُوِّينا عن سُفيانَ قال: ما سَتَرَ اللهُ أحدًا يَكْذِبُ في الْحَدِيثِ ...» إلخ كلامه.

(٢) ذكر ذلك أبو بكر السَّمْعانيُّ انظر: الموضوعات ١/ ٩٦، ومعرفة أنواع علم الحديث: ٢٠٤-٢٠٥، ونكت الزركشي ١/ ٢٨٣.

والكراميَّةُ: نسبة إلى محمد بن كَرَّام السجستانيِّ، وكَرَّامٌ: المشهور بتشديد الراء ضبطه الخطيب وابن ماكولا وابن السمعاني. وهو الجاري على اللسان، وقيل: كَرَامٌ، بالتخفيف والفتح، وقيل: كِرَام -بالكسر- على لفظ جمع كريم، وهم طائفة من المبتدعة. قال الذهبي: «خُذِلَ حَتَّى التقَطَ مِنَ المذاهبِ أَرْدَاها، ومِنَ الأحاديثِ أَوْهاها».

انظر: سير أعلام النبلاء ١١/ ٥٢٣، وميزان الاعتدال ٤/ ٢١، ونكت الزركشي ٢/ ٢٨٨، ونكت ابن حجر ٢/ ٨٥٨، والنكت الوفية: ١٨٣/أ. وانظر التعليق على معرفة أنواع علم الحديث: ٢٠٥ هامش (٢).

(٣) في (ش) و(ف) و(ع): «ما».

(٤) في (ش) و(ف): «الغرر».

(٥) هذا الحديثُ مُتواترٌ، وهو أصحُّ حديثٍ في الدنيا، وقد أَلَّفَ الطبَرانيُّ جزءًا احتوى على طُرقِ هذا الحديث، وساق طُرقَه أيضًا العلَّامةُ ابنُ الجوزيِّ في مقدمة الموضوعات، وانظر تخريجه في تعليقنا على شرح التبصرة والتذكرة ١/ ١٤٨-١٤٩.

وَافْتِرَائِهِمْ، فَإِنَّهُ ﷺ لا يَحْتَاجُ فِي كَمَالِ شَرِيعَتِهِ وَفَضْلِهَا إِلَى غَيْرِهِ. وَقَدْ صَنَّفَ الشَّيْخُ أَبُو الْفَرَجِ بْنُ الْجَوْزِيِّ كِتَابًا حَافِلًا فِي **الْمَوْضُوعَاتِ**، غَيْرَ أَنَّهُ أَدْخَلَ فِيهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ، وَخَرَّجَ عَنْهُ[1] مَا كَانَ يَلْزَمُهُ ذِكْرُهُ، فَسَقَطَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَهْتَدِ إِلَيْهِ . . . وَقَدْ حُكِيَ عَنْ بَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ إِنْكَارُ وُقُوعِ الوَضْعِ بِالكُلِّيَّةِ، وَهَذَا القَائِلُ إِمَّا أَنَّهُ لا وُجُودَ لَهُ أَصْلًا، أَوْ أَنَّهُ فِي غَايَةِ البُعْدِ عَنْ مُمَارَسَةِ العُلُوم الشَّرْعِيَّةِ، وَقَدْ حَاوَلَ بَعْضُهُمُ الرَّدَّ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ قَدْ وَرَدَ في الحَدِيثِ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «**إِنَّهُ[2] سَيُكْذَبُ عَلَيَّ**».[3] فَإِنْ كَانَ هَذَا الْخَبَرُ صَحِيحًا ١٢ ب فَسَيَقَعُ الكَذِبُ عَلَيْهِ لا مَحَالَةَ، وَإِنْ كَانَ كَذِبًا فَقَدْ حَصَلَ المَقْصُودُ، فَأُجِيبَ عَنِ الأَوَّلِ بِأَنَّهُ لا يَلْزَمُ وُقُوعُهُ إِلَى الآنَ؛ إِذْ قَدْ[4] بَقِيَ إِلى يَوْمِ القِيَامَةِ أَزْمَانٌ يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ فِيهَا ما ذَكَرَهُ[5]، وَهَذا القَوْلُ وَالاسْتِدلالُ عَلَيْهِ والجَوَابُ عَنْهُ مِنْ أَضْعَفِ الأَشْيَاءِ عِنْدَ أَئِمَّةِ الحَدِيثِ وَحُفَّاظِهِمْ، الَّذِينَ كَانُوا يَتَضَلَّعُونَ مِنْ حِفْظِ الصِّحَاحِ، وَيَتَحَفَّظُونَ[6] أَمْثَالَهَا أَوْ أَضْعَافَهَا مِنَ المَكْذُوبَاتِ؛ مِنْ[7] خَشْيَةِ أَنْ تَرُوجَ عَلَيْهِمْ أَوْ عَلَى أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَرَضِيَ عَنْهُمْ.

---

(١) في (ف): «منه».

(٢) لم ترد في (ش) ولا (ف) ولا (ع).

(٣) قال العَجْلوني في كشف الخفاء ١/ ٥٦٥ (١٥٢٢): «قال ابنُ الملقِّنِ في تخريج أحاديث البيضاوي: هذا الحديثُ لم أَرَه كذلك، نعم في أوائل مُسلِم عن أبي هريرةَ أن رسولَ الله ﷺ قال: «**سَيَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ**». انظر: صحيح مسلم ١/ ٩.

(٤) لم ترد في (ش) ولا (ف)، ووضعها محقِّقُ (ع) بين معكوفتين دَلالةً على أنها سقطَتْ من أصلِهِ.

(٥) في (ش) و(ف) و(ع): «ذكر».

(٦) في (ش) و(ف): «يحفظون».

(٧) لم ترد في (ش) ولا (ف) ولا (ع).

النوع الثاني والعشرون

المقلوب(١)

وَقَدْ يَكُونُ فِي الإِسْنَادِ كُلِّهِ أَوْ بَعْضِهِ، فَالأَوَّلُ كَمَا رَكَّبَ مَهَرَةُ مُحَدِّثِي بَغْدَادَ لِلبُخَارِيِّ -حِينَ قَدِمَ عَلَيْهِمْ- إِسْنَادَ هَذَا الحَدِيثِ عَلَى مَتْنِ حَدِيثٍ(٢) آخَرَ، وَرَكَّبُوا مَتْنَ هَذَا الحَدِيثِ عَلَى إِسْنَادٍ آخَرَ، وَقَلَبُوا مِثَالَهُ(٣) مَا هُوَ مِنْ حَدِيثِ سَالِمٍ عَنْ نَافِعٍ، وَمَا هُوَ مِنْ حَدِيثِ نَافِعٍ عَنْ سَالِمٍ، وَهُوَ مِنَ القَبِيلِ الثَّانِي، وَصَنَعُوا ذَلِكَ فِي نَحْوِ مِائَةِ حَدِيثٍ أَوْ أَزْيَدَ، فَلَمَّا قَرَءُوهَا(٤) عَلَيْهِ(٥) رَدَّ كُلَّ حَدِيثٍ إِلَى إِسْنَادِهِ، وَكُلَّ إِسْنَادٍ إِلَى مَتْنِهِ، وَلَمْ يَرُجْ(٦) عَلَيْهِ مَوْضِعٌ وَاحِدٌ مِمَّا قَلَبُوهُ وَرَكَّبُوهُ، فَعَظُمَ عِنْدَهُمْ جِدًّا، وَعَرَفُوا

---

(١) المقلوبُ لُغةً: هو مِنْ: قَلَبَهُ، إذا حَوَّلَه من حالٍ إلى حالٍ. ويقال أيضًا: قَلَبَ فلانٌ الشيءَ إذا صَرفَهُ عن وجهِهِ. انظر: لسان العرب ١/ ٤٧٩، والنكت الوفية: ١٩٠/ب، وتاج العروس ٤/ ٦٨.
وانظر في المَقلوب:
الإرشاد ١/ ٢٦٦-٢٧٢، والتقريب مع التدريب ١/ ٢٩١، والاقتراح: ٢٣٦، والمنهل الروي: ٥٣، والخلاصة: ٧٦، والموقظة: ٦٠، ونزهة النظر: ١٢٥، والمختصر: ١٣٦، وفتح المغيث ١/ ٢٥٣، وألفية السيوطي: ٦٩-٧٢، وتوضيح الأفكار ٢/ ٩٨، وظفر الأماني: ٤٠٥، وقواعد التحديث: ١٣٠.

(٢) لم ترد في (ش) ولا (ف)، وجعلها محقِّقُ (ع) بين معكوفتين وأشار إلى سقوطها من المطبوع.

(٣) في (ش) و(ف): «عليه».

(٤) في (ش) و(ف): «قرأها» وفي (ع): «قرءوها عليه» وجعلها المحقِّقُ بين معكوفتين.

(٥) لم ترد في (ش) و(ف).

(٦) أي: يَخْتَلِطُ أو يُبْهِمُ. المعجم الوسيط ١/ ٣٧٩ و٣٨٠.

مَنْزِلَتَهُ مِنْ هَذَا الشَّأْنِ، -رَحِمَهُ[١] اللَّهُ وأَدْخَلَهُ الجِنَانَ-[٢].

وَقَدْ نَبَّهَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو هَهُنَا عَلَى أَنَّهُ لا يَلزَمُ مِنَ الحُكْمِ بِضَعْفِ سَنَدِ الحَدِيثِ المُعَيَّنِ الحُكْمُ بِضَعْفِهِ فِي نَفْسِهِ؛ إِذْ قَدْ يَكُونُ لَهُ إِسْنَادٌ آخَرُ، إِلَّا أَنْ يَنُصَّ إِمَامٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُرْوَى إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ.[٣]

قُلْتُ: يَكْفِي[٤] المُنَاظَرَةَ تَضْعِيفُ الطَّرِيقِ الَّتِي أَبْدَاهَا المُناظِرُ وَينْقَطِعُ؛ إِذِ الأَصْلُ عَدَمُ مَا سِوَاهَا حتَّى يَثْبُتَ بِطَرِيقٍ أُخْرَى، واللهُ أَعْلَمُ.

١٣ أ قَالَ[٥]: وَيَجُوزُ رِوَايَةُ ما عَدَا الْمَوْضُوعِ في بَابِ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيبِ والقَصَصِ والمَواعِظِ ونَحْوِ ذَلِكَ إلا في صِفاتِ اللهِ تَعالَى[٦].

وفي بَابِ الحَلالِ والحَرَامِ. قَالَ: وَمِمَّنْ يُرَخِّصُ في رِوايةِ الضَّعِيفِ فِيما ذَكَرْنَاهُ

(١) في (ش) و(ف) و(ع): «فرحمه».

(٢) رواها ابنُ عديٍّ في جزء أسامي مَن رَوى عنهم البخاريُّ من مشايخِهِ: ٢/أ. ومن طريقه رواه الخطيبُ في تاريخ بغداد ٢/ ٢٠. وانظر: وفيات الأعيان ٤/ ١٨٩، وسير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٠٨، وطبقات الشافعية الكبرى ٢/ ٦، والبداية والنهاية ١/ ٢٥.

(٣) انظر معرفة أنواع علم الحديث: ٢١٠، واعترض ابن حجر على ذلك فقال في نكته ٢/ ٨٨٧: «إذا بَلَغَ الحافِظُ المتأَهِّلُ الجَهْدَ، وبَذَلَ الوسْعَ في التفتيش على ذلك المتنِ مِن مَظَانِّهِ، فلم يَجدْه إلا من تلك الطريق الضعيفةِ فما المانعُ له مِنَ الحُكْم بالضعفِ بِناءً على غلبة ظَنِّهِ؟ وكذلك إذا وجد كلامَ إمامٍ من أئمَّةِ الحديث قد جَزَم بأن فلانًا تفرَّدَ به، وعَرَفَ المتأخِّرُ أنَّ فُلانًا المذكورَ قد ضُعِّفَ بتضعيفٍ قادحٍ، فما الذي يَمْنَعُه من الحكم بالضعف؟ والظاهر أن المصنِّفَ -أي ابن الصلاح- مشى على أصله في تعذُّرِ استقلالِ المتأخِّرِينَ بالحكم على الحديث بما يَليقُ به، والحقُّ خلافه كما تقدم».

(٤) في (ش) و(ف) و(ع): «يكفي في».

(٥) معرفة أنواع علم الحديث: ٢١٠.

(٦) في (ش) و(ف) و(ع): «عز وجل».

ابنُ مَهْدِيٍّ[1] وأحمدُ بنُ حَنْبلٍ[2] -رَحِمَهُما اللهُ تَعالى[3]- قالَ[4]: وإذا عَزَوْتَهُ إلى النَّبيِّ ﷺ مِنْ غيرِ إِسْنادٍ فلا تَقُلْ:[5] قَالَ: رَسُولُ اللهِ[6] ﷺ كَذا وكَذا. ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الأَلْفَاظِ الجَازِمةِ، بَلْ بِصِيغَةِ التَّمْرِيضِ، وكَذا فِيمَا يُشَكُّ في صِحَّتِهِ أيضًا[7].

(١) رواه عنه الحاكم في المدخل إلى الإكليل: ٢٥، والبيهقي في المدخل إلى دلائل النبوة ١/ ٣٤، والخطيب في الجامع ٢/ ٩١ (١٢٦٥).

(٢) رواه عنه الخطيب في الكفاية: (٢١٣ ت، ١٣٤هـ)، وكذلك روي ذلك عن سفيان بن عيينة، وسفيان الثوري، ويحيى بن محمد. وانظر: محاسن الاصطلاح: ١١٨.

(٣) «تعالى» لم ترد في (ش) و(ف)، وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٤) معرفة أنواع علم الحديث: ٢١١، وتعليقنا عليه. وانظر: نكت الزركشي ٢/ ٣٢٢-٣٢٤.

(٥) في الأصل: «يقل».

(٦) «رسول الله» لم ترد في (ش) و(ف) وفي (ع): «النبي».

(٧) كتب في هذا الموضع: «بلغ سماعًا ومقابلةً معي بالأصل، كَتَبه ابنُ كثير».

النوع الثالث والعشرون

معرفة من تقبل روايته ومن لا تقبل وبيان الجرح والتعديل (١)

المَقْبُولُ الثِّقَةُ الضَّابِطُ لِمَا يَرْوِيهِ، وَهُوَ المُسْلِمُ (٢البَالِغُ العَاقِلُ٢)، سَالِمًا مِنْ أَسْبَابِ الفِسْقِ وَخَوَارِمِ المُرُوءَةِ(٣)، وَأَنْ يَكُونَ مَعَ ذَلِكَ مُتَيَقِّظًا غَيْرَ مُغَفَّلٍ، حَافِظًا إِنْ حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ، فَاهِمًا إِنْ حَدَّثَ عَلَى المَعْنَى، فَإِنِ اخْتَلَّ شَرْطٌ مِمَّا ذَكَرْنَا رُدَّتْ رِوَايَتُهُ.

وَتَثْبُتُ عَدَالَةُ الرَّاوِي بِاشْتِهَارِهِ بِالخَيْرِ وَالثَّنَاءِ الجَمِيلِ عَلَيْهِ، أَوْ بِتَعْدِيلِ الأَئِمَّةِ، أَو اثْنَيْنِ مِنْهُمْ له(٤)، أَوْ وَاحِدٍ عَلَى الصَّحِيحِ، وَلَوْ بِرِوَايَتِهِ عَنْهُ فِي قَوْلٍ.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ(٥) وَتَوَسَّعَ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ(٦)، فَقَالَ: كُلُّ حَامِلِ عِلْمٍ مَعْرُوفُ العِنَايَةِ بِهِ، فَهُوَ عَدْلٌ مَحْمُولٌ أَمْرُهُ على العَدَالَةِ حتَّى يَتَبَيَّنَ جَرْحُهُ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ(٧):

---

(١) انظر في صفة مَن تُقبَلُ روايتُه ومَنْ تُرَدُّ:
الإرشاد ١/ ٢٧٣-٣٣٣، والتقريب مع التدريب ١/ ٢٩٩، والمنهل الروي: ٦٣، والخلاصة: ٨٨، ونزهة النظر: ١٨٥-١٩٩، والمختصر: ١٥٥، وفتح المغيث ١/ ٢٦٢، وألفية السيوطي: ٩٦-١١٢، وتوضيح الأفكار ٢/ ١١٤، وظفر الأماني: ٧٨.

(٢-٢) في (ش) و(ف) و(ع): «العاقل البالغ».

(٣) انظر: محاسن الاصطلاح: ١٢٠، ونكت الزركشي ٣/ ٣٢٥، والتقييد والإيضاح: ١٣٦.

(٤) من (ش) و(ف) و(ع).

(٥) معرفة أنواع علم الحديث: ٢١٣.

(٦) ينظر: التمهيد ١/ ٢٨، وجامع بيان العلم وفضله ٢/ ١٩٩.

(٧) في الأصل: «عليه السلام».

«يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ»[١]. قَالَ: وَفِيمَا قَالَهُ اتِّسَاعٌ غَيْرُ مَرْضِيٍّ، واللهُ أعلمُ.

قُلْتُ: لو صَحَّ ما ذَكَرَهُ مِنَ الحَدِيثِ لَكَانَ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ قَوِيًّا، ولَكِنْ في صِحَّتِهِ نَظَرٌ قَوِيٌّ، والأَغْلَبُ عَدَمُ صِحَّتِهِ، واللهُ أعلمُ.

وَيُعْرَفُ ضَبْطُ الرَّاوِي بمُوَافَقَتِهِ[٢] الثِّقَاتِ لَفْظًا أو مَعْنًى، وعَكْسُهُ عَكْسُهُ[٣]،
١٣ ب والتَّعْدِيلُ مَقبولٌ منْ غَيْرِ ذِكْرِ السَّببِ[٤]؛ لأنَّ تَعْدَادَهُ يَطُولُ، فَقُبِلَ إِطْلاقُهُ[٥] بِخَلافِ الجَرْحِ؛ فإنَّهُ لا يُقْبَلُ إلَّا مُفَسَّرًا[٦]؛ لاخْتِلافِ النَّاسِ فيهِ[٧] في الأسبَابِ المُفَسِّقَةِ، فقدْ يَعْتَقِدُ ذَلِكَ[٨] الجارِحُ شيئًا مُفَسِّقًا فَيُضَعِّفُهُ، ولا يَكُونُ كَذلِكَ في نَفْسِ الأَمْرِ أو عِنْدَ غَيْرِهِ؛ فلِهَذا اشْتُرِطَ بَيَانُ السَّببِ في الجَرْحِ[٩]. ....

(١) هذا الحديث مَرويٌّ عن عِدَّةٍ من الصحابةِ رَضِيَ اللهُ عنهم مَرفوعًا، ومع ذلك فهو حديثٌ ضعيفٌ كما صرَّحَ بذلك المصنِّفُ. انظر: تحقيقنا لمعرفة أنواع علم الحديث: ٢١٣-٢١٦، وقد خرَّجْنَاه تخريجًا مُستوعبًا مع بيان عِلله.

(٢) في (ش) و(ف) و(ع): «بموافقة».

(٣) أي: يُعرَفُ عَدَمُ ضَبْطِهِ بمخالفته الثقاتِ. وانظر: جامع الأصول ١/ ٧٢-٧٤، ونكت الزركشي ٢/ ٣٣٦.

(٤) بعده في (ش) و(ف): «أو لم يذكر» وجعلها العلامة أحمد شاكر بين معكوفتين.

(٥) صوَّبَه الخطيبُ، واختاره أبو إسحاقَ الشيرازيُّ، وصحَّحَه الزركشيُّ وقال: «هو المنصوصُ للشافعيِّ»، وقال القرطبيُّ: «هو الأكثرُ من قَوْلِ مَالِكٍ». انظر: الكفاية (١٦٥ ت، ٩٩هـ)، واللمع: ٤٦، والبحر المحيط ٤/ ٢٩٣-٢٩٤.

(٦) قال العراقيُّ في التقييد: ١٤٠ «وقد حَكَى القاضي أبو بكر عن الجمهورِ قَبولَ جَرْحِ أهلِ العلم بهذا الشأنِ من غيرِ بيانٍ، واختاره إمامُ الحرمين، وأبو بكر الخطيبُ، والغزاليُّ، وابنُ الخطيب».

(٧) لم ترد في (ش) و(ف).

(٨) لم ترد في (ش) و(ف).

(٩) أضاف البلقيني في محاسن الاصطلاح: ١٢٢، فقال: «زيادة: وذَهبَ قومٌ إلى أنه لا يُشترَطُ ذلك، كما مَرَّ مثلُه في التعديلِ على المشهور. وأغرب مَن قال: يَكفِي الإطلاقُ في الجَرْحِ =

قالَ الشَّيْخُ أَبو عَمْرٍو[١]: وأَكْثَرُ ما يُوجَدُ في كُتُبِ الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ: فُلانٌ ضَعيفٌ أو مَتْرُوكٌ ونَحْوُ ذَلِكَ، فإنْ لَمْ نَكْتَفِ بهِ انْسَدَّ بابٌ كَبيرٌ في ذلكَ. وأَجَابَ: بِأَنَّا إذا لَمْ نَكْتَفِ بِهِ تَوَقَّفْنَا في أَمْرِهِ لِحُصُولِ الرِّيبَةِ عِنْدَنا بذَلِكَ.

قُلْتُ: أَمَّا كَلامُ هؤلاءِ الأَئِمَّةِ المُنْتَصِبِينَ لِهَذا الشَّأْنِ فَيَنْبَغِي أن يُؤْخَذَ مُسَلَّمًا منْ غيرِ ذِكْرِ أَسْبَابٍ؛ وذلكَ للعِلْمِ بمَعْرِفَتِهِمْ واطِّلاعِهِمْ واضْطِلاعِهِمْ في هذا الشَّأْنِ واتِّصافِهِمْ بالإِنْصَافِ والدِّيَانَةِ والخِبْرَةِ والنُّصْحِ، لا سِيَّمَا إذا أَطْبَقُوا على تَضْعِيفِ الرَّجُلِ، أو كَوْنِهِ مَتْرُوكًا أو كَذَّابًا [٢]أو نَحْوَ[٢] ذلكَ. فالمُحَدِّثُ الماهِرُ لا يَتَخالَجُهُ في مثلِ هذا وَقْعَةٌ في مُوَافَقَتِهم لصِدْقِهم وأمانَتِهم ونُصْحِهم، ولِهَذا يَقُولُ الشافِعِيُّ في كَثيرٍ مِن كَلامِهِ على الأحاديثِ: لا يُثْبِتُهُ أَهْلُ العِلْمِ بِالحَدِيثِ[٣] ويَرُدُّهُ ولا يَحْتَجُّ بِهِ بمُجرَّدِ ذلكَ، واللهُ أعلمُ[٤].

أَمَّا إذا تَعارَضَ جَرْحٌ وتَعْديلٌ فَينبَغِي أن يَكُونَ الجَرْحُ حِينَئِذٍ مُفَسَّرًا، وهلْ هوَ المُقدَّمُ؟ أو التَّرجِيحُ بالكَثْرةِ أوِ الأَحْفظِ؟ فيهِ نِزاعٌ مَشهورٌ في أُصولِ الفِقهِ وفُروعِهِ وعِلمِ الحَديثِ[٥]. ....

= دون التعديل. وقيل: إن كان عالمًا بالأسبابِ كَفى الإطلاقُ فيهما، وإلا لم يَكْفِ واحدٌ منهما، وتقريرُ الأدلَّةِ في فنِّ الأصول».

(١) معرفة أنواع علم الحديث: ٢١٩.

(٢-٢) في الأصل: «ونحو».

(٣) انظر: على سبيل المثال الأم ٥/ ١٧٣ و٦/ ٢٢٥ و٧/ ١٣٠.

(٤) قال العراقي في التقييد: ١٤٠: «وقد حَكَى القاضي أبو بكرٍ عن الجمهور قَبولَ جَرْحِ أهل العِلْمِ بهذا الشأنِ من غيرِ بيانٍ، واختاره إمامُ الحرمين، وأبو بكرٍ الخطيبُ، والغزاليُّ، وابن الخطيب».

(٥) قال الشيخُ برهانُ الدِّينِ الأبناسي في الشذا الفيَّاح ١/ ٢٤٤: «وفي المسألة **ثلاثة أقوال، أصحُّها**: تقديمُ الجَرح مطلقًا، **والثاني**: إن كان المعدِّلون أكثرَ قُدِّم التعديلُ؛ لأنَّ كثرتَهم =

(١والصَّحيحُ أنَّ الجَرْحَ مُقدَّمٌ مُطْلقًا إذا كانَ مُفسَّرًا١)، واللهُ أعلَمُ. ويَكفِي قَولُ الواحِدِ في التَّعْدِيلِ والتَّجْرِيحِ على الصَّحِيحِ[٢]، وأمَّا رِوَايةُ الثِّقَةِ عنْ شَيْخٍ، فَهَلْ يَتضَمَّنُ تَعْدِيلَهُ ذَلِكَ الشَّيخَ أَمْ لا؟ فِيهِ ثَلاثَةُ أَقْوَالٍ ثالِثُها: إنْ كانَ لا يَروِي إلَّا عن ثِقَةٍ فتَوْثِيقٌ، وإلَّا فلا[٣]، والصَّحِيحُ[٤] لا يَكُونُ تَوْثِيقًا لَهُ حتَّى ولو كَانَ مِمَّنْ يَنُصُّ عَلَى عَدَالَةِ شُيُوخِهِ، ولو قَالَ: حَدَّثَنِي الثِّقَةُ. لا يَكُونُ ذَلِكَ تَوْثِيقًا له على الصَّحِيحِ[٥]؛ لأنَّهُ قد يَكُونُ ثِقَةً عِنْدَهُ لا عِنْدَ غَيْرِهِ وَهَذا وَاضِحٌ، وللهِ الحَمْدُ. ١٤ أ

قَالُوا[٦]: وكَذَلِكَ فُتْيَا العَالِمِ أو عَمَلُهُ على وَفْقِ حَدِيثٍ لا يَسْتَلزِمُ تَصْحِيحَهُ لهُ[٧].

قُلْتُ: وفي هذا نَظَرٌ، إذا لم يَكُنْ في البَابِ غَيْرُ ذلكَ الحَدِيثِ، أو تَعَرَّضَ لِلاحْتِجاجِ بهِ في فُتْيَاه أو حُكْمِه، أوِ استَشْهَدَ بهِ عندَ العَمَلِ بمُقْتَضاهُ[٨]. قالَ

= تُقَوِّي جانبَهم، **والقولُ الثالث**: أنهما مُتعارِضان فلا يُرَجَّحُ أحدُهما إلا بِمُرَجِّحٍ، حكاه ابن الحاجب»، وانظر أيضًا هذه الأقوال وتفصيلها في شرح التبصرة والتذكرة، ١/ ٣٤٤-٣٤٥.

(١-١) من «والصحيح...» إلى هنا لم يرد في (ش) و(ف)، وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٢) انظر هذه المسألة والأقوال التي فيها في التقييد والإيضاح: ١٤٢-١٤٣.

(٣) انظر: نكت الزركشي ٣/ ٣٦٧-٣٦٨، وشرح التبصرة والتذكرة ١/ ٣٤٩-٣٥٠.

(٤) بعد هذا في (ش) و(ف): «أنه» وقد جعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٥) ذهب إلى ذلك الخطيبُ، والصيرفي، وابن الصبَّاغِ، والقفال الشاشي، والروياني، والماوردي، وأبو الطيب الطبري، وأبو إسحاق الشيرازي. انظر: الكفاية (٥٣١ ت، ٣٧٣هـ)، والبحر المحيط ٤/ ٢٩١.

(٦) في (ش) و(ف) و(ع): «قال».

(٧) انظر: شرح التبصرة والتذكرة ١/ ٣٤٩.

(٨) قال العراقي في التقييد والإيضاح: ١٤٤ مُعقِّبًا على اعتراض المصنف هنا: «وفي هذا النظرِ نَظرٌ؛ لأنه لا يَلْزَمُ مِن كَوْنِ ذلك البابِ ليس فيه غيرُ هذا الحديثِ ألَّا يَكونَ ثَمَّ دليلٌ آخَرُ من قياسٍ أو إجماعٍ ولا يلزم المفتي، أو الحاكم أن يذكر جميع أدلته، بل ولا بعضها، =

ابنُ الحاجِبِ[1]: وحُكْمُ الحاكِمِ المُشْتَرِطِ العَدَالَةَ تَعْدِيلٌ باتِّفَاقٍ. وأَمَّا إعْرَاضُ العالِمِ عنِ الحَدِيثِ المُعيَّنِ بعدَ العِلْمِ بِهِ فلَيْسَ قادِحًا في الحديثِ باتِّفَاقٍ؛ لأنَّهُ قد يَعْدِلُ عنهُ لِمُعَارِضٍ أرْجَحَ عندهُ مع اعْتِقادِهِ صِحَّتَهُ.

مسألةٌ:

مَجهولُ العَدَالةِ باطِنًا وظاهِرًا لا تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ عندَ الجَمَاهِيرِ[2]، ومَنْ جُهِلَتْ عَدالتُهُ باطِنًا، ولكنَّهُ عَدْلٌ في الظَّاهِرِ، وهو المستورُ، فَقد قَالَ بِقَبُولِهِ بعضُ الشَّافِعِيِّينَ، ورَجَّحَ ذلكَ سُلَيْمُ بنُ أيُّوبَ الفَقِيهُ، ووَافَقَهُ ابنُ الصَّلاحِ[3]، وقد حَرَّرْتُ البَحْثَ في ذلكَ في (**المُقَدِّمات**)، واللهُ أعلمُ.

فَأَمَّا المُبْهَمُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ، أَوْ مَنْ سُمِّيَ وَلا تُعْرَفُ عَيْنُهُ، فَهَذا مِمَّنْ لا يَقْبَلُ رِوايتَهُ أَحَدٌ عَلِمْنَاه، ولَكِنَّهُ إذا كانَ في عَصْرِ[4] التَّابِعِينَ والقُرُونِ المَشْهُودِ لَهُمْ بالْخَيْرِ، فَإِنَّهُ يُسْتَأْنَسُ بِرِوَايَتِهِ وَيُسْتَضَاءُ بِها في مَوَاطِنَ، وَقَدْ وَقَعَ في **مُسْنَدِ الإِمَامِ أَحْمَدَ** وَغَيْرِهِ مِنْ هذا القَبِيلِ كَثِيرٌ، واللهُ أَعْلَمُ.

= ولعل له دليلًا آخَرَ، واستأنس بالحديث الواردِ في الباب، وربما كان المفتي أو الحاكم يرى العملَ بالحديثِ الضعيف، وتقديمَهُ على القياس؛ كما تقدم حكاية ذلك عن أبي داود أنه كان يرى الحديث الضعيف إذا لم يرد في الباب غيرُه أَوْلى من رأي الرجال، وكما حُكِيَ عن الإمام أحمدَ مِن أنه يُقدِّم الحديثَ الضعيفَ على القياسِ، وحمل بعضُهم هذا على أنه أُرِيدَ بالضعيف هنا الحديثُ الحسنُ، والله أعلم». وانظر: نكت الزركشي ٣/ ٣٧٣.

(١) منتهى الوصول ٢/ ٦٦.

(٢) قال البلقيني في محاسن الاصطلاح: ١٢٦: «أبو حنيفة يَقبَلُ مِثْلَ هذا»، وقال الزركشي في النكت ٣/ ٣٧٤: «وظَاهِرُه حِكايةُ خِلافٍ فيه، وبه صرَّحَ الخبازيُّ من الحنفية، وإنما قَبِلَ أبو حنيفةَ ذلك في عصر التابعين لِغلبةِ العدالة عليهم».

(٣) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٢٣، وتدريب الراوي ١/ ٣١٦.

(٤) في الأصل: «أصل».

١٤ب قَالَ الخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ[1] وغَيْرُهُ: وتَرْتَفِعُ الجَهَالَةُ عَنِ الرَّاوِي بِمَعْرِفَةِ العُلَمَاءِ لَهُ، أَوْ بِرِوَايَةِ عَدْلَيْنِ عنهُ. قالَ الخَطِيبُ: وَلا[2] يَثْبُتُ لَهُ حُكْمُ العَدَالَةِ بِرِوَايَتِهِمَا عَنْهُ، وَعَلَى هذا النَّمَطِ مَشَى ابْنُ حِبَّانَ وغَيْرُهُ، بَلْ[3] حَكَمَ لهُ بِالعَدَالَةِ بمُجَرَّدِ هَذِهِ الحَالَةِ، واللهُ أَعْلَمُ. قَالُوا[4]: فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ سِوَى وَاحِدٍ مِثْلُ: عَمْرِو ذِي مُرٍّ وجَبَّارٍ الطَّائِيِّ وسَعِيدِ بْنِ ذِي حُدَّانَ[5] تَفَرَّدَ بِالرِّوَايَةِ عَنْهُمْ أَبُو إِسْحَاقَ السَّبِيعِيُّ[6]، وجُرَيُّ[7] ابْنُ كُلَيْبٍ تَفَرَّدَ عَنْهُ قَتَادَةُ، قَالَ الخَطِيبُ: والهَزْهَازُ بنُ مَيْزَنَ[8] تَفَرَّدَ عَنْهُ الشَّعْبِيُّ، قال ابنُ الصَّلاحِ[9]: ورَوَى عَنْهُ الثَّوْرِيُّ[10].

---

(١) الكفاية في علم الرواية: (١٤٩-١٥٠ ت، ٨٨-٨٩هـ).

(٢) في (ش) و(ف) و(ع): «لا».

(٣) في (ش) و(ف): «بأن».

(٤) منهم الخطيب انظر: الكفاية (١٤٩ت، ٨٨ هـ).

(٥) بضم الحاء المهملة، وتشديد الدال المهملة. انظر: الإكمال ٢/ ٦١، وتبصير المنتبه ١/ ٤١٦، وتاج العروس ٨/ ١٣.

(٦) قال ابن المديني: «وقد رَوى عن سبعين أو ثمانين لم يَرْوِ عنهم غيرُهُ»، وقال الجوزجاني: «أمَّا أبو إسحاقَ فَرَوى عن قومٍ لا يُعرَفُونَ، ولم يَنتشِرْ عنهم عند أهلِ العلم إلا ما حَكَى أبو إسحاقَ عنهم»، وقال أبو داود: «حدَّثَ أبو إسحاقَ عن مِائةِ شيخٍ لا يُحَدِّثُ عنهم غيرُهُ» انظر: سؤالات الآجُرِّيِّ ٣/ ١٧٥، وأحوال الرجال (١٠٥)، وتهذيب الكمال ٥/ ٤٣٣.

(٧) بضم أوله، تصغير جَرْوٍ. انظر: التقريب (٩٢٠)، والخلاصة: ٦٢.

(٨) قال العراقي في التقييد: ١٤٦: «إنَّ الخطيبَ سَمَّى والدَ هَزْهاز: مَيْزَن -بالياء المثناة- وتَبِعَه المصنِّفُ، والذي ذَكَره ابن أبي حاتمٍ في كتاب الجرح والتعديل: أنه مَازَن - بالألف - وفي بعض النسخ بالياء، ولعلَّ بعضَهم أمَالَه في اللفظ فكُتِب بالياء، والله أعلم» وانظر: الجرح والتعديل ٩/ ١٢٢، ونكت الزركشي ٣/ ٣٩٠.

(٩) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٢٦، قال الزركشي في نكته ٣/ ٣٨٩: «هذا سَهْوٌ؛ فإنَّ الثَّوْريَّ لم يَرْوِ عن الشعبيِّ، فكيف يَرْوِي عنه شيخه؟! نبَّهَ عليه الحافظ المزِّيُّ».

(١٠) انظر بلا بدٍّ تعليقنا المطول على معرفة أنواع علم الحديث: ٢٢٦.

وَقَالَ ابْنُ الصَّلاحِ: وَقَد رَوَى البُخَارِيُّ لِمِرْدَاسٍ[1] الأَسْلَمِيِّ، وَلَمْ يَرْوِ عَنْهُ سِوَى قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ[2]، ومُسْلِمٌ لَرَبِيعَةَ بْنِ كَعْبٍ، وَلَمْ يَرْوِ عَنْهُ سِوَى أَبِي سَلَمَةَ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ[3] قَالَ: وَذَلِكَ مَصِيرٌ مِنْهُما إِلَى ارْتِفَاعِ الْجَهَالَةِ بِرِوَايَةِ وَاحِدٍ، وَذَلِكَ مُتَّجِهٌ كَالخِلافِ في الاكْتِفَاءِ بِوَاحِدٍ فِي التَّعْدِيلِ[4].

قلتُ: تَوْجيهٌ جيِّدٌ، لَكِنَّ البخاريَّ ومُسلمًا إِنَّما اكتفيَا في ذلكَ بروايةِ الواحدِ فقط؛ لأنَّ هذَيْنِ صَحابيَّانِ، وجَهالةُ الصَّحابيِّ لا تضُرُّ بخلافِ غيرِهِ، واللهُ أعلمُ.

مَسْأَلةٌ:

والْمُبْتَدِعُ[5] إِنْ كُفِّرَ بِبِدْعَتِهِ فَلا إِشْكَالَ في رَدِّ رِوَايَتِهِ، وَإِذَا لَمْ يُكَفَّرْ فَإِنِ اسْتَحَلَّ الكَذِبَ رُدَّتْ أيضًا، وَإِنْ لَمْ يَسْتَجِزِ[6] الكَذِبَ فَهَلْ تُقْبَلُ[7] أمْ[8] لا، أو يُفرَّقُ بَيْنَ كَوْنِهِ دَاعِيَةً أَوْ غَيْرَ دَاعِيَةٍ؟ في ذَلِكَ نِزَاعٌ قَدِيمٌ وحَدِيثٌ، والَّذِي عَلَيْهِ الأَكْثَرُونَ التَّفْصِيلُ بَيْنَ الدَّاعِيَةِ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ حُكِيَ[9] عَنْ نَصِّ الشَّافِعِيِّ، وَقَدْ حَكَى ابْنُ حِبَّانَ عَلَيْهِ الاتِّفَاقَ، فَقَالَ: لا يَجُوزُ الاحْتِجَاجُ بِهِ عِنْدَ أَئِمَّتِنَا قَاطِبَةً، لا أَعْلَمُ بَيْنَهُمْ فِيهِ

(١) بكسر أوله وسكون الراء، انظر: التقريب (٦٥٥٣)، وتاج العروس ٦/١٨.
(٢) انظر بلا بد تعليقنا المطول على معرفة أنواع علم الحديث: ٢٢٧.
(٣) انظر بلا بد تعليقنا على معرفة أنواع علم الحديث: ٢٢٧.
(٤) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٢٦-٢٢٨.
(٥) في (ش) و(ف) و(ع): «المبتدع».
(٦) في (ش) و(ف) و(ع): «يستحل».
(٧) في (ش) و(ف) و(ع): «يقبل».
(٨) في (ش) و(ف): «أو».
(٩) قُلتُ: وممَّنَ حَكَاه الخطيبُ؛ حيثُ قال في الكفاية: (١٩٤ ت، ١٢٠هـ): «وذَهبتْ طائفةٌ من أهل العلم إلى قَبول أخبارِ أهلِ الأهواء الذين لا يُعرَفُ منهم استحلالُ الكَذِبِ، والشهادةُ لمن وافَقَهم بما ليس عندهم فيه شهادةٌ، وممَّن قال بهذا القولِ من الفقهاء أبو عبد الله محمدُ بنُ إدريسَ الشافعيُّ».

١٥ أ خِلافًا[١]. قَالَ ابْنُ الصَّلاحِ[٢]: وَهَذَا أَعْدَلُ الأَقْوَالِ وَأَوْلاهَا، وَالقَوْلُ بِالمَنْعِ مُطْلَقًا بَعِيدٌ، مُبَاعِدٌ للشَّائِعِ عَنْ أَئِمَّةِ الحَدِيثِ؛ فَإِنَّ كُتُبَهُمْ طَافِحَةٌ بِالرِّوَايَةِ عَنِ المُبْتَدِعَةِ غَيْرِ الدُّعَاةِ،[٣] فَفِي **الصَّحِيحَيْنِ** مِنْ حَدِيثِهِمْ فِي الشَّوَاهِدِ والأُصُولِ كَثِيرٌ[٤]، واللهُ أَعْلَمُ.

قُلْتُ: وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ[٥]: أَقْبَلُ شَهَادَةَ أَهْلِ[٦] الأَهْوَاءِ إِلَّا الخَطَّابِيَّةَ[٧] مِنَ الرَّافِضَةِ؛ لأَنَّهُمْ يَرَوْنَ شَهادةَ الزُّورِ لِمُوَافِقِيهِمْ[٨]. فَلَمْ يُفَرِّقِ الشَّافِعِيُّ في هذا النَّصِّ بَيْنَ الدَّاعِيةِ وغَيْرِهِ، ثُمَّ مَا الفَرْقُ فِي المَعْنَى بَيْنَهُما، وَهَذا البُخَارِيُّ قَدْ خَرَّجَ لعِمْرَانَ بنِ حِطَّانَ الخَارِجِيِّ؛ مَادِحِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُلْجِمٍ قَاتِلِ عَلِيٍّ، وَهَذا مِنْ أَكْبَرِ الدَّعْوَةِ[٩] إِلَى البِدْعَةِ[١٠]، وَاللهُ أَعْلَمُ.

مَسْأَلَةٌ:

التَّائِبُ مِنَ الكَذِبِ فِي حَدِيثِ النَّاسِ تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ خِلافًا لأَبِي بَكْرٍ الصَّيْرَفِيِّ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ قَدْ كَذَبَ فِي الحَدِيثِ مُتَعَمِّدًا، فَنَقَلَ ابْنُ الصَّلاحِ[١١] عَنْ أَحْمَدَ بْنِ

(١) المجروحين ٣/ ٦٣-٦٤.

(٢) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٣١-٢٣٢.

(٣) انظر: تعليقنا على معرفة أنواع علم الحديث: ٢٣١ هامش (٢).

(٤) انظر: تدريب الراوي ١/ ٣٢٨-٣٢٩.

(٥) الأم ٦/ ٢٠٦.

(٦) بعد هذا في الأصل: «البدع».

(٧) الخطابيَّةُ -بتشديد الطاء-: هم أصحابُ أبي الخطَّابِ محمد بن أبي زينبَ الأسديِّ، انظر: الفرق بين الفرق: ١٨، والتعريفات: ٥٩، وتاج العروس ٢/ ٣٧٥.

(٨) في الأصل لموافقتهم وما أثبتناه من (ش) و(ف) و(ع).

(٩) في (ش) و(ف): «الدعاة» وليس بشيء؛ إذ إن المقصودَ أنَّ: مَدْحَ قاتِلِ عَلِيٍّ أَكْبَرُ مِنَ الدَّعوةِ إلى البِدعةِ.

(١٠) انظر: محاسن الاصطلاح: ١٢٩.

(١١) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٣٢.

حَنْبَلٍ[1] وَأَبِي بَكْرٍ الحُمَيْدِيِّ شَيْخِ البُخَارِيِّ[2] أَنَّهُ لا تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ أَبَدًا. وَقَالَ أَبُو المُظَفَّرِ السَّمْعَانِيُّ: «مَنْ كَذَبَ فِي خَبَرٍ وَاحِدٍ وَجَبَ إِسْقَاطُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِهِ»[3].

قُلْتُ: وَمِنَ العُلَمَاءِ مَنْ كَفَّرَ مُتَعَمِّدَ الكَذِبِ فِي الحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُحَتِّمُ قَتْلَهُ، وَقَدْ حَرَّرْتُ ذَلِكَ فِي **(المُقَدِّمَاتِ)**.

وَأَمَّا مَنْ غَلِطَ فِي حَدِيثٍ، فَبُيِّنَ لَهُ الصَّوَابُ، فَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ، فَقَالَ ابْنُ المُبَارَكِ[4] وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ[5] وَالحُمَيْدِيُّ[6]: لا تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ أَيْضًا[7]. وَتَوَسَّطَ بَعْضُهُمْ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ عَدَمُ رُجُوعِهِ إِلَى الصَّوَابِ عِنَادًا، فَهَذَا يَلْتَحِقُ بِمَنْ كَذَبَ عَمْدًا، وَإِلَّا فَلا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَمِنْ هَهُنَا يَنْبَغِي التَّحَرُّزُ مِنَ الكَذِبِ كُلَّمَا أَمْكَنَ، فَلا يُحَدِّثُ إِلَّا مِنْ أَصْلٍ مُعْتَمَدٍ، وَيَجْتَنِبُ الشَّوَاذَّ وَالمُنْكَرَاتِ، فَقَدْ قَالَ القَاضِي أَبُو يُوسُفَ: مَنْ تَتَبَّعَ غَرائِبَ ١٥ ب

(١) رواه عنه الخطيب في الكفاية: (١٩٠ت، ١١٧هـ).

(٢) رواه الخطيب أيضًا في الكفاية: (١٩١ ت، ١١٨ هـ).

(٣) انظر: قواطع الأدلة ١/ ٣٢٤، وبه قال الماوردي والروياني من الشافعية. انظر: البحر المحيط ٤/ ٢٨٤.
قال البلقيني في محاسنه: ١٣٠: «ما نُقِلَ عن الصيرفيِّ يَقْرُبُ منه ما قاله ابنُ حزم: مَن أسقَطْنَا حَدِيثَهُ لم نَعُدْ لقَبولِهِ أبدًا، ومَنِ احتجَجْنَا به لم نُسْقِطْ روايتَهُ أبدًا. وكذا قاله ابن حِبَّان في آخرين».

(٤) رواه عنه الخطيب في الكفاية: (٢٢٧ ت، ١٤٣هـ).

(٥) رواه عنه الخطيب: (٢٢٨ ت، ١٤٤هـ).

(٦) أسنده الخطيب عنه في الكفاية: (٢٢٨ ت، ١٤٤هـ).

(٧) كما روى الخطيب في الكفاية: (٢٣٧ ت، ١٥١هـ) عن أبي حاتم الرازي، قال: «دَخلْتُ الكُوفةَ، فحَضرني أصحابُ الحديثِ، وقد تَعلَّقُوا بورَّاقِ سُفيانَ بنِ وَكيعٍ، فقالوا: أفسَدْتَ علينا شَيْخَنَا وابنَ شَيْخِنَا. قال: فبعثتُ إلى سُفيانَ بتلك الأحاديثِ التي أَدْخَلَها عليه وَرَّاقُه يَرجِعُ عنها، فلم يَرجِعْ عنها فتَرَكْتُه».

الحَدِيثِ كَذَب. وفِي الأَثَرِ: «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ»[1].

مَسْأَلةٌ:

وَإِذَا[2] حَدَّثَ ثِقةٌ عَنْ ثِقةٍ بحَدِيثٍ، فَأَنْكَرَ الشَّيْخُ سَمَاعَهُ لِذلك بالكُلِّيَّةِ، فاخْتَارَ ابنُ الصَّلاحِ[3] أَنَّهُ لا تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ عَنهُ؛ لِجَزْمِهِ بإِنْكَارِهِ، وَلا يَقْدَحُ ذَلِكَ في عَدَالَةِ الرَّاوِي عَنهُ فِيمَا عَدَاهُ، بِخِلافِ ما إِذَا قَالَ: لا أَعْرِفُ هَذا الحَدِيثَ مِنْ سَمَاعِي. فَإِنَّهُ تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ عَنهُ، وَأَمَّا إِذَا نَسِيَهُ فَإِنَّ الجُمْهُورَ يَقْبَلُونَهُ، وَرَدَّهُ بَعْضُ الحَنَفِيَّةِ[4]؛ كحَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى عَنِ الزُّهْرِيِّ عنْ عُرْوةَ عَنْ عَائِشَةَ: **«أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ نَفْسَهَا[5] بغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ»**[6]. قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: فَلَقِيتُ الزُّهْرِيَّ، فَسَأَلْتُهُ عَنْهُ فَلَمْ يَعْرِفْهُ[7]. وكحَدِيثِ رَبِيعةَ عنْ سُهَيْلِ بْنِ أبي صَالِحٍ، عن أَبِيهِ، عنْ أبي هُرَيْرَةَ: **«قَضَى بِالشَّاهِدِ وَاليَمِينِ»**[8]. ثُمَّ نَسِيَ سُهَيْلٌ لآفةٍ حَصَلَتْ لهُ فَكَانَ يَقُولُ: حَدَّثَنِي رَبِيعَةُ عَنِّي.

---

(١) أخرجه: مسلمٌ في مقدمة كتابه ١/٨، وأبو داود (٤٩٩٢)، من حديث أبي هريرة مرفوعًا.

(٢) في (ش) و(ف): «إذا».

(٣) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٣٣-٢٣٧.

(٤) قال العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ١/ ٣٦٢: «وحكاه ابنُ الصبَّاغِ في العدة عن أصحاب أبي حنيفة». وانظر تعليقنا على معرفة أنواع علم الحديث: ٢٣٤.

(٥) لم ترد في (ش) و(ف) و(ع)، وأشار محقق (ش) إلى أنها في أصله.

(٦) رواه الشافعيُّ في مسنده (١١٣٩) بتحقيقي، والطيالسي (١٤٦٣)، وعبد الرزاق (١٠٤٧٢)، والحُمَيدي (٢٢٨)، وأحمد ٦/ ٤٧ و١٦٥ و٢٦٠، والدارمي (٢١٩٠)، وأبو داود (٢٠٨٣) و(٢٠٨٤)، وابن ماجه (١٨٧٩)، والترمذي (١١٠٢) من طريق ابن جريج عن سليمان بن موسى بهذا الإسناد.

(٧) روى هذا اللفظَ عن ابن جُريج: أحمد ٦/ ٤٧، والبخاريُّ في التاريخ الكبير ٤/ ٣٨، وفي الضعفاء الصغير (١٤٦)، والطَحاوي في شرح المعاني ٣/ ٨، والعقيلي في الضعفاء الكبير ٢/ ١٤٠(٦٣٢).

(٨) رواه الشافعي في مسنده (١٧١٤) بتحقيقي، وأبو داود (٣٦١٠) و(٣٦١١)، وابن ماجه =

قُلْتُ: هَذا أَوْلَى بِالقَبُولِ مِنَ الأَوَّلِ، وَقَدْ جَمَعَ الخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ كِتَابًا فِيمَنْ حَدَّثَ بحَدِيثٍ ثُمَّ نَسِيَ[1].

مَسْأَلَةٌ:

وَمَنْ أَخَذَ عَلَى التَّحْدِيثِ أُجْرَةً، هَلْ تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ أَمْ لا؟ رُوِيَ عنْ أَحْمَدَ وإِسْحَاقَ وأَبِي حَاتِمٍ[2] أَنَّهُ لا يُكْتَبُ عَنْهُ لِمَا فِيهِ منْ خَرْمِ المُرُوءَةِ، ويُرَخِّصُ[3] فِيهِ[4] أَبُو نُعَيْمٍ الفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ وعَلِيُّ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ[5] وآخَرُونَ[6]، كَمَا تُؤْخَذُ الأُجْرَةُ على تَعْلِيمِ القُرْآنِ، وَقَدْ ثَبَتَ في (صَحِيحِ البُخَارِيِّ)[7]: «**إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللهِ**». وَقَدْ أَفْتَى الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ الشِّيرَازِيُّ فَقِيهُ العِرَاقِ بِبَغْدَادَ لأَبِي الحُسَيْنِ بْنِ النَّقُّورِ بِأَخْذِ الأُجْرَةِ لشُغْلِ المُحَدِّثِينَ لَهُ عَنِ الكَسْبِ[8] لِعَيَالِهِ[9].

= (٢٣٦٨)، وابن الجارود (١٠٠٧)، وأبو يعلى (٦٦٨٣)، والطحاوي في شرح المعاني ٤/ ١٤٤، وابن حبان (٥٠٧٣)، من طريق ربيعة، به.

(١) ذكره ابن الصلاح: ٢٣٧ باسم: «أخبارُ مَن حَدَّث ونَسِي»، وذكره الذهبي في السير ١٨/ ٢٩٠ باسم «مَن حَدَّث وَنَسِي».

(٢) رواه عنهم الخطيب في الكفاية: (٢٤٠ ت، ١٥٣-١٥٤هـ).

(٣) في (ش) و(ف) و(ع): «وترخص».

(٤) لم ترد في (ش) و(ف) و(ع).

(٥) رواه عنهما الخطيب في الكفاية: (٢٤٣ ت، ١٥٦هـ).

(٦) منهم: مجاهد، ويعقوب بن إبراهيم الدورقي. انظر: الكفاية: (٢٤٣-٢٤٤ ت، ١٥٥-١٥٦هـ).

(٧) ٧/ ١٧٠(٥٧٣٧).

(٨) في (ش) و(ف) و(ع): «التكسب».

(٩) انظر: تاريخ بغداد ٤/ ٣٨١، والمنتظم ٨/ ٣١٤، وسير أعلام النبلاء ١٨/ ٣٧٣.

مَسْألةٌ:

١٦ أ قَالَ الخَطِيبُ[١] البَغْدَادِيُّ: أَعْلَى العِبَارَاتِ في التَّعْدِيلِ والتَّجْرِيحِ أنْ يُقَالَ: حُجَّةٌ أو ثِقَةٌ. وَأَدْنَاهَا أَنْ يُقَالَ: كَذَّابٌ.

قُلْتُ: وَبَيْنَ ذَلِكَ أُمُورٌ كَثِيرَةٌ يَعْسُرُ ضَبْطُهَا، وَقَدْ تَكَلَّمَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو[٢] عَلَى مَرَاتِبَ مِنْهَا، وَثَمَّ اصْطِلاحَاتٌ لأَشْخَاصٍ يَنْبَغِي التَّوْقِيفُ عَلَيْهَا.

مِنْ ذَلِكَ: أَنَّ البُخَارِيَّ إِذَا قَالَ فِي الرَّجُلِ: سَكَتُوا عَنْهُ. أَوْ فِيهِ نَظَرٌ. فَإِنَّهُ يَكُونُ فِي أَدْنَى المَنَازِلِ وَأَرْدَئِهَا[٣] عِنْدَهُ، وَلَكِنَّهُ لَطِيفُ العِبَارَةِ فِي التَّجْرِيحِ، فَلْيُعْلَمْ ذَلِكَ[٤].

وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: إِذَا قُلْتُ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، فَهُوَ ثِقَةٌ[٥]. قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: إِذَا قِيلَ: صَدُوقٌ. أَوْ: مَحَلُّهُ الصِّدْقُ. أَوْ: لا بَأْسَ بِهِ. فَهُوَ مِمَّنْ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَيُنْظَرُ فِيهِ[٦].

وَرَوَى ابْنُ الصَّلاحِ[٧] عَنْ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ المِصْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: لا يُتْرَكُ الرَّجُلُ حَتَّى يَجْتَمِعَ الجَمِيعُ عَلَى تَرْكِ حَدِيثِهِ[٨].

---

(١) الكفاية: (٥٩ ت، ٢٢ هـ).

(٢) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٤٢-٢٤٦.

(٣) في الأصل: «أو أردئها».

(٤) نقلها اللكنوي في الرفع والتكميل: ٢٥٤ الطبعة الثانية.

(٥) الكفاية: (٦٠ ت، ٢٢ هـ).

(٦) الجرح والتعديل ٢/ ٣٧.

(٧) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٤٦.

(٨) الكفاية: (١٨١ ت، ١١٠ هـ).

وَقَدْ بَسَطَ ابْنُ الصَّلاحِ الكَلامَ فِي ذَلِكَ، وَالوَاقِفُ[1] عَلَى عِبَارَاتِ القَوْمِ يَفْهَمُ مَقَاصِدَهُمْ، بِمَا عَرَفَ مِنْ عِبَارَاتِهِمْ فِي غَالِبِ الأَحْوَالِ، وَبِقَرَائِنَ تُرْشِدُ إِلَى ذَلِكَ، وَاللَّهُ المُوَفِّقُ.

قَالَ ابْنُ الصَّلاحِ[2]: وَقَدْ فُقِدَ شَرْطُ الأَهْلِيَّةِ فِي غَالِبِ أَهْلِ زَمَانِنَا، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا مُرَاعَاةُ اتِّصَالِ السِّلْسِلَةِ فِي الإِسْنَادِ، فَيَنْبَغِي أَنْ لا يَكُونَ الشَّيْخُ[3] مَشْهُورًا بِالفِسْقِ[4] وَنَحْوِهِ، وَأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَأْخُوذًا عَنْ ضَبْطِ سَمَاعِهِ مِنْ مَشَايِخِهِ مِنْ أَهْلِ الخِبْرَةِ بِهَذَا الشَّأْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

---

(١) في (ش): «الوقف».

(٢) ينظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٢٤١.

(٣) لم ترد في (ش) و(ف).

(٤) في (ش) و(ف) و(ع): «بفسق».

النوع الرابع والعشرون

في[1] كيفية سماع الحديث وتحمله وضبطه

يَصِحُّ تَحَمُّلُ الصِّغَارِ الشَّهَادَةَ وَالأَخْبَارَ[2]، وَكَذَلِكَ الكُفَّارُ إِذَا أَدَّوْا مَا حَمَلُوهُ فِي حَالِ كَمَالِهِمْ، وَهُوَ الِاحْتِلَامُ وَالإِسْلَامُ.

وَيَنْبَغِي المُبَادَرَةُ[3] إِلَى إِسْمَاعِ الوِلْدَانِ الحَدِيثَ النَّبَوِيَّ، وَالعَادَةُ المُطَّرِدَةُ فِي ١٦ ب
أَهْلِ هَذِهِ الأَعْصَارِ وَمَا قَبْلَهَا بِمُدَدٍ مُتَطَاوِلَةٍ أَنَّ الصَّغِيرَ يُكْتَبُ لَهُ حُضُورٌ إِلَى تَمَامِ خَمْسِ سِنِينَ مِنْ عُمْرِهِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يُسَمَّى سَمَاعًا، وَاسْتَأْنَسُوا فِي ذَلِكَ بِحَدِيثِ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ: «أَنَّهُ عَقَلَ مَجَّةً[4] مَجَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي وَجْهِهِ مِنْ دَلْوٍ فِي دَارِهِمْ وَهُوَ ابْنُ خَمْسِ سِنِينَ». رَوَاهُ البُخَارِيُّ[5]، فَجَعَلُوهُ فَرْقًا بَيْنَ السَّمَاعِ وَالحُضُورِ، وَفِي رِوَايَةٍ: «وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعِ سِنِينَ»[6].

---

(١) لم ترد في (ش) و(ف).

(٢) قال ابن الأثير في جامع الأصول ١/ ٧١: «أمَّا إذا كان طفلًا عند التحمل، مُميِّزًا بالغًا عند الرواية فتقبل؛ لأنَّ الخللَ قَدِ اندفع عن تحمُّلِهِ وأدائه».

(٣) في (ش) و(ف): «المباراة».

(٤) مَجَّةً -بفتح الميم وتشديد الجيم المعجمة- والمجّ: هو إرسال الماء من الفم، وقيل: لا يُسمَّى مجًّا إلا إن كان على بُعْدٍ. وفعَلَه النبي ﷺ مع محمود إمَّا مداعبةً معه، أو لِيبارِكَ عليه بها، كما كان شأنه مع أولاد الصحابة. فتح الباري ١/ ١٧٢.

(٥) صحيح البخاري ١/ ٢٩ عقب (٧٧) باب: «متى يصح سماع الصغير» و١/ ٥٦ عقب (١٨٩) باب: استعمال وضوء الناس. وأخرجه أيضًا مسلم في صحيحه ٢/ ١٢٦(٣٣)، وابن ماجه (٦٦٠)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (١١٠٨)، وابن خزيمة (١٧٠٩).

(٦) الإلماع: ٦٣. وقال الحافظ ابن حجر في الفتح ١/ ١٧٣ عقب (١٨٧): «وذكر القاضي =

وَضَبَطَهُ بَعْضُ الحُفَّاظِ بِسِنِّ التَّمْيِيزِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ الدَّابَّةِ وَالحِمَارِ[1]. وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: لَا يَنْبَغِي السَّمَاعُ إِلَّا بَعْدَ العِشْرِينَ سَنَةً[2]. وَقَالَ بَعْضٌ: عَشْرٌ. وَقَالَ آخَرُونَ: ثَلَاثُونَ[3]. وَالمَدَارُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ عَلَى التَّمْيِيزِ، فَمَتَى كَانَ الصَّبِيُّ يَعْقِلُ كُتِبَ لَهُ سَمَاعٌ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو[4]: وَبَلَغَنَا عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعِيدٍ الجَوْهَرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ صَبِيًّا ابْنَ أَرْبَعِ سِنِينَ قَدْ حُمِلَ إِلَى المَأْمُونِ، قَدْ قَرَأَ القُرْآنَ وَنَظَرَ فِي الرَّأْيِ، غَيْرَ أَنَّهُ كَانَ[5] إِذَا جَاعَ يَبْكِي[6].

= عِياضٌ في الإلماع وغيره أنَّ بعضَ الرواياتِ أنه كان ابنَ أربَع، ولم أقفْ على هذا صريحًا في شيءٍ من الروايات بعدَ التتبع التامِّ، إلا إذا كان ذلك مأخوذًا من قول صاحب الاستيعاب (٣/ ٤٢٢): إنه عَقَل مَجَّةً، وهو ابنُ أربعِ سنينَ أو خمسٍ».

(١) رواه ابنُ الصلاح عن موسى بن هارون الحمَّال. يُنظر معرفة أنواع علم الحديث: ٢٤٨.

(٢) رواه الرامهرمزي، والخطيب عن موسى بن إسحاق. انظر المحدث الفاصل: ١٨٧، والكفاية: (١٠٤ ت، ٥٤-٥٥هـ).

(٣) قال موسى بن هارون: «أهلُ البصرةِ يَكتبون لعشرِ سنين، وأهلُ الكوفةِ لعشرين، وأهلُ الشامِ لثلاثين». انظر: المحدث الفاصل: ١٨٧، والكفاية: (١٠٤ ت، ٥٥ هـ)، ومعرفة أنواع علم الحديث: ٢٤٨.

(٤) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٥٠.

(٥) لم ترد في (ش) و(ف).

(٦) هذه القصة أوردها الخطيبُ في الكفاية: (١١٧ ت، ٦٤ هـ) بسند ضعيف، فيه أحمد بن كامل القاضي، قال الذهبي في الميزان ١/ ١٢٩: «ليَّنه الدارقطنيُّ. وقال: كان مُتساهلًا ومشَّاه غيرُه، وكان من أوعيةِ العلم، كان يَعتمِدُ على حفظه فيَهم».
قال العراقيُّ في شرح التبصرة والتذكرة ١/ ٣٨٥: «والذي يَغْلِبُ على الظنِّ عدمُ صحَّةِ هذه الحكايةِ، وقد رَواها الخطيبُ في الكفاية بإسناده، وفي سندها أحمدُ بنُ كاملٍ القاضي، وكان يَعتمِدُ على حفظه فيهم، وقال الدارقطني: كان متساهلًا».
وقال في التقييد والإيضاح: ١٦٥: «أحسَنَ المصنِّفُ في التعبير عن هذه الحكايةِ بقوله: =

وَأَنْوَاعُ تَحَمُّلِ الحَدِيثِ ثَمَانِيَةٌ:

القِسْمُ[(١)] الأَوَّلُ: السَّمَاعُ، وَبِأَنْ[(٢)] يَكُونَ مِنْ لَفْظِ المُسْمِعِ حِفْظًا، أَوْ مِنْ كِتَابٍ. قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ: فَلا خِلافَ حِينَئِذٍ أَنْ يَقُولَ السَّامِعُ: حَدَّثَنَا، وَأَخْبَرَنَا، وَأَنْبَأَنَا، وَسَمِعْتُ، وَقَالَ لَنَا، وَذَكَرَ لَنَا فُلانٌ[(٣)]. وَقَالَ الخَطِيبُ[(٤)]: أَرْفَعُ العِبَارَاتِ: سَمِعْتُ، ثُمَّ: حَدَّثَنَا، وَحَدَّثَنِي. قَالَ: وَقَدْ كَانَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ لا يَكَادُونَ يُخْبِرُونَ عَمَّا سَمِعُوهُ مِنَ الشَّيْخِ إِلَّا بِقَوْلِهِمْ: أَخْبَرَنَا. مِنْهُمْ[(٥)]: حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَهُشَيْمٌ[(٦)]، ويَزِيدُ بْنُ هَارُونَ وعَبْدُ الرَّزَّاقِ ويَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُويَه وَآخَرُونَ كَثِيرُونَ. قَالَ ابْنُ الصَّلاحِ[(٧)]: وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ: حَدَّثَنَا، وَأَخْبَرَنَا أَعْلَى مِنْ: سَمِعْتُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَقْصِدُهُ بِالِاسْتِمَاعِ[(٨)] بِخَلافِ ذَاكَ[(٩)]، واللهُ أَعْلَمُ.

حَاشِيَةٌ: قُلْتُ: بَلِ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ[(١٠)] أَعْلَى العِبَارَاتِ عَلَى هَذَا أَنْ يَقُولَ:

= بَلَغَنَا. ولم يَجْزِمْ بنقلها، فقد رأيتُ بعض الأئمَّةِ من شيوخنا يَستبعِدُ صِحَّتَها، ويقولُ على تقديرِ وقوعِها لم يَكُنِ ابنَ أربعِ سنينَ، وإنما كان ضئيلَ الخلقةِ، فيُظَنُّ صِغَرُه. والذي يَغلِبُ على الظنِّ عدمُ صحتها».

وقد مال الزركشي في نكته ٣/ ٤٧١ إلى خلاف ما ذهب إليه العراقي، وانظر: تاريخ بغداد ٤/ ٣٥٦، وسير أعلام النبلاء ١٥/ ٥٤٤، وميزان الاعتدال ١/ ١٢٩، ولسان الميزان ١/ ٢٤٩.

(١) لم ترد في الأصل و(ع).

(٢) في (ش) و(ف): «وتارة».

(٣) انظر: الإلماع: ٦٩.

(٤) الكفاية: (٤١٣ و٤١٤ ت، ٢٨٤-٢٨٥ هـ).

(٥) في (ش) و(ف): «ومنهم».

(٦) بعد هذا في (ش) و(ف): «ابن بشير»، وجعلها محقق (ش) بين معكوفتين.

(٧) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٥٢.

(٨) في (ش) و(ف) و(ع): «بالإسماع».

(٩) في (ش) و(ف): «ذلك».

(١٠) في (ش) و(ف): «تكون».

١٧ أ حَدَّثَنِي، فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ: حَدَّثَنَا، أَوْ: أَخْبَرَنَا قَدْ لا يَكُونُ قَصَدُهُ الشَّيْخُ بِذَلِكَ أَيْضًا؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ فِي جَمْعٍ كَثِيرٍ، واللهُ أَعْلَمُ.

القِسْمُ الثَّانِي: القِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ حِفْظًا، أَوْ مِنْ كِتَابٍ؛ وَهُوَ العَرْضُ عِنْدَ الجُمْهُورِ، وَالرِّوَايَةُ بِهَا[1] سَائِغَةٌ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ إِلَّا عِنْدَ شُذَّاذٍ لا يُعْتَدُّ بِخِلافِهِمْ[2]، وَمُسْتَنَدُ العُلَمَاءِ حَدِيثُ ضِمَامِ بْنِ ثَعْلَبَةَ وَهُوَ فِي **الصَّحِيحِ**[3]، وَهِيَ دُونَ السَّمَاعِ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ، وَعَنْ مَالِكٍ[4] وَأَبِي حَنِيفَةَ[5] وابْنِ أَبِي ذِئْبٍ[6]: أَنَّهَا أَقْوَى.

وَقِيلَ: هُمَا سَوَاءٌ. وَيُعْزَى ذَلِكَ إِلَى أَهْلِ الْحِجَازِ وَالكُوفَةِ، وَإِلَى مَالِكٍ أَيْضًا وَأَشْيَاخِهِ مِنْ أَهْلِ المَدِينَةِ، وَإِلَى اخْتِيَارِ البُخَارِيِّ[7]، وَالصَّحِيحُ الأَوَّلُ، وَعَلَيْهِ عُلَمَاءُ المَشْرِقِ، فَإِذَا حَدَّثَ بِهَا يَقُولُ: قَرَأْتُ. أَوْ: قُرِئَ عَلَى فُلانٍ وَأَنَا أَسْمَعُ فَأَقَرَّ بِهِ. أَوْ: حَدَّثَنَا. أَوْ: أَخْبَرَنَا[8] قِرَاءَةً عَلَيْهِ. وَهَذَا وَاضِحٌ[9]، فَإِنْ أَطْلَقَ ذَلِكَ جَازَ عِنْدَ مَالِكٍ[10]

---

(١) «بها» كررت في الأصل.

(٢) ذهب جمعٌ من السلف إلى عدم صحة القراءة على الشيخ، منهم: أبو عاصم النبيل، وعبد الرحمن بن سلام الجمحي، ووكيع، ومحمد بن سلام، انظر: المحدث الفاصل: ٤٢٠، والكفاية: (٣٩٥-٣٩٨ ت، ٢٧١-٢٧٣ هـ)، ونكت الزركشي ٣/ ٤٧٩، وفتح المغيث ٢/ ٢٥.

(٣) انظر: صحيح البخاري ١/ ٣٤.

(٤) انظر: الكفاية (٤٠١ت، ٢٧٦هـ)، والإلماع: ٧١.

(٥) انظر: الكفاية: (٤٠٠ت، ٢٧٦هـ)، والإلماع: ٧٣. وفي هذين المصدرين يظهر لأبي حنيفة أكثر من قول.

(٦) انظر: المحدث الفاصل: ٥٢٢، والكفاية: (٤٤٤ت، ٣٠٩هـ)، والإلماع: ٧١.

(٧) انظر: معرفة علوم الحديث: ٢٥٧-٢٥٨، والكفاية: (٣٩٣-٣٩٤ت، ٢٧٠-٢٧١ هـ)، ومعرفة أنواع علم الحديث: ٢٥٤، ونكت الزركشي ٣/ ٤٨١.

(٨) في (ش) و(ف) و(ع): «أو أخبرنا أو حدثنا» بالتقديم والتأخير.

(٩) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٢٥٤-٢٥٥.

(١٠) انظر: جامع بيان العلم وفضله ٢/ ٢١٨، والإلماع: ١٢٣.

وَالبُخَارِيِّ[1]، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ القَطَّانِ[2] والزُّهْرِيِّ[3]، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ[4] وَمُعْظَمِ الحِجَازِيِّينَ وَالكُوفِيِّينَ[5]، حَتَّى إِنَّ مِنْهُمْ مَنْ سَوَّغَ: سَمِعْتُ. أَيْضًا[6]، وَمَنَعَ مِنْ ذَلِكَ أَحْمَدُ[7] وَالنَّسَائِيُّ[8] وَابْنُ المُبَارَكِ[9] وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ[10].

القِسْمُ الثَّالِثُ[11]: أَنَّهُ[12] يَجُوزُ: أَخْبَرَنَا. وَلا يَجُوزُ: حَدَّثَنَا. وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ[13] وَمُسْلِمٌ[14] وَالنَّسَائِيُّ[15] أَيْضًا وَجُمْهُورُ المَشَارِقَةِ، بَلْ نَقَلَ ذَلِكَ أَكْثَرُ المُحَدِّثِينَ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ أَوَّلَ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا ابْنُ وَهْبٍ. قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو[16]: وَقَدْ سَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ جُرَيْجٍ وَالأَوْزَاعِيُّ[17]. قَالَ: وَهُوَ الشَّائِعُ الغَالِبُ عَلَى أَهْلِ الحَدِيثِ.

---

(١) صحيح البخاري ١/٢٣ باب قول المحدِّث: حدثنا وأخبرنا.

(٢) انظر: المحدث الفاصل: ٥٢٢، والكفاية: (٤٤٤ ت، ٣٠٩ هـ)، والإلماع: ٧١.

(٣) انظر: المحدث الفاصل: ٤٢٨، والكفاية: (٤٣٩ ت، ٣٠٥-٣٠٦ هـ)، والإلماع: ١٢٣.

(٤) صحيح البخاري ١/٢٣، والمحدث الفاصل: ٥١٨، والكفاية: (٤٢٤ ت، ٢٩٣هـ).

(٥) انظر: الإلماع: ٧١ و١٢٣.

(٦) انظر: محاسن الاصطلاح: ١٤٢.

(٧) انظر: المحدث الفاصل: ٤٣٤، والكفاية: (٤٣١ ت، ٢٩٩ هـ).

(٨) انظر: الإلماع: ١٢٥.

(٩) انظر: المحدث الفاصل: ٤٣٤، والكفاية: (٤٣٠ ت، ٢٩٨ هـ)، والإلماع: ١٢٥.

(١٠) انظر: الإلماع: ١٢٥.

(١١) في الأصل و(ع): «والثالث».

(١٢) في (ش) و(ف): «أن».

(١٣) انظر: المحدث الفاصل: ٤٢٥، والكفاية: (٤٣٥ ت، ٣٠٣ هـ)، والإلماع: ٧٣ و١٢٥.

(١٤) انظر: الإلماع: ٧٣ و١٢٥.

(١٥) انظر: فتح المغيث ٢/٣٦.

(١٦) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٥٦.

(١٧) انظر: الكفاية (٤٣٤ ت، ٣٠٢ هـ).

فَرْعٌ:

إِذَا قُرِئَ عَلَى الشَّيْخِ مِنْ نُسْخَةٍ وَهُوَ يَحْفَظُ ذَلِكَ فَجَيِّدٌ قَوِيٌّ، وَإِنْ لَمْ يَحْفَظْ وَالنُّسْخَةُ بِيَدِ مَوْثُوقٍ بِهِ فَكَذَلِكَ، عَلَى الصَّحِيحِ المُخْتَارِ الرَّاجِحِ، وَمَنَعَ مِنْ ذَلِكَ مَانِعُونَ[1]، وَهُوَ عُسْرٌ؛ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ[2] نُسْخَةٌ إِلَّا الَّتِي بِيَدِ الْقَارِئِ وَهُوَ مَوْثُوقٌ بِهِ فَصَحِيحٌ أَيْضًا. ١٧ ب

فَرْعٌ:

وَلا يُشْتَرَطُ أَنْ يُقِرَّ الشَّيْخُ بِمَا قُرِئَ عَلَيْهِ نُطْقًا، بَلْ يَكْفِي سُكُوتُهُ وَإِقْرَارُهُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ. وَقَالَ آخَرُونَ مِنَ الظَّاهِرِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ: لَا بُدَّ مِن اسْتِنْطَاقِهِ بِذَلِكَ. وَبِهِ قَطَعَ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ[3] وَابْنُ الصَّبَّاغِ وَسُلَيْمٌ الرَّازِيُّ، قَالَ ابْنُ الصَّبَاغِ: إِنْ لَمْ يَتَلَفَّظْ لَمْ تَجُزِ الرِّوَايَةُ، وَيَجُوزُ الْعَمَلُ بِمَا سُمِعَ عَلَيْهِ[4].

فَرْعٌ:

قَالَ ابْنُ وَهْبٍ[5] وَالْحَاكِمُ[6]: يَقُولُ فِيمَا قَرَأَ عَلَيْهِ[7] الشَّيْخُ وَهُوَ وَحْدَهُ: «حَدَّثَنِي»، فَإِنْ كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ: «حَدَّثَنَا»، وَفِيمَا [8]قَرَأَ هُوَ[8] عَلَى الشَّيْخِ وَحْدَهُ:

---

(١) منهم: القاضي أبو بكر بن الطيب وإمام الحرمين، والمازري، وروي أيضًا عن مالك وأبي حنيفة. انظر: نكت الزركشي ٣/ ٤٨٧-٤٨٨.

(٢) في الأصل: «يكن».

(٣) بعد هذا في (ش) و(ف) و(ع): «الشيرازي»، وانظر: اللمع: ٤٨.

(٤) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٢٥٨.

(٥) ذكر قوله ابن الصلاح. انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٢٥٨.

(٦) معرفة علوم الحديث: ٢٦٠.

(٧) في (ش) و(ف): «على».

(٨-٨) في (ش) و(ف) و(ع): «قرأه».

«أَخْبَرَنِي»، فَإِنْ قَرَأَ[1] غَيْرُهُ: «أَخْبَرَنَا». قَالَ ابْنُ الصَّلاحِ[2]: وَهَذَا حَسَنٌ فَائِقٌ، فَإِنْ شَكَّ أَتَى بِالمُحقَّقِ وَهُوَ الوَحْدَةُ: حَدَّثَنِي، أَوْ: أَخْبَرَنِي. عِنْدَ ابْنِ الصَّلاحِ وَالبَيْهَقِيِّ، وَعَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ القَطَّانِ يَأْتِي بِالأَدْنَى، وَهُوَ: حَدَّثَنَا، أَوْ: أَخْبَرَنَا. قَالَ الخَطِيبُ[3] البَغْدَادِيُّ: وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ ابْنُ وَهْبٍ مُسْتَحَبٌّ، لا مُسْتَحَقٌّ عِنْدَ أَهْلِ العِلْمِ كَافَّةً.

فَرْعٌ:

اخْتَلَفُوا فِي صِحَّةِ سَمَاعِ مَنْ يَنْسَخُ أَوِ اسْتِمَاعِهِ[4]، فَمَنَعَ مِنْ ذَلِكَ إِبْرَاهِيمُ الحَرْبِيُّ وَابْنُ عَدِيٍّ[5] وَأَبُو إِسْحَاقَ الإِسْفَرَايِينِيُّ[6]، وَكَانَ[7] أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ الصِّبْغِيُّ[8] يَقُولُ: حَضَرْتُ. وَلا يَقُولُ: حَدَّثَنَا، وَلا أَخْبَرَنَا. وَجَوَّزَهُ مُوسَى بْنُ هَارُونَ[9] الحَافِظُ، وَكَانَ ابْنُ المُبَارَكِ يَنْسَخُ وَهُوَ يُقْرَأُ عَلَيْهِ[10]، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ[11]: كَتَبْتُ عِنْدَ[12] عَارِمٍ[13] وَعَمْرِو بْنِ مَرْزُوقٍ[14]، وَحَضَرَ الدَّارَقُطْنِيُّ وَهُوَ شَابٌّ،

---

(١) في (ش) و(ف) و(ع): «قرأه».

(٢) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٥٨-٢٥٩.

(٣) الكفاية: (٤٢٥ت، ٢٩٤هـ).

(٤) في (ش) و(ف) و(ع): «اسماعه».

(٥) رواه عنهما الخطيب في الكفاية: (١٢ت، ٦٦هـ).

(٦) رواه عنه ابن الصلاح في معرفة أنواع علم الحديث: ٢٦٠.

(٧) في الأصل و(ع): «وقال».

(٨) رواه عنه الخطيب في الكفاية: (١٢٠ت، ٦٦هـ).

(٩) انظر: الروايات عنه في الكفاية: (١٢٢ت، ٦٧-٦٨هـ).

(١٠) الكفاية: (١٢١ت، ٦٧هـ).

(١١) الجرح والتعديل ١/ ٣٦٧.

(١٢) في (ش) و(ف): «حديث».

(١٣) هو الحافظ: أبو النعمان محمد بن الفضل السدوسي البصري، توفي سنة (٢٢٤هـ)، انظر: الأنساب ٤/ ٨٨، والسير ١٠/ ٢٦٥.

(١٤) في (ع): «كتبت عند عارم [وهو يقرأ، وكتبت عند] عمر بن مرزوق [وهو يقرأ]...» ولا داعي لهذه الإضافة؛ ذلك لأن من صنيع المصنف الاختصار في هذا الكتاب، وهذا من ذاك.

فَجَلَسَ[١] إِسْمَاعِيلُ الصَّفَّارُ وَهُوَ يُمْلِي وَالدَّارَقُطْنِيُّ يَنْسَخُ جُزْءًا، فَقَالَ لَهُ بَعْضُ الحَاضِرِينَ: لا يَصِحُّ سَمَاعُكَ وَأَنْتَ تَنْسَخُ. فَقَالَ: فَهْمِي لِلإِمْلاءِ بِخِلافِ فَهْمِكَ.
١٨ أ فَقَالَ لَهُ: كَمْ أَمْلَى الشَّيْخُ حَدِيثًا إِلَى الآنَ؟ فَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: ثَمَانِيَةَ عَشَرَ حَدِيثًا. ثُمَّ سَرَدَهَا كُلَّهَا عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ بِأَسَانِيدِهَا وَمُتُونِهَا فَتَعَجَّبَ النَّاسُ مِنْهُ[٢]، واللهُ أَعْلَمُ[٣].

قُلْتُ: وَكَانَ شَيْخُنَا الحَافِظُ أَبُو الحَجَّاجِ المِزِّيُّ -تَغَمَّدَهُ اللهُ بِرَحْمَتِهِ- يَكْتُبُ فِي مَجْلِسِ السَّمَاعِ، ويَنْعَسُ فِي بَعْضِ الأَحْيَانِ، وَيَرُدُّ عَلَى القَارِئِ رَدًّا جَيِّدًا بَيِّنًا وَاضِحًا؛ بِحَيْثُ يَتَعَجَّبُ القَارِئُ مِنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ يَغْلَطُ فِيمَا فِي يَدِهِ، وَهُوَ مُسْتَيْقِظٌ والشَّيْخُ نَاعِسٌ وَهُوَ أَنْبَهُ مِنْهُ، ذَلِكَ فَضْلُ اللهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ. قَالَ ابْنُ الصَّلاحِ[٤]: وَكَذَلِكَ التَّحَدُّثُ فِي مَجْلِسِ السَّمَاعِ، وَمَا إِذَا كَانَ القَارِئُ سَرِيعَ القِرَاءَةِ، أَوْ كَانَ السَّامِعُ بَعِيدًا مِنَ القَارِئِ. ثُمَّ اخْتَارَ أَنَّهُ يُغْتَفَرُ اليَسِيرُ مِنْ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ إِذَا كَانَ يَفْهَمُ مَا يُقْرَأُ مَعَ النَّسْخِ فَالسَّمَاعُ صَحِيحٌ. ويَنْبَغِي أَنْ يُجْبَرَ ذَلِكَ بالإِجَازَةِ بَعْدَ ذَلِكَ كلِّهِ.

قُلْتُ[٥]: هَذَا هُوَ الوَاقِعُ فِي زَمَانِنَا اليَوْمَ؛ أَنْ[٦] يَحْضُرَ مَجْلِسَ السَّمَاعِ مَنْ يَفْهَمُ وَمَنْ لا يَفْهَمُ، وَالْبَعِيدُ مِنَ القَارِئِ وَالنَّاعِسُ وَالمُتَحَدِّثُ، والصِّبْيَانُ الَّذِينَ لا يَنْضَبِطُ أَمْرُهُمْ، بَلْ يَلْعَبُونَ غَالِبًا، وَلا يَشْتَغِلُونَ لِمُجَرَّدِ السَّمَاعِ، وَكُلُّ هَؤُلاءِ قَدْ كَانَ يُكْتَبُ لَهُمُ السَّمَاعُ بِحَضْرَةِ شَيْخِنَا الحَافِظِ أَبِي الحَجَّاجِ المِزِّيِّ رَحِمَهُ اللهُ.

وَبَلَغَنِي عَنِ القَاضِي تَقِيِّ الدِّينِ سُلَيْمَانَ المَقْدِسِيِّ أَنَّهُ زَجَرَ فِي مَجْلِسِهِ الصِّبْيَانُ

---

(١) في الأصل: «مجلس».

(٢) هذه القصة أوردها الخطيب في تاريخ بغداد ١٢/ ٣٤-٣٦، والذهبي في سير أعلام النبلاء ١٦/ ٤٥٣.

(٣) «والله أعلم» لم ترد في الأصل، و(ع).

(٤) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٦١.

(٥) «قلت» لم ترد في (ش) و(ف).

(٦) في الأصل و(ع): «أنه».

عَنِ اللَّعِبِ، فقَالَ: لا تَزْجُرُوهُمْ؛ فَإِنَّا إِنَّمَا سَمِعْنَا مِثْلَهُمْ. وَقَدْ رُوِيَ عَنِ الإِمَامِ العَلَمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، أَنَّهُ قَالَ: يَكْفِيكَ مِنَ الحَدِيثِ شَمُّهُ[1]. وَكَذا قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الحُفَّاظِ، وَقَدْ كَانَتِ المَجَالِسُ تُعْقَدُ بِبَغْدَادَ وَبِغَيْرِهَا مِنَ البِلادِ، فَيَجْتَمِعُ الفِئَامُ مِنَ النَّاسِ، بَلِ الأُلُوفُ المُؤَلَّفَةُ، وَيَصْعَدُ المُسْتَمْلِي عَلَى الأَمَاكِنِ المُرْتَفِعَةِ[2]، وَيُبَلِّغُونَ عَنِ المَشَايِخِ مَا يُمْلُونَ، فَيُحَدِّثُ النَّاسُ عَنْهُمْ بِذَلِكَ، مَعَ مَا يَقَعُ فِي مِثْلِ هَذِهِ
المَجَامِعِ[3] مِنَ اللَّفْظِ والكَلام. وَحَكَى الأَعْمَشُ أَنَّهُمْ كَانُوا فِي حَلْقَةِ إِبْرَاهِيمَ إِذَا لَمْ ١٨ ب
يَسْمَعْ أَحَدُهُمْ بِالكَلِمَةِ جَيِّدًا اسْتَفْهَمَهَا مِنْ جَارِهِ[4].

قُلْتُ[5]: وَقَدْ وَقَعَ هَذَا فِي بَعْضِ الأَحَادِيثِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَغَيْرِهِمَا فَهَذَا[6] هُوَ الأَصْلَحُ للنَّاسِ وَإِنْ كَانَ[7] قَدْ تَوَرَّعَ آخَرُونَ وَشَدَّدُوا في ذَلِكَ وَهُوَ القِيَاسُ، واللهُ أَعْلَمُ.

فَرْعٌ[8]:

وَيَجُوزُ السَّمَاعُ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ[9]، كَمَا كَانَ السَّلَفُ يَرْوُونَ عَنْ أُمَّهَاتِ المُؤْمِنِينَ، وَاحْتَجَّ بَعْضُهُمْ[10] بِحَدِيثِ: **«حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ»**[11]، وَقَالَ

---

(١) رواه عنه العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ١/ ٤١٣، والبقاعي في النكت الوفية ٢٥٣/أ.

(٢) كان في الأصل: «الرفيعة»، وصححت في الهامش إلى المرتفعة، ولعلها من تصحيحات ابن كثير، والله أعلم.

(٣) في الأصل: «الجامع».

(٤) الكفاية: (١٢٩ت، ٧٢هـ).

(٥) لم ترد في (ش) و(ف).

(٦) في (ش) و(ف): «وهذا».

(٧) لم ترد في (ش) و(ف).

(٨) لم ترد في (ش) و(ف).

(٩) انظر: نكت الزركشي ٣/ ٤٩٩.

(١٠) منهم عبد الغني بن سعيد الحافظ. انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٢٦٤.

(١١) الحديث في صحيح البخاري ١/ ١٦٠ (٦١٧) و٣/ ٣٧ (١٩١٨)، وصحيح مسلم ٣/ ٢ (٣٨٠) (٧). وانظر: تمام تخريجه في تحقيقنا لمعرفة أنواع علم الحديث: ٢٦٤ هامش (٤).

بَعْضُهُمْ[1] عَنْ شُعْبَةَ: إِذَا حَدَّثَكَ مَنْ لا تَرَى شَخْصَهُ فَلا تَرْوِهِ عَنْهُ؛ فَلَعَلَّهُ شَيْطَانٌ قَدْ تَصَوَّرَ فِي صُورَتِهِ، فَيَقُولُ: حَدَّثَنَا، أَخْبَرَنَا. وَهَذَا عَجِيبٌ غَرِيبٌ جِدًّا.

فَرْعٌ[2]:

إِذَا حَدَّثَهُ بِحَدِيثٍ ثُمَّ قَالَ: لا تَرْوِهِ عَنِّي. أَوْ: رَجَعْتُ عَنِ اسْتِمَاعِكَ. وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَلَمْ يُبْدِ مُسْتَنَدًا سِوَى المَنْعِ اليَابِسِ[3]، أَوْ أَسْمَعَ قَوْمًا فَخَصَّ بَعْضَهُمْ، وَقَالَ: لا أُجِيزُ لِفُلانٍ أَنْ يَرْوِيَ عَنِّي شَيْئًا[4]. فَإِنَّهُ لا يَمْنَعُ مِنْ صِحَّةِ الرِّوَايَةِ عَنْهُ، وَلا الْتِفَاتَ إِلَى قَوْلِهِ[5]، وَقَدْ حَدَّثَ النَّسَائِيُّ عَنِ الحَارِثِ بْنِ مِسْكِينٍ، والحَالَةُ هَذِهِ، وَأَفْتَى الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ الإِسْفَرَايِينِيُّ بِذَلِكَ[6].

القِسْمُ[7] الثَّالِثُ: الإِجَازَةُ: وَالرِّوَايَةُ بِهَا جَائِزَةٌ عِنْدَ الجُمْهُورِ، وَادَّعَى القَاضِي أَبُو الوَلِيدِ البَاجِيُّ الإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ[8]، وَنَقَضَهُ ابْنُ الصَّلاحِ[9] بِمَا رَوَاهُ الرَّبِيعُ عَنِ الشَّافِعِيِّ، أَنَّهُ مَنَعَ مِنَ الرِّوَايَةِ بِهَا[10]، وَبِذَلِكَ قَطَعَ المَاوَرْدِيُّ[11]، وَعَزَاهُ إِلَى مَذْهَبِ

---

(١) منهم الرامهرمزي في المحدث الفاصل: ٥٩٩، وابن عدي في مقدمة الكامل ١/ ١١٧.
(٢) لم ترد في (ش) و(ف).
(٣) أي الخالي من العلة والمستند.
(٤) لم ترد في الأصل.
(٥) انظر: المحدث الفاصل ٤٥١-٤٥٢، والإلماع: ١١٠، ونكت الزركشي ٣/ ٥٠٠.
(٦) انظر: شرح التبصرة والتذكرة ١/ ٤١٥.
(٧) لم ترد في الأصل و(ع) وجعلها محقق (ش) وناشر (ف) بين معكوفتين.
(٨) الإشارة في معرفة الأصول والوجازة في معنى الدليل: ٢٥٢، وانظر الإلماع: ٨٩.
(٩) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٦٦.
(١٠) انظر: الكفاية (٤٥٥ ت، ٣١٧ هـ)، والبحر المحيط ٤/٣٩٧، ومحاسن الاصطلاح: ١٤٨.
(١١) الحاوي ٢٠/١٤٦.

الشَّافِعِيِّ، وَكَذَلِكَ قَطَعَ بِالمَنْعِ القَاضِي حُسَيْنُ[1] بْنُ مُحَمَّدٍ المَرْوَرُّوذِيُّ صَاحِبُ **التَّعْلِيقَةِ**، وَقَالَا جَمِيعًا: لَوْ جَازَتِ الرِّوَايَةُ بِالإِجَازَةِ لَبَطَلَتِ الرِّحْلَةُ. وَكَذَا رُوِيَ عَنْ شُعْبَةَ[2] بْنِ الحَجَّاجِ وَغَيْرِهِ مِنْ أَئِمَّةِ الحَدِيثِ وَحُفَّاظِهِ، وَمِمَّنْ أَبْطَلَهَا إِبْرَاهِيمُ الحَرْبِيُّ
١٩ أ وَأَبُو الشَّيْخِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الأَصْبَهَانِيُّ[3] وَأَبُو نَصْرٍ الوَائِلِيُّ السِّجْزِيُّ[4]، وَحُكِيَ ذَلِكَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِمَّنْ لَقِيَهُمْ، ثُمَّ هِيَ أَقْسَامٌ:

أَحَدُهَا[5]: إِجَازَةٌ مِنْ مُعَيَّنٍ لِمُعَيَّنٍ فِي مُعَيَّنٍ، بِأَنْ يَقُولَ: أَجَزْتُكَ أَنْ تَرْوِيَ عَنِّي هَذَا الكِتَابَ أَوْ هَذِهِ الكُتُبَ. وَهِيَ المُنَاوَلَةُ، فَهَذِهِ جَائِزَةٌ عِنْدَ الجَمَاهِيرِ حَتَّى الظَّاهِرِيَّةِ، لَكِنْ خَالَفُوا فِي العَمَلِ بِهَا؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى المُرْسَلِ عِنْدَهُمْ إِذْ لَمْ يَتَّصِلِ السَّمَاعُ.

الثَّانِي: إِجَازَةٌ لِمُعَيَّنٍ فِي غَيْرِ مُعَيَّنٍ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: أَجَزْتُ لَكَ أَنْ تَرْوِيَ عَنِّي مَا أَرْوِيهِ، أَوْ مَا صَحَّ عِنْدَكَ مِنْ مَسْمُوعَاتِي وَمُصَنَّفَاتِي. وَهَذَا مِمَّا يُجَوِّزُهُ الجُمْهُورُ أَيْضًا رِوَايَةً وَعَمَلًا[6].

الثَّالِثُ: الإِجَازَةُ لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: أَجَزْتُ لِلْمُسْلِمِينَ، أَوْ لِلْمَوْجُودِينَ[7]، أَوْ لِمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ. وَتُسَمَّى الإِجَازَةَ العَامَّةَ، وَقَدِ اعْتَبَرَهَا طَائِفَةٌ مِنَ الحُفَّاظِ وَالعُلَمَاءِ، فَمِمَّنْ[8] جَوَّزَهَا

---

(١) رواه عنه العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ١/٤١٧.
(٢) مذهب شعبة في المنع حكاه الخطيب في الكفاية: (٤٥٤ ت، ٣١٦ هـ).
(٣) رواه عنهما الخطيب في الكفاية: (٤٥٣ - ٤٥٥ ت، ٣١٥-٣١٦ هـ).
(٤) نقله عنه العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ١/٤١٧.
(٥) في (ش) و(ف): ترقيم متسلسل.
(٦) انظر: البحر المحيط ٤/٣٩٩-٤٠٠.
(٧) في الأصل: «الموجودين».
(٨) في الأصل: «ممن».

الخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ[1]، وَنَقَلَهَا عَنْ شَيْخِهِ القَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ الطَّبَرِيِّ[2]، وَنَقَلَهَا أَبُو بَكْرٍ الحَازِمِيُّ[3] عَنْ شَيْخِهِ أَبِي العَلَاءِ الهَمَذَانِيِّ[4] الحَافِظِ، وغَيْرِهِمْ مِنْ مُحَدِّثِي المَغَارِبَةِ، رَحِمَهُمُ اللهُ.

وأَمَّا[5] الإِجَازَةُ لِلْمَجْهُولِ، أَوْ[6] بِالْمَجْهُولِ فَفَاسِدَةٌ، وَلَيْسَ مِنْهَا مَا يَقَعُ مِنَ الِاسْتِدَعَاءِ لِجَمَاعَةٍ مُسَمَّيْنَ لا يَعْرِفُهُمُ الْمُجِيزُ، أَوْ لا يَتَصَفَّحُ انْتِسَابَهُمْ وَلا عِدَّتَهُمْ، فَإِنَّ هَذَا سَائِغٌ شَائِعٌ، كَمَا لا يَسْتَحْضِرُ الْمُسْمِعُ أَنْسَابَ مَنْ يَحْضُرُ مَجْلِسَهُ وَلا عِدَّتَهُمْ، واللهُ أَعْلَمُ. وَلَوْ قَالَ: أَجَزْتُ رِوَايَةَ هَذَا الْكِتَابِ لِمَنْ أَحَبَّ رِوَايَتَهُ عَنِّي. فَقَدْ كَتَبَهُ أَبُو الْفَتْحِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الأَزْدِيُّ[7]، وَسَوَّغَهُ غَيْرُهُ وَقَوَّاهُ ابْنُ الصَّلاحِ[8]، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: أَجَزْتُكَ، وَلِوَلَدِكَ وَنَسْلِكَ وَعَقِبِكَ رِوَايَةَ هَذَا الْكِتَابِ، أَوْ مَا يَجُوزُ لِي رِوَايَتُهُ. فَقَدْ جَوَّزَهَا جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ: أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، قَالَ لِرَجُلٍ: أَجَزْتُ لَكَ وَلِأَوْلادِكَ وَلِحَبَلِ الحَبَلَةِ[9]. وَأَمَّا لَوْ قَالَ: أَجَزْتُ لِمَنْ يُوجَدُ مِن بَنِي فُلانٍ. فَقَدْ حَكَى الْخَطِيبُ جَوَازَهَا عَنِ الْقَاضِي أَبِي يَعْلَى بْنِ الفَرَّاءِ الْحَنْبَلِيِّ، وَأَبِي الْفَضْلِ بْنِ عُمْرُوسٍ
١٩ ب المَالِكِيِّ[10]، وَحَكَاهُ ابْنُ[11] الصَّبَّاغِ[12] عَنْ طَائِفَةٍ، ثُمَّ ضَعَّفَ ذَلِكَ، وَقَالَ: هَذَا

(١) الإجازة للمعدوم والمجهول: ٨٠.
(٢) الإجازة للمعدوم والمجهول: ٨٠، والإلماع: ٩٨.
(٣) نقله الزركشي في نكته ٣/ ٥١٧، والعراقي في شرح التبصرة والتذكرة ١/ ٤١٩.
(٤) في (ش) و(ف) و(ع): «الهمداني» بالدال المهملة.
(٥) لم ترد في (ش) و(ف).
(٦) لم ترد في (ش) و(ف).
(٧) انظر: شرح التبصرة والتذكرة ١/ ٤٢٥.
(٨) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٧١.
(٩) انظر: الإجازة للمعدوم والمجهول: ٧٩، والكفاية: (٤٦٥ت، ٣٢٥هـ)، والإلماع: ١٠٥.
(١٠) الإجازة للمعدوم والمجهول: ٨١، وانظر الإلماع: ١٠٢.
(١١) «ابن» كررت في الأصل.
(١٢) انظر: البحر المحيط ٤/ ٤٠١.

يُبْنَى[1] عَلَى أَنَّ الإِجَازَةَ إِذْنٌ أَوْ مُحَادَثَةٌ، وَكَذَلِكَ ضَعَّفَهَا ابْنُ الصَّلاحِ[2]، وَأَوْرَدَ الإِجَازَةَ لِلطِّفْلِ الصَّغِيرِ الَّذِي لا يُخَاطَبُ مِثْلُهُ، وَذَكَرَ الخَطِيبُ أَنَّهُ قَالَ لِلْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ: إِنَّ بَعْضَ أَصْحَابِنَا قَالَ: لا تَصِحُّ الإِجَازَةُ إِلَّا [3] لِمَنْ لا يَصِحُّ سَمَاعُهُ. فَقَالَ: قَدْ يُخْبَرُ[4] الْغَائِبُ عَنْهُ، وَلا يَصِحُّ سَمَاعُهُ مِنْهُ[5]. ثُمَّ رَجَّحَ الْخَطِيبُ صِحَّةَ الإِجَازَةِ للصَّغِيرِ، قَالَ: وَهُوَ الَّذِي رَأَيْنَا كَافَّةَ شُيُوخِنَا يَفْعَلُونَهُ؛ يُجِيزُونَ لِلأَطْفَالِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْأَلُوا عَنْ أَعْمَارِهِمْ، وَلَمْ نَرَهُمْ أَجَازُوا لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا فِي الحَالِ، وَاللهُ أَعْلَمُ[6]. وَلَوْ قَالَ: أَجَزْتُ لَكَ أَنْ تَرْوِيَ عَنِّي مَا صَحَّ عِنْدَكَ مِمَّا سَمِعْتَهُ وَمَا سَأَسْمِعُهُ. فَالأَوَّلُ جَيِّدٌ، وَالثَّانِي فَاسِدٌ. وَقَدْ حَاوَلَ ابْنُ الصَّلاحِ[7] تَخْرِيجَهُ عَلَى أَنَّ الإِجَازَةَ إِذْنٌ كَالوَكَالَةِ، وَفِيمَا لَوْ قَالَ: وَكَّلْتُكَ فِي بَيْعِ مَا سَأَمْلِكُهُ. خِلافٌ.

وَأَمَّا الإِجَازَةُ فِيمَا يَرْوِيهِ إِجَازَةً، فَالَّذِي عَلَيْهِ الجُمْهُورُ الرِّوَايَةُ بِالإِجَازَةِ عَلَى الإِجَازَةِ وَإِنْ تَعَدَّدَتْ، وَمِمَّنْ[8] نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَشَيْخُهُ أَبُو الْعَبَّاسِ بْنُ عُقْدَةَ، وَالْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ الأَصْبَهَانِيُّ، وَالخَطِيبُ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ العُلَمَاءِ[9]. قَالَ ابْنُ الصَّلاحِ[10]: وَمَنَعَ مِنْ ذَلِكَ بَعْضُ[11] مَنْ لا [12] يُعْتَدُّ بِهِ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ[13]،

---

(1) في الأصل: «ينبني».
(2) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٧٣.
(3) لم ترد في الأصل.
(4) في (ش) و(ف) و(ع): «يجيز».
(5) الكفاية: (٤٦٦ ت، ٣٢٥ هـ).
(6) الكفاية: (٤٦٦ ت، ٣٢٦ هـ).
(7) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٧٥.
(8) في الأصل: «ممن» بدون واو.
(9) رواه عنهم العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ١/ ٤٣٣.
(10) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٧٥.
(11) لم ترد في الأصل.
(12) «لا» لم ترد في (ش).
(13) قال البلقيني في محاسن الاصطلاح: ١٥٥: «كأنه يُشيرُ إلى الإمام العلامةِ الحافظِ عبد الوهاب الأنماطي؛ فإنه جَمَع في ذلك شيئًا». وانظر: نكت الزركشي ٣/ ٥٢٥.

والصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ العَمَلُ جَوَازُهُ[١]، وَشَبَّهُوا ذَلِكَ بِتَوْكِيلِ الوَكِيلِ.

القِسْمُ الرَّابِعُ: الْمُنَاوَلَةُ: فَإِنْ كَانَ مَعَهَا إِجَازَةٌ مِثْلُ: أَنْ يُنَاوِلَ الشَّيْخُ الطَّالِبَ[٢] كِتَابًا مِنْ سَمَاعِهِ، وَيَقُولَ لَهُ: ارْوِ هَذَا عَنِّي. أَوْ يُمَلِّكُهُ إِيَّاهُ، أَوْ يُعِيرَهُ لِيَنْسَخَهُ ثُمَّ يَرُدَّهُ[٣] إِلَيْهِ، أَوْ يَأْتِيَهُ الطَّالِبُ بِكِتَابٍ مِنْ سَمَاعِهِ فَيَتَأَمَّلَهُ، ثُمَّ يَقُولَ: ارْوِ عَنِّي هَذَا[٤]. وَيُسَمَّى هَذَا عَرْضَ الْمُنَاوَلَةِ[٥]، وَقَدْ قَالَ الحَاكِمُ[٦]: إِنَّ هَذَا سَمَاعٌ[٧] عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ. وَحَكَوْهُ[٨] عَنْ مَالِكٍ نَفْسِهِ، وَالزُّهْرِيِّ، وَرَبِيعَةَ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ٢٠ أ الأَنْصَارِيِّ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَمُجَاهِدٍ، وَأَبِي الزُّبَيْرِ، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ مِنَ المَكِّيِّينَ، وَعَلْقَمَةَ، وَإِبْرَاهِيمَ وَالشَّعْبِيِّ مِنَ الكُوفَةِ، وَقَتَادَةَ، وَأَبِي الْعَالِيَةِ، وَأَبِي الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيِّ مِنَ البَصْرَةِ، وَابْنِ وَهْبٍ وَابْنِ القَاسِمِ، وَأَشْهَبَ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ وَالعِرَاقِ، وَنَقَلَهُ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ مَشَايِخِنَا. قَالَ ابْنُ الصَّلاحِ[٩]: «وَقَدْ خَلَطَ فِي كَلامِهِ عَرْضَ الْمُنَاوَلَةِ بِعَرْضِ الْقِرَاءَةِ».

ثُمَّ قَالَ الْحَاكِمُ[١٠]: وَالَّذِي عَلَيْهِ جُمْهُورُ فُقَهَاءِ الإِسْلامِ الَّذِينَ، أَفْتَوْا فِي الحَلالِ وَالحَرَامِ[١١] أَنَّهُمْ لَمْ يَرَوْهُ سَمَاعًا، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَحْمَدُ،

---

(١) قال النووي في روضة الطالبين ١١/١٠٨: «وهو الصوابُ الذي قَطَعَ به الحفَّاظُ الأعلامُ من أصحابنا وغيرِهم».

(٢) في الأصل: «للطالب».

(٣) في (ش) و(ف) و(ع): «يعيده».

(٤) لم ترد في الأصل.

(٥) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٢٧٨، وشرح التبصرة والتذكرة ١/٤٣٩.

(٦) معرفة علوم الحديث: ٢٥٧-٢٥٨.

(٧) في (ش) و(ف) و(ع): «إسماع».

(٨) كتب الناسخ في هذا الموضع: «بلغ».

(٩) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٧٩.

(١٠) معرفة علوم الحديث: ٢٥٩-٢٦٠.

(١١) في (ش) و(ف) و(ع): «الحرام والحلال» بالتقديم والتأخير.

وَإِسْحَاقُ وَالثَّوْرِيُّ، وَالأَوْزَاعِيُّ، وَابْنُ المُبَارَكِ، وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَالبُوَيْطِيُّ، وَالمُزَنِيُّ، وَعَلَيْهِ عَهِدْنَا أَئِمَّتَنَا، وَإِلَيْهِ ذَهَبُوا، وَإِلَيْهِ نَذْهَبُ، وَاللهُ أَعْلَمُ. وَأَمَّا إِذَا لَمْ يُمَلِّكْهُ الشَّيْخُ الكِتَابَ، وَلَمْ يُعِرْهُ إِيَّاهُ فَإِنَّهُ مُنْحَطٌّ عَمَّا قَبْلَهُ، حَتَّى إِنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هَذَا مِمَّا لا فَائِدَةَ فِيهِ، وَتَبْقَى مُجَرَّدَ إِجَازَةٍ.

قُلْتُ: أَمَّا إِذَا كَانَ الكِتَابُ مَشْهُورًا كَالبُخَارِيِّ أَوْ مُسْلِمٍ[1]، أَوْ شَيْءٍ مِنَ الكُتُبِ الْمَشْهُورَةِ فَهُوَ كَمَا لَوْ مَلَّكَهُ، أَوْ أَعَارَهُ إِيَّاهُ، وَاللهُ أَعْلَمُ. وَلَوْ تَجَرَّدَتِ الْمُنَاوَلَةُ عَنِ الإِذْنِ فِي الرِّوَايَةِ فَالمَشْهُورُ أَنَّهُ لا تَجُوزُ الرِّوَايَةُ بِهَا. وَحَكَى الخَطِيبُ[2] عَنْ بَعْضِهِمْ جَوَازَهَا. قَالَ ابْنُ الصَّلاحِ[3]: وَمِنَ النَّاسِ مَنْ جَوَّزَ الرِّوَايَةَ بِمُجَرَّدِ إِعْلامِ الشَّيْخِ لِلطَّالِبِ أَنَّ هَذَا سَمَاعُهُ، وَاللهُ أَعْلَمُ. وَيَقُولُ الرَّاوِي بِالإِجَازَةِ: أَنْبَأَنَا. فَإِنْ قَالَ: إِجَازَةً. فَهُوَ أَحْسَنُ، وَيَجُوزُ: أَنْبَأَنَا، وَحَدَّثَنَا، عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنَ المُتَقَدِّمِينَ[4]، وَقَدْ سَلَفَ[5] النَّقْلُ عَنْ جَمَاعَةٍ أَنَّهُمْ جَعَلُوا عَرْضَ المُنَاوَلَةِ الْمَقْرُونَ بِالإِجَازَةِ بِمَنْزِلَةِ السَّمَاعِ، فَهَؤُلاءِ يَقُولُونَ: حَدَّثَنَا، وَأَخْبَرَنَا. بِلا إِشْكَالٍ، وَالَّذِي عَلَيْهِ جُمْهُورُ[6] المُحَدِّثِينَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا: أَنَّهُ لا يَجُوزُ إِطْلاقُ: حَدَّثَنَا، وَلا أَخْبَرَنَا. بَلْ مُقَيَّدًا، وَكَانَ الأَوْزَاعِيُّ يُخَصِّصُ الإِجَازَةَ بِقَوْلِهِ: خَبَّرَنَا. بِالتَّشْدِيدِ[7]. ٢٠ ب

القِسْمُ الخَامِسُ: المُكَاتَبَةُ: بِأَنْ يَكْتُبَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ مِنْ حَدِيثِهِ، فَإِنْ أَذِنَ لَهُ فِي رِوَايَتِهِ عَنهُ فَهُوَ كَالمُنَاوَلَةِ المَقْرُونَةِ بِالإِجَازَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا إِجَازَةٌ، فَقَدْ جَوَّزَ

(١) في (ش) و(ف): «ومسلم».
(٢) الكفاية: (٤٦٩ ت، ٣٤٨هـ).
(٣) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٨١.
(٤) حكي ذلك عن الزهري ومالك وغيرهما. انظر: المحدث الفاصل: ٤٣٥، والكفاية: (٤٧٠ ت، ٣٢٩ هـ).
(٥) في (ش) و(ف) و(ع): «تقدم».
(٦) انظر: الكفاية: (٤٧٢ت، ٣٣٠هـ)، والإلماع: ١٣٢، والإحكام في أصول الأحكام ٢/ ١٠١.
(٧) أسنده الرامهرمزي في المحدث الفاصل: ٤٣٢.

الرِّوَايَةَ بِهَا أَيُّوبُ[1] وَمَنْصُورٌ[2] وَاللَّيْثُ[3]، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ[4] وَالأُصُولِيِّينَ[5]، وَهُوَ المَشْهُورُ، وَجَعَلُوا ذَلِكَ أَقْوَى مِنَ الإِجَازَةِ المُجَرَّدَةِ، وَقَطَعَ المَاوَرْدِيُّ[6] بِمَنْعِ ذَلِكَ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَجَوَّزَ اللَّيْثُ وَمَنْصُورٌ فِي المُكَاتَبَةِ أَنْ يَقُولَ: أَخْبَرَنَا، وَحَدَّثَنَا. مُطْلَقًا[7]، وَالأَحْسَنُ الأَلْيَقُ تَقْيِيدُهُ بِالمُكَاتَبَةِ.

القِسْمُ السَّادِسُ: إِعْلَامُ الشَّيْخِ أَنَّ هَذَا الكِتَابَ سَمَاعُهُ مِنْ فُلَانٍ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فِي رِوَايَتِهِ عَنْهُ، فَقَدْ سَوَّغَ الرِّوَايَةَ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ طَوَائِفُ مِنَ المُحَدِّثِينَ وَالفُقَهَاءِ؛ مِنْهُمُ ابْنُ جُرَيْجٍ[8]، وَقَطَعَ بِهِ ابْنُ الصَّبَّاغِ[9]، وَاخْتَارَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ المُتَأَخِّرِينَ، حَتَّى قَالَ بَعْضُ الظَّاهِرِيَّةِ[10]: لَوْ أَعْلَمَهُ بِذَلِكَ، وَنَهَاهُ عَنْ رِوَايَتِهِ عَنْهُ فَلَهُ ٢١ أ
رِوَايَتُهُ، كَمَا لَوْ نَهَاهُ عَنْ رِوَايَةِ[11] مَا سَمِعَهُ مِنْهُ.

(١) نقله عنه الخطيب في الكفاية: (٤٨١ ت، ٣٣٧ هـ) و(٤٩٠ ت، ٣٤٣-٣٤٤ هـ)، والقاضي عياض في الإلماع: ٨٥.

(٢) أسنده إليه الخطيب في الكفاية: (٤٨١ ت، ٣٣٧ هـ) و(٤٩٠ ت، ٣٤٣-٣٤٤ هـ)، والقاضي عياض في الإلماع: ٨٥.

(٣) أسنده إليه الخطيب في الكفاية: (٤٩٠-٤٩١ ت، ٣٤٤ هـ).

(٤) منهم الحسين بن إسماعيل المحاملي. انظر: الإلماع: ٨٤.

(٥) منهم الرازي. انظر: المحصول ٢/ ٦٤٥، وأبو حامد الإسفراييني والمحاملي. انظر: نكت الزركشي ٣/ ٥٤٥.

(٦) الحاوي ٢٠/ ١٤٧.

(٧) انظر: الكفاية: (٤٨٩ ت، ٣٤٣ هـ).

(٨) انظر: الإلماع: ١١٥.

(٩) انظر: البحر المحيط ٤/ ٣٩٥، وشرح التبصرة والتذكرة ١/ ٤٥٣.

(١٠) منهم الرامهرمزي. انظر: المحدث الفاصل: ٤٥١-٤٥٢، والكفاية: (٤٩٨-٤٩٩ت، ٣٤٨هـ)، والإلماع: ١١٠.

(١١) في (ف): «روايته».

القِسْمُ السَّابِعُ: الوَصِيَّةُ: بِأَنْ يُوصِيَ بِكِتَابٍ لَهُ(١) كَانَ يَرْوِيهِ لِشَخْصٍ، فَقَدْ تَرَخَّصَ بَعْضُ السَّلَفِ فِي رِوَايَةِ المُوصَى لَهُ ذَلِكَ(٢) الكِتَابُ عَنِ المُوصِي، وَشَبَّهُوا ذَلِكَ بِالمُنَاوَلَةِ وَبِالإِعْلام بِالرِّوَايَةِ. قَالَ ابْنُ الصَّلاحِ(٣): وَهَذَا بَعِيدٌ، وَهُوَ إِمَّا زَلَّةُ عَالِمٍ أَوْ مُتَأَوِّلٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِذَلِكَ رِوَايَتَهُ عَنْهُ(٤) بِالوِجَادَةِ(٥)، وَاللهُ أَعْلَمُ.

القِسْمُ الثَّامِنُ: الوِجَادَةُ: وَصُورَتُهَا أَنْ يَجِدَ حَدِيثًا أَوْ كِتَابًا بِخَطِّ شَخْصٍ بِإِسْنَادِهِ، فَلَهُ أَنْ يَرْوِيَهُ عَنْهُ عَلَى سَبِيلِ الحِكَايَةِ، فَيَقُولَ: وَجَدْتُ بِخَطِّ(٦) فُلانٍ: حَدَّثَنَا(٧) فُلانٌ. وَيُسْنِدُهُ، وَيَقَعُ هَذَا كَثِيرًا فِي **مُسْنَدِ الإِمَامِ أَحْمَدَ** يَقُولُ ابْنُهُ عَبْدُ اللهِ: وَجَدْتُ(٨) بِخَطِّ أَبِي: حَدَّثَنَا فُلانٌ. وَيَسُوقُ الحَدِيثَ، وَلَهُ أَنْ يَقُولَ: قَالَ فُلانٌ. إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ تَدْلِيسٌ يُوهِمُ اللُّقِيَّ. قَالَ ابْنُ الصَّلاحِ(٩): وَجَازَفَ بَعْضُهُمْ(١٠)، فَأَطْلَقَ فِيهِ:

---

(١) لم ترد في الأصل.
(٢) في (ش) و(ف) و(ع): «بذلك».
(٣) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٨٨.
(٤) لم ترد في (ش) و(ف)، وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.
(٥) أنكر ابن أبي الدم (كما في تدريب الراوي ٢/ ٦٠) على ابن الصلاح هذا؛ إذ قال: «الوصيةُ أرفعُ رتبةً من الوِجادةِ بلا خِلافٍ، وهي معمولٌ بها عند الشافعيِّ وغيرِه، فهذا أولى» انظر: نكت الزركشي ٣/ ٥٥٠-٥٥١، وفتح المغيث ٢/ ١٣٣.
(٦) قال الزركشي في نكته ٣/ ٥٥٣: «وهذا إنما يَصِحُّ إذا تحقَّقَ أنه خطُّه بأنْ كَتَبَه بحضوره وهو يَراه، أو قال له: هذا خَطِّي. وإلا فلْيَقُلْ: رأيتُ مكتوبًا بخطٍّ ظننت أنه خطُّ فلانٍ. فإنَّ الخطَّ قد يُشبِهُ الخطَّ. وبذلك عَبَّرَ الغزاليُّ في المستصفى». انظر: المستصفى ١/ ١٦٦.
(٧) في الأصل: «حديثًا».
(٨) انظر على سبيل المثال مسند الإمام أحمد ١/ ٧٢ و١٢٣ و٢/ ٤٧ و٣/ ٤٠٢ و٤/ ٢٤٥ و٥/ ٦٢ و٦/ ٣٣٩.
(٩) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٨٩-٢٩٠.
(١٠) منهم إسحاق بن راشد. رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث: ١١٠ ومن طريقه القاضي عياض في الإلماع: ١١٩ ومنهم أيضًا المرزباني، وأبو نعيم الأصبهاني. انظر: تاريخ بغداد ٣/ ١٣٥، ومعرفة أنواع علم الحديث: ٢٨١-٢٨٢.

حَدَّثَنَا أَوْ أَخْبَرَنَا[١]. وَانْتُقِدَ ذَلِكَ عَلَى فَاعِلِهِ، وَلَهُ أَنْ يَقُولَ فِيمَا وَجَدَ مِنْ تَصْنِيفِهِ بِغَيْرِ خَطِّهِ: ذَكَرَ فلانٌ، وَقَالَ فُلانٌ. أَيْضًا، وَيَقُولَ: بَلَغَنِي عَنْ فُلانٍ. فِيمَا لَمْ يَتَحَقَّقْ أَنَّهُ مِنْ تَصْنِيفِهِ أَوْ مُقَابَلَةِ كِتَابِهِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

قُلْتُ: الوِجَادَةُ[٢] لَيْسَتْ مِنْ بَابِ الرِّوَايَةِ، وَإِنَّمَا هِيَ حِكَايَةٌ عَمَّا وَجَدَهُ فِي الكِتَابِ، وَأَمَّا العَمَلُ بِهَا، فَمَنَعَ مِنْهُ طَائِفَةٌ كَثِيرَةٌ مِنَ الفُقَهَاءِ وَالمُحَدِّثِينَ أَوْ أَكْثَرُهُمْ، فِيمَا حَكَاهُ بَعْضُهُمْ[٣]، وَنُقِلَ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَطَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ جَوَازُ العَمَلِ بِهَا[٤]. قَالَ ابْنُ الصَّلاحِ[٥]: وَقَطَعَ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ[٦] مِنْ أَصْحَابِهِ فِي الأُصُولِ بِوُجُوبِ العَمَلِ بِهَا عِنْدَ حُصُولِ[٧] الثِّقَةِ بِهِ. قَالَ ابْنُ الصَّلاحِ[٨]: وَهَذَا هُوَ الَّذِي لا يَتَّجِهُ غَيْرُهُ ٢١ ب فِي الأَعْصَارِ المُتَأَخِّرَةِ؛ لِتَعَذُّرِ شَرْطِ[٩] الرِّوَايَةِ في هَذَا الزَّمَانِ. يَعْنِي: فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا مُجَرَّدُ وِجَادَاتٍ.

قُلْتُ: وَقَدْ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «**أَيُّ الْخَلْقِ أَعْجَبُ إِلَيْكُمْ إِيمَانًا؟**». قَالُوا: الْمَلائِكَةُ. قَالَ: «**وَكَيْفَ لَا يُؤْمِنُونَ وَهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ**». وَذَكَرُوا

---

(١) في الأصل: «وأنبأنا».

(٢) في (ش) و(ف) و(ع): «والوجادة».

(٣) ونقل العراقي في شرح التبصرة ١/ ٤٥٩ عن القاضي عياض أنه قال: «اختلَفَ أئمَّةُ الحديثِ والفقهِ والأصولِ مع اتفاقهم على منعِ النقل، والروايةِ به، فمعظمُ المحدِّثين والفقهاءِ من المالكيَّةِ وغيرِهم لا يَرَوْنَ العملَ به». وانظر: الإلماع: ١٢٠.

(٤) انظر: الإلماع: ١٢٠، وشرح التبصرة والتذكرة ١/ ٤٥٩.

(٥) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٩١.

(٦) عنى بذلك الجويني وكلامه في البرهان ١/ ٤١٦ (٥٩٢).

(٧) في (ش): «حصوله».

(٨) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٩١.

(٩) في (ش) و(ف) و(ع): «شروط».

الأَنْبِيَاءَ، قَالَ[١]: «**وَكَيْفَ لا يُؤْمِنُونَ وَالْوَحْيُ يَنْزِلُ عَلَيْهِمْ**». قَالُوا: فَنَحْنُ. قَالَ: «**وَكَيْفَ لا تُؤْمِنُونَ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ**». قَالُوا: فَمَنْ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**قَوْمٌ يَأْتُونَ مِنْ بَعْدِكُمْ يَجِدُونَ صُحُفًا يُؤْمِنُونَ بِمَا فِيهَا**...»[٢] وَقَدْ ذَكَرْنَا الحَدِيثَ بِإِسْنَادِهِ وَلَفْظِهِ فِي (**شَرْحِ البُخَارِيِّ**) -ولِلَّهِ الحَمْدُ- فَيُؤْخَذُ مِنْهُ مَدْحُ مَنْ عَمِلَ بِالكُتُبِ المُتَقَدِّمَةِ لِمُجَرَّدِ[٣] الوِجَادَةِ لَهَا، واللهُ أَعْلَمُ[٤].

---

(١) في (ش) و(ف) و(ع): «فقال».

(٢) أخرجه البزار كما في كشف الأستار «٢٨٤٠» من طريق سعيد بن بشير، عن قتادة، عن أنس، به. قال البزار عَقِبَه: «غريبٌ من حديثِ أنس». وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٠/ ٦٥: «فيه سعيدُ بن بشيرٍ، وقد اختُلِفَ فيه، فوَثَّقَهُ قومٌ وضعَّفَه آخرون، وبقيَّةُ رجاله ثقاتٌ». انظر: ميزان الاعتدال ٢/١٢٨-١٣٠ (٣١٤٣).

(٣) في (ش) و(ف) و(ع): «بمجرد».

(٤) جاء في هذا الموضع من خط ابن كثير: «بَلَغ كاتبه الفقير إلى الله عبد الرحيمِ سَماعًا ومقابلةً مع الأصلِ كَتَبَه ابنُ كَثيرٍ الشافعيُّ» وهذا دليل على اعتناء ابن كثير بهذه النسخة وبكاتبها، والحمد لله على توفيقه.

النوع الخامس والعشرون

في(1) كتابة الحديث وضبطه وتقييده

قَدْ وَرَدَ فِي (صَحِيحِ مُسْلِمٍ)(2) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا: «**مَنْ كَتَبَ عَنِّي شَيْئًا سِوَى القُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ**».

قَالَ ابْنُ الصَّلاحِ(3) وَمِمَّنْ رُوِّينَا عَنْهُ كَرَاهَةَ ذَلِكَ: عُمَرُ(4) وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَزَيْدُ ابْنُ ثَابِتٍ، وَأَبُو مُوسَى وَأَبُو سَعِيدٍ(5)، فِي جَمَاعَةٍ آخَرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ.

قَالَ: وَمِمَّنْ رُوِّينَا عَنْهُ إِبَاحَةَ ذَلِكَ أَوْ فِعْلَهُ: عَلِيٌّ(6) ....

---

(1) لم ترد في (ش) و(ف).

(2) صحيح مسلم ٨/ ٢٢٩ (٣٠٠٤).
وأخرجه أحمد ٣/ ١٢ و٢١ و٣٩ و٤٦ و٥٦، والدارمي (٤٥٦)، والنسائي في الكبرى (٨٠٠٨)، وفي فضائل القرآن (٣٣) جميعهم من طريق همام بن يحيى، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد، به مرفوعًا.

(3) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٩٢.

(4) قال الزركشي ٣/ ٥٥٦: «هكذا قال ابنُ شاهينٍ في كتابِ الناسخ والمنسوخ. وقد جاء عن عمرَ الجوازُ»، قال الحاكم في مستدركه ١/ ١٠٦: قد صحَّتِ الروايةُ عن عمرَ بنِ الخطَّابِ أنه قال: «قَيِّدُوا العِلْمَ بِالْكِتَابَةِ».

(5) عَقَّب الزركشي على ذلك فقال في نكته ٣/ ٥٥٨: «بل جاء عن أبي سعيدٍ أنه استأذنَ النبيَّ ﷺ في كَتْبِ الحديثِ، فلَمْ يأذنْ له» رواه الخطيبُ في كتابِ تقييدِ العِلْم.
قلتُ: انظر: تقييد العلم: ٣٦، وقد رواه أيضًا الدارمي (٤٥٧)، والترمذي (٢٦٦٥) فعَزْوُه إليهما أفضلُ.

(6) رواه عنه البخاري في صحيحه ١/ ٣٨ (١١١)، والخطيب البغدادي في تقييد العلم: ٨٨-٩١، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ١/ ٧١.

وَابْنُهُ الحَسَنُ[(١)]، وَأَنَسٌ[(٢)] وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ العَاصِ[(٣)]، فِي جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ.

قُلْتُ: وَثَبَتَ فِي **الصَّحِيحَيْنِ** أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**اكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ**»[(٤)]، وَقَدْ تَحَرَّرَ هَذَا الفَصْلُ فِي أَوَائِلِ كِتَابِنَا (**المُقَدِّمَاتِ**)، وَلِلَّهِ الحَمْدُ.

قَالَ البَيْهَقِيُّ وَابْنُ الصَّلَاحِ وَغَيْرُ وَاحِدٍ: لَعَلَّ النَّهْيَ عَنْ ذَلِكَ كَانَ حِينَ يُخَافُ[(٥)] التِبَاسُهُ بِالقُرْآنِ، وَالإِذْنُ فِيهِ حِينَ أُمِنَ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ[(٦)].

وَقَدْ حُكِيَ إِجْمَاعُ العُلَمَاءِ فِي الأَعْصَارِ المُتَأَخِّرَةِ عَلَى تَسْوِيغِ كِتَابَةِ الحَدِيثِ، وَهَذَا أَمْرٌ مُسْتَفِيضٌ، شَائِعٌ ذَائِعٌ، مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ.

---

(١) رواه عنه الخطيب البغدادي في تقييد العلم: ٩١، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ١/ ٨٢.

(٢) رواه عنه الدارمي (٤٩٧)، والرامهرمزي في المحدّث الفاصل: ٣٦٦ و٣٦٨، والخطيب البغدادي في تقييد العلم: ٩٤-٩٧، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ١/ ٧٣، والقاضي عياض في الإلماع: ١٤٧.

(٣) رواه عنه الإمام أحمد في مسنده ٢/ ١٦٢، والدارمي (٤٩٠)، (٤٩٢)، وأبو داود (٣٦٤٦)، والحاكم في المستدرك ١/ ١٠٥-١٠٦، والخطيب البغدادي في تقييد العلم: ٧٤، ٨٢، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ١/ ٧١، والقاضي في الإلماع: ١٤٦.

(٤) جزء من حديث طويل، أخرجه أحمد ٢/٢٣٨، والبخاري ١/٣٨ - ٣٩ (١١٢) و٣/ ١٦٤- ١٦٥(٢٤٣٤) و٩/ ٦ (٦٨٨٠)، ومسلم ٤/ ١١٠-١١١ (١٣٥٥)، وأبو داود (٢٠١٧) و(٣٦٤٩) و(٤٥٠٥)، والترمذي (٢٦٦٧)، وابن حبان (٣٧١٥)، والدارقطني ٣/ ٩٦-٩٨، والبيهقي ٨/ ٥٢، وفي دلائل النبوة ٥/ ٨٤، والخطيب في الفقيه والمتفقه ١/ ٩١ كلهم من طريق يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

(٥) هكذا في الأصل و(ش) و(ف) و(ع) وأشار في الحاشية من الأصل إلى تصحيحها بـ «يخشى» ولعلها من تصحيحات ابن كثير وأبقيتها كما هي؛ لأنه لم يضرب عليها، والله أعلم.

(٦) ينظر معرفة أنواع علم الحديث: ٢٩٣.

٢٢ أ فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَيَنْبَغِي لِكَاتِبِ الحَدِيثِ، أَوْ غَيْرِهِ مِنَ العُلُومِ أَنْ يَضْبِطَ مَا يُشْكِلُ مِنْهُ، أَوْ قَدْ يُشْكِلُ عَلَى بَعْضِ الطَّلَبَةِ، فِي أَصْلِ الكِتَابِ نَقْطًا وَشَكْلًا وَإِعْرَابًا، بِمَا[1] هُوَ المصْطَلَحُ عَلَيْهِ بَيْنَ النَّاسِ، وَلَوْ قِيلَ[2] فِي الحَاشِيَةِ لَكَانَ حَسَنًا.

وَيَنْبَغِي تَوْضِيحُهُ، وَيُكْرَهُ الدَّقِيقُ[3] وَالتَّعْلِيقُ[4] فِي الكِتَابِ لِغَيْرِ عُذْرٍ، قَالَ الإِمَامُ أَحْمَدُ لابْنِ عَمِّهِ حَنْبَلٍ -وَقَدْ رَآهُ يَكْتُبُ دَقِيقًا-: لَا تَفْعَلْ؛ فَإِنَّهُ يَخُونُكَ أَحْوَجَ مَا تَكُونُ إِلَيْهِ[5].

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ[6] وَيَنْبَغِي أَنْ يُجْعَلَ بَيْنَ كُلِّ حَدِيثَيْنِ دَائِرَةٌ[7]، وَمِمَّنْ بَلَغَنَا عَنْهُ[8] ذَلِكَ: أَبُو الزِّنَادِ[9]، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَإِبْرَاهِيمُ الحَرْبِيُّ وَابْنُ جَرِيرٍ الطَّبَرِيُّ[10].

قُلْتُ: قَدْ رَأَيْتُهُ فِي خَطِّ الإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

قَالَ الخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ[11]: «وَيَنْبَغِي أَنْ يَتْرُكَ الدَّائِرَةَ غُفْلًا، فَإِذَا قَابَلَهَا نَقَطَ فِيهَا نُقْطَةً».

---

(١) في (ش) و(ف) و(ع): «على ما».

(٢) في (ش) و(ف) و(ع): «قيد».

(٣) في (ش) و(ف) و(ع): «التدقيق».

(٤) في (ف): «التعليل» والتعليقُ خلْطُ الحروف التي يَنبغي تفرقتُها، وذهابُ أسنانِ ما ينبغي إقامةُ أسنانه، وطمسُ ما ينبغي إظهارُ بياضه ونحو ذلك. انظر: فتح المغيث ٢/ ٢٥٠.

(٥) أخرجه الخطيب في الجامع (٥٣٧)، وابن السمعاني في أدب الإملاء: ١٦٧.

(٦) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٩٧-٢٩٨.

(٧) انظر: الجامع لأخلاق الراوي ١/ ٢٧٢ قبيل (٥٧٠).

(٨) كذا في الأصل و(ش) و(ف) و(ع)، وأشار ناسخ الأصل في الحاشية إلى تصحيحها بـ «منه» ولعلها من تصحيحات ابن كثير، والله أعلم.

(٩) المحدّث الفاصل: ٦٠٦ (٨٨٢)، والجامع لأخلاق الراوي ١/ ٢٧٢ (٥٧١).

(١٠) الجامع لأخلاق الراوي ١/ ٢٧٣.

(١١) الجامع لأخلاق الراوي ١/ ٢٧٣.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ(١): وَيُكْرَهُ أَنْ يُكْتَبَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ فُلَانٍ. فَيَجْعَلَ (عَبْدُ) فِي(٢) آخِرِ سَطْرٍ، وَالجَلَالَةَ فِي أَوَّلِ السَّطْرِ، بَلْ يَكْتُبُهُمَا فِي سَطْرٍ وَاحِدٍ(٣).

قَالَ: وَلْيُحَافِظْ عَلَى الثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ، وَالصَّلَاةِ وَالسَّلامِ(٤) عَلَى رَسُولِ اللهِ، وَإِنْ تَكَرَّرَ فَلَا يَسْأَمْ(٥)، فَإِنَّ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا(٦).

قَالَ: وَمَا وُجِدَ مِنْ خَطِّ الإِمَامِ أَحْمَدَ مِنْ غَيْرِ صَلَاةٍ، فَمَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ الرِّوَايَةَ(٧).

قَالَ الخَطِيبُ: وَبَلَغَنِي أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ(٨) نُطْقًا لَا خَطًّا(٩).

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ(١٠): وَلْيَكْتُبِ الصَّلاةَ وَالتَّسْلِيمَ مُجَلَّسَةً لَا رَمْزًا قَالَ: وَلَا يقْتَصِرُ عَلَى قَوْلِهِ: عَلَيْهِ السَّلَامُ. يَعْنِي: وَلْيَكْتُبْ: ﷺ وَاضِحَةً كَامِلَةً.

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٩٨.

(٢) لم ترد في (ش) و(ف).

(٣) انظر: الجامع لأخلاق الراوي ١/ ٢٦٨، ونكت الزركشي ٣/ ٥٧٥، والتقييد: ٢٠٨.

(٤) لم ترد في الأصل و(ع) وأشار محقق (ع) إلى أنها زيادة في المطبوع.

(٥) انظر: نكت الزركشي ٣/ ٥٧٦-٥٧٩، والمحاسن: ١٧٥.

(٦) قال النووي: «وكذا التَّرَضِّي والتَّرَحُّمُ على الصحابةِ والعلماءِ وسائرِ الأخيارِ». انظر: التقريب مع التدريب ٢/ ٧٦.

(٧) قال الزركشي ٣/ ٥٧٩: «ويَدلُّ على ذلك أنه كان لا يَرى تبديلَ لفظِ: النبي بالرسول في الرواية، وإن لم يختلفِ المعنى».

(٨) في الأصل: «صلى عليه وسلم».

(٩) قال البلقيني في المحاسن: ١٧٦: «لا يقال: لعلَّ سببَه أنه كان يكتبُ عَجِلًا لأمرٍ اعتاده، فيترك ذلك للعجلة لا للتقيّد بالرواية وشبهِها؛ لأنّا نقولُ: تَرك مثلِ هذا الثوابِ بسببِ الاستعجال، لا ينبغي أن يُنسَبَ للعلماءِ الجبالِ».

(١٠) ينظر معرفة أنواع علم الحديث: ٢٩٩.

قَالَ: وَلْيُقَابِلْ[1] أَصْلَهُ بِأَصْلٍ مُعْتَمَدٍ[2] مَعَ[3] نَفْسِهِ أو[4] غَيْرِهِ مِنْ[5] مَوْثُوقٍ بِهِ ضَابِطٍ. قَالَ: وَمِنَ النَّاسِ مَنْ شَدَّدَ وَقَالَ: لَا يُقَابِلُ إِلَّا مَعَ نَفْسِهِ، قَالَ: وَهَذَا مَرْفُوضٌ مَرْدُودٌ[6].

وَقَدْ تَكَلَّمَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّخْرِيجِ وَالتَّضْبِيبِ وَالتَّصْحِيحِ، ٢٢ ب
وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ الِاصْطِلاحَاتِ المُطَّرِدَةِ وَالخَاصَّةِ، مَا أَطَالَ الكَلامَ فِيهِ جِدًّا[7].

وَتَكَلَّمَ عَلَى كِتَابَةِ (ح) بَيْنَ الإِسْنَادَيْنِ، وَأَنَّهَا (ح) مُهْمَلَةٌ، مِنَ التَّحْوِيلِ أَوِ الحَائِلِ بَيْنَ الإِسْنَادَيْنِ، أَوْ عِبَارَة عَنْ قَوْلِهِ الحَدِيثَ.

قُلْتُ: وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَوَهَّمُ أَنَّهَا خَاءٌ مُعْجَمَةٌ، أَيْ إِسْنَادٌ آخَرُ، وَالمَشْهُورُ الأَوَّلُ، وَحَكَى بَعْضُهُمُ الإِجْمَاعَ عَلَيْهِ.

---

(١) قال الزركشي ٣/ ٥٨٢: «ويقال: قَابَلَ بالكتابِ قِبالًا ومُقابَلَةً، أي: جعله قُبالَتَهُ، وجعل فيه كَلِمًا في الآخر، ومنه: مَنازلُ القوم تَتقابلُ، أي: يُقابل بعضُها بعضًا، وهو بمعنى المعارضة، يقال: عَارَضْتُ بالكتابِ الكِتَابَ، أي: جَعلتُ ما في آخرها مثلَ ما في الآخر، مأخوذٌ من: عَارَضْتُه بالثوبِ، إذا أعطيتَهُ وأخذتَ غَيْرَه».

(٢) انظر: نكت الزركشي ٣/ ٥٨٠.

(٣) في (ش) و(ف): «ومع».

(٤) في الأصل و(ع): «ومع»، وأشار محقق (ع) إلى أنها «أو» في المطبوع فقط.

(٥) لم ترد في (ش).

(٦) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٣٠٠-٣٠٢.

(٧) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٣٠٦.

النوع السادس والعشرون

في[1] صفة رواية الحديث[2]

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ[3]: شَدَّدَ قَوْمٌ فِي الرِّوَايَةِ، فَاشْتَرَطَ بَعْضُهُمْ أَنْ تَكُونَ الرِّوَايَةُ مِنْ حِفْظِ الرَّاوِي أَوْ تَذَكُّرِهِ، وَحَكَاهُ عَنْ مَالِكٍ[4]، وَأَبِي حَنِيفَةَ[5]، وَأَبِي بَكْرٍ الصَّيْدَلَانِيِّ[6] المَرْوَزِيِّ[7].

وَاكْتَفَى آخَرُونَ -وَهُمُ الْجُمْهُورُ- بِثُبُوتِ سَمَاعِ الرَّاوِي لِذَلِكَ الَّذِي يَسْمَعُ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ بِخَطِّ غَيْرِهِ، وَإِنْ غَابَتْ عَنْهُ النُّسْخَةُ، إِذَا كَانَ الْغَالِبُ عَلَى الظَّنِّ سَلامَتَهَا مِنَ التَّبْدِيلِ وَالتَّغْيِيرِ[8].

---

(١) لم ترد في (ش) و(ف).

(٢) انظر في صفة رواية الحديث:

إرشاد طلاب الحقائق ١/ ٢٧٣-٣٣٣، والتقريب مع التدريب ٢/ ٩٢، والمنهل الروي: ٦٣، والخلاصة: ٨٨، ومحاسن الاصطلاح: ١٨٦، والتقييد والإيضاح: ١٣٦، ونزهة النظر: ١٨٥-١٩٩، والمختصر: ١٥٥، وفتح المغيث ١/ ٢٦٢، وألفية السيوطي: ٩٦-١١٢، وتوضيح الأفكار ٢/ ١١٤، وظفر الأماني: ٧٨.

(٣) معرفة أنواع علم الحديث: ٣١٧.

(٤) الكفاية: (٣٣٧ ت، ٢٢٧ هـ)، والإلماع: ١٣٦.

(٥) الكفاية: (٣٤٢ ت، ٢٣١ هـ).

(٦) حكاه عنه العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ١/ ٥٠٣.

(٧) أضاف محقق (ش) وناشر (ف) بعد هذا: «الشافعي».

(٨) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٣١٩.

وَتَسَاهَلَ آخَرُونَ فِي الرِّوَايَةِ مِنْ نُسَخٍ لَمْ تُقَابَلْ، وَبِمُجَرَّدِ قَوْلِ الطَّالِبِ: هَذَا مِنْ رِوَايَتِكَ. مِنْ غَيْرِ تَثَبُّتٍ، وَلا نَظَرٍ فِي النُّسْخَةِ، وَلا تَفَقُّدِ طَبَقَةِ سَمَاعِهِ.

قَالَ[١] وَقَدْ عَدَّهُمُ الْحَاكِمُ فِي طَبَقَاتِ الْمَجْرُوحِينَ.

فَرْعٌ:

قَالَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ: وَالسَّمَاعُ عَلَى الضَّرِيرِ أَوِ الْبَصِيرِ الأُمِّيِّ، إِذَا كَانَ مُثْبَتًا بِخَطِّ غَيْرِهِ أَوْ قَوْلِهِ، فِيهِ خِلافٌ بَيْنَ النَّاسِ[٢]، فَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ مَنَعَ الرِّوَايَةَ عَنْهُمْ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَهَا.

فَرْعٌ آخَرُ: إِذَا رَوَى كِتَابًا كَالْبُخَارِيِّ مَثَلًا عَنْ شَيْخٍ، ثُمَّ وَجَدَ نُسْخَةً بِهِ لَيْسَتْ مُقَابَلَةً عَلَى أَصْلِ شَيْخِهِ، أَوْ لَمْ يَجِدْ أَصْلَ سَمَاعِهِ فِيهَا عَلَيْهِ، لَكِنَّهُ تَسْكُنُ نَفْسُهُ إِلَى
صِحَّتِهَا، فَحَكَى الخَطِيبُ عَنْ عَامَّةِ أَهْلِ الحَدِيثِ أَنَّهُمْ مَنَعُوا مِنَ الرِّوَايَةِ بِذَلِكَ[٣]، ٢٣ أ
وَمِنْهُمُ الشَّيْخُ أَبُو نَصْرٍ[٤] بْنُ الصَّبَّاغِ الفَقِيهُ، وَحُكِيَ عَنْ أَيُّوبَ وَمُحَمَّدِ بْنِ بَكْرٍ البُرْسَانِيِّ أَنَّهُمَا رَخَّصَا فِي ذَلِكَ[٥].

قُلْتُ: وَإِلَى هَذَا أَجْنَحُ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

(١) معرفة أنواع علم الحديث: ٣١٧.

(٢) الكفاية: (٣٣٨ ت، ٢٢٨ هـ)، قال الزركشي في نكته ٣/ ٦٠١: «هما وجهان لأصحاب الشَّافِعِيِّ، حكاهما الرافعيُّ في كتاب الشهادات، وقال: إنَّ الجمهورَ على القبولِ. قال: وهذا الخلافُ فيما سمعه بعد العَمَى، فأمَّا ما سمعه قبله فله أن يَرويَهُ بلا خِلافٍ، وذَكَر الخطيبُ أنَّ عِلَّةَ المانعين هي جوازُ الإدخالِ عليهما ما ليس من حديثِهما، قال: وهي العِلَّةُ التي ذكرها مالكٌ فيمَن له كَتْبٌ وسماعُه صحيحٌ فيها غيرَ أنَّهُ لا يَحفَظُ ما تضمنت».

(٣) انظر: الكفاية: (٣٧٦-٣٧٧ ت، ٢٥٧هـ).

(٤) ذكره العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ١/ ٥٠٥.

(٥) حكاه عنهما الخطيب في الكفاية: (٣٧٧ ت، ٢٥٧ هـ).

وَقَدْ تَوَسَّطَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ بْنُ الصَّلاحِ فَقَالَ: إِنْ كَانَتْ لَهُ مِنْ شَيْخِهِ إِجَازَةٌ جَازَتْ رِوَايَتُهُ، وَالحَالَةُ هَذِهِ[١].

فَرْعٌ آخَرُ:

إِذَا اخْتَلَفَ حِفْظُ[٢] الحَافِظِ وَكِتَابُهُ، فَإِنْ كَانَ اعْتِمَادُهُ فِي حِفْظِهِ عَلَى كِتَابِهِ فَلْيَرْجِعْ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِهِ فَلْيَرْجِعْ إِلَى حِفْظِهِ، وَحَسَنٌ أَنْ يُنَبِّهَ عَلَى مَا فِي الكِتَابِ مَعَ ذَلِكَ، كَمَا رُوِيَ عَنْ شُعْبَةَ[٣]، وَكَذَلِكَ إِذَا خَالَفَهُ غَيْرُهُ مِنَ الحُفَّاظِ، فَلْيُنَبِّهْ عَلَى[٤] ذَلِكَ عِنْدَ رِوَايَتِهِ، كَمَا فَعَلَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ[٥]، واللهُ أَعْلَمُ.

فَرْعٌ آخَرُ:

لَوْ وَجَدَ طَبَقَةَ سَمَاعِهِ فِي كِتَابٍ: إِمَّا بِخَطِّهِ، أَوْ خَطِّ مَنْ يَثِقُ بِهِ، وَلَمْ يَتَذَكَّرْ سَمَاعَهُ لِذَلِكَ؛ فَقَدْ حُكِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّهُ لا يَجُوزُ لَهُ الإِقْدَامُ عَلَى الرِّوَايَةِ[٦]. وَالجَادَّةُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ -وَبِهِ يَقُولُ مُحَمَّدُ بْنُ الحَسَنِ وَأَبُو يُوسُفَ- الجَوَازُ[٧]، اعْتِمَادًا عَلَى مَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ، وَكَمَا أَنَّهُ لا يُشْتَرَطُ أَنْ يَتَذَكَّرَ سَمَاعَهُ لِكُلِّ حَدِيثٍ[٨] أَوْ ضَبْطَهُ، كَذَلِكَ لا يُشْتَرَطُ تَذَكُّرُهُ لأَصْلِ سَمَاعِهِ.

---

(١) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٣٢٠.

(٢) لم ترد في (ش) و(ف) وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٣) انظر الرواية عن شعبة في الكفاية: (٣٣٣-٣٣٤ ت، ٢٢٤ هـ).

(٤) جاء في الأصل: «مع» ولكنه صححها في الحاشية «على» ولعلها من تصحيحات ابن كثير، والله أعلم.

(٥) انظر الكفاية: (٣٣٤ ت، ٢٢٥ هـ).

(٦) مذهب أبي حنيفة وبعض أصحاب الشافعية حكاه القاضي عياض في الإلماع: ١٣٩.

(٧) حكاه القاضي عياض في الإلماع: ١٣٩، ونسبه الخطيب في الكفاية: (٥٣٩ ت، ٣٨٠هـ) إلى عامة أصحاب الحديث والفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وجمهور المتكلمين.

(٨) «حديث» مكررة في (ش) و(ف) و(ع).

قُلْتُ: وَهَذَا يُشْبِهُ مَا إِذَا نَسِيَ الرَّاوِي سَمَاعَهُ، فَإِنَّهُ تَجُوزُ رِوَايَتُهُ عَنْهُ لِمَنْ سَمِعَهُ مِنْهُ، وَلا يَضُرُّ نِسْيَانُهُ، وَاللهُ أَعْلَمُ.(١)

فَرْعٌ آخَرُ:

وَأَمَّا رِوَايَتُهُ الحَدِيثَ بِالمَعْنَى، فَإِنْ كَانَ الرَّاوِي غَيْرَ عَالِمٍ وَلا عَارِفٍ بِمَا يُحِيلُ المَعْنَى فَلا خِلافَ أَنَّهُ لا تَجُوزُ لَهُ رِوَايَةُ(٢) الحَدِيثِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ(٣)، وَأَمَّا إِنْ كَانَ عَالِمًا بِذَلِكَ، بَصِيرًا بِالأَلْفَاظِ وَمَدْلُولاتِهَا وَبِالمُتَرَادِفِ مِنَ الأَلْفَاظِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَقَدْ
٢٣ ب جَوَّزَ ذَلِكَ جُمْهُورُ النَّاسِ سَلَفًا وَخَلَفًا(٤)، وَعَلَيْهِ العَمَلُ كَمَا هُوَ المُشَاهَدُ فِي الأَحَادِيثِ الصِّحَاحِ وَغَيْرِهَا.

فَإِنَّ الوَاقِعَةَ تَكُونُ وَاحِدَةً، وَتَجِيءُ بِأَلْفَاظٍ مُتَعَدِّدَةٍ مِنْ وُجُوهٍ مُخْتَلِفَةٍ مُتَبَايِنَةٍ، وَلَمَّا كَانَ هَذَا قَدْ يُوقِعُ فِي تَغْيِيرِ بَعْضِ الأَحَادِيثِ مَنَعَ مِنَ الرِّوَايَةِ بِالْمَعْنَى طَائِفَةٌ مِنَ المُحَدِّثِينَ وَالفُقَهَاءِ وَالأُصُولِيِّينَ، وَشَدَّدُوا فِي ذَلِكَ آكَدَ التَّشْدِيدِ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هَذَا هُوَ الوَاقِعَ، وَلَكِنْ لَمْ يَتَّفِقْ ذَلِكَ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ(٥) وَأَبُو الدَّرْدَاءِ(٦) وَأَنَسٌ(٧) ﷺ يَقُولُونَ إِذَا

---

(١) من قوله «قلت» إلى هنا لم ترد في (ش) و(ف).
(٢) في (ش) و(ف): «روايته».
(٣) وممن نقل مثل هذا الخطيب في الكفاية: (٣٠٠ت، ١٩٨هـ)، والقاضي عياض في الإلماع: ١٧٤.
(٤) انظر: شرح التبصرة والتذكرة ١/٥٠٦-٥٠٧.
(٥) رواه عنه ابن ماجه (٢٣)، وابن عدي في الكامل ١/ ٩٤، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ١/٧٩، والخطيب في الكفاية: (٣١٠ت، ٢٠٥هـ).
(٦) رواه عنه الرامهرمزي في المحدث الفاصل: ٥٠٥، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ١/٧٨، والخطيب في الكفاية: (٣١٠ت، ٢٠٥هـ).
(٧) رواه عنه ابن ماجه (٢٤)، والرامهرمزي في المحدث الفاصل: ٥٠٥، والخطيب في الكفاية: (٣١١ ت، ٢٠٦ هـ)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ١/ ٧٩.

رَوَوُا[1] الحَدِيثَ: أَوْ نَحْوَ هَذَا، أَوْ شِبْهَهُ، أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ.

فَرْعٌ آخَرُ:

وَهَلْ يَجُوزُ اخْتِصَارُ الْحَدِيثِ، فَيُحْذَفُ بَعْضُهُ إِذَا لَمْ يَكُنِ المَحْذُوفُ مُتَعَلِّقًا بِالمَذْكُورِ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ[2]: فَالَّذِي عَلَيْهِ صَنِيعُ أَبِي عَبْدِ اللهِ البُخَارِيِّ اخْتِصَارُ الأَحَادِيثِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَمَاكِنِ، وَأَمَّا مُسْلِمٌ فَإِنَّهُ يَسُوقُ الحَدِيثَ بِتَمَامِهِ وَلا يَقْطَعُهُ، وَلِهَذَا رَجَّحَهُ كَثِيرٌ مِنْ حُفَّاظِ المَغَارِبَةِ، وَاسْتَرْوَحَ إِلَى شَرْحِهِ آخَرُونَ؛ لِسُهُولَةِ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى **صَحِيحِ البُخَارِيِّ**، وَتَفْرِيقِهِ الحَدِيثَ فِي أَمَاكِنَ مُتَعَدِّدَةٍ بِحَسَبِ حَاجَتِهِ إِلَيْهِ، وَعَلَى هَذَا المَذْهَبِ جُمْهُورُ النَّاسِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا. قَالَ ابْنُ الحَاجِبِ فِي **مُخْتَصَرِهِ**: مَسْأَلَةُ حَذْفِ بَعْضِ الخَبَرِ جَائِزٌ عِنْدَ الأَكْثَرِ إِلَّا فِي الغَايَةِ وَالِاسْتِثْنَاءِ وَنَحْوِهِ. فَأَمَّا[3] إِذَا حَذَفَ الزِّيَادَةَ لِكَوْنِهِ شَكَّ فِيهَا فَهَذَا سَائِغٌ؛ كَانَ مَالِكٌ -رَحِمَهُ اللهُ[4]- يَفْعَلُ ذَلِكَ كَثِيرًا تَوَرُّعًا[5]، بَلْ كَانَ يَقْطَعُ إِسْنَادَ الحَدِيثِ إِذَا شَكَّ فِي وَصْلِهِ[6]. وَقَالَ مُجَاهِدٌ: انْقُصِ الحَدِيثَ وَلا تَزِدْ فِيهِ[7].

فَرْعٌ آخَرُ:

يَنْبَغِي لِطَالِبِ الحَدِيثِ أَنْ يَكُونَ عَارِفًا بِالعَرَبِيَّةِ، قَالَ الأَصْمَعِيُّ[8]: أَخْشَى عَلَيْهِ

---

(١) في الأصل: «ورد».

(٢) انظر: تفصيل هذه الأقوال في شرح التبصرة والتذكرة ١/ ٥٠٩-٥١٠.

(٣) في (ش) و(ف): «أما».

(٤) «رحمه الله» لم ترد في (ش) و(ف) وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٥) لم ترد في (ش) و(ف) وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٦) انظر: جامع بيان العلم وفضله ١/ ٨١.

(٧) أسنده الخطيب في الكفاية: (٢٨٩ ت، ١٨٩ هـ).

(٨) كلام الأصمعي ذكره ابن حبان في روضة العقلاء (٢٢٣)، والخطابي في غريب الحديث =

إذَا لَمْ يَعْرِفِ العَرَبِيَّةَ أَنْ يَدْخُلَ فِي قَوْلِهِ: **«مَنْ كَذَبَ عَليَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ
٢٤ أ النَّارِ»**[١]؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ[٢] لَمْ يَكُنْ يَلْحَنُ[٣]. وَأَمَّا التَّصْحِيفُ فَدَوَاؤُهُ أَنْ يَتَلَقَّاهُ مِنْ أَفْوَاهِ المَشَايِخِ الضَّابِطِينَ، وَاللهُ المُوَفِّقُ.

وَأَمَّا إِذَا لَحَنَ الشَّيْخُ، فَالصَّوَابُ[٤] أَنْ يَرْوِيَهُ السَّامِعُ عَلَى الصَّوَابِ وَهُوَ مَحْكِيٌّ عَنِ الأَوْزَاعِيِّ[٥] وَابْنِ المُبَارَكِ[٦] وَالجُمْهُورِ[٧]، وَحُكِيَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ وَأَبِي مَعْمَرٍ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَخْبَرَةَ أَنَّهُمَا قَالَا: يَرْوِيهِ كَمَا سَمِعَهُ مِنَ الشَّيْخِ مَلْحُونًا[٨]. قَالَ ابْنُ الصَّلاحِ[٩]: وَهَذَا غُلُوٌّ فِي مَذْهَبِ اتِّبَاعِ اللَّفْظِ. وَعَنِ القَاضِي عِيَاضٍ[١٠]: أَنَّ الَّذِي اسْتَمَرَّ عَلَيْهِ عَمَلُ أَكْثَرِ الأَشْيَاخِ أَنْ يَنْقُلُوا الرِّوَايَةَ كَمَا وَصَلَتْ إِلَيْهِمْ،

= ١/ ٦٣، وابن الصلاح في معرفة أنواع علم الحديث: ٣٢٦، والقاضي عياض في الإلماع: ١٨٣-١٨٤، والسيوطي في تدريب الراوي ٢/ ١٠٦، والصنعاني في توضيح الأفكار ٢/ ٣٩٣-٣٩٤، وقال عقبه: «قلت: وإنما قال الأصمعي «أخاف» ولم يجزم؛ لأنَّ مَن لم يعلمْ بالعربية، وإنْ لَحَن، لم يكن مُتعمِّدًا الكذبَ».

(١) حديثٌ صحيحٌ متواترٌ خَرَّجْناه بتوسع في التعليق على شرح التبصرة والتذكرة ١/ ١٤٨.

(٢) الصلاة على النبي من (ش) و(ف) و(ع).

(٣) أضاف مُحقِّق (ش) وناشر (ف) بعد هذا: «فَمَهْمَا رَوَيْتَ عَنْهُ وَلَحَنْتَ فِيهِ كَذَبْتَ عَلَيْهِ» وجَعَلاه بين معكوفتين، وأشار مُحقِّقُ (ش) إلى أنها تَتِمَّةُ كلامِ الأصمعيِّ ولم تَرِدْ في أصله.

(٤) في الأصل: «والصواب».

(٥) انظر: الكفاية: (٢٩٦ ت، ١٩٥ هـ)، والجامع ٢/ ٢٣.

(٦) انظر: الكفاية: (٢٩٧ت، ١٩٦ هـ).

(٧) وإليه ذهب الأعمش، والشعبي، وحماد بن سلمة، ويحيى بن معين، وأحمد بن صالح، والحسن بن محمد الزعفراني، وعلي بن المديني، وغيرهم. انظر: الكفاية: (٢٩٥-٣٠٠ ت ١٩٤، ١٩٧هـ).

(٨) انظر الروايات عنهم في الكفاية: (٢٨٥ ت، ١٨٦ هـ).

(٩) معرفة أنواع علم الحديث: ٣٢٧.

(١٠) الإلماع: ١٨٥.

وَلا يُغَيِّرُوهَا فِي كُتُبِهِمْ، حَتَّى فِي أَحْرُفٍ مِنَ القُرْآنِ اسْتَمَرَّتِ الرِّوَايَةُ فِيهَا عَلَى خِلافِ التِّلاوَةِ، وَمِنْ غَيْرِ أَنْ يَجِيءَ ذَلِكَ فِي الشَّوَاذِّ، كَمَا وَقَعَ فِي **الصَّحِيحَيْنِ وَالمُوَطَّأ**، لَكِنَّ أَهْلَ المَعْرِفَةِ مِنْهُمْ يُنَبِّهُونَ عَلَى ذَلِكَ عِنْدَ السَّمَاعِ وَفِي الحَوَاشِي. وَمِنْهُمْ مَنْ جَسَرَ عَلَى تَغْيِيرِ الكُتُبِ وَإِصْلاحِهَا، مِنْهُمْ: أَبُو الوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ أَحْمَدَ الكِنَانِيُّ الوَقَّشِيُّ(١)؛ لِكَثْرَةِ مُطَالَعَتِهِ وَافْتِنَانِهِ. قَالَ: وَقَدْ غَلِطَ فِي أَشْيَاءَ مِنْ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ غَيْرُهُ مِمَّنْ سَلَكَ مَسْلَكَهُ. قَالَ: وَالأَوْلَى سَدُّ بَابِ التَّغْيِيرِ وَالإِصْلاحِ؛ لِئَلَّا يَجْسُرَ عَلَى ذَلِكَ مَنْ لا يُحْسِنُ، وَيُنَبِّهُ عَلَى ذَلِكَ عِنْدَ السَّمَاعِ(٢).

وَعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يُصْلِحُ اللَّحْنَ الفَاحِشَ وَيَسْكُتُ عَلَى الخَفِيِّ السَّهْلِ(٣).

قُلْتُ: وَمِنَ النَّاسِ مَنْ إِذَا سَمِعَ الحَدِيثَ مَلْحُونًا عَنِ الشَّيْخِ تَرَكَ رِوَايَتَهُ عَنْهُ(٤)؛ لأَنَّهُ إِنْ تَبِعَهُ فِي ذَلِكَ فَالنَّبِيُّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَلْحَنُ فِي كَلامِهِ، وَإِنْ رَوَاهُ عَنْهُ عَلَى الصَّوَابِ فَلَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ(٥) كَذَلِكَ.

فَرْعٌ:

وَإِذَا سَقَطَ مِنَ السَّنَدِ أَوِ المَتْنِ مَا هُوَ مَعْلُومٌ فَلا بَأْسَ بِإِلْحَاقِهِ وَكَذَلِكَ إِذَا انْدَرَسَ بَعْضُ الكِتَابِ فَلا بَأْسَ بِتَجْدِيدِهِ عَلَى الصَّوَابِ، وَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ ﴾(٦).

(١) بفتح الواو وتشديد القاف وشين معجمة نسبة إلى وَقَّش: وهي مدينة بالأندلس من أعمال طليطلة. معجم البلدان ٤/ ٤٦٠.

(٢) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٣٢٩.

(٣) أخرجه: الخطيب بسنده إلى الإمام أحمد. انظر: الكفاية: (٢٨٦-٢٨٧ ت، ١٨٧ هـ).

(٤) لم ترد في (ش) و(ف)، وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٥) لم ترد في الأصل.

(٦) البقرة: ٢٢٠.

فَرْعٌ آخَرُ:

وَإِذَا رُوِيَ الْحَدِيثُ عَنْ شَيْخَيْنِ فَأَكْثَرَ، وَبَيْنَ أَلْفَاظِهِمْ تَبَايُنٌ، فَإِنْ رَكَّبَ السِّيَاقَ مِنَ الْجَمِيعِ، كَمَا فَعَلَ الزُّهْرِيُّ[1] فِي حَدِيثِ الإِفْكِ، حِينَ رَوَاهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَعُرْوَةَ وَغَيْرِهِمَا عَنْ عَائِشَةَ، وَقَالَ: **«كُلٌّ قَدْ[2] حَدَّثَنِي طَائِفَةً مِنَ الْحَدِيثِ، فَدَخَلَ حَدِيثُ بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ»**[3]. وَسَاقَهُ بِتَمَامِهِ، فَهَذَا سَائِغٌ، فَإِنَّ الأَئِمَّةَ قَدْ تَلَقَّوْهُ مِنْهُ[4] بِالْقَبُولِ، وَخَرَّجُوهُ فِي كُتُبِهِمُ الصِّحَاحِ وَغَيْرِهَا.

وَلِلرَّاوِي أَنْ يُمَيِّزَ رِوَايَةَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا[5] عَنِ الأُخْرَى، وَيَذْكُرَ مَا فِيهَا مِنْ زِيَادَةٍ وَنُقْصَانٍ، وَتَحْدِيثٍ وَإِخْبَارٍ وَإِنْبَاءٍ، وَهَذَا مِمَّا يُعْنَى بِهِ مُسْلِمٌ فِي **(صَحِيحِهِ)**،
وَيُبَالِغُ فِيهِ، وَأَمَّا الْبُخَارِيُّ فَلا يُعَرِّجُ غَالِبًا[6] عَلَى ذَلِكَ، وَلا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ، وَرُبَّمَا ٢٤ ب
تَعَاطَاهُ فِي بَعْضِ الأَحَايِينِ [7]وَهُوَ نَادِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ[7].

فَرْعٌ[8]:

وَتَجُوزُ الزِّيَادَةُ فِي نَسَبِ الرَّاوِي، إِذَا بَيَّنَ أَنَّ الزِّيَادَةَ مِنْ عِنْدِهِ وَهَذَا مَحْكِيٌّ عَنْ

---

(١) قال الزركشي في نكته ٣/ ٦٣٥: «مَا ذَكَره في حديثِ الإفْكِ قد تَقَدَّم أنَّ الزُّهْرِيَّ قال فيه - بعد أنْ ذَكَر ما ذَكَر: الذي حَدَّثَني عُروةُ عن عائشةَ. وسَاقَهُ من طريقِ عُرْوَةَ - وقد تَقَدَّم ما فيه».

(٢) لم ترد في (ش) و(ف) و(ع).

(٣) الحديث أخرجه البخاري ٣/ ٢١٩ (٢٦٣٧) و٣/ ٢٢٧ (٢٦٦١) و٤/ ٤٠ (٢٨٧٩) و٥/ ١١٠ (٤٠٢٥) و٥/ ١٤٨ (٤١٤١) و٦/ ٩٥ (٤٦٩٠) و٦/ ١٢٧ (٤٧٥٠) و٨/ ١٧٢ (٦٦٧٩) و٩/ ١٧٦ (٧٥٠٠) و٩/ ١٩٣ (٧٥٤٥)، ومسلم ٨/ ١١٨ (٢٧٧٠) (٥٦).

(٤) في (ش) و(ع): «عنه» ولم ترد في (ف).

(٥) في (ش) و(ف) و(ع): «أن يبين كل واحدة منها».

(٦) لم ترد في (ش) و(ف) وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٧-٧) في (ش) و(ف) و(ع): «وَاللهُ أَعْلَمُ. وَهُوَ نَادِرٌ».

(٨) في (ش) و(ف): «فرع آخر».

أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَجُمْهُورِ الْمُحَدِّثِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ[١].

فَرْعٌ:

جَرَتْ عَادَةُ الْمُحَدِّثِينَ إِذَا قَرَءُوا يَقُولُونَ: أَخْبَرَكَ[٢] فُلانٌ، قَالَ: أَنْبَأَنَا[٣] فُلانٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا فُلانٌ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفُ لَفْظَةَ قَالَ[٤]، وَهُوَ سَائِغٌ عِنْدَ الأَكْثَرِينَ[٥].

وَمَا كَانَ مِنَ الأَحَادِيثِ بِإِسْنَادٍ وَاحِدٍ، كَنُسْخَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَمُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَعَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ. وَبَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ. وَنَحْوِ[٦] ذَلِكَ، فَلَهُ إِعَادَةُ الإِسْنَادِ عِنْدَ كُلِّ حَدِيثٍ، وَلَهُ أَنْ يَذْكُرَ الإِسْنَادَ عِنْدَ أَوَّلِ حَدِيثٍ مِنْهَا، ثُمَّ يَقُولَ: وَبالإِسْنَادِ -أَوْ بِهِ- أَنَّ[٧] رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ كَذَا وَكَذَا. ثُمَّ لَهُ أَنْ يَرْوِيَهُ كَمَا سَمِعَهُ، وَلَهُ أَنْ يَذْكُرَ عِنْدَ كُلِّ حَدِيثٍ الإِسْنَادَ[٨].

قُلْتُ: وَالأَمْرُ فِي هَذَا قَرِيبٌ سَهْلٌ يَسِيرٌ، وَاللهُ أَعْلَمُ. وَأَمَّا إِذَا قَدَّمَ ذِكْرَ الْمَتْنِ عَلَى الإِسْنَادِ كَمَا إِذَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ كَذَا وَكَذَا، ثُمَّ قَالَ: أَخْبَرَنَا بِهِ، وَأَسْنَدَهُ. فَهَلْ لِلرَّاوِي عَنْهُ أَنْ يُقَدِّمَ الإِسْنَادَ أَوَّلًا، وَيُتْبِعَهُ بِذِكْرِ مَتْنِ الحَدِيثِ؟ فِيهِ خِلافٌ ذَكَرَهُ الخَطِيبُ[٩] وَابْنُ[١٠] الصَّلاحِ[١١]، وَالأَشْبَهُ عِنْدِي جَوَازُ ذَلِكَ، وَاللهُ

(١) ينظر الكفاية: (٣٢٣ ت، ٢١٥ هـ).

(٢) في (ف): «أخبرنا».

(٣) في باقي النسخ: «أخبرنا».

(٤) انظر: نكت الزركشي ٣/٦٢٨.

(٥) ينظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٣٣٦-٣٣٧.

(٦) في (ش) و(ف): «وغير».

(٧) في (ش) و(ف): «إلى».

(٨) انظر: الكفاية: (٣٢٢ت، ٢١٤-٢١٥هـ).

(٩) الكفاية: (٣١٩ ت، ٢١١-٢١٢ هـ).

(١٠) في (ف): «ابن» بدون الواو.

(١١) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٣٣٨.

أَعْلَمُ. وَلِهَذَا يُعِيدُ مُحَدِّثُو زَمَانِنَا إِسْنَادَ الشَّيْخِ بَعْدَ فَرَاغِ الخَبَرِ؛ لأَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَسْمَعُ مِنْ أَثْنَائِهِ بِفَوْتٍ، فَيَتَّصِلُ لَهُ سَمَاعُ ذَلِكَ مِنَ الشَّيْخِ، وَلَهُ رِوَايَتُهُ عَنْهُ كَمَا يَشَاءُ مِنْ تَقْدِيمِ إِسْنَادِهِ وَتَأْخِيرِهِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

فَرْعٌ:

إِذَا رَوَى حَدِيثًا بِسَنَدِهِ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِإِسْنَادٍ لَهُ آخَرَ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ: مِثْلَهُ. أَوْ: نَحْوَهُ. وَهُوَ ضَابِطٌ مُحَرِّرٌ، فَهَلْ يَجُوزُ رِوَايَةُ[1] لَفْظِ الحَدِيثِ الأَوَّلِ بِإِسْنَادِ الثَّانِي؟ قَالَ شُعْبَةُ: لا. وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: نَعَمْ. حَكَاهُ عَنْهُمَا وَكِيعٌ[2]، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: يَجُوزُ فِي قَوْلِهِ: مِثْلَهُ. وَلَا يَجُوزُ فِي: نَحْوَهُ.[3] قَالَ الخَطِيبُ[4]: إِذَا قِيلَ بِالرِّوَايَةِ عَلَى[5] المَعْنَى فَلا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِهِ: مِثْلَهُ، أَوْ: نَحْوَهُ. وَمَعَ هَذَا اخْتَارَ قَوْلَ ابْنِ مَعِينٍ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

أَمَّا إِذَا أَوْرَدَ السَّنَدَ، وَذَكَرَ بَعْضَ الحَدِيثِ، ثُمَّ قَالَ: الحَدِيثَ. أَوِ: الحَدِيثَ بِتَمَامِهِ. أَوْ: بِطُولِهِ. أَوْ: إِلَى آخِرِهِ. كَمَا جَرَتْ[6] عَادَةُ كَثِيرٍ مِنَ الرُّوَاةِ، فَهَلْ لِلسَّامِعِ أَنْ يَسُوقَ الحَدِيثَ بِتَمَامِهِ عَلَى هَذَا الإِسْنَادِ؟ رَخَّصَ فِي ذَلِكَ بَعْضُهُمْ، وَمَنَعَ مِنْهُ آخَرُونَ، مِنْهُمْ: الأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ الإِسْفَرَايِينِيُّ الفَقِيهُ الأُصُولِيُّ[7]، وَسَأَلَ أَبُو بَكْرٍ ٢٥ أ

(١) في (ش) و(ف): «روايته».

(٢) رواه الخطيب في الكفاية: (٣١٩ ت، ٢١٣ هـ)، وابن الصلاح في معرفة أنواع علم الحديث: ٣٣٩-٣٤٠.

(٣) أسنده الخطيب في الكفاية: (٣٢٠-٣٢١ ت، ٢١٣-٢١٤ هـ).

(٤) الكفاية: (٣٢١ ت، ٢١٤ هـ).

(٥) بعد هذا في (ش) و(ف) زيادة كلمة: «هذا» وذكر محقق (ع) أنها زيادة في المطبوع ولا أصل لها في النسخة الخطية.

(٦) بعد هذا في (ش) و(ف) و(ع): «به».

(٧) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٣٤١.

البَرْقَانِيُّ شَيْخَهُ أَبَا بَكْرٍ الإِسْمَاعِيلِيَّ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ الشَّيْخُ وَالقَارِئُ يَعْرِفَانِ الحَدِيثَ فَأَرْجُو أَنْ يَجُوزَ ذَلِكَ، وَالْبَيَانُ أَوْلَى(١).

قَالَ ابْنُ الصَّلاحِ(٢): قُلْتُ: وَإِذَا جَوَّزْنَا ذَلِكَ فَالتَّحْقِيقُ أَنَّهُ يَكُونُ بِطَرِيقِ الإِجَازَةِ الأَكِيدَةِ اللُّغَوِيَّةِ.

(٣قُلْتُ أَنَا٣): وَيَنْبَغِي أَنْ يُفَصَّلَ فَيُقَالَ: إِنْ كَانَ قَدْ سَمِعَ الحَدِيثَ المُشَارَ إِلَيْهِ قَبْلَ(٤) ذَلِكَ عَلَى الشَّيْخِ، فِي ذَلِكَ المَجْلِسِ أَوْ فِي غَيْرِهِ، فَتَجُوزُ الرِّوَايَةُ، وَتَكُونُ الإِشَارَةُ إِلَى شَيْءٍ قَدْ(٥) سَلَفَ بَيَانُهُ، وَتَحَقَّقَ سَمَاعُهُ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

فَرْعٌ(٦):

إِبْدَالُ لَفْظِ الرَّسُولِ بِالنَّبِيِّ، أَوِ النَّبِيِّ بِالرَّسُولِ. قَالَ ابْنُ الصَّلاحِ: الظَّاهِرُ أَنَّهُ لا يَجُوزُ ذَلِكَ، وَإِنْ جَازَتِ الرِّوَايَةُ بِالمَعْنَى(٧)، يَعْنِي لِاخْتِلافِ مَعْنَيَيْهِمَا، وَنُقِلَ عَنْ(٨) عَبْدِ اللهِ بْنِ أَحْمَدَ، أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يُشَدِّدُ فِي ذَلِكَ، فَإِذَا كَانَ فِي الكِتَابِ: النَّبِيُّ، فَكَتَبَ المُحَدِّثُ: رَسُولُ اللهِ ﷺ. ضَرَبَ عَلَى: رَسُولُ. وَكَتَبَ: النَّبِيُّ(٩). قَالَ الخَطِيبُ: وَهَذَا مِنْهُ اسْتِحْبَابٌ؛ فَإِنَّ مَذْهَبَهُ التَّرَخُّصُ(١٠) فِي ذَلِكَ(١١). قَالَ صَالِحٌ:

---

(١) انظر الكفاية: (٤٤٥ ت، ٣١١ هـ).
(٢) معرفة أنواع علم الحديث: ٣٤١.
(٣-٣) «قُلْتُ أَنَا» لم ترد في (ش) و(ف).
(٤) في الأصل: «قيل» والمثبت من (ش) و(ف) و(ع). (٥) «قد» كررت في (ش).
(٦) لم ترد في (ش) و(ف). (٧) معرفة أنواع علم الحديث: ٣٤١.
(٨) لم ترد في (ش) و(ف) وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين وأشار إلى أنها سقطت من المطبوع.
(٩) أسنده الخطيب في الكفاية: (٣٦٠ ت، ٢٤٤ هـ).
(١٠) في (ش) و(ف): «الترخيص». (١١) الكفاية: (٣٦٠ ت، ٢٤٤ هـ).

سَأَلْتُ أَبِي عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: أَرْجُو أَنَّهُ لا بَأْسَ بِهِ[(١)]. وَرُوِيَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، أَنَّ عفَّانَ وبَهْزًا كَانَا يَفْعَلانِ ذَلِكَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَقَالَ لَهُمَا: أَمَّا أَنْتُمَا فَلا تَفْقَهَان أَبَدًا[(٢)].

فَرْعٌ[(٣)]:

الرِّوَايَةُ فِي حَالِ المُذَاكَرَةِ، هَلْ تَجُوزُ الرِّوَايَةُ بِهَا؟ حَكَى ابْنُ الصَّلاحِ عَنِ ابْنِ مَهْدِيٍّ وَابْنِ المُبَارَكِ وَأَبِي زُرْعَةَ المَنْعَ مِنَ التَّحْدِيثِ بِهَا؛ لِمَا يَقَعُ فِيهَا مِنَ المُسَاهَلَةِ، وَالحِفْظُ خَوَّانٌ[(٤)]. قَالَ ابْنُ الصَّلاحِ: وَلِهَذَا امْتَنَعَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَعْلامِ الحُفَّاظِ مِنْ رِوَايَةِ مَا يَحْفَظُونَهُ إِلَّا مِنْ كُتُبِهِمْ، مِنْهُمْ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ[(٥)]. قَالَ: فَإِذَا حَدَّثَ بِهَا فَلْيَقُلْ: حَدَّثَنَا فُلانٌ مُذَاكَرَةً. أَوْ: فِي المُذَاكَرَةِ. وَلا يُطْلَقُ ذَلِكَ فَيَقَعَ فِي نَوْعٍ مِنَ التَّدْلِيسِ[(٦)]، وَاللهُ أَعْلَمُ.

فَرْعٌ[(٧)]:

وَإِذَا كَانَ الحَدِيثُ عَنِ اثْنَيْنِ جَازَ ذِكْرُ ثِقَةٍ مِنْهُمَا وَإِسْقَاطُ الآخَرِ؛ ثِقَةً كَانَ أَوْ ضَعِيفًا، وَهَذَا صَنِيعُ مُسْلِمٍ فِي ابْنِ لَهِيعَةَ غَالِبًا[(٨)]، وَأَمَّا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فَلا يُسْقِطُهُ، بَلْ يَذْكُرُهُ[(٩)]، وَاللهُ أَعْلَمُ[(١٠)].

---

(١) أسنده الخطيب في الكفاية: (٣٦٠ ت، ٢٤٤ هـ).
(٢) أخرجه: الخطيب في الكفاية: (٣٦١ ت، ٢٤٤-٢٤٥ هـ)، وانظر: محاسن الاصطلاح: ٢٠١.
(٣) لم ترد في (ش) و(ف).
(٤) انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٣٦-٣٧، ومعرفة أنواع علم الحديث: ٣٤٢.
(٥) انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ١٢-١٣.
(٦) معرفة أنواع علم الحديث: ٣٤٢.
(٧) لم ترد في (ش) و(ف) و(ع).
(٨) انظر: تهذيب الكمال ٤/ ٢٥٥-٢٥٦.
(٩) انظر: الكفاية: (٥٣٧ ت، ٣٧٨ هـ).
(١٠) كتب ناسخ الأصل: «بلغ مقابلة على المصنف».

النوع السابع والعشرون

في[1] آداب المحدّث

٢٥ ب

وَقَدْ أَلَّفَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي ذَلِكَ كِتَابًا سَمَّاهُ (**الْجَامِعُ لآدَابِ الراوي[2] وَالسَّامِعِ**).

وَقَدْ تَقَدَّمَ مِنْ ذَلِكَ مُهِمَّاتٌ فِي عُيُونِ الأَنْوَاعِ الْمَذْكُورَةِ.

قَالَ ابْنُ خَلَّادٍ وَغَيْرُهُ: يَنْبَغِي لِلشَّيْخِ أَلَّا يَتَصَدَّى لِلتَّحْدِيثِ إِلَّا بَعْدَ اسْتِكْمَالِ خَمْسِينَ سَنَةً[3]. وَقَالَ غَيْرُهُ: أَرْبَعِينَ سَنَةً[4]. وَقَدْ أَنْكَرَ الْقَاضِي عِيَاضٌ ذَلِكَ، بِأَنَّ أَقْوَامًا حَدَّثُوا قَبْلَ الأَرْبَعِينَ، بَلْ قَبْلَ[5] الثَّلَاثِينَ مِنْهُمْ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، ازْدَحَمَ النَّاسُ عَلَيْهِ، وَكَثِيرٌ مِنْ مَشَايِخِهِ أَحْيَاءٌ[6].

قَالَ ابْنُ خَلَّادٍ: فَإِذَا بَلَغَ الثَّمَانِينَ أَحْبَبْتُ لَهُ[7] أَنْ يُمْسِكَ خَشْيَةَ أَنْ يَكُونَ قَدِ اخْتَلَطَ[8].

---

(١) لم ترد في (ش) و(ف). (٢) في (ش) و(ف): «الشيخ».

(٣) المحدّث الفاصل: ٣٥٢، ونقله عنه القاضي في الإلماع: ٢٠٠، والخطيب في الجامع ١/ ٣٢٣ (٧١٦).

(٤) انظر: المحدث الفاصل: ٣٥٣، والجامع لأخلاق الراوي ١/ ٣٢٣ (٧١٦)، والإلماع: ٢٠٠، ومعرفة أنواع علم الحديث: ٣٤٥.

(٥) في الأصل: «وقبل». (٦) ينظر الإلماع: ٢٠٠-٢٠٤.

(٧) لم ترد في الأصل.

(٨) المحدّث الفاصل: ٣٥٤ رقم (٢٨٩).

وَقَدِ اسْتَدْرَكُوا عَلَيْهِ بِأَنَّ جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ حَدَّثُوا بَعْدَ هَذه السِّنِّ، مِنْهُمْ: أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، وَسَهْلُ بْنُ سَعْدٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى، وَخَلْقٌ مِمَّنْ بَعْدَهُمْ، وَقَدْ حَدَّثَ آخَرُونَ بَعْدَ اسْتِكْمَالِ مِائَةِ سَنَةٍ، مِنْهُمْ: الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ، وَأَبُو إِسْحَاقَ الهُجَيْمِيُّ[١]، وَالْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ الطَّبَرِيُّ، أَحَدُ أَئِمَّةِ الشَّافِعِيَّةِ.

قُلْتُ[٢]: وَجَمَاعَةٌ كَثِيرُونَ[٣].

لَكِنْ إِذَا كَانَ الاعْتِمَادُ عَلَى حِفْظِ الشَّيْخِ الرَّاوِي، فَيَنْبَغِي الاحْتِرَازُ مِنِ اخْتِلاطِهِ إِذَا طَعَنَ فِي السِّنِّ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ الِاعْتِمَادُ عَلَى حِفْظِ غَيْرِهِ وَخَطِّهِ وَضَبْطِهِ، فَهَهُنَا كُلَّمَا كَانَ السِّنُّ عَالِيًا كَانَ النَّاسُ أَرْغَبَ فِي السَّمَاعِ عَلَيْهِ، كَمَا اتَّفَقَ لِشَيْخِنَا أَبِي العَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي طَالِبِ الحَجَّارِ، فَإِنَّهُ جَاوَزَ المِائَةَ مُحَقَّقًا، وَكَانَ عَامِّيًا[٤]، سَمِعَ عَلَى الزَّبِيدِيِّ سَنَةَ ثَلاثِينَ وسِتِّمِائَةٍ **(صَحِيحَ البُخَارِيِّ)**، وَأَسْمَعَهُ فِي سَنَةِ ثَلاثِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ[٥]، وَكَانَ شَيْخًا كَبِيرًا عَامِّيًا لا يَضْبِطُ شَيْئًا، وَلا يَتَعَقَّلُ كَثِيرًا مِنَ المَعَانِي الظَّاهِرَةِ، وَمَعَ هَذَا تَدَاعَى النَّاسُ إِلَى السَّمَاعِ مِنْهُ عِنْدَ تَفَرُّدِهِ عَنِ الزَّبِيدِيِّ، فَسَمِعَ مِنْهُ نَحْوٌ مِنْ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ[٦]. قَالُوا: وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ المُحَدِّثُ جَمِيلَ الأَخْلاقِ، حَسَنَ الطَّرِيقَةِ، صَحِيحَ النِّيَّةِ، فَإِنْ عَزَبَتْ نِيَّتُهُ فِي الخَيْرِ فَلْيُسْمِعْ؛ فَإِنَّ العِلْمَ يُرْشِدُ إِلَيْهِ[٧]. قَالَ بَعْضُ

---

(١) انظر قصة جرت له في مجلس تحديث في: نكت الزركشي ٣/ ٦٤١، وشرح التبصرة والتذكرة ٢/ ٢٢.

(٢) سقطت من (ش) و(ف).

(٣) انظر: نكت الزركشي ٣/ ٦٣٨-٦٤٢.

(٤) «وكان عاميًّا» لم ترد في (ش) و(ف) و(ع).

(٥) في (ش) و(ف): «سبع ومائة».

(٦) انظر: قريبًا من هذا الكلام في شذرات الذهب ٦/ ٩٣.

(٧) انظر: نكت الزركشي ٣/ ٦٤٢-٦٤٣.

السَّلَفِ[(١)]: طَلَبْنَا العِلْمَ لِغَيْرِ اللهِ، فَأَبَى أَنْ يَكُونَ إِلَّا لِلَّهِ[(٢)]. قَالُوا[(٣)]: وَلا[(٤)] يَنْبَغِي ٢٦ أ
أَنْ يُحَدِّثَ بِحَضْرَةِ [مَنْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ][(٥)]، سِنًّا أَوْ سَمَاعًا[(٦)]، بَلْ كَرِهَ بَعْضُهُمُ التَّحْدِيثَ لِمَنْ فِي البَلَدِ أَحَقُّ مِنْهُ، وَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَدُلَّ عَلَيْهِ وَيُرْشِدَ إِلَيْهِ؛ فَإِنَّ الدِّينَ النَّصِيحَةُ[(٧)]. قَالُوا: وَيَنْبَغِي[(٨)] عَقْدُ مَجْلِسِ التَّحْدِيثِ، وَلْيَكُنِ المُسْمِعُ[(٩)] عَلَى أَكْمَلِ الهَيْئَاتِ كَمَا كَانَ مَالِكٌ -رَحِمَهُ اللهُ- إِذَا حَضَرَ مَجْلِسَ الحَدِيثِ تَوَضَّأَ، وَرُبَّمَا اغْتَسَلَ وَتَطَيَّبَ، وَلَبِسَ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ، وَعَلاهُ الوَقَارُ وَالهَيْبَةُ، وَتَمَكَّنَ فِي جُلُوسِهِ وَزَبَرَ مَنْ يَرْفَعُ صَوْتَهُ[(١٠)].

وَيَنْبَغِي افْتِتَاحُ ذَلِكَ بِقِرَاءَةِ شَيْءٍ مِنَ القُرْآنِ[(١١)] تَبَرُّكًا وَتَيَمُّنًا بِتِلاوَتِهِ، ثُمَّ بَعْدَهُ التَّحْمِيدُ الحَسَنُ التَّامُّ، والصَّلاةُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ. وَلْيَكُنِ القَارِئُ حَسَنَ الصَّوْتِ، جَيِّدَ الأَدَاءِ، فَصِيحَ العِبَارَةِ، وَكُلَّمَا مَرَّ بِذِكْرِ النَّبِيِّ[(١٢)] ﷺ[(١٣)]. قَالَ الخَطِيبُ[(١٤)]: وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ بِذَلِكَ، وَإِذَا مَرَّ بِصَحَابِيٍّ تَرَضَّى عَنْهُ، وَحَسُنَ أَنْ يُثْنِيَ عَلَى شَيْخِهِ، كَمَا

---

(١) منهم: معمر، أخرجه: عبد الرزاق في مصنفه ١١/٢٥٦ رقم (٢٠٤٧٥)، والخطيب في جامعه (٧٧٥)، ومنهم أيضًا: سفيان بن عيينة أسنده الرامهرمزي في المحدث الفاصل: ١٨٣.

(٢) في (ش): «الله».

(٣) في (ش) و(ف) و(ع): «وقالوا».

(٤) في (ش) و(ف) و(ع): «لا» بدون واو.

(٥) ما بين المعكوفتين تكررت في الأصل.

(٦) انظر: نكت الزركشي ٣/٦٤٢.

(٧) إشارة إلى قول النبي ﷺ: **«الدِّينُ النَّصِيحَةُ»**. انظر: جامع الترمذي (١٩٢٦).

(٨) في (ش) و(ف): «لا ينبغي».

(٩) في الأصل: «المستمع».

(١٠) أسنده الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي ١/٤٠٦.

(١١) انظر: أدب الإملاء: ٩٨، ونكت الزركشي ٣/ ٦٥٠-٦٥١.

(١٢) بعد هذا في (ف): «قال».

(١٣) جملة: «صلى عليه وسلم» ألحقها الناسخ في الحاشية، وقد سقطت من (ش).

(١٤) الجامع لأخلاق الراوي ٢/١٠٣.

كَانَ عَطَاءٌ يَقُولُ: حَدَّثَنِي الحَبْرُ البَحْرُ ابْنُ عَبَّاسٍ[1]. وَكَانَ وَكِيعٌ يَقُولُ: حَدَّثَنِي سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ أَمِيرُ المُؤْمِنِينَ فِي الحَدِيثِ[2]. وَيَنْبَغِي أَلَّا يَذْكُرَ أَحَدًا بِلَقَبٍ يَكْرَهُهُ، فَأَمَّا لَقَبٌ يَتَمَيَّزُ بِهِ فَلا بَأْسَ.

(١) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٨٥.
(٢) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٨٦.

النوع الثامن والعشرون

في[1] أدب[2] طالب الحديث[3]

يَنْبَغِي لَهُ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ إِخْلاصُ النِّيَّةِ لِلَّهِ ﷻ فِيمَا يُحَاوِلُهُ مِنْ ذَلِكَ، وَلا يَكُنْ قَصْدُهُ عَرَضًا مِنَ الدُّنْيَا، فَقَدْ ذَكَرْنَا فِي (الْمُقَدِّمَاتِ)[4] الزَّجْرَ الشَّدِيدَ، وَالتَّهْدِيدَ الأَكِيدَ عَلَى ذَلِكَ.

وَلْيُبَادِرْ إِلَى سَمَاعِ الْعَالِي فِي بَلَدِهِ، فَإِذَا اسْتَوْعَبَ ذَلِكَ انْتَقَلَ إِلَى أَقْرَبِ الْبِلادِ إِلَيْهِ، أَوْ إِلَى أَعْلَى مَا يُوجَدُ مِنَ الْبُلْدَانِ، وَهُوَ الرِّحْلَةُ.

وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي (الْمُقَدِّمَاتِ)[5] مَشْرُوعِيَّةَ ذَلِكَ، قَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَدْهَمَ ٢٦/ب
-رحمه الله-[6]: إِنَّ اللَّهَ لَيَدْفَعُ الْبَلاءَ عَنْ هَذِهِ الأُمَّةِ بِرِحْلَةِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ[7].

---

(١) لم ترد في (ش) و(ف). (٢) في (ش) و(ف) و(ع): «آداب».

(٣) انظر في ذلك: الإلماع: ٤٥ وما بعدها، والإرشاد ١/ ٥٢١-٥٢٨، والتقريب مع التدريب ٢/ ١٤٠، والاقتراح: ٢٨٠-٢٨٤، والمنهل الروي: ١٠٨، والشذا الفياح: ١/ ٤٠٠-٤١٨، والمقنع ١/ ٤٠٧-٤١٨، ونزهة النظر: ٢٠٤، وفتح المغيث ٢/ ٣١١-٣٤٦، وقواعد التحديث: ٢٣٣-٢٣٦.

(٤) في (ش) و(ف): «المهمات»، وفي الأصل «المبهمات» كذلك؛ لكن صحح في الحاشية «بالمقدمات» وأشار بعلامة التصحيح فوقها.

(٥) في (ش) و(ف): «المهمات»، وفي الأصل: «المبهمات»، وجعل تحتها: «المقدمات» وأشار بعلامة التصحيح فوقها.

(٦) «رحمه الله» لم ترد في الأصل.

(٧) أسنده الخطيب في الرحلة: ٤٧.

قَالُوا: وَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَسْتَعْمِلَ مَا يُمْكِنُهُ مِنْ فَضَائِلِ الأَعْمَالِ الْوَارِدَةِ فِي الأَحَادِيثِ.

كَانَ بِشْرُ بْنُ الحَارِثِ الحَافِي يَقُولُ: يَا أَصْحَابَ الحَدِيثِ، أَدُّوا زَكَاةَ الحَدِيثِ: مِنْ كُلِّ مِائَتَيْ حَدِيثٍ خَمْسَةَ أَحَادِيثَ[1]. وَقَالَ عَمْرُو بْنُ قَيْسٍ المُلائِيُّ: «إِذَا بَلَغَكَ شَيْءٌ مِنَ الخَيْرِ فَاعْمَلْ بِهِ، وَلَوْ مَرَّةً تَكُنْ مِنْ أَهْلِهِ»[2]، وَقَالَ[3] وَكِيعٌ: «إِذَا أَرَدْتَ حِفْظَ الحَدِيثِ فَاعْمَلْ بِهِ»[4]. قَالُوا: وَلا يُطَوِّلُ في السَّمَاعِ عَلى الشَّيْخِ[5] حَتَّى يُضْجِرَهُ. قَالَ الزُّهْرِيُّ: «إِذَا طَالَ المَجْلِسُ كَانَ لِلشَّيطَانِ فِيهِ نَصِيبٌ»[6].

وَلْيُفِدْ غَيْرَهُ مِنَ الطَّلَبَةِ، وَلا يَكْتُمْ شَيئًا مِنَ العِلْمِ، فَقَدْ جَاءَ الزَّجْرُ عَنْ ذَلِكَ.

قَالُوا: وَلا يَسْتَنْكِفُ أَنْ يَكْتُبَ عَمَّنْ هُوَ دُونَهُ فِي الرِّوَايَةِ وَالدِّرَايَةِ.

قَالَ وَكِيعٌ: «لا يَنْبُلُ الرَّجلُ حَتَّى[7] يَكْتُبَ عَمَّنْ هُوَ فَوْقَهُ، وَمَنْ هُوَ مِثْلُهُ، وَمَنْ هُوَ دُونَهُ»[8]، قَالَ ابْنُ الصَّلاحِ: «وَلَيْسَ بِمُوَفَّقٍ مَنْ ضَيَّعَ شَيْئًا مِنْ وَقْتِهِ فِي الِاسْتِكْثَارِ مِنَ الشُّيُوخِ، لِمُجَرَّدِ الكَثْرَةِ وَصِيتِهَا. قَالَ: وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ: إِذَا كَتَبْتَ فَقَمِّشْ[9]، وَإِذَا حَدَّثْتَ فَفَتِّشْ»[10].

(١) الجامع لأخلاق الراوي (١٨١)، وأدب الإملاء والاستملاء: ١١٠.

(٢) أخرجه أبو نعيم في الحلية ٥/ ١٠٢، والخطيب في الجامع (١٨٢).

(٣) في (ش) و(ف): «قال» بدون واو.

(٤) الجامع لأخلاق الراوي (١٧٨٨) و(١٧٨٩).

(٥) في (ش) و(ف) و(ع): «على الشيخ في السماع» بالتقديم والتأخير.

(٦) الجامع لأخلاق الراوي (١٣٨٥)، وأدب الإملاء والاستملاء: ٦٨.

(٧) في الأصل: «عن أي».

(٨) أخرجه الخطيب في الجامع (١٦٥٥).

(٩) القَمْشُ: جَمْعُ الشيءِ من ههنا وههنا، وكذلك التقميش: انظر: الصحاح ٣/ ١٠١٦، وتاج العروس ١٧/ ٣٤٠.

(١٠) معرفة أنواع علم الحديث: ٣٥٦،وكلام أبي حاتم أخرجه الخطيب في الجامع (١٦٧٠).

قَالَ ابْنُ الصَّلاحِ: «ثُمَّ لا يَنْبَغِي لِطَالِبِ الحَدِيثِ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى مُجَرَّدِ سَمَاعِهِ وَكَتْبِهِ، مِنْ غَيْرِ فَهْمِهِ وَمَعْرِفَتِهِ، فَيَكُونَ قَدْ أَتْعَبَ نَفْسَهُ، وَلَمْ يَظْفَرْ بِطَائِلٍ»(١).

ثُمَّ حَثَّ عَلَى سَمَاعِ الكُتُبِ المُفِيدَةِ مِنَ المَسَانِيدِ(٢) وَالسُّنَنِ وَغَيْرِهَا.

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث: ٣٥٨.

(٢) في الأصل: «المساند».

النوع التاسع والعشرون
معرفة الإسناد العالي والنازل(1)

٢٧ أ وَلَمَّا كَانَ الإِسْنَادُ مِنْ خَصَائِصِ هَذِهِ الأُمَّةِ(2)، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ أُمَّةٌ مِنَ الأُمَمِ يُمْكِنُهَا أَنْ تُسْنِدَ عَنْ نَبِيِّهَا إِسْنَادًا مُتَّصِلًا غَيْرَ هَذِهِ الأُمَّةِ؛ فَلِهَذَا كَانَ طَلَبُ الإِسْنَادِ الْعَالِي مُرَغَّبًا فِيهِ، كَمَا قَالَ الإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: الإِسْنَادُ الْعَالِي سُنَّةٌ عَمَّنْ سَلَفَ(3).

وَقِيلَ لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ: مَا تَشْتَهِي؟ قَالَ: بَيْتٌ خَالٍ، وَإِسْنَادٌ عَالٍ(4).

وَلِهَذَا تَدَاعَتْ رَغَبَاتُ كَثِيرٍ مِنَ الأَئِمَّةِ النُّقَّادِ، وَالْجَهَابِذَةِ الْحُفَّاظِ إِلَى الرِّحْلَةِ إِلَى أَقْطَارِ الْبِلادِ، طَلَبًا لِعُلُوِّ الإِسْنَادِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ مَنَعَ مِنْ جَوَازِ الرِّحْلَةِ بَعْضُ الْجَهَلَةِ مِنَ

(١) انظر في ذلك:
معرفة علوم الحديث: ٥-١٤، والجامع لأخلاق الراوي ١/ ١١٥ وما بعدها، وجامع الأصول ١/ ١١٠-١١٥، والإرشاد: ٥٢٩-٥٣٧، والتقريب مع التدريب ٢/ ١٥٩، والاقتراح: ٣٠١-٣٠٨، والشذا الفياح ٢/ ٤١٩-٤٣٤، والمقنع ٢/ ٤٢١-٤٢٦، ونزهة النظر: ١٥٦، وفتح المغيث ٣/ ٣-٢٦، وتوضيح الأفكار ٢/ ٣٩٥-٤٠١.

(٢) انظر: شرف أصحاب الحديث: ٤٠-٤٣، والملل والنحل ٢/ ٨١-٨٤، والإرشاد للنووي ٢/ ٥٢٩، وتدريب الراوي ٢/ ١٥٩، وفتح المغيث ٣/ ٤.

(٣) أخرجه الخطيب في الجامع (١١٧).

(٤) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٣٦٣.

الْعُبَّادِ، كَمَا[1] حَكَاهُ الرَّامَهُرْمُزِيُّ فِي كِتَابِهِ **(الْفَاصِلِ)**[2].

ثُمَّ إِنَّ عُلُوَّ الإِسْنَادِ أَبْعَدُ[3] مِنَ الْخَطَأِ وَالْعِلَّةِ مِنْ نُزُولِهِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَكَلِّمِينَ: كُلَّمَا طَالَ الإِسْنَادُ كَانَ النَّظَرُ فِي التَّرَاجِمِ وَالْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ أَكْثَرَ، فَيَكُونُ الأَجْرُ عَلَى قَدْرِ الْمَشَقَّةِ[4]، وَهَذَا لا يُقَابِلُ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَشْرَفُ أَنْوَاعِ الْعُلُوِّ: مَا كَانَ قَرِيبًا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَأَمَّا الْعُلُوُّ لِقُرْبِهِ إِلَى إِمَامٍ حَافِظٍ، أَوْ مُصَنِّفٍ، أَوْ مُتَقَدِّمِ[5] السَّمَاعِ، فَتِلْكَ أُمُورٌ نِسْبِيَّةٌ، وَقَدْ تَكَلَّمَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو هُنَا[6] عَلَى الْمُوَافَقَةِ: وَهِيَ انْتِهَاءُ الإِسْنَادِ إِلَى شَيْخِ مُسْلِمٍ مَثَلًا.

وَالْبَدَلُ: وَهُوَ انْتِهَاؤُهُ إِلَى شَيْخِ شَيْخِهِ أَوْ مِثْلِ شَيْخِهِ.

وَالْمُسَاوَاةُ: وَهوَ أَنْ تُسَاوِيَ فِي إِسْنَادِكَ الْحَدِيثَ لِمُصَنِّفٍ.

وَالْمُصَافَحَةُ: وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ نُزُولِكَ عَنْهُ بِدَرَجَةٍ حَتَّى كَأَنَّهُ صَافَحَكَ بِهِ وَسَمِعْتَهُ مِنْهُ[7].

وَهَذِهِ الْفُنُونُ تُوجَدُ كَثِيرًا فِي كَلامِ الْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ، وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُ، وَقَدْ[8] ٢٧ ب
صَنَّفَ الْحَافِظُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي ذَلِكَ مُجَلَّدَاتٍ، وَعِنْدِي أَنَّهُ نَوْعٌ قَلِيلُ الْجَدْوَى بِالنِّسْبَةِ إِلَى بَقِيَّةِ الْفُنُونِ. فَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّ الْعَالِيَ مِنَ الإِسْنَادِ مَا صَحَّ سَنَدُهُ وَإِنْ كَثُرَتْ رِجَالُهُ.

---

(١) في (ش) و(ف): «فيما».

(٢) المحدث الفاصل: ٢١٧.

(٣) في هامش الأصل صححها: «بعيد».

(٤) المحدّث الفاصل: ٢١٦.

(٥) في (ش) و(ف) و(ع): «بتقدم».

(٦) في (ش) و(ف) و(ع): «ههنا».

(٧) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٣٦٥-٣٦٦.

(٨) في (ش) و(ف): «قد».

فَهَذَا اصْطِلاحٌ خَاصٌّ، وَمَاذَا يَقُولُ هَذَا القَائِلُ فِيمَا إِذَا صَحَّ الإِسْنَادَانِ، لَكِنْ هَذَا[1] أَقْرَبُ رِجَالًا؟ وَهَذَا القَوْلُ مَحْكِيٌّ عَنِ الوَزِيرِ نِظَامِ المُلْكِ، وَعَنِ الحَافِظِ السِّلَفِيِّ[2].

وَأَمَّا النُّزُولُ فَهُوَ ضِدُّ العُلُوِّ، وَهُوَ مَفْضُولٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى العُلُوِّ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رِجَالُ الإِسْنَادِ النَّازِلِ أَجَلَّ مِنْ رِجَالِ العَالِي، وَإِنْ كَانَ الجَمِيعُ ثِقَاتٍ. كَمَا قَالَ وَكِيعٌ لأَصْحَابِهِ: أَيُّمَا أَحَبُّ إِلَيْكُم: الأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ. أَوْ سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ[3] إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ؟ فَقَالُوا: الأَوَّلُ. فَقَالَ: الأَعْمَشُ عَنْ أَبِي وَائِلٍ: شَيْخٌ عَنْ شَيْخٍ. وَسُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ: فَقِيهٌ عَنْ فَقِيهٍ. وَحَدِيثٌ يَتَدَاوَلُهُ الفُقَهَاءُ أَحَبُّ إِلَيْنا مِمَّا يَتَدَاوَلُهُ الشُّيُوخُ[4].

---

(١) لم ترد في (ش) و(ف).

(٢) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٣٦٨، وسير أعلام النبلاء ٢١/ ٣٧.

(٣) لم ترد في (ف).

(٤) أخرجه البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى: ٩٤-٩٥، والخطيب في الكفاية: ٤٣٦هـ.

النوع الثلاثون

معرفة المشهور[1]

وَالشُّهْرَةُ أَمْرٌ نِسْبِيٌّ، فَقَدْ يَشْتَهِرُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَوْ يَتَوَاتَرُ مَا لَيْسَ عِنْدَ غَيْرِهِمْ بِالْكُلِّيَّةِ[2].

ثُمَّ قَدْ يَكُونُ الْمَشْهُورُ مُتَوَاتِرًا أَوْ مُسْتَفِيضًا، وَهُوَ مَا زَادَ نَقَلَتُهُ عَلَى ثَلاثَةٍ.

وَعَنِ الْقَاضِي الْمَاوَرْدِيِّ أَنَّ الْمُسْتَفِيضَ أَقْوَى مِنَ الْمُتَوَاتِرِ. وَهَذَا اصْطِلاحٌ مِنْهُ.

وَقَدْ يَكُونُ الْمَشْهُورُ صَحِيحًا؛ كَحَدِيثِ: **«الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»**[3] وَحَسَنًا. ٢٨ أ

وَقَدْ تَشْتَهِرُ[4] بَيْنَ النَّاسِ أَحَادِيثُ لا أَصْلَ لَهَا، أَوْ هِيَ مَوْضُوعَةٌ بِالْكُلِّيَّةِ، وَهَذَا

---

(١) انظر في معرفة المشهور:
معرفة علوم الحديث: ٩٢-٩٤، والإرشاد ٢/ ٥٣٨-٥٤٤، والتقريب مع التدريب ٢/ ١٧٣، والاقتراح: ٣١٠، والشذا الفياح ٢/ ٤٣٤-٤٤٥، والمقنع ٢/ ٤٢٧-٤٤٠، ونزهة النظر: ٦٢-٧١، وفتح المغيث ٣/ ٢٧-٤١، وتوضيح الأفكار ٢/ ٤٠١-٤١١، وظفر الأماني: ٣٩-٧٦.

(٢) وقد يُرادُ بالمشهورِ ما اشْتَهَرَ عَلَى الألسنةِ، وقد أفردَ له العلماءُ مؤلفاتٍ، انظرها في الرسالة المستطرفة: ١٩١، ومقدمة المقاصد الحسنة، والمشهورُ قد يكون صحيحًا، وقد يكون حسنًا أو ضعيفًا، أو موضوعًا، أو لا أصل له.

(٣) أخرجه الحميدي (٢٨)، وأحمد ١/ ٢٥ و٤٣، والبخاري ١/ ٢ (١) و١/ ٢١ (٥٤) و٣/ ١٩٠ (٢٥٢٩) و٥/ ٧٢ (٣٨٩٨) و٧/ ٤ (٥٠٧٠) و٨/ ١٧٥ (٦٦٨٩) ٩/ ٢٩ (٦٩٥٣)، ومسلم ٦/ ٤٨ (١٩٠٧)، وأبو داود (٢٢٠١)، وابن ماجه (٤٢٢٧)، والترمذي (١٦٤٧).

(٤) في (ش) و(ف) و(ع): «يَشْتَهِرُ».

كَثِيرٌ جِدًّا، وَمَنْ نَظَرَ فِي كِتَابِ (**الموْضُوعَاتِ**) لأَبِي الْفَرَجِ بْنِ الْجَوْزِيِّ عَرَفَ ذَلِكَ، وَقَدْ رُوِيَ عَنِ الإِمَامِ أَحْمَدَ(١) أَنَّهُ قَالَ: أَرْبَعَةُ أَحَادِيثَ تَدُورُ بَيْنَ النَّاسِ فِي الأَسْوَاقِ لا أَصْلَ لَهَا: «مَنْ بَشَّرَنِي بِخُرُوجِ آذَارَ بَشَّرْتُهُ بِالْجَنَّةِ»(٢) وَ«مَنْ آذَى ذِمِّيًّا فَأَنَا خَصْمُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»(٣) وَ«نَحْرُكُمْ يَوْمَ صَوْمِكُمْ(٤)» وَ«لِلسَّائِلِ حَقٌّ، وَإِنْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ»(٥).

حَاشِيَةٌ(٦): الحَدِيثُ الرَّابِعُ وَهُوَ قَوْلُهُ: «لِلسَّائِلِ حَقٌّ، وَإِنْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي (**سُنَنِهِ**)(٧)، وَإِنْ كَانَ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ(٨).

---

(١) هذا النصُّ عن أحمدَ أَوْرَدَهُ ابنُ الجَوْزِيِّ في الموضوعات ٢/ ٢٣٦ قال: «ونقلتُ مِن خطِّ القاضي أبي يَعْلَى محمدِ بنِ الحسين بنِ الفرَّاءِ، قال: نقلتُ مِن خَطِّ أبي حَفْصٍ البَرْمَكِي، قال: سَمِعْتُ أَبَا بكرٍ أحمدَ بنَ محمدٍ الصَّيْدَلانيَّ، يقولُ: سَمِعْتُ أَبَا بكر المَرُّوذيَّ يقول: سَمِعْتُ أبا عبدِ الله أحمدَ بنَ حنبلٍ، يقولُ... فذَكَره».

(٢) لا أصلَ له، انظر: تذكرة الموضوعات: ١١٦، واللآلئ المصنوعة ٢/ ٧٨.

(٣) بهذا اللفظ أخرجه الخطيب في تاريخه ٨/ ٣٧٠ من طريق العباس بن أحمدَ المُذَكِّرِ، قال: حَدَّثَنا داودُ بنُ عليِّ بنِ خَلَفٍ، قال: حَدَّثَنا إسحاقُ بنُ إبراهيمَ الحنظليُّ، قال: حَدَّثَنا عيسى بنُ يونسَ، عنِ الأعمشِ، عن شَقيقٍ، عن عبد الله. واستنكره، وذَكَر الحملَ فيه على المُذَكِّرِ، وساقَه ابنُ الجوزيِّ في الموضوعات ٢/ ٢٣٦ بسنده عن شيخه القزَّاز، عن الخطيب، وانظر تنزيه الشريعة ٢/ ١٨١، واللآلئ ٢/ ٧٨، والأسرار: ٤٨٢.

(٤) الحديث **«يوم نحركم يوم صومكم»** لا أصل له. انظر: كشف الخفاء ٢/ ٣٩٨.

(٥) أخرجه أحمد ١/ ٢٠١، والطبراني في الكبير (٢٨٩٣)، والبيهقي ٧/ ٢٣، وابن عبد البر في التمهيد ٥/ ٢٩٦، وأبو نُعيم في الحلية ٨/ ٣٧٩ من طريق فاطمةَ بنت الحسين، عن أبيها مرفوعًا، وأخرجه مالكٌ في الموَطَّأ (٢٨٤٦) عن زيدِ بن أسلمَ، مرفوعًا: **«أَعْطُوا السَّائِلَ وَإِنْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ»**. قال ابنُ عبد البر في التمهيد ٥/ ٢٩٤: «لا أَعْلَمُ في إرسالِ هذا الحديثِ خِلافًا بين رُواةِ مالكٍ، وليس في هذا اللَّفْظِ مُسنَدٌ صَحيحٌ يُحْتَجُّ بِهِ فيما عَلِمْتُ».

(٦) هذه الحاشية لم ترد في (ش) و(ف) و(ع). (٧) (١٦٦٥).

(٨) المقال الذي أشار إليه الحافظ ابن كثير، هو أن في سنده يَعْلَى بنَ أبي يحيى وهو مجهولٌ، وورد في سَنَدٍ آخَرَ وفيه رجلٌ مُبْهَمٌ، والله أعلم.

النوع الحادي والثلاثون

معرفة الغريب والعزيز[1]

أَمَّا الْغَرَابَةُ فَقَدْ تَكُونُ فِي الْمَتْنِ، بِأَنْ يَتَفَرَّدَ بِرِوَايَتِهِ رَاوٍ وَاحِدٌ، أَوْ فِي بَعْضِهِ، كَمَا إِذَا زَادَ فِيهِ وَاحِدٌ زِيَادَةً لَمْ يَقُلْهَا غَيْرُهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلامُ فِي زِيَادَةِ الثِّقَةِ.

وَقَدْ تَكُونُ الْغَرَابَةُ فِي الإِسْنَادِ، كَمَا إِذَا كَانَ أَصْلُ الْحَدِيثِ مَحْفُوظًا مِنْ وَجْهٍ آخَرَ أَوْ وُجُوهٍ، وَلَكِنَّهُ بِهَذَا الإِسْنَادِ غَرِيبٌ.

فَالْغَرِيبُ مَا تَفَرَّدَ بِهِ وَاحِدٌ، وَقَدْ يَكُونُ ثِقَةً، وَقَدْ يَكُونُ ضَعِيفًا، وَلِكُلٍّ حُكْمُهُ.

فَإِنِ اشْتَرَكَ اثْنَانِ أَوْ ثَلاثَةٌ فِي رِوَايَةٍ[2] عَنِ الشَّيْخِ، سُمِّيَ «عَزِيزًا»، فَإِنْ رَوَاهُ عَنْهُ جَمَاعَةٌ، سُمِّيَ «مَشْهُورًا»[3]، كَمَا تَقَدَّمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ[4].

---

(١) انظر في معرفة الغريب والعزيز:
معرفة علوم الحديث: ٩٤-٩٦، وجامع الأصول ١/ ١٧٤-١٧٨، والإرشاد ٢/ ٥٤٥-٥٤٩، والتقريب مع التدريب ٢/ ١٨٠، والاقتراح: ٣٠٩-٣١٠، والموقظة: ٤٣، والشذا الفياح ٢/ ٤٤٦-٤٥٠، والمقنع ٢/ ٤٤١-٤٤٢، ونزهة النظر: ٦٤-٧١، وطبعة عتر: ٢٤-٢٨، وفتح المغيث ٣/ ٢٧-٤١، وتوضيح الأفكار ٢/ ٤٠١-٤١١، وظفر الأماني: ٦٨-٧٦.

(٢) في (ش) و(ف) و(ع): «روايته».

(٣) انظر: شروط الأئمة الستة للمقدسي: ٢٣.

(٤) كَتب ابنُ كثير في هذا الموضع: «بلغ كاتبه... سماعًا عليَّ ومقابلةً معي بالأصل كَتَبَه ابنُ كَثيرٍ».

النوع الثاني والثلاثون

معرفة غريب ألفاظ الحديث[1]

وَهُوَ مِنَ الْمُهِمَّاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِلَفْظِ[2] الْحَدِيثِ وَالْعِلْمِ وَالْعَمَلِ بِهِ، لا بِمَعْرِفَةِ صِنَاعَةِ الإِسْنَادِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ.

قَالَ الْحَاكِمُ: أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِي ذَلِكَ النَّضْرُ[3] بْنُ شُمَيْلٍ[4]. وَقَالَ غَيْرُهُ: أَبُو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى[5].

وَأَحْسَنُ شَيْءٍ وُضِعَ فِي ذَلِكَ كِتَابُ أَبِي عُبَيْدٍ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَّامٍ، وَقَدِ اسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ ابْنُ قُتَيْبَةَ أَشْيَاءَ[6]، وَتَعَقَّبَهُمَا الْخَطَّابِيُّ، فَأَوْرَدَ زِيَادَاتٍ. وَقَدْ صَنَّفَ ابْنُ الأَنْبَارِيِّ الْمُتَقَدِّمُ[7] وَسُلَيْمٌ الرَّازِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ فِي ذَلِكَ كُتُبًا[8]، وَأَجَلُّ كِتَابٍ يُوجَدُ فِيهِ مَجَامِعُ

---

(١) انظر في ذلك:
معرفة علوم الحديث: ٨٨-٩١، والإرشاد ٢/ ٥٥٠-٥٥٣، والتقريب مع التدريب ٢/ ١٨٤، والشذا الفياح ٢/ ٤٥١-٤٥٥، والمقنع ٢/ ٤٤٣-٤٤٦، ونزهة النظر: ١٣٠، وطبعة عتر: ٥٠، وفتح المغيث ٣/ ٤٣-٥٢، وتوضيح الأفكار ٢/ ٤١٢-٤١٣، ومقدمة النهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ٣-٨.

(٢) في (ش) و(ف) و(ع): «بفهم».

(٣) في الأصل: «النظر».

(٤) معرفة علوم الحديث: ٨٨.

(٥) انظر: شرح التبصرة والتذكرة ٢/ ٨٥، وإليه ذهب ابنُ الأثير الجَزَري في النهاية ١/ ٥.

(٦) ينظر: شرح التبصرة ٢/ ٨٥.

(٧) في الأصل: «المقدم».

(٨) قوله: «في ذلك كتبًا» لم ترد في (ش) و(ف)، وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

ذَلِكَ كِتَابُ (**الصِّحَاحِ**) لِلجَوْهَرِيِّ، وَكِتَابُ (**النِّهَايَةِ**) لابْنِ الأَثِيرِ، رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى[1].

(١) «تعالى» لم ترد في (ش) و(ف).

النوع الثالث والثلاثون

معرفة المسلسل[1]

٢٨ ب

وَقَدْ يَكُونُ فِي صِفَةِ الرِّوَايَةِ، كَمَا إِذَا قَالَ كُلٌّ مِنْهُمْ: سَمِعْتُ. أَوْ: حَدَّثَنَا. أَوْ:[2] أَخْبَرَنَا. وَنَحْوَ ذَلِكَ، أَوْ فِي صِفَةِ الرَّاوِي، بِأَنْ يَقُولَ: حَالَةُ الرِّوَايَةِ قَوْلًا قَدْ قَالَهُ شَيْخُهُ لَهُ، أو يَفْعَلُ فِعْلًا فَعَلَ شَيْخُهُ مِثْلَهُ.

ثُمَّ قَدْ يَتَسَلْسَلُ الْحَدِيثُ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ، وَقَدْ يَنْقَطِعُ بَعْضُهُ مِنْ أَوَّلِهِ أَوْ آخِرِهِ.

وَفَائِدَةُ التَّسَلْسُلِ بُعْدُهُ مِنَ التَّدْلِيسِ وَالانْقِطَاعِ، وَمَعَ هَذَا قَلَّمَا يَصِحُّ حَدِيثٌ بِطَرِيقٍ مُسَلْسَلٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

---

(١) انظر في المسلسل:
معرفة علوم الحديث: ٢٩-٣٤، والإرشاد ٢/ ٥٥٤-٥٥٨، والتقريب مع التدريب ٢/ ١٨٧، والاقتراح: ٢٠١-٢٠٥، والموقظة: ٤٣-٤٤، والشذا الفياح ٢/٤٥٦-٤٥٩، والمقنع ٢/ ٤٤٧-٤٤٩، ونزهة النظر: ١٦٧ وطبعة عتر: ٦٤-٦٥، وفتح المغيث ٣/ ٥٣-٥٨، وفتح الباقي ٢/ ٢٨٤-٢٨٩، وتوضيح الأفكار ٢/ ٤١٤-٤١٦، وظفر الأماني: ٢٨٧-٣٢٣.
والمُسَلْسَلُ: اسم مفعول، يقال: سَلْسَلَ الأَشْيَاءَ، وَصَل بَعْضَها ببعضٍ، كأنها سِلسلةٌ، والماءُ ونحوُه: صَبَّهُ شيئًا فَشيئًا في حُدُورٍ واتِّصالٍ، وتَسَلْسَلَ: تَتَابَعَ، يُقال: تَسَلْسَلَ الماءُ: جَرَى في حُدُور واتِّصالٍ، وشيءٌ مُسَلْسَلٌ: مُتَّصِلٌ بَعْضُهُ ببعضٍ.
انظر: المقاييس ٣/ ٦٠، واللسان ١١/ ٣٤٥، والمعجم الوسيط ١/ ٤٤٢.

(٢) «أو» لم ترد في الأصل.

النوع الرابع والثلاثون

معرفة ناسخ الحديث ومنسوخه[1]

وَهَذَا الْفَنُّ لَيْسَ مِنْ خَصَائِصِ هَذَا الْكِتَابِ، بَلْ هُو بِأُصُولِ الْفِقْهِ أَشْبَهُ.

وَقَدْ صَنَّفَ النَّاسُ فِي هَذَا[2] كُتُبًا كَثِيرَةً مُفِيدَةً، مِنْ أَجَلِّهَا وَأَنْفَعِهَا[3] كِتَابُ الْحَافِظِ الْفَقِيهِ أَبِي بَكْرٍ الْحَازِمِيِّ، رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَقَدْ كَانَتْ لِلشَّافِعِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي ذَلِكَ الْيَدُ الطُّولَى، كَمَا وَصَفَهُ بِهِ الإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ[4]، ثُمَّ النَّاسِخُ قَدْ يُعْرَفُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ كَقَوْلِهِ: **«كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا»**.[5] وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَقَدْ يُعْرَفُ ذَلِكَ بِالتَّارِيخِ وَعِلْمِ السِّيرَةِ، وَهُوَ

---

(١) انظر فيه:
معرفة علوم الحديث: ٨٥-٨٨، وجامع الأصول ١/ ١٤٥-١٥٢، والإرشاد ٢/ ٥٥٩-٥٦٥، والتقريب مع التدريب ٢/ ١٨٩، والشذا الفياح ٢/ ٤٦٠-٤٦٦، والمقنع ٢/ ٤٥٠-٤٦٨، ونزهة النظر: ١٠٥-١٠٦، وطبعة عتر: ٣٩، وفتح المغيث ٣/ ٥٩-٦٦، وتوضيح الأفكار ٢/ ٤١٦-٤١٩.
قال الحافظُ العراقيُّ في شرح التبصرة والتذكرة ٢/ ٩٦: «النَّسْخُ يُطلَقُ لُغَةً عَلَى الإزالة، وعلى التحويل. وأما نَسْخُ الأحكام الشرعية، وهو المحدودُ هنا فهو عبارةٌ عن رَفْعِ الشارع حُكمًا من أحكامِهِ سابقًا، بِحُكْمٍ من أحكامه لاحقٍ». ثُمَّ شَرَعَ في شَرْحِ هذا التعريفِ، فراجعه. وانظر عن معاني النسخ اللغوية: الصحاح ١/ ٤٣٣، وتاج العروس ٧/ ٣٥٥.

(٢) في (ش) و(ف): «ذلك».

(٣) لم ترد في (ش) و(ف)، وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٤) انظر: حلية الأولياء ٩/ ٩٧، والاعتبار للحازمي: ٣.

(٥) صحيح مسلم ٣/ ٦٥ (٩٧٧) و٦/ ٨٢ (١٩٧٧) (٣٧) و٦/ ٩٨ (٩٧٧) (٦٣)، وانظر تمام =

مِنْ أَكْبَرِ العَوْنِ عَلَى ذَلِكَ، كَمَا سَلَكَهُ الشَّافِعِيُّ فِي حَدِيثِ: «**أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ**»[1] وَذَلِكَ [2]فِي زَمَنِ الفَتْحِ[2]، فِي شَأْنِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَقَدْ قُتِلَ بِمُؤْتَةَ قَبْلَ الفَتْحِ بِأَشْهُرٍ. وَقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «**احْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ مُحْرِمٌ**»[3]، وَإِنَّمَا أَسْلَمَ ابْنُ عَبَّاسٍ مَعَ أَبِيهِ فِي الفَتْحِ. فَأَمَّا قَوْلُ الصَّحَابِيِّ: هَذَا نَاسِخُ هَذَا[4]. فَلَمْ يَقْبَلْهُ كَثِيرٌ مِنَ الأُصُولِيِّينَ[5]؛ لأَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى نَوْعٍ مِنَ الاجْتِهَادِ، وَقَدْ يُخْطِئُ فِيهِ، وَقَبِلُوا قَوْلَهُ: هَذَا كَانَ قَبْلَ هَذَا؛ لأَنَّهُ نَاقِلٌ، وَهُوَ ثِقَةٌ مَقْبُولُ الرِّوَايَةِ[6].

= تخريجه في شرح التبصرة ٢/ ٩٨.

(١) أخرجه: أحمد ٤/ ١٢٣و١٢٤، والدارمي (١٧٣٧)، وأبو داود (٢٣٦٨) و(٢٣٦٩)، وابن ماجه (١٦٨١)، والنسائي في الكبرى (٣١٣٨) و(٣١٥٥).

(٢-٢) في (ش) و(ف): «قبل الفتح» انظر: المسند الأحمدي ٤/ ١٢٢-١٢٣.

(٣) أخرجه: الطيالسي (٢٧٠٠)، وعبد الرزاق (٧٥٤١)، والحميدي (٥٠١)، وأبو داود (٢٣٧٣)، والترمذي (٧٧٧).

(٤) في (ش) و(ف) و(ع): «لهذا».

(٥) انظر: الإبهاج ٢/ ٢٦٢.

(٦) انظر: شرح التبصرة والتذكرة ٢/ ٩٩.

النوع الخامس والثلاثون

معرفة ضبط ألفاظ الحديث متنًا وإسنادًا والاحتراز من التصحيف[1] فيهما[2][3]

٢٩ أ

فَقَدْ وَقَعَ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ كَثِيرٌ لِجَمَاعَةٍ مِنَ الْحُفَّاظِ وَغَيْرِهِمْ، مِمَّنْ تَوَسَّمَ[4] بِصِنَاعَةِ الْحَدِيثِ وَلَيْسَ مِنْهُمْ، وَقَدْ[5] صَنَّفَ الْعَسْكَرِيُّ فِي ذَلِكَ مُجَلَّدًا كَبِيرًا[6].

---

(١) في (ش): «التصنيف».

(٢) في (ش) و(ف) و(ع): «فيها».

(٣) انظر في هذا:

معرفة علوم الحديث: ١٤٦-١٥٢، والإرشاد ٢/ ٥٦٦-٥٧٠، والتقريب مع التدريب ٢/ ١٩٣، والشذا الفياح ٢/ ٤٦٧-٤٧٠، والمقنع ٢/ ٤٦٩-٤٧٩، ونزهة النظر: ١٢٧-١٢٨، وطبعة عتر: ٤٩، وفتح المغيث ٣/ ٦٧-٧٤، وتوضيح الأفكار ٢/ ٤١٩-٤٢٢، وظفر الأماني: ٢٨٢-٢٨٧.

ولا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ المتقدِّمين - ومنهمُ ابن الصلاح ومتابعوه- كانوا يُطلقون المصحَّفَ والمحرَّفَ جميعًا عَلَىَ شيءٍ واحد، ولكنَّ الحافظَ ابنَ حجرٍ جعلهما شيئَيْنِ وخَالَفَ بينهما، وقد جَرى على اصطلاحه السيوطيُّ. قال ابنُ حجر في النزهة: ١٢٧: «إنْ كانتِ المخالفةُ بتغيير حرفٍ أو حروفٍ مع بقاءِ صورةِ الخطِّ في السِّياق، فإنْ كان ذلك بالنسبة إلى النَّقْطِ فالمُصَحَّفُ، وإن كان بالنسبة إلى الشَّكْلِ فالمُحَرَّفُ». انظر: تدريب الراوي ٢/ ١٩٥، وألفية السيوطي: ٢٠٣، وتوضيح الأفكار ٢/ ٤١٩ مع حاشية محيي الدين عبد الحميد.

(٤) في (ش) و(ف) و(ع): «ترسم».

(٥) في الأصل: «ولكن» والمثبت من باقي النسخ.

(٦) ينظر: شرح التبصرة والتذكرة ٢/ ١٠٢.

وَأَكْثَرُ مَا يَقَعُ ذَلِكَ لِمَنْ أَخَذَ مِنَ الصُّحُفِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْخٌ حَافِظٌ يُوقِفُهُ[1] عَلَى ذَلِكَ.

وَمَا يَنْقُلُهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، أَنَّهُ كَانَ يُصَحِّفُ فِي[2] قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فَغَرِيبٌ جِدًّا؛ لأَنَّ لَهُ كِتَابًا فِي التَّفْسِيرِ، وَقَدْ نُقِلَ عَنْهُ أَشْيَاءُ لا تَصْدُرُ عَنْ صِبْيَانِ المَكَاتِبِ، وَأَمَّا مَا وَقَعَ لِبَعْضِ المُحَدِّثِينَ مِنْ ذَلِكَ، فَمِنْهُ مَا يَكَادُ اللَّبِيبُ يَضْحَكُ مِنْهُ، كَمَا حُكِيَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ جَمَعَ طُرُقَ حَدِيثِ: «**يَا أَبَا عُمَيْرٍ مَا فَعَلَ النُّغَيْرُ؟**»[3] ثُمَّ أَمْلاهُ فِي مَجْلِسِهِ عَلَى مَنْ حَضَرَهُ مِنَ النَّاسِ، فَجَعَلَ يَقُولُ: يَا أَبَا عُمَيْرٍ مَا فَعَلَ البَعِيرُ؟ فَافْتَضَحَ عِنْدَهُمْ وَأَرَّخُوهَا عَنْهُ. وَكَذَا اتَّفَقَ لِبَعْضِ مُدَرِّسِي النِّظَامِيَّةِ بِبَغْدَادَ أَنَّهُ أَوَّلَ يَوْمِ إِجْلاسِهِ أَوْرَدَ الحَدِيثَ: «**صَلَاةٌ فِي إِثْرِ صَلَاةٍ كِتَابٌ فِي عِلِّيِّينَ**»[4] فَقَالَ: كَنَارٍ[5] فِي غَلَسٍ. فَلَمْ يَفْهَمِ الحَاضِرُونَ مَا يَقُولُ، حَتَّى أَخْبَرَهُمْ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ تَصَحَّفَ عَلَيْهِ مِنْ[6]: «**كِتَابٌ فِي عِلِّيِّينَ**». وَهَذَا كَثِيرٌ جِدًّا. وَقَدْ أَوْرَدَ ابْنُ الصَّلاحِ[7] أَشْيَاءَ كَثِيرَةً هَهُنَا[8].

---

(١) في (ش): «يوفقه».

(٢) لم ترد في (ش) و(ف)، وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٣) أخرجه البخاري ٨/ ٣٧ (٦١٢٩) و٨/ ٥٥ (٦٢٠٣)، ومسلم ٢/ ١٢٧ (٦٥٩) و٦/ ١٧٦ (٢١٥٠) و٧/ ٧٤ (٢٣١٠) (٥٥). وانظر تمام تخريجه وفوائد فقهه في تعليقي على شمائل النبي ﷺ (٢٣٦).

(٤) هو حديث أبي أمامة أخرجه: أحمد ٥/ ٢٦٨، وأبو داود (٥٥٨) و(١٢٨٨)، والطبراني في الكبير (٧٧٣٤) و(٧٧٣٥) و(٧٧٤١) و(٧٧٥٣) و(٧٧٥٤) و(٧٧٥٥) و(٧٧٦٤)، والبيهقي ٣/ ٦٣، والبغوي في شرح السنة (٤٧٢) من طريق يحيى بن الحارث، عن القاسم أبي عبد الرحمن، عن أبي أمامة، به.

(٥) في (ش) و(ف): «كناز».

(٦) لم ترد في (ش) و(ف)، وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٧) معرفة أنواع علم الحديث: ٣٨٤-٣٨٨.

(٨) لم ترد في (ش) و(ف)، وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

وَقَدْ كَانَ شَيْخُنَا الحَافِظُ الكَبِيرُ الجِهْبَذُ أَبُو الحَجَّاجِ المِزِّيُّ - تَغَمَّدَهُ اللهُ بِرَحْمَتِهِ - مِنْ أَبْعَدِ النَّاسِ عَنْ هَذَا المَقَامِ، وَمِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ أَدَاءً للإِسْنَادِ وَالمَتْنِ، بَلْ لَمْ يَكُنْ عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ - فِيمَا نَعْلَمُ - مِثْلُهُ فِي هَذَا الشَّأْنِ أَيْضًا. وَكَانَ إِذَا تَغَرَّبَ عَلَيْهِ أَحَدٌ بِرِوَايَةٍ[1]، مِمَّا يَذْكُرُهُ بَعْضُ شُرَّاحِ[2] الحَدِيثِ[3] عَلَى خِلافِ المَشْهُورِ عِنْدَهُ يَقُولُ: هَذَا مِنَ التَّصْحِيفِ الَّذِي لَمْ يَقِفْ صَاحِبُهُ إِلَّا عَلَى مُجَرَّدِ الصُّحُفِ وَالأَخْذِ مِنْهَا.

---

(١) بعد هذا في (ش) و(ف): «شيء» وقد جعلاها بين معكوفتين.

(٢) في (ش) و(ف): «الشُّرَّاح».

(٣) لم ترد في (ش) و(ف).

النوع السادس والثلاثون

معرفة مختلف الحديث[1]

29 ب وَقَدْ صَنَّفَ فِيهِ الشَّافِعِيُّ فَصْلًا طَوِيلًا مِنْ كِتَابِهِ (**الأُمِّ**) نَحْوًا مِنْ مُجَلَّدٍ، وَكَذَلِكَ ابْنُ قُتَيْبَةَ لَهُ فِيهِ مُجَلَّدٌ مُفِيدٌ، وَفِيهِ مَا هُوَ غَثٌّ، وَذَلِكَ بِحَسَبِ مَا عِنْدَهُ مِنَ العِلْمِ. وَالتَّعَارُضُ بَيْنَ الحَدِيثَيْنِ قَدْ يَكُونُ بِحَيْثُ لا يُمْكِنُ الجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِوَجْهٍ كَالنَّاسِخِ وَالمَنْسُوخِ، فَيُصَارُ إِلَى النَّاسِخِ، وَيُتْرَكُ المَنْسُوخُ، وَقَدْ يَكُونُ بِحَيْثُ يُمْكِنُ الجَمْعُ، وَلَكِنْ لا يَظْهَرُ لِبَعْضِ المُجْتَهِدِينَ، فَيَتَوَقَّفُ حَتَّى يَظْهَرَ لَهُ وَجْهُ التَّرْجِيحِ بِنَوْعٍ مِنْ أَقْسَامِهِ[2]، أَوْ يَهْجُمُ فَيُفْتِي بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا، أَوْ يُفْتِي بِهَذَا فِي وَقْتٍ وَبِهَذَا فِي وَقْتٍ،

---

(1) انظر فيه: معرفة علوم الحديث: ١٢٢-١٢٨، وإرشاد طلاب الحقائق ٢/ ٥٧١-٥٧٥، والتقريب مع التدريب ٢/ ١٩٦، والشذا الفياح ٢/ ٤٧١-٤٧٦، والمقنع ٢/ ٤٨٠-٤٨٢، وفتح المغيث ٣/ ٧٥-٧٨، وتوضيح الأفكار ٢/ ٤٢٣-٤٢٦.
ولا بدَّ من الإشارة إلى أن المراد بـ «مُخْتَلِفِ الحَدِيثِ» يَخْتَلِفُ في الاصطلاح باختلافِ ضَبْطِ كلمة: «مختلف» فَمِنَ المحدِّثين مَنْ ضَبَطَها بكسر اللام، عَلَى وزن اسم الفاعل. ويكون المرادُ بـ «مختلِف الحَدِيث» على هَذَا: «الحَدِيثُ الَّذِي عَارَضَه -ظَاهِرًا- مِثْلُهُ».
ومنهم مَن ضَبَطَها بِفتْحِ اللام، على أنه مصدرٌ ميميٌّ، بمعنى: أَنَّه الحَدِيثُ الَّذِي وَقَع فِيهِ الاختلافُ، ويكون المرادُ حينئذٍ بـ «مختلَف الحديث»، «أنْ يَأْتِي حديثانِ مُتَضادَّانِ في المعنى ظاهرًا»، أي أنَّ التعريف على الضبط الأول يُراد به الحديثُ نَفسُه، في حينِ يُراد بالتعريف على الضبط الثاني التضادُّ والاختلافُ نفسُه، ويُلاحَظُ تَقييدُ التعارض -في التعريف- بكَوْنه ظاهرًا؛ وذلك لأنَّ التعارُضَ: «الحقيقي» في الثابت مِن سُنَنِ النبيِّ ﷺ مُحالٌ. انظر: مختلف الحديث بين المحدِّثين والأصوليين والفقهاء: ٢٥-٢٦.

(2) عد الحازمي هذه الأقسام خمسين قِسمًا في كتابه الاعتبار: ٧-١٥، ونقلها عنه العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ٢/ ١١٠-١١٢. وانظر: التقييد والإيضاح: ٢٨٦-٢٨٩.

كَمَا يَفْعَلُ أَحْمَدُ فِي الرِّوَايَاتِ عَنِ الصَّحَابَةِ، وَقَدْ كَانَ الإِمَامُ أَبُو بَكْرِ بْنُ خُزَيْمَةَ يَقُولُ: لَيْسَ ثَمَّ حَدِيثَانِ مُتَعَارِضَانِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، وَمَنْ وَجَدَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَلْيَأْتِنِي لِأُؤَلِّفَ لَهُ بَيْنَهُمَا[1].

(١) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٣٩١، وشرح التبصرة والتذكرة ٢/ ١٠٩.

النوع السابع والثلاثون

معرفة المزيد في الأسانيد[1] [2]

وَهُوَ أَنْ يَزِيدَ رَاوٍ فِي الإِسْنَادِ رَجُلًا لَمْ يَذْكُرْهُ غَيْرُهُ، وَهَذَا يَقَعُ كَثِيرًا فِي أَحَادِيث مُتَعَدِّدَةٍ، وَقَدْ صَنَّفَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي ذَلِكَ كِتَابًا حَافِلًا [3]، قَالَ ابْنُ الصَّلاحِ: وَفِي بَعْضِ مَا ذَكَرَهُ نَظَرٌ[4]. ومَثَّلَ ابْنُ الصَّلاحِ هَذَا النَّوْعَ بِمَا رَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ المُبَارَكِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ ابْنِ[5] يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي بُسْرُ بْنُ عَبْدِ[6] اللهِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِدْرِيسَ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَاثِلَةَ بْنَ الأَسْقَعِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مَرْثَدٍ الغَنَوِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ[7]: «**لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا**». وَرَوَاهُ آخَرُونَ عَنِ ابْنِ المُبَارَكِ، لَمْ يَذْكُرُوا سُفْيَانَ[8]، وَقَالَ

---

(١) في الأصل: «اللاحق والسابق» والمثبت من باقي النسخ.

(٢) انظر في هذا النوع:
الإرشاد ٢/٥٧٦-٥٨٠، والتقريب مع التدريب ٢/٢٠٣، والشذا الفياح ٢/٤٧٧-٤٧٨، والمقنع ٢/٤٨٣-٤٨٦، وفتح المغيث ٣/ ٧٩-٨٢، وتوضيح الأفكار ٢/ ٦٤-٦٧.

(٣) وهو كتاب: تمييز المزيد في متصل الأسانيد.

(٤) معرفة أنواع علم الحديث: ٣٩٣. وفيه: «وفي كثير مما ذكرناه نظر».

(٥) كذا في الأصل وفي (ش) و(ف) و(ع): «عبد الله بن». والصواب أنه عبدُ الرحمن بن يزيدَ بن جابر الأزدي، أبو عُتْبَة السلمي. انظر: تهذيب الكمال ٤/ ٤٨٩، والتقريب (٤٠٤١).

(٦) كذا في الأصل وفي (ش) و(ف). والصواب: «بُسْرُ بن عُبَيْد الله الحَضْرَمِيُّ». انظر: تهذيب الكمال ١/ ٣٤١، والتقريب (٦٦٧).

(٧) لم ترد في الأصل.

(٨) منهم عتاب عند أحمد ٤/ ١٣٥، وعلي بن إسحاق عند أحمد ٤/ ١٣٥، وزكريا بن عدي =

أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: وَهِمَ ابْنُ المُبَارَكِ فِي إِدْخَالِهِ أَبَا إِدْرِيسَ فِي الإِسْنَادِ[1]. فَهَاتَانِ زِيَادَتَانِ.

= عند عبد بن حميد (٤٧٢)، وحسين بن الربيع البَجَلي عند مسلم ٣/ ٦٢ (٩٧٢) (٩٨)، وهناد عند الترمذي (١٠٥٠)، وعبد الرحمن بن مهدي عند الترمذي (١٠٥٠)، وابن خزيمة (٧٩٤). جميعهم: رووه عن عبد الله بن المبارك، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، به ليس فيه سفيان.

(١) العلل لابن أبي حاتم ١/ ٨٠ (٢١٣) و١/ ٣٤٩ (١٠٢٩).
والذي يدل على وهم ابن المبارك بهذه الزيادة أن الحديث أخرجه: أحمد ٤/ ١٣٥، ومسلم ٣/ ٦٢ (٩٧٢) (٩٧)، والترمذي (١٠٥١)، والنسائي ٢/ ٦٧، وابن خزيمة (٧٩٣)، والطبراني ١٩/ (٤٣٣) من طريق الوليد بن مسلم، وأخرجه أبو داود (٣٢٢٩) من طريق عيسى بن يونس، وأخرجه الطبراني ١٩/ (٤٣٣) من طريق صدقة بن خالد. ثلاثتهم: عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن بسر بن عبيد الله، عن واثلة بن الأسقع، عن أبي مرثد الغنوي، به ليس فيه أبو إدريس الخولاني، فتبيَّنَتْ مخالفةَ عبد الله بن المبارك، ووَهْمَهُ في هذا الحديث.
قال الترمذي عَقِبَ تخريجه الحديثَ: «قال محمدٌ: وحديثُ ابنِ المُبارَكِ أَخْطَأَ فيه ابنُ المبارك وزاد فيه: عن أبي إدريس الخولاني. وإنما هو: بُسر بن عُبيد الله عن واثلةَ، هكذا رَوى غيرُ واحدٍ عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر. وليس فيه: عن أبي إدريس، وبسر بن عبيد الله قد سمع من واثلةَ بن الأسقع».

النوع الثامن والثلاثون

معرفة الخفي من المراسيل[1]

٣٠ أ وَهُوَ يَعُمُّ الْمُنْقَطِعَ وَالْمُعْضَلَ أَيْضًا، وَقَدْ صَنَّفَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي ذَلِكَ كِتَابَهُ الْمُسَمَّى (**التَّفْصِيلُ لِمُبْهَمِ الْمَرَاسِيلِ**)[2].

وَهَذَا النَّوْعُ إِنَّمَا يُدْرِكُهُ نُقَّادُ الْحَدِيثِ وَجَهَابِذَتُهُ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، وَقَدْ كَانَ شَيْخُنَا الْحَافِظُ الْمِزِّيُّ إِمَامًا فِي ذَلِكَ، وَعَجَبًا مِنَ الْعَجَبِ، فَرَحِمَهُ اللَّهُ، وَبَلَّ بِالْمَغْفِرَةِ ثَرَاهُ.

فَإِنَّ الإِسْنَادَ إِذَا عُرِضَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ، مِمَّنْ لَمْ[3] يُدْرِكْ ثِقَاتِ الرِّجَالِ وَضُعَفَاءَهُمْ، قَدْ يَغْتَرُّ بِظَاهِرِهِ، وَيَرَى رِجَالَهُ ثِقَاتٍ، فَيَحْكُمُ بِصِحَّتِهِ، وَلا يَهْتَدِي لِمَا فِيهِ مِنَ الانْقِطَاعِ، أَوِ الإِعْضَالِ، أَوِ الإِرْسَالِ؛ لأَنَّهُ قَدْ لا يُمَيِّزُ الصَّحَابِيَّ مِنَ التَّابِعِيِّ، وَاللَّهُ الْمُلْهِمُ لِلصَّوَابِ. وَمَثَّلَ هَذَا النَّوْعَ ابْنُ الصَّلاحِ بِمَا رَوَى الْعَوَّامُ بْنُ حَوْشَبٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا قَالَ بِلالٌ: قَدْ قَامَتِ الصَّلاةُ. نَهَضَ وَكَبَّرَ**»[4]. قَالَ الإِمَامُ أَحْمَدُ: «لَمْ يَلْقَ الْعَوَّامُ ابْنَ أَبِي أَوْفَى»[5]، يَعْنِي: فَيَكُونُ

---

(١) انظر في هذا النوع: الكفاية في علم الرواية: (٥٤٦ ت-٣٨٤ هـ)، والإرشاد ٢/ ٥٨١-٥٨٣، التقريب مع التدريب ٢/ ٢٠٥، والشذا الفياح ٢/ ٤٧٩-٤٨٢، والمقنع ٢/ ٤٨٧-٤٨٩، ونزهة النظر ١٠٩-١١٢، وطبعة عتر: ٤٣-٤٤، وفتح المغيث ٣/ ٧٩-٨٢.

(٢) ينظر شرح التبصرة والتذكرة ٢/ ١١٦.

(٣) لم ترد في الأصل، وأثبت من (ش) و(ف) و(ع) لضرورة السياق.

(٤) أخرجه البزار (كما في كشف الأستار ١/ ٢٥٢)، والبيهقي ٢/ ٢٢ وقال عَقِيبَه: «وهذا لا يَرْوِيهِ إلا الحجَّاجُ بنُ فَرُّوخ، وكان يحيى بنُ معين يُضَعِّفُه». وانظر: مجمع الزوائد ٢/ ١٠٣.

(٥) جامع التحصيل: ٢٤٩ (٥٩٦).

مُنْقَطِعًا بَيْنَهُمَا فَيُضَعِّفُ الحَدِيثَ؛ لاحْتِمَالِ أَنَّهُ رَوَاهُ عَنْ رَجُلٍ ضَعِيفٍ عَنْهُ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

النوع التاسع والثلاثون

معرفة الصحابة رضي الله عنهم أجمعين[1]

وَالصَّحَابِيُّ: مَنْ رَأَى رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي حَالِ إِسْلام الرَّائِي[2]، وَإِنْ لَمْ تَطُلْ صُحْبَتُهُ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَرْوِعَنْهُ شَيْئًا، هَذَا قَوْلُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ سَلَفًا وَخَلَفًا[3].

وَقَدْ نَصَّ عَلَى أَنَّ مُجَرَّدَ الرُّؤْيَةِ كَافٍ فِي إِطْلاقِ الصُّحْبَةِ الْبُخَارِيُّ[4] وَأَبُو زُرْعَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ، مِمَّنْ صَنَّفَ فِي أَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ؛ كَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ[5]، وَابْنِ مَنْدَه وَأَبِي مُوسَى الْمَدِينِيِّ، وَابْنِ الأَثِيرِ فِي كِتَابِهِ **(الْغَابَةُ فِي مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ)**[6]، وَهُوَ أَجْمَعُهَا وَأَكْثَرُهَا فَوَائِدَ وَأَوْسَعُهَا، أَثَابَهُمُ اللَّهُ أَجْمَعِينَ.

قَالَ ابْنُ الصَّلاحِ[7]: وَقَدْ شَانَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ كِتَابَهُ **(الاسْتِيعَاب)** بِذِكْرِهِ مَا شَجَرَ ٣٠ ب

---

(١) انظر في ذلك:
معرفة علوم الحديث: ٢٢-٢٥، والكفاية: (٩٣-١٠٢ ت، ٤٦-٥٢ هـ)، والإرشاد ٢/ ٥٨٤-٦٠٥، والتقريب مع التدريب ٢/ ٢٠٦، والشذا الفياح ٢/ ٤٨٣ - ٥١٨، والمقنع ٢/ ٤٩٠-٥٠٥، وفتح المغيث ٣/ ٨٣-١٣٨، وتوضيح الأفكار ٢/ ٤٢٦-٤٧١، وظفر الأماني ٤٩٦-٥١٣.

(٢) في (ش) و(ف): «الراوي».

(٣) في (ش) و(ف) و(ع): «خَلَفًا وسَلَفًا» بالتقديم والتأخير.

(٤) صحيح البُخَارِيِّ ٥/ ٢ قُبَيْل (٣٦٤٩)، وأورده الخطيبُ مُسندًا في الكفاية: (٩٩ت-٥١هـ).

(٥) انظر: الاستيعاب ١/ ٢٤.

(٦) كذا في الأصل و(ش) و(ف) و(ع)، واسم الكتاب: أُسْدُ الغابَةِ في معرفةِ الصحابَةِ.

(٧) معرفة أنواع علم الحديث: ٣٩٥.

بَيْنَ الصَّحابَةِ، مِمَّا تَلَقَّاهُ مِنْ كُتُبِ الأَخْبارِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ.

وَقَالَ آخَرُونَ: لا بُدَّ فِي إِطْلاقِ الصُّحْبَةِ مَعَ الرُّؤْيَةِ أَنْ يَرْوِيَ عَنْهُ[1] حَدِيثًا أَوْ حَدِيثَيْنِ.

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ: لا بُدَّ مِنْ أَنْ يَصْحَبَهُ سَنَةً أَوْ سَنَتَيْنِ، أَوْ يَغْزُوَ مَعَهُ غَزْوَةً أَوْ غَزْوَتَيْنِ[2]. وَرَوَى شُعْبَةُ عَنْ مُوسَى السَّبَلانِيِّ[3] -وَأَثْنَى عَلَيْهِ خَيْرًا- قَالَ: قُلْتُ لِأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: هَلْ بَقِيَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَحَدٌ غَيْرُكَ؟ قَالَ: بَقِيَ[4] نَاسٌ مِنَ الأَعْرَابِ رَأَوْهُ، فَأَمَّا مَنْ صَحِبَهُ فَلا[5]. رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِحَضْرَةِ أَبِي زُرْعَةَ، وَهَذَا إِنَّمَا نَفَى فِيهِ الصُّحْبَةَ الخَاصَّةَ، وَلا يَنْفِي مَا اصْطَلَحَ عَلَيْهِ الجُمْهُورُ مِنْ أَنَّ مُجَرَّدَ الرُّؤْيَةِ[6] كَافٍ فِي إِطْلاقِ الصُّحْبَةِ؛ لِشَرَفِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَجَلالَةِ قَدْرِهِ وَقَدْرِ مَنْ رَآهُ مِنَ المُسْلِمِينَ؛ وَلِهَذَا جَاءَ فِي بِعْضِ أَلْفَاظِ الحَدِيثِ الصَّحِيحِ[7]: «**تَغْزُونَ فَيُقَالُ: هَلْ فِيكُمْ مَنْ رَأَى رَسُولَ اللهِ ﷺ[8]؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ. فَيُفْتَحُ لَكُمْ، حَتَّى ذَكَرَ مَنْ رَأَى مَنْ**

(١) لم ترد في (ش) و(ف)، وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٢) أسنده إليه الخطيب في الكفاية: (٩٩ت، ٥٠هـ)، قال العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ٢/ ١٢٥: «ولا يَصِحُّ هَذا عنِ ابنِ المُسَيَّبِ، ففي الإسنادِ إليه محمدُ بن عمر الواقديُّ ضعيفٌ في الحديث».

(٣) كذا في الأصل و(ش) و(ف) و(ع) ومعرفة أنواع علم الحديث: ٣٩٧، وفي التقييد: ٣٩٩ «السيلاني» بالياء المثناة من تحت ومثله في شرح التبصرة ٢/ ١٢٤، وفي تاريخ دمشق وتهذيب الكمال: «السنيلاني». انظر: الأنساب ٣/ ٣٩٢، واللباب ٢/ ١٧٠.

(٤) لم ترد في (ش) و(ف) و(ع).

(٥) أسنده ابن عساكر في تاريخ دمشق ٩/ ٣٧٩، وهو في تهذيب الكمال ١/ ٢٩٥.

(٦) في الأصل: «الرواية».

(٧) لم ترد في (ش) و(ف)، وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٨) الصلاة على النبي لم ترد في الأصل.

رَأَى رَسُولَ اللهِ ﷺ. الحَدِيثَ بِتَمَامِهِ[1]، وَقَالَ بَعْضُهُمْ[2] فِي مُعَاوِيَةَ وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ: لَيَوْمٌ شَهِدَهُ مُعَاوِيَةُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ خَيْرٌ مِنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ.

فَرْعٌ:

وَالصَّحَابَةُ كُلُّهُمْ عُدُولٌ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ، لِمَا أَثْنَى اللهُ عَلَيْهِمْ فِي كِتَابِهِ العَزِيزِ، وَبِمَا نَطَقَتْ بِهِ السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ مِنَ[3] المَدْحِ لَهُمْ فِي جَمِيعِ أَخْلاقِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ، وَمَا بَذَلُوهُ مِنَ الأَمْوَالِ وَالأَرْوَاحِ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ رَغْبَةً فِيمَا عِنْدَ اللهِ مِنَ
٣١ أ الثَّوَابِ الجَزِيلِ وَالجَزَاءِ الجَمِيلِ[4]، وَأَمَّا مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ بَعْدَهُ عَلَيْهِ السَّلامُ[5]، فَمِنْهُ مَا وَقَعَ عَنْ غَيْرِ قَصْدٍ كَيَوْمِ الجَمَلِ، وَمِنْهُ مَا كَانَ عَلَى اجْتِهَادٍ كَيَوْمِ صِفِّينَ، وَالِاجْتِهَادُ[6] يُخْطِئُ[7] ويُصِيبُ، وَلَكِنَّ صَاحِبَهُ مَعْذُورٌ -وَإِنْ أَخْطَأَ- وَمَأْجُورٌ أَيْضًا، وَأَمَّا المُصِيبُ فَلَهُ أَجْرَانِ اثْنَانِ. وَكَانَ عَلِيٌّ وَأَصْحَابُهُ أَقْرَبَ إِلَى الحَقِّ مِنْ مُعَاوِيَةَ وَأَصْحَابِهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ.

وَقَوْلُ المُعْتَزِلَةِ: الصَّحَابَةُ عُدُولٌ إِلَّا مَنْ قَاتَلَ عَلِيًّا. قَوْلٌ بَاطِلٌ مَرْذُولٌ وَمَرْدُودٌ،

---

(١) أخرجه: البخاري ٤/ ٤٤ (٢٨٩٧) و٤/ ٢٣٩ (٣٥٩٤) و٥/ ٢ (٣٦٤٩)، ومسلم ٧/ ١٨٣ (٢٥٣٢) (٢٠٨) و٧/ ١٨٤ (٢٥٣٢) (٢٠٩) من حديث أبي سعيد الخدري.

(٢) جملة: «وقال بعضهم» تكررت في الأصل.

(٣) في (ش) و(ف) و(ع): «في».

(٤) قال ابن عبد البر في الاستيعاب ١/ ٩: «ونحن وإن كان الصحابةُ ﷺ قد كُفِينَا البحثَ عن أحوالهم لإجماعِ أهلِ الحقِّ من المسلمين وَهُم أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ على أنهم كلَّهم عُدولٌ...». وانظر: الإحكام للآمدي ٢/ ٣٣٣، ومنتهى الوصول: ٨٠.

(٥) في (ش) و(ف): «عليه الصلاة والسلام».

(٦) في (ف): «الاشتهار».

(٧) تكررت في الأصل.

فَقَدْ ثَبَتَ في (**صَحِيحِ البُخَارِيِّ**)[1] عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ عَنِ ابْنِ ابْنَتِهِ الحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ -وَكَانَ مَعَهُ عَلَى المِنْبَرِ-: «**إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَسَيُصْلِحُ اللَّهُ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ**».

وَظَهَرَ مِصْدَاقُ ذَلِكَ فِي نُزُولِ الحَسَنِ لِمُعَاوِيَةَ عَنِ الأَمْرِ[2] بَعْدَ مَوْتِ أَبِيهِ عَلِيٍّ، فَاجْتَمَعَتِ[3] الكَلِمَةُ عَلَى مُعَاوِيَةَ، وَسُمِّيَ عَامَ الجَمَاعَةِ، وَذَلِكَ سَنَةَ أَرْبَعِينَ مِنَ الهِجْرَةِ، فَسُمِّيَ الجَمِيعُ مُسْلِمِينَ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا...﴾[4]، فَسَمَّاهُمْ مُؤْمِنِينَ مَعَ الاقْتِتَالِ، وَمَنْ كَانَ مِنَ الصَّحَابَةِ مَعَ مُعَاوِيَةَ يُقَالُ: لَمْ يَكُنْ فِي الفَرِيقَيْنِ مِائَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ. وَعَنْ أَحْمَدَ: وَلا ثَلاثُونَ[5]، واللهُ أَعْلَمُ.

وَجَمِيعُهُمْ صَحَابَةٌ فَهُمْ عُدُولٌ كُلُّهُمْ، وَأَمَّا طَوَائِفُ الرَّوَافِضِ وَجَهْلُهُمْ وَقِلَّةُ عَقْلِهِمْ وَدَعْوَاهُمْ[6] أَنَّ الصَّحَابَةَ كَفَرُوا إِلَّا سَبْعَةَ عَشَرَ صَحَابِيًّا وَسَمَّوْهُمْ، فَهُوَ مِنَ الهَذَيَانِ بِلا دَلِيلٍ، إِلَّا مُجَرَّدَ الرَّأْيِ الفَاسِدِ عَنْ ذِهْنٍ بَارِدٍ وَهَوًى مُتَّبَعٍ، وَهُوَ أَقَلُّ مِنْ أَنْ يُرَدَّ عَلَيْهِ[7]، وَالبُرْهَانُ عَلَى خِلافِهِ أَظْهَرُ وَأَشْهَرُ، بِمَا عُلِمَ مِنِ امْتِثَالِهِمْ أَوَامِرَهُ بَعْدَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ[8]، وفَتْحِهِمُ الأَقَالِيمَ وَالآفَاقَ، وَتبْلِيغِهِمْ عَنْهُ الكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَهِدَايَتِهِمُ النَّاسَ

(١) ٣/ ٢٤٣ (٢٧٠٤) و٤/ ٢٤٩ (٣٦٢٩) و٥/ ٣٢ (٣٧٤٦) و٩/ ٧١ (٧١٠٩) من حديث أبي بكرة نفيع بن الحارث.

(٢) في الأصل: «الأمن».

(٣) في (ش) و(ف): «واجتمعت».

(٤) الحجرات: ٩.

(٥) «وعن أحمد: ولا ثلاثون» لم ترد في (ش) و(ف)، وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٦) في (ش) و(ف): «ودعاويهم».

(٧) لم ترد في (ش) و(ف)، وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٨) في (ش) و(ف): «عليه الصلاة والسلام».

إِلَى طَرِيقِ الجَنَّةِ، وَمُوَاظَبَتِهِمْ(١) عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالزَّكَوَاتِ وَأَنْوَاعِ القُرُبَاتِ، فِي سَائِرِ الأَحْيَانِ وَالأَوْقَاتِ، مَعَ الشَّجَاعَةِ وَالبَرَاعَةِ وَالكَرَمِ وَالإِيثَارِ، وَالأَخْلاقِ الجَمِيلَةِ الَّتِي لَمْ تَكُنْ فِي(٢) أُمَّةٍ مِنَ الأُمَمِ المُتَقَدِّمَةِ، وَلا يَكُونُ أَحَدٌ بَعْدَهُمْ مِثْلَهُمْ فِي ذَلِكَ ٣١ ب رَضِيَ(٣) اللهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ، وَلَعَنَ اللهُ مَنْ يَتَّهِمُ الصَّادِقَ وَيُصَدِّقُ الكَاذِبِينَ، آمِينَ يَا رَبَّ العَالَمِينَ.

وَأَفْضَلُ الصَّحَابَةِ، بَلْ أَفْضَلُ الخَلْقِ بَعْدَ الأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللهِ ابْنُ عُثْمَانَ(٤) التَّيْمِيُّ، خَلِيفَةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَسُمِّيَ بِالصِّدِّيقِ لِمُبَادَرَتِهِ إِلَى تَصْدِيقِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ(٥) قَبْلَ النَّاسِ كُلِّهِمْ. قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَا دَعَوْتُ أَحَدًا إِلَى الْإِيمَانِ إِلَّا كَانَتْ لَهُ كَبْوَةٌ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ فَإِنَّهُ لَمْ يَتَلَعْثَمْ**»(٦). وَقَدْ ذَكَرْتُ سِيرَتَهُ وَفَضَائِلَهُ فِي مُسْنَدِهِ(٧)، وَالْفَتَاوَى عَنْهُ فِي مُجَلَّدٍ عَلَى حِدَةٍ وَلِلَّهِ الحَمْدُ.

ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ، ثُمَّ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، ثُمَّ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ. هَذَا رَأْيُ المُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ، حَتَّى(٨) جَعَلَ عُمَرُ الأَمْرَ مِنْ بَعْدِهِ شُورَى بَيْنَ سِتَّةٍ، فَانْحَصَرَ فِي عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ، واجْتَهَدَ فِيهِمَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ثَلاثَةَ أَيَّام بِلَيَالِيهَا، حَتَّى سَأَلَ النِّسَاءَ فِي خُدُورِهَا(٩) وَالصِّبْيَانَ فِي المَكَاتِبِ، فَلَمْ يَرَهُمْ يَعْدِلُونَ بِعُثْمَانَ

(١) في الأصل: «مواطنتهم».
(٢) لم ترد في الأصل وأثبتت من (ش) و(ف) و(ع) لضرورة السياق.
(٣) في (ش) و(ف) و(ع): «فرضي».
(٤) بعد هذا في (ش) و(ف): «أبي قحافة»، وجعلاها بين معكوفتين.
(٥) في الأصل و(ع): «عليه السلام» والمثبت من باقي النسخ.
(٦) رواه ابن إسحاق مرسلًا. انظر: سيرة ابن هشام ٢/ ٩١، والرياض النضرة ١/ ٤١٥ (٢٨).
(٧) في (ش) و(ع): «ومسنده».
(٨) في (ش) و(ف) و(ع): «حين» وأشار في حاشية الأصل إليها.
(٩) في (ش) و(ف) و(ع): «خدورهن».

أَحَدًا، فَقَدَّمَهُ عَلَى عَلِيٍّ، وَوَلَّاهُ الأَمْرَ قَبْلَهُ، وَلِهَذَا قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: مَنْ قَدَّمَ عَلِيًّا عَلَى عُثْمَانَ فَقَدْ أَزْرَى بِالمُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ[1]. وَصَدَقَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَأَكْرَمَ مَثْوَاهُ، وَجَعَلَ جَنَّةَ الفِرْدَوْسِ مَأْوَاهُ. وَالعَجَبُ أَنَّهُ قَدْ[2] ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الكُوفَةِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ إِلَى تَقْدِيمِ عَلِيٍّ عَلَى عُثْمَانَ، وَيُحْكَى عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، لَكِنْ يُقَالُ: إِنَّهُ رَجَعَ عَنْهُ[3]. وَنُقِلَ مِثْلُهُ عَنْ وَكِيعِ بْنِ الجَرَّاحِ، وَنَصَرَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَالخَطَّابِيُّ[4]، وَهُوَ ضَعِيفٌ مَرْدُودٌ بِمَا تَقَدَّمَ، ثُمَّ بَقِيَّةُ العَشَرَةِ، ثُمَّ أَهْلُ بَدْرٍ، ثُمَّ أَهْلُ أُحُدٍ، ثُمَّ أَهْلُ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ
٣٢ أ يَوْمَ الحُدَيْبِيَةِ[5]، وَأَمَّا السَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ، فَقِيلَ: هُمْ مَنْ صَلَّى[6] القِبْلَتَيْنِ[7]. وَقِيلَ: أَهْلُ بَدْرٍ[8]. وَقِيلَ: أَهْلُ[9] بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ[10]. وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ، وَاللهُ أَعْلَمُ[11].

---

(١) روي ذلك عن سفيان أنه قال: «مَن قَدَّم عَلِيًّا على عُثمانَ فقد أَزْرَى على اثني عَشَرَ أَلفًا قُبِضَ رسولُ الله ﷺ وهو عنهم رَاضٍ، الذين أَجْمَعُوا على بَيْعَةِ الرضوان». تاريخ دمشق ٣٩/ ٥٠٦.
وروي عن الإمام أحمد أنه قال: «مَن فَضَّلَ عَلِيًّا على عثمانَ فقد أَزْرَى بأصحاب الشُّورى؛ لأنهم قَدَّمُوا عثمانَ» تاريخ دمشق ٣٩/ ٥٠٨.

(٢) لم ترد في (ف).

(٣) قال الخطابي في معالم السنن ٧/ ١٨: «وقد نبئت عن سفيان أنه قال في آخر قوليه: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي».

(٤) انظر: معالم السنن ٧/ ١٨ .

(٥) انظر: أصول الدين لأبي منصور البغدادي: ٣٠٤ .

(٦) بعد هذا في (ش) و(ف): «إلى» وجعلها المحقق والناشر بين قوسين .

(٧) وهو قول سعيد بن المسيب، وابن سيرين. انظر: تفسير الطبري ١١/ ٧، والاستيعاب لابن عبد البر ١/ ٦-٧.

(٨) وهو قول محمد بن كعب القرظي، وعطاء بن يسار. انظر: الاستيعاب ١/ ٧. قال السيوطي في التدريب ٢/ ٢٢٤: «روى ذلك سُنَيْدٌ عنهما بسَنَدٍ فيه مجهولٍ وضعيفٍ، وسُنَيْدٌ ضعيفٌ أيضًا».

(٩) لم ترد في (ش) و(ف)، وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين .

(١٠) وهو قول الشعبي. انظر: تفسير الطبري ١١/ ٦، والاستيعاب ١/ ٧.

(١١) قال الحسن: «إنهم مَنْ أَسْلَمَ قَبْلَ الفتحِ». انظر: التدريب ٢/ ٢٢٤.

فَرْعٌ:

قَالَ الشَّافِعِيُّ: رَوَى عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَرَآه مِنَ المُسْلِمِينَ نَحْوٌ مِنْ سِتِّينَ أَلْفًا. وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ[1]: شَهِدَ مَعَهُ حَجَّةَ الوَدَاعِ أَرْبَعُونَ أَلْفًا، وَكَانَ مَعَهُ بِتَبُوكَ سَبْعُونَ أَلْفًا، وَقُبِضَ عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ[2] عَنْ مِائَةِ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ أَلْفًا[3] مِنَ الصَّحَابَةِ[4]. قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: وَأَكْثَرُهُمْ رِوَايَةً سِتَّةٌ: أَنَسٌ وَجَابِرٌ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عُمَرَ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةُ[5].

قُلْتُ: وَعَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو وَأَبُو سَعِيدٍ وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَلَكِنَّهُ تُوُفِّيَ قَدِيمًا؛ وَلِهَذَا لَمْ يَعُدَّهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي العَبَادِلَةِ، بَلْ قَالَ: العَبَادِلَةُ أَرْبَعَةٌ: عَبْدُ اللهِ بْنُ الزُّبَيْرِ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عُمَرَ وَعَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ العَاصِ[6].

فَرْعٌ:

وَأَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ مِنَ الرِّجَالِ الأَحْرَارِ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، وَقِيلَ: إِنَّهُ أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ مُطْلَقًا[7]. وَمِنَ الوِلْدَانِ عَلِيٌّ، وَقِيلَ: إِنَّهُ أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ مُطْلَقًا[8]. وَلا دَلِيلَ عَلَيْهِ مِنْ

(١) في الأصل: «الداري».

(٢) في الأصل و(ع): «عليه السلام».

(٣) بعد هذا في الأصل: «من ألفًا».

(٤) أسنده إليه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وأدب السامع: (١٩٠٤) و(١٩٠٥).

(٥) انظر: شرح التبصرة والتذكرة ٢/ ١٣١.

(٦) معرفة أنواع علم الحديث: ٣٩٩، ونقله النووي في تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٢٦٧.

(٧) روي ذلك عن ابن عباس، وحسان بن ثابت، وإبراهيم النخعي وابن المنكدر، وربيعة وغيرهم. انظر: الاستيعاب ٢/ ٢٨ و٢٤٥، والإصابة ٢/ ٣٤٣-٣٤٤.

(٨) وروي ذلك عن زيد بن أرقم، وأبي ذر، والمقداد، وسلمان الفارسي، وخباب وغيرهم. انظر: الاستيعاب ٣/ ٢٧، وقال ابن الصلاح في معرفة أنواع علم الحديث: ٤٠٣: «قال الحاكم أبو عبد الله: «لا أعلم خلافًا بين أصحاب التواريخ أن علي بن أبي طالب أولهم إسلامًا». واستنكر هذا من الحاكم».

وَجْهٍ يَصِحُّ. وَمِنَ المَوَالِي زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ، وَمِنَ الأَرِقَّاءِ بِلالٌ، وَمِنَ النِّسَاءِ خَدِيجَةُ، وَقِيلَ: إِنَّهَا أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ مُطْلَقًا. وَهُوَ ظَاهِرُ السِّيَاقَاتِ فِي أَوَّلِ البِعْثَةِ، وَهُوَ مَحْكِيٌّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَالزُّهْرِيِّ وَقَتَادَةَ وَمُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارٍ صَاحِبِ **المَغَازِي**، وَجَمَاعَةٍ[١]، وَادَّعَى الثَّعْلَبِيُّ المُفَسِّرُ عَلَى ذَلِكَ الإِجْمَاعَ، قَالَ: وَإِنَّمَا الخِلافُ فِيمَنْ أَسْلَمَ بَعْدَهَا[٢].

فَرْعٌ:

وَآخِرُ الصَّحَابَةِ عَلَى الإِطْلاقِ[٣] مَوْتًا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، ثُمَّ أَبُو الطُّفَيْلِ عَامِرُ بْنُ وَاثِلَةَ اللَّيْثِيُّ[٤]. قَالَ عَلِيُّ بْنُ المَدِينِيِّ: وَكَانَتْ وَفَاتُهُ بِمَكَّةَ[٥]. فَعَلَى هَذَا هُوَ آخِرُ مَنْ مَاتَ بِهَا مِنَ الصَّحَابَةِ[٦]. وَيُقَالُ: آخِرُ مَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ ابْنُ عُمَرَ. وَقِيلَ: جَابِرٌ. وَالصَّحِيحُ أَنَّ جَابِرًا مَاتَ بِالمَدِينَةِ، وَكَانَ آخِرَ مَنْ مَاتَ بِهَا[٧]. وَقِيلَ: سَهْلُ بْنُ
سَعْدٍ[٨]. وَقِيلَ: السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ[٩]. وَبِالبَصْرَةِ أَنَسٌ[١٠]، وَبِالكُوفَةِ عَبْدُ اللهِ بْنُ ٣٢ ب

(١) انظر: الاستيعاب ١/ ٥٤٨ و٤/ ٢٨٢.
(٢) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٠٣.
(٣) «على الإطلاق» لم ترد في (ش) و(ف) وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.
(٤) قال ابن عبد البر في الاستيعاب ١/ ٧٣: «ما أَعْلَمُ أَحَدًا مات بَعْدَه مِمَّن رَأَى رَسُولَ الله ﷺ إلا أبا الطُّفَيْلِ». وانظر: التقييد والإيضاح: ٣١٢-٣١٣.
(٥) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٤٠٤، وذكر ذلك ابن حبان في ثقاته ٣/ ٢٩١.
(٦) «من الصحابة» لم ترد في (ش) و(ف)، وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.
(٧) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٠٣.
(٨) الثقات ٣/ ١٦٨.
(٩) الإصابة ٢/ ١٢.
(١٠) وهو قول قتادة، وأبي هلال، والفلاس، وابن المديني، وأبي زكريا بن منده، ونقله ابن سعد. انظر: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٥-٢٦، ووفيات ابن زبر ١/ ٢٢٢، وتاريخ دمشق ٩/ ٣٧٨ و٣٨٤، وشرح التبصرة والتذكرة ٢/ ١٥١.

أَبِي أَوْفَى[(١)]، وَبِالشَّامِ عَبْدُ اللهِ بْنُ بُسْرٍ[(٢)] بِحِمْصَ، وَبِدِمَشْقَ وَاثِلَةُ بْنُ الأَسْقَعِ[(٣)]، وَبِمِصْرَ عَبْدُ اللهِ بْنُ الحَارِثِ بْنِ جَزْءٍ[(٤)] الزُّبَيْدِيُّ[(٥)]، وَبِاليَمَامَةِ الهِرْمَاسُ بْنُ زِيَادٍ[(٦)]، وَبِالجَزِيرَةِ العُرْسُ بْنُ عَمِيرَةَ[(٧)]، وَبِإِفْرِيقِيَّةَ[(٨)] رُوَيْفِعُ بْنُ ثَابِتٍ[(٩)]، وَبِالبَادِيَةِ سَلَمَةُ بْنُ الأَكْوَعِ[(١٠)] رضي الله عنهم.

(١) وهو قول قتادة، والفلاس، وابن حبان، وابن زبر، وابن عبد البر، وأبي عبد الله بن منده. انظر: الطبقات الكبرى ٤/ ٣٠٢، والتاريخ الكبير ٥/ ٢٤ (٤٠)، والثقات لأبي زرعة (٢٤١)، والثقات لابن حبان ٣/ ٢٢٢، ووفيات ابن زبر ١/ ٢١٣، والاستيعاب لابن عبد البر ٢/ ٢٦٥، وتاريخ دمشق ٣١/ ٣٧.
وقد قال ابن المديني: آخرهم موتًا بالكوفة: أبو جُحيفة. انظر: شرح التبصرة والتذكرة ٢/ ١٥٣.

(٢) وهو قول الأحوص بن حكيم، وعلي بن المديني، وخليفة بن خياط، وابن حبان، وابن قانع، وابن عبد البر، والمزي، والذهبي: انظر: طبقات خليفة: ٣٠١، والثقات لابن حبان ٣/ ٢٣٣، والاستيعاب ٢/ ٢٦٧، وتاريخ دمشق ٢٧/ ١٥٩، وتهذيب الكمال ٤/ ٩٤ (٣١٦٨).
وقيل: إن آخر من مات بالشام منهم: أبو أمامة صدي بن عجلان الباهلي. والأول أصح، انظر: شرح التبصرة والتذكرة ٢/ ١٥٤-١٥٥.

(٣) انظر في ذلك: تاريخ دمشق ٦٢/ ٣٦٦، وتهذيب الكمال ٧/ ٤٤٦ (٧٢٥٤)، وشرح التبصرة والتذكرة ٢/ ١٥٥.

(٤) وهو قول سفيان بن عيينة، وعلي بن المديني، وأبي زكريا بن منده. انظر: تهذيب الكمال ٤/ ١٠٧، وشرح التبصرة والتذكرة ٢/ ١٥٦.

(٥) لم ترد في (ش) و(ف)، وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٦) قاله أبو زكريا بن منده. انظر: شرح التبصرة والتذكرة ٢/ ١٥٧.

(٧) وهو العُرْسُ بن عَمِيرة الكندي. قال ذلك أبو زكريا بن منده، انظر: شرح التبصرة والتذكرة ٢/ ١٥٦.

(٨) «بإفريقية» كررت في الأصل.

(٩) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٠٤. وقال ابن الصلاح: «وقوله رُوَيفع بإفريقية لا يصح إنما مات بحَضْرَةِ بَرْقَةَ». انظر: تهذيب الكمال ٢/ ٤٩٧، وشرح التبصرة والتذكرة ٢/ ١٥٧.

(١٠) وهو قول أبي زكريا بن منده. وقال إياس بن سلمة، ويحيى بن بكير، وأبو عبد الله بن منده=

فَرْعٌ:

وَتُعْرَفُ صُحْبَةُ الصَّحَابِيِّ تَارَةً بِالتَّوَاتُرِ، وَتَارَةً بِأَخْبَارٍ مُسْتَفِيضَةٍ، وَتَارَةً بِشَهَادَةِ غَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ لَهُ، وَتَارَةً بِرِوَايَتِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ سَمَاعًا أَوْ مُشَاهَدَةً مَعَ المُعَاصَرَةِ[1]، فَأَمَّا إِذَا قَالَ المُعَاصِرُ العَدْلُ: أَنَا صَحَابِيٌّ. فَقَدْ قَالَ ابْنُ الحَاجِبِ فِي **مُخْتَصَرِهِ**: احْتَمَلَ الخِلافَ. يَعْنِي لِأَنَّهُ يُخْبِرُ عَنْ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ، كَمَا لَوْ قَالَ فِي النَّاسِخِ: هَذَا نَاسِخٌ لِهَذَا لِاحْتِمَالِ خَطَئِهِ فِي ذَلِكَ. أَمَّا لَوْ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ كَذَا. أَوْ: رَأَيْتُهُ فَعَلَ كَذَا. أَوْ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ. وَنَحْوَ هَذَا فَهَذَا مَقْبُولٌ لَا مَحَالَةَ، إِذَا صَحَّ السَّنَدُ إِلَيْهِ، وَهُوَ مِمَّنْ عَاصَرَهُ عليه السلام[2].

= أنه مات بالمدينة. انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٤٠٤، وتهذيب الكمال ٣/ ٢٥١، وشرح التبصرة والتذكرة ٢/ ١٥٧.

(١) انظر: الكفاية: (١٠٠ ت، ٥٢ هـ)، ومحاسن الاصطلاح: ٢٤٣.

(٢) جاء في الحاشية عند هذا الموضع: «بلغ مُقابلةً على المصنِّفِ أَمْتَعَ الله بحياتِهِ».

النوع الموفي أربعين

معرفة التابعين[1]

قَالَ الْخَطِيبُ[2]: التَّابِعِيُّ مَنْ صَحِبَ الصَّحَابِيَّ[3]. وَفِي كَلامِ الحَاكِمِ مَا يَقْتَضِي إِطْلاقَ التَّابِعِيِّ عَلَى مَنْ لَقِيَ الصَّحَابِيَّ وَرَوَى عَنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَصْحَبْهُ[4].

قُلْتُ: وَلَمْ[5] يَكْتَفُوا بِمُجَرَّدِ رُؤْيَتِهِ الصَّحَابِيَّ، كَمَا اكْتَفَوْا فِي إِطْلاقِ اسْمِ الصَّحَابِيِّ عَلَى مَنْ رَآهُ ﷺ، وَالْفَرْقُ عَظَمَةُ شَرَفِ[6] رُؤْيَتِهِ ﷺ[7].

وَقَدْ قَسَّمَ الْحَاكِمُ طَبَقَاتِ التَّابِعِينَ إِلَى خَمْسَ عَشْرَةَ طَبَقَةً[8]، فَذَكَرَ أَنَّ أَعْلاهُمْ

---

(١) انظر في ذلك:
معرفة علوم الحديث: ٤١-٤٦، والإرشاد ٢/ ٦٠٦-٦١٦، والتقريب مع التدريب ٢/ ٢٣٤، والشذا الفياح ٢/ ٥١٩-٥٣٤، والمقنع ٢/ ٥٠٦-٥١٧، وفتح المغيث ٣/ ١٣٩-١٥٦، وتوضيح الأفكار ٢/ ٤٧١-٤٧٣، وظفر الأماني: ٥١٣-٥١٤.

(٢) بعد هذا في (ش) و(ف) و(ع): «البغدادي».

(٣) الكفاية: (٥٩ ت، ٢٢ هـ)، وانظر: التقييد ٣١٧.

(٤) معرفة علوم الحديث: ٤٢، وقال ابن الصلاح في معرفة أنواع علم الحديث: ٤٠٥ «والاكتفاء في هذا بمجرد اللقاء والرؤية أقربُ منه في الصحابي نظرًا إلى مقتضى اللفظيْنِ فيهما»، وقال النووي: «إنه الأظهر». انظر: التقريب مع التدريب ٢/ ٢٣٤، وشرح التبصرة والتذكرة ٢/ ١٦٠.

(٥) في (ش) و(ف): «لم» من غير واو.

(٦) في (ش) و(ف): «وشرف».

(٧) راجع: محاسن الاصطلاح: ٢٥٢.

(٨) انظر: معرفة علوم الحديث: ٤٢.

٣٣ أ مَنْ رَوَى عَنِ العَشَرَةِ، وَذَكَرَ مِنْهُمْ سَعِيدَ بْنَ المُسَيَّبِ، وَقَيْسَ بْنَ أَبِي حَازِمٍ، وَقَيْسَ بْنَ عُبَادٍ، وَأَبَا عُثْمَانَ النَّهْدِيَّ، وَأَبَا وَائِلٍ، وَأَبَا رَجَاءٍ العُطَارِدِيَّ، وَأَبَا سَاسَانَ الحُضَيْنَ بْنَ المُنْذِرِ[1] وَغَيْرَهُمْ، وَعَلَيْهِ فِي هَذَا الكِلامِ دَخَلٌ كَثِيرٌ؛ فَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يَرْوِ عَنِ العَشَرَةِ[2] سِوَى قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ. قَالَهُ ابْنُ خِرَاشٍ[3]. وَقَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ[4]: لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَاللهُ أَعْلَمُ[5].

وَأَمَّا سَعِيدُ بْنُ المُسَيَّبِ فَلَمْ يُدْرِكِ الصِّدِّيقَ، قَوْلًا وَاحِدًا؛ لِأَنَّهُ وُلِدَ فِي خِلافَةِ عُمَرَ لِسَنَتَيْنِ مَضَتَا أَوْ بَقِيَتَا؛ وَلِهَذَا اخْتُلِفَ فِي سَمَاعِهِ مِنْ عُمَرَ[6]. قَالَ الحَاكِمُ: أَدْرَكَ عُمَرَ، فَمَنْ بَعْدَهُ مِنَ العَشَرَةِ[7].

---

(١) الحُضَيْن، بضاد معجمة، مصغر، ابن المنذر بن الحارث. التقريب (١٣٩٧).

(٢) بعد هذا في (ش) و(ف) و(ع): «من التابعين».

(٣) في الأصل: «حِراش» بالحاء المهملة وهي في (ش) و(ف) و(ع) ومعرفة أنواع علم الحديث: ٤٠٦، وشرح التبصرة والتذكرة ٢/ ١٦١ «خراش» بالخاء المعجمة وهو الصواب. انظر: تاريخ بغداد ١٠/ ٢٨٠، وسير أعلام النبلاء ١٣/ ٥٠٨.
وقوله نقله ابن عساكر في تاريخ دمشق ٤٩/ ٤٦١، والمزي في تهذيب الكمال ٦/ ١٣٠.

(٤) كذا في الأصل، و(ش) و(ف) و(ع). والذي في معرفة أنواع علم الحديث: ٤٠٦، وشرح التبصرة والتذكرة ٢/ ١٦١، وسؤالات الآجري، وتاريخ دمشق أن القائل هو: «أبو داود» وليس «ابن أبي داود».

(٥) سؤالات الآجري (٤٥)، وانظر: تاريخ دمشق ٤٩/ ٤٦١. والناحية النظرية لا تَمنَعُ وقوعَ سماعه من عبد الرحمن؛ لكونه سَمِعَ مِمَّن هو أَقْدَمُ وفاةً من عبد الرحمن مثلُ أبي بكر وعمرَ، وعبدُ الرحمن تُوفي سنة (٣٢ هـ)، ومَن نَفاه إنما أراد نَفْيَ الوقوع، وهو غير مستلزم لنفي الإمكان.

(٦) قال يحيى بن سعيد القطان، ويحيى بن معين، وأبو حاتم الرازي: لم يسمع من عمر. انظر: تاريخ يحيى بن معين ٢/ ٢٠٧ (٩٩٩)، والجرح والتعديل ٤/ ٥٩، والمراسيل لابن أبي حاتم (١١٤)، وشرح التبصرة والتذكرة ٢/ ١٦٢.

(٧) معرفة علوم الحديث: ٢٥. قال البلقيني في محاسن الاصطلاح: ٢٥٣: «الذي رأيته في =

وَقِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَحَدٍ مِنَ العَشَرَةِ سِوَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَكَانَ آخِرَهُمْ وَفَاةً[1]، وَاللهُ أَعْلَمُ.

قَالَ الحَاكِمُ: وَيَلِي[2] هَؤُلاءِ التَّابِعِينَ[3] الَّذِينَ وُلِدُوا فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَبْنَاءِ الصَّحَابَةِ؛ كَعَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ وَأَبِي أُمَامَةَ أَسْعَدَ بْنِ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ وَأَبِي إِدْرِيسَ الخَوْلانِيِّ[4].

= كلام الحاكم في الكلام على النوع الثامن: معرفة المراسيل، وقد أدرك سعيدٌ أبا بكر وعمرَ فعَدَّ العشرة...» والذي في المطبوع من معرفة علوم الحديث، وكذلك في أصل المخطوط، لم يذكُرْ أبا بكر، فلا أدري على أيِّ نسخة اعتمد الشيخُ البلقيني. أمَّا بشأن سماع سعيد من عمر فإنه قد سَمِع منه، ولكنه كان صغيرًا، ولم يكن سماعُه منه لشيءٍ كثيرٍ؛ لذا نفاه مَن نفاه، وقد صحَّ عنه أنه قال: «وُلِدْتُ لسَنَتَيْنِ مَضَتَا مِن خِلافَةِ عُمَرَ». المراسيل: ٧٣، وأخرج البخاري في التاريخ الصغير ١/ ٥٦ و٢١٦ عنه أنه قال: «إِنِّي لَأَذْكُرُ يَوْمَ نَعَى عُمَرَ بنِ الخطابِ النُّعمانُ بنُ مُقَرِّنٍ على المنبر»، وقد قال الإمام أحمد حين سأله أبو طالب صاحبه: «سعيدٌ عن عُمَرَ حُجَّةٌ؟ قال: هو عندنا حُجة، قد رأى عمرَ وسمع منه، إذا لم يُقبَلْ سَعيدٌ عَنْ عُمَرَ، فَمَن يُقْبَلُ؟» الجرح والتعديل ٤/ ٦١.

(١) هذا القول ليس بشيء، فحديثُه عن عثمانَ وعليٍّ في الصحيحين. تهذيب الكمال ٣/ ١٩٩. وصحَّ عنه أنه قال: «شَهِدْتُ عَلِيًّا وعُثْمَانَ». أخرجه أحمد في العلل: ٢٠٥٣.

(٢) في (ش) و(ف) و(ع): «وبين».

(٣) في معرفة أنواع علم الحديث: «التابعون».

(٤) حصل في نقل ابن الصلاح في معرفة أنواع علم الحديث: ٤٠٧ هذا الكلام عن الحاكم إبهامٌ وإلباسٌ؛ إذ اعترَضَ البلقينيُّ عليه في محاسن الاصطلاح: ٢٥٣ فقال: «هذا الكلامُ ليس بالمستقيم معنًى ولا نَقْلًا: أمَّا معنى: فكيف يُجعَلُ مَن وُلِد في حياة رسولِ الله ﷺ يَلِي مَن وُلِدَ بعدَه ﷺ؟ والصوابُ أن يكونَ مَن وُلِد في حياتِهِ مُقدَّمًا، وأنَّ تلك الطبقةَ تَلِيهِ، لا أنه يَلِيهَا.

وأما النقل: فلم يذكُرِ الحاكمُ ذلك، لكنه عَدَّ المخضْرَمِينَ، ثُمَّ قال: «ومن التابعين بعد المخضرمين طبقةٌ وُلِدُوا في زمانِ رسولِ الله ﷺ ولم يَسْمَعُوا منه». وذَكَر مِمَّن سبق أبا أمامة فقط، وعَدَّ من جُملتهم يوسفَ بنَ عبد الله بن سلَام، ومحمدَ بنَ أبي بكرٍ الصدِّيقِ... إلخ» انظر: معرفة علوم الحديث: ٤٥ و٤٩. وقد قال السيوطي في تدريب الراوي: ٥١١، متعجبًا بعد كلام ابن الصلاح: «كذا قال ابنُ الصلاح». فنقل كلام البلقيني، ثم قال: =

قُلْتُ: وَأَمَّا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ فَلَمَّا وُلِدَ ذَهَبَ بِهِ أَخُوهُ لِأُمِّهِ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَحَنَّكَهُ وَبَرَّكَ عَلَيْهِ، وَسَمَّاهُ عَبْدَ اللهِ[(١)]، وَمِثْلُ هَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُعَدَّ فِي[(٢)] صِغَارِ الصَّحَابَةِ لِمُجَرَّدِ الرُّؤْيَةِ، وَقَدْ عَدُّوا فِيهِمْ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، وَإِنَّمَا وُلِدَ عِنْدَ الشَّجَرَةِ وَقْتَ الإِحْرَامِ بِحَجَّةِ الوَدَاعِ، فَلَمْ يُدْرِكْ مِنْ حَيَاتِهِ عليه السلام إِلَّا نَحْوًا مِنْ مِائَةِ يَوْمٍ، وَلَمْ يُذْكَرْ[(٣)] أَنَّهُ أُحْضِرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَلا رَآهُ، فَعَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ أَوْلَى أَنْ يُعَدَّ مِنْ[(٤)] صِغَارِ الصَّحَابَةِ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ[(٥)]، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ ذَكَرَ الحَاكِمُ: النُّعْمَانَ وَسُوَيْدَ ابْنَيْ مُقَرِّنٍ فِي[(٦)] التَّابِعِينَ[(٧)] وَهُمَا صَحَابِيَّانِ.

وَأَمَّا المُخَضْرَمُونَ: وَهُمُ الَّذِينَ أَسْلَمُوا فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَرَوْهُ.
وَالخَضْرَمَةُ: القَطْعُ، فَكَأَنَّهُمْ قُطِعُوا عَنْ نُظَرَائِهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ[(٨)]، وَقَدْ عَدَّ مِنْهُمْ مُسْلِمٌ ٣٣ ب
نَحْوًا مِنْ عِشْرِينَ نَفْسًا[(٩)]، مِنْهُمْ: أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ[(١٠)]، وَسُوَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ، وَعَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ، وَأَبُو عُثْمَانَ النَّهْدِيُّ، وَأَبُو الحَلالِ العَتَكِيُّ، وَعَبْدُ خَيْرِ بْنُ يَزِيدَ

= «وَأمَّا أولادُ الصحابة فلم يذكُرهم -أي الحاكمُ- إلا بعد المخضرمين، فَقدَّمَه ابنُ الصلاح والمصنِّفُ -أي النووي- هنا فحصل فيه وَهْمٌ وإلباسٌ».

(١) أخرج هذه القصة أحمد ٣/ ١٧٥ و١٩٦ و٢٨٧، والبخاري في الأدب المفرد (١٢٥٤)، ومسلم ٧/ ١٤٥ (٢١٤٤) (٢٢)، وأبو داود (٤٩٥١) من حديث أنس بن مالك.

(٢) في (ش) و(ف) و(ع): «من».

(٣) في (ش) و(ف): «يذكروا».

(٤) في (ش) و(ف) و(ع): «في» وكذا كانت في الأصل وصححت في الحاشية إلى «من».

(٥) انظر: محاسن الاصطلاح: ٢٥٤.

(٦) في (ش) و(ف): «من».

(٧) معرفة علوم الحديث: ١٥٤.

(٨) انظر معرفة أنواع علم الحديث: ٤٠٧ وتعليقنا عليه.

(٩) ذكرهم نقلًا عن الإمام مسلم الحاكم في معرفة علوم الحديث: ٤٤-٤٥، وانظر: التقييد والإيضاح: ٣٢٤، وشرح التبصرة والتذكرة ٢/ ١٦٥.

(١٠) في الأصل: «الشيناني»، وما أثبت من (ش) و(ف) و(ع) ومعرفة أنواع علم الحديث، وانظر: التقريب (٢٢٣٣).

الخَيْوَانِيُّ، وَرَبِيعَةُ بْنُ زُرَارَةَ. قَالَ ابْنُ الصَّلاحِ: وَمِمَّنْ لَمْ يَذْكُرْهُ مُسْلِمٌ: أَبُو مُسْلِمٍ الخَوْلانِيُّ عَبْدُ اللهِ بْنُ ثُوَبٍ[1].

قُلْتُ: وَعَبْدُ اللهِ بْنُ عُكَيْمٍ وَالأَحْنَفُ بْنُ قَيْسٍ[2].

وَقَدِ اخْتَلَفُوا فِي أَفْضَلِ التَّابِعِينَ مَنْ هُوَ، فَالمَشْهُورُ أَنَّهُ سَعِيدُ بْنُ المُسَيَّبِ، قَالَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ[3] وَغَيْرُهُ[4]. وَقَالَ أَهْلُ البَصْرَةِ: الحَسَنُ. وَقَالَ أَهْلُ الكُوفَةِ: عَلْقَمَةُ وَالأَسْوَدُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أُوَيْسٌ القَرَنِيُّ. وَقَالَ بَعْضُ[5] أَهْلِ مَكَّةَ: عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ[6]، وَسَيِّدَاتُ النِّسَاءِ مِنَ التَّابِعِينَ: حَفْصَةُ بِنْتُ سِيرِينَ وعَمْرَةُ بِنْتُ

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٠٨ وعبد الله بن ثُوَب: بضم المثلثة وفتح الواو بعدها موحدة. التقريب (٨٣٦٧).

(٢) راجع: محاسن الاصطلاح: ٢٥٧، وشرح التبصرة والتذكرة ٢/ ١٦٧.

(٣) انظر: تهذيب الكمال ٣/ ٢٠٠، ونقل عن أحمد أنه قال: «لا أَعْلَمُ في التابعين مِثْلَ أبي عثمانَ النَّهديِّ، وقيس بن أبي حازم»، وقال أيضًا: «أفضلُ التابعين: قيس، وأبو عثمان وعلقمة، ومسروق هؤلاء كانوا فاضِلِينَ ومِن عِلْيَةِ التابعين». انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٤٠٩.

(٤) منهم علي بن المديني؛ إذ قال: «هو عندي أَجَلُّ التابعين». وأبو حاتم الرازيُّ الذي قال: «ليس في التابعين أَنْبَلُ مِنِ ابن المسيَّبِ»، وقال ابن حبان: «هو سيد التابعين». انظر: الثقات لابن حبان ٤/ ٢٧٤، وتهذيب الكمال ٣/ ٢٠٠، وشرح التبصرة والتذكرة ٢/ ١٦٢.

(٥) لم ترد في (ش) و(ف)، وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٦) قال ابن الصلاح في معرفة أنواع علم الحديث: ٤٠٩: «وأَعْجَبَني ما وجدْتُه عن الشيخ أبي عبد الله بن خفيف الزاهد الشيرازي في كتاب له، قال: «اختلَفَ الناسُ في أفضلِ التابعين؛ فأهلُ المدينة يقولون: سعيدُ بن المسيَّبِ. وأهلُ الكوفة يقولون: أُوَيْسٌ القَرَني. وأهلُ البصرة يقولون: الحسنُ البصري». وبلغنا عن أحمدَ بنِ حنبل قال: «ليس أَحَدٌ أَكْثَرَ فتوى من الحسن وعطاء»، يعني: من التابعين، وقال أيضًا: «كان عطاءٌ مُفتي مكة، والحسنُ مفتي البصرة، فهذانِ أَكثَرَ الناسُ عنهم رَأْيَهم»...». وقال البلقيني في محاسن الاصطلاح: ٢٥٨ «والأحسنُ في تفضيل التابعين أن يُقال: من حيثُ الزهدُ والورعُ: =

عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَأُمُّ الدَّرْدَاءِ الصُّغْرَى رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ[(١)]، وَمِنْ سَادَاتِ التَّابِعِينَ الفُقَهَاءُ السَّبْعَةُ بِالحِجَازِ وَهُمْ: سَعِيدُ بْنُ المُسَيَّبِ، وَالقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَخَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ، وعُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ، وَالسَّابِعُ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ[(٢)]، وَقِيلَ: أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ[(٣)]، وَقِيلَ: أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ[(٤)]، وَقَدْ أَدْخَلَ بَعْضُهُمْ[(٥)] فِي التَّابِعِينَ مَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ، كَمَا أَخْرَجَ آخَرُونَ مِنْهُمْ مَنْ هُوَ مَعْدُودٌ فِيهِمْ، وَكَذَلِكَ ذَكَرُوا فِي الصَّحَابَةِ مَنْ لَيْسَ صَحَابِيًّا، كَمَا عَدُّوا جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ فِيمَنْ ظَنُّوهُ تَابِعِيًّا، وَذَلِكَ بِحَسَبِ مَبْلَغِهِمْ مِنَ العِلْمِ، وَاللهُ المُوَفِّقُ لِلصَّوَابِ.

= أويسٌ، ومن حيث حِفْظُ الخبرِ والأثرِ: سعيدٌ...».

(١) قال ابن الصلاح في معرفة أنواع علم الحديث: ٤٠٩: «وبَلَغَنَا عن أبي بكر بن أبي داود قال: «سَيِّدَتَا التابعين من النساء: حفصةُ بنت سِيرينَ، وعَمْرَةُ بنتُ عبد الرحمن، وثالثتُهما -وليسَتْ كَهُمَا- أمُّ الدرداء»...»، وانظر محاسن الاصطلاح: ٢٥٨.

(٢) ذكر ابنُ المبارك الفقهاءَ الستةَ وسابعُهم: سالمُ بن عبد الله بن عمر. انظر: المعرفة والتاريخ للفسوي ١/ ٣٢٥، والمدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي (١٥٧)، ومعرفة أنواع علم الحديث: ٤٠٨.

(٣) نسبه الحاكمُ لأكثرِ علماء الحجاز. معرفة علوم الحديث: ٤٣.

(٤) قال ذلك أبو الزناد. انظر: المعرفة والتاريخ ١/ ٣٢٥، ومعرفة علوم الحديث: ٤٣، والمدخل إلى السنن الكبرى (١٥٦).

(٥) جاء في (ش) و(ف) تسمية هذا العادِّ وهو علي بن المديني بدل كلمة: «بعضهم».

النوع الحادي والأربعون

٣٤ أ في[1] معرفة رواية الأكابر عن الأصاغر[2]

قَدْ يَرْوِي الْكَبِيرُ الْقَدْرِ أَوِ السِّنِّ أَوْ هُمَا عَمَّنْ هُوَ[3] دُونَهُ فِي كُلٍّ مِنْهُمَا أَوْ فِيهِمَا.

وَمِنْ أَجَلِّ مَا يُذْكَرُ فِي هَذَا الْبَابِ مَا ذَكَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي خُطْبَتِهِ عَنْ تَمِيمٍ الدَّارِيِّ، مَا[4] أَخْبَرَهُ بِهِ عَنْ رُؤْيَتِهِ[5] الدَّجَّالَ فِي تِلْكَ الْجَزِيرَةِ الَّتِي فِي الْبَحْرِ، وَالْحَدِيثُ فِي[6] الصَّحِيحِ[7].

وَكَذَلِكَ فِي (صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ)[8] رِوَايَةُ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ مَالِكِ بْنِ

---

(١) لم ترد في (ش) و(ف).

(٢) انظر في هذا: معرفة علوم الحديث: ٤٨-٤٩، والإرشاد ٢/٦١٧-٦١٩، والتقريب مع التدريب ٢/٢٤٣، والشذا الفياح ٢/٥٣٥-٥٤٠، والمقنع ٢/٥١٨-٥٢٠، ونزهة النظر: ١٦٠-١٦١، وطبعة عتر: ٦٢، وفتح المغيث ٣/١٥٧-١٥٩، وتوضيح الأفكار ٢/٤٧٣-٤٧٤.

(٣) سقطت من (ش) و(ف).

(٤) في (ش) و(ف): «مما».

(٥) في (ش) و(ف): «رؤية».

(٦) سقطت من (ش)، وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٧) صحيح مسلم ٨/٢٠٣ (٢٩٤٢)، وقال النووي عند شرحه لهذا الحديث: «هذا مَعدودٌ في مَناقِبِ تَميمٍ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ رَوَى عنه هذه القصَّةَ، وفيه: روايةُ الفاضلِ عن المفضولِ، وروايةُ المتبوعِ عن تابعِهِ، وفيه: قَبولُ خبرِ الواحد». شرح النووي ٥/٨٠٢.

(٨) ٤/٢٥٢ (٣٦٤١) و٩/١٦٧ (٧٤٦٠) عن الحُمَيديِّ، عن الوليد بن مسلم، عن عبد الرحمن ابن يزيد بن جابر، عن عُمَيرِ بن هانئ، أنه سَمِع مُعاوِيةَ يَقولُ. فذكر الحديثَ وقال عُمير عَقِبه: فقال مالكُ بن يُخَامِرَ: قال معاذٌ وَهُمْ بالشامِ. فقال معاوية: هذا مالِكٌ يَزْعُمُ أنه سَمِع مُعاذًا يَقولُ وَهُمْ بالشام.

يُخَامِرَ، عَنْ مُعَاذٍ، وَهُمْ بِالشَّامِ، فِي حَدِيثِ: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ**[1]».

قَالَ ابْنُ الصَّلاحِ[2]: وَقَدْ رَوَى الْعَبَادِلَةُ عَنْ كَعْبِ الأَحْبَارِ.

قُلْتُ: وَقَدْ حَكَى عَنْهُ عُمَرُ وَعَلِيٌّ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ[3] وَجَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ[4]، وَقَدْ رَوَى الزُّهْرِيُّ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيُّ عَنْ مَالِكٍ، وَهُمَا مِنْ شُيُوخِهِ، وَكَذَا رَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ جَمَاعَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ[5]، قِيلَ: إِنَّهُمْ نَيِّفٌ وَعِشْرُونَ[6]. وَيُقَالُ: بِضْعٌ وَتِسْعُونَ[7]. وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَلَوْ سَرَدْنَا جَمِيعَ مَا وَقَعَ مِنْ هَذَا لَطَالَ الفَصْلُ جِدًّا، قَالَ ابْنُ الصَّلاحِ: وَفِي التَّنْبِيهِ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الفَائِدَةِ مَعْرِفَةُ قَدْرِ[8] الرَّاوِي عَلَى المَرْوِيِّ عَنْهُ، قَالَ: وَقَدْ صَحَّ عَنْ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهَا- أَنَّهَا قَالَتْ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ نُنْزِلَ النَّاسَ مَنَازِلَهُمْ[9].

---

(١) في الأصل بعد هذا: «حتى» وضرب عليها الناسخ وهي موجودة في (ع).

(٢) معرفة أنواع علم الحديث: ٤١٢.

(٣) لم يرد في (ش) و(ف)، وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٤) ينظر: محاسن الاصطلاح: ٢٦١.

(٥) في (ش) و(ف): «من الصحابة والتابعين».

(٦) قال العراقي في التقييد: ٣٣٢: «ليس بجيِّدٍ، فإنَّ عبدَ الغني عَدَّهُم في الجزء المذكور أربعين نَفْسًا إلا واحدًا...».

(٧) كذا في الأصل. والصواب: «بضع وسبعون» كما في (ش) و(ف) و(ع). ونقل ابن الصلاح ذلك عن الحافظ أبي محمد الطبسي. انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٤١٢.

(٨) لم ترد في (ش) ولا (ف)،وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين، وهي ضرورية، وانظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٤١١.

(٩) معرفة أنواع علم الحديث: ٤١٠. قال العراقيُّ مُعقِّبًا في التقييد والإيضاح: ٣٢٨-٣٢٩ =

....

= «جَزَم المصنِّفُ -أي ابن الصلاح- بصِحَّةِ حديث عائشةَ، وفيه نظرٌ؛ فإنَّ مُسلمًا -رحمه الله- ذكره في مقدمة صحيحه بغير إسناد بصيغة التمريض، فقال: ذُكِرَ عن عائشةَ -رضي الله عنها- أنها قالت: أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ. فذَكَره. وقد رواه أبو داود في سننه برقم (٤٨٤٢)، في أفراده من رواية مَيمونِ بن أبي شيبةَ، عن عائشة قالت: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: **«أَنْزِلُوا النَّاسَ مَنَازِلَهُمْ»** ثم قال أبو داود بعد تخريجه: ميمونُ بن أبي شيبة لم يُدرك عائشةَ. فلم يَسكُتْ عليه أبو داود، بل أَعَلَّه بالانقطاع، فلا يكونُ صحيحًا عنده، ولكنَّ المصنِّفَ -أي ابن الصلاح- تَبع في تصحيحه الحاكم، فإنه قال في علوم الحديث من النوع السادس عشر منه: فقد صَحَّتِ الروايةُ عن عائشةَ رَضي الله عنها... فذكره» انظر: مقدمة صحيح مسلم ١/ ٥، ومعرفة علوم الحديث: ٤٩.

النوع الثاني والأربعون
معرفة المُدَبَّج (١)

وَهُوَ رِوَايَةُ الأَقْرَانِ سِنًّا وَسَنَدًا، وَاكْتَفَى الْحَاكِمُ بِالْمُقَارَنَةِ فِي السَّنَدِ، وَإِنْ

---

(١) بضم الميم، وفتح الدال المهملة وتشديد الباء الموحدة المفتوحة، وآخره جيم، قال الحافظ العراقي في التقييد: ٣٣٤: «ما المناسبة المقتضية لتسمية هذا النوع بالمدبج؟ ومن أي شيء اشتقاقه؟ لَمْ أرَ من تعرض لذلك، إلا أن الظاهر أنه سمي بذلك لحسنه، فإن المُدَبَّجَ لغةً هو المُزَيَّنُ. قال صاحب المحكم: الدَّبْجُ: النَّقْشُ والتزيين، فارسي مُعرَّبٌ قال: ودِيبَاجَةُ الوجه حُسنُ بَشَرته، ومنه تسمية ابن مسعود الحواميم دِيباجَ القرآن، وإذا كان هذا منه، فإنَّ الإسنادَ الذي يجتمع فيه قرينَانِ، أو أحدُهما أكبرُ والآخرُ من رواية الأصاغر عن الأكابر، إنما يَقَع ذلك غالبًا فيما إذا كانا عالمَيْنِ أو حافظَيْنِ، أو فيهما أو في أحدهما نوعٌ من وجوه الترجيح، حتى عَدَلَ الراوي عن العلوِّ للمساواة، أو النـزول لأجل ذلك، فحصل للإسناد بذلك تحسينٌ وتزيينٌ، كرواية أحمد بن حنبل عن يحيى بن معين، ورواية ابن معين عن أحمد، وإنما يقع رواية الأقران غالبًا من أهل العِلْم المتميزين بالمعرفة، ويُحتَمَلُ أن يُقال: إنَّ القَرينَيْنِ الواقعَيْنِ في المدبَّج في طبقةٍ واحدة بمنـزلةٍ واحدة. فشبها بالخَدَّيْنِ، فإنَّ الخدَّيْنِ يقال لهما: الدِّيباجتان، كما قاله صاحبا «المحكم» و«الصحاح»، وهذا المعنى يَتجِهُ على ما قاله الحاكم وابن الصلاح، أن المدبج مُختصٌّ بالقرينين، ويُحتَمَلُ أنَّهُ سُمِّيَ بذلك لنـزول الإسناد؛ فإنهما إن كانا قرينين نزل كلٌّ منهما درجةً، وإن كان من رواية الأكابر عن الأصاغر نزل درجتَيْنِ، وقد رُوِّينَا عن يحيى بنِ معين، قال: الإسنادُ النازلُ قرحةٌ في الوجه، ورُوِّينَا عن عليِّ بن المديني وأبي عمرو المستملِي قالا: النُّزُولُ شؤمٌ، فعلى هذا لا يكون المدبَّجُ مدحًا له، ويكون ذلك من قولهم: رَجُلٌ مُدَبَّجٌ قبيحُ الوجهِ والهامَةِ حكاه صاحب المحكم، وفيه بُعْدٌ. والظاهر: أنه إنما هو مَدْحٌ لهذا النَّوعِ، أو يكون من الاحتمال الثاني، والله أعلم». انتهى. وانظر: المستدرك ٢/٤٣٧، والجامع لأخلاق الراوي =

تَفَاوَتَتِ الأَسْنَانُ[١]، فَمَتَى رَوَى كُلٌّ مِنْهُمَا[٢] عَنِ الآخَرِ سُمِّيَ: «مُدَبَّجًا»؛ كَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ، وَالزُّهْرِيِّ وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَمَالِكٍ وَالأَوْزَاعِيِّ، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَعَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ[٣]، فَمَا لَمْ يَرْوِ كُلٌّ[٤] عَنِ الآخَرِ لا يُسَمَّى «مُدَبَّجًا»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

= ١/ ١٢٣، ١٢٤، والصحاح ١/ ٣١٢، ولسان العرب ٢/ ٦٥، ونزهة النظر: ١٦٠، وطبعة عتر: ٦١-٦٢، وفتح المغيث ٣/ ١٦٠، وتدريب الراوي ٢/ ٢٤٧.

وانظر في المدبج:

معرفة علوم الحديث: ٢١٥-٢٢٠، والإرشاد ٢/ ٦٢٠-٦٢٢، والتقريب مع التدريب ٢/ ٢٤٦، والاقتراح: ٣١١- ٣١٣، والشذا الفياح ٢/ ٥٤١-٥٤٦، والمقنع ٢/ ٥٢١-٥٢٣، وشرح التبصرة ٢/ ١٧٣، وتوضيح الأفكار ٢/ ٤٧٥-٤٧٦ .

(١) معرفة علوم الحديث: ٢١٥.

(٢) في (ش) و(ف): «منهم».

(٣) انظر: محاسن الاصطلاح: ٢٦٢-٢٦٣.

(٤) لم ترد في (ش) و(ف)، وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين .

النوع الثالث والأربعون

معرفة الإخوة والأخوات من الرُّواة[1]

٣٤ ب

وَقَدْ صَنَّفَ فِي ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ: عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيُّ[2].

فَمِنْ أَمْثِلَةِ الأَخَوَيْنِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ وَأَخُوهُ عُتْبَةُ، عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ وَأَخُوهُ هِشَامٌ، زَيْدُ[3] بْنُ ثَابِتٍ وَأَخُوهُ يَزِيدُ[4].

وَمِنَ التَّابِعِينَ: عَمْرُو بْنُ شُرَحْبِيلٍ أَبُو مَيْسَرَةَ وَأَخُوهُ أَرْقَمُ كِلاهُمَا مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَمِنْ أَصْحَابِهِ أَيْضًا هُزَيْلُ بْنُ شُرَحْبِيلٍ وَأَخُوهُ أَرْقَمُ[5].

ثَلاثَةُ إِخْوَةٍ: سَهْلٌ وَعَبَّادٌ وَعُثْمَانُ، بَنُو حُنَيْفٍ[6]. عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ وَأَخَوَاهُ عُمَرُ وَشُعَيْبٌ. عَبْدُ الرَّحْمَنِ[7] بْنُ[8] زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ وَأَخَوَاهُ أُسَامَةُ وَعَبْدُ اللهِ.

---

(١) انظر في ذلك:
معرفة علوم الحديث: ١٥٢-١٥٧، والإرشاد ٢/ ٦٢٣-٦٣١، والتقريب مع التدريب ٢/ ٢٤٩، والشذا الفياح ٢/ ٥٤٧-٥٥٧، والمقنع ٢/ ٥٢٤-٥٣٤، ونزهة النظر: ٢٠٤، وطبعة عتر: ٧٩، وفتح المغيث ٣/ ١٦٣-١٦٩، وتوضيح الأفكار ٢/ ٤٧٦-٤٧٧.

(٢) نسبة إلى بلدة بخراسان يقال لها: نسا. الأنساب ٥/ ٣٨٠.

(٣) في (ش) و(ف) و(ع): «وزيد».

(٤) راجع: محاسن الاصطلاح: ٢٦٥.

(٥) راجع: محاسن الاصطلاح: ٢٦٦.

(٦) قال البلقيني في محاسن الاصطلاح: ٢٦٧: «لكن سَهْلٌ وعثمانُ صحابيَّانِ».

(٧) في (ش) و(ف) و(ع): «وعبد الرحمن».

(٨) لم ترد في (ش) ولا (ف).

أَرْبَعَةٌ إِخْوَةٌ: سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ وَإِخْوَتُهُ[1]: عَبْدُ اللهِ الَّذِي يُقَالُ لَهُ عَبَّادٌ وَمُحَمَّدٌ وَصَالِحٌ.

خَمْسَةٌ إِخْوَةٌ: سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ وَإِخْوَتُهُ الأَرْبَعَةُ: إِبْرَاهِيمُ وَآدَمُ وَعِمْرَانُ وَمُحَمَّدٌ[2]. قَالَ الحَاكِمُ: سَمِعْتُ الحَافِظَ أَبَا عَلِيٍّ الحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ -يَعْنِي النَّيْسَابُورِيَّ- يَقُولُ: كُلُّهُمْ حَدَّثُوا[3].

سِتَّةٌ إِخْوَةٌ: وَهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ وَإِخْوَتُهُ: أَنَسٌ وَمَعْبَدٌ وَيَحْيَى وَحَفْصَةُ وَكَرِيمَةُ[4] كَذَا ذَكَرَهُمُ النَّسَائِيُّ وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ أَيْضًا[5]، وَلَمْ يَذْكُرِ الحَافِظُ أَبُو عَلِيٍّ النَّيْسَابُورِيُّ فِيهِمْ كَرِيمَةَ[6]، فَعَلَى هَذَا يَكُونُونَ مِنَ القِسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ[7]، وَكَانَ مَعْبَدٌ

---

(١) في الأصل: «أخوه».

(٢) انظر: التقييد والإيضاح: ٣٣٨.

(٣) معرفة علوم الحديث: ١٥٥.

(٤) قال البلقيني في محاسن الاصطلاح: ٢٦٩: «ومُقتضَى هذا أن يكون مع كَريمةَ بنتِ سيرينَ سبعةٌ، وقد تقَدَّم زيادةُ اثنين منهم، ومَثَّلْنا بهم للتسعة» وكان البلقيني قد مثل للأخوة التسعة من التابعين بآل سيرين وذكر مع الستة المتقدمين (خالد وعمرة وسويد) فأصبح مجموعُهم تسعةً.
وقال العراقي في التقييد: ٣٣٩ ردًّا على مَنِ اعتَرضَ على ابن الصلاح في أنهم عشرةٌ إخوةٌ: «الجوابُ عنه أنَّ المشهورَ ما ذَكَره المصنف -أي ابن الصلاح- من أنهم ستة. وأما السابع فهو خالد؛ فإنَّ المصنِّفَ قد ذَكَره فلا يُرَدُّ عليه، مع أني لم أَجِدْ له روايةً، ولم أقف له على ترجمة. وقال محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر المقدمي: خالدُ بن سيرين لم يُخَرَّج حديثُهُ. أما الطبراني فقال: كلُّهم قد حَدَّثوا بعد أن عَدَّ فيهم خالدَ بن سيرين، وأما عَمْرة وأم سُلَيْم وسَوْدَة فلم أَرَ مَن ذَكَر لَهُنَّ روايةً، فلا يردن على المصنف».

(٥) وكذا ذكرهم الحاكم في معرفة علوم الحديث: ١٥٥.

(٦) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٤١٦.

(٧) قال العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ٢/١٧٧: «لكنه نقل -أي الحاكم- في التاريخ عن أبي علي الحافظ تسميتَهم، فزاد فيهم خالدَ بن سيرين مكانَ كَريمة...» فعلى هذا فإن أبا علي النيسابوري أبدل مكانَ كَريمةَ خالدًا، فلا يمكن اعتبارهم في القِسْم الذي قبله -أي الخمسة إخوة من التابعين- كما ادعى المصنف.

أَكْبَرَهُمْ وَحَفْصَةُ أَصْغَرَهُمْ، وَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ عَنْ أَخِيهِ يَحْيَى عَنْ أَخِيهِ أَنَسٍ عَنْ مَوْلاهُمْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَبَّيْكَ حَقًّا حَقًّا تَعَبُّدًا وَرِقًّا**»(١). وَمِثَالَهُ(٢).

سَبْعَةُ إِخْوَةٍ: النُّعْمَانُ بْنُ مُقَرِّنٍ، وَإِخْوَتُهُ: سِنَانٌ وَسُوَيْدٌ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ وَعَقِيلٌ وَمَعْقِلٌ، وَلَمْ يُسَمِّ السَّابِعَ(٣)، هَاجَرُوا وَصَحِبُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ، وَيُقَالُ: إِنَّهُمْ شَهِدُوا الْخَنْدَقَ كُلُّهُمْ(٤).

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ: لَمْ يُشَارِكْهُمْ أَحَدٌ فِي هَذِهِ الْمَكْرُمَةِ(٥). ٣٥ أ

قُلْتُ: وَثَمَّ سَبْعَةٌ أُخْوَةٌ صَحَابَةٌ، شَهِدُوا كُلُّهُمْ بَدْرًا، لَكِنَّهُمْ لِأُمٍّ وَهِيَ عَفْرَاءُ بِنْتُ

---

(١) أخرجه البزار (كما في كشف الأستار ٢/ ١٣) مرفوعًا وموقوفًا وأبهم شيخه في المرفوع قاله الهيثمي في مجمع الزوائد ٣/ ٢٢٣. وأخرج الحديث الرامهرمزي في المحدث الفاصل: ٦٢٤ (٩٠٤)، والصوري في فوائده: ٧٧ (٣٦)، والخطيب في تاريخ بغداد ١٤/ ٢١٥ من طريق الحكم بن سنان، والنضر بن شميل (منفردين) كلاهما عن محمد بن سيرين، بهذا الإسناد.

سقط ذكر أنس بن سيرين في رواية الخطيب، وكلام الخطيب بعده يقتضي ذكره.

وأخرجه الصوري في الفوائد المنتقاة: ٧٦ (٣٥) و٨٧ (٤٥) من طريق محمد بن سيرين، عن أخيه يحيى بن سيرين، عن أخيه معبد، عن أخيه أنس بن سيرين، قال العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ٢/ ١٧٨: «فعلى هذا اجتمع منهم أربعة في إسناد واحد، وهو غريب».

(٢) انظر: محاسن الاصطلاح: ٢٦٩.

(٣) قال العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ٢/ ١٧٨: «قد سَمَّاه ابنُ فَتْحُونَ في ذيل الاستيعاب عبدَ الله بنَ مُقَرِّنٍ، وذكر أنه كان على ميسرة أبي بكر في قتال الرِّدَّة، وأن الطبري ذكره كذلك وذكر ابنُ فتحون قولًا: أنَّ بني مُقَرِّنٍ عَشَرَةٌ...» انظر: تاريخ الطبري ٢/ ٢٥٤ و٣١٦، والإصابة ٢/ ٣٧٣، وذكر ابنُ الملقِّنِ في المقنع ٢/ ٥٢٩: «والذي لم يُسَمَّ هو: نُعَيْمُ بْنُ مُقَرِّنٍ».

(٤) ذكره ابن سعد في الطبقات ٦/ ٢٠. (٥) الاستيعاب ٣/ ٤١٢.

عُبَيْدٍ، تَزَوَّجَتْ أَوَّلًا بِالحَارِثِ بْنِ رِفَاعَةَ الأَنْصَارِيِّ، فَأَوْلَدَهَا مُعَاذًا وَمُعَوِّذًا، ثُمَّ تزَوَّجَتْ بَعْدَ طَلاقِهِ لَهَا بِالبُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ يَالِيلَ بْنِ نَاشِبٍ، فَأَوْلَدَهَا إِيَاسًا وَخَالِدًا وَعَاقِلًا وَعَامِرًا، ثُمَّ عَادَتْ إِلَى الحَارِثِ، فَأَوْلَدَهَا عَوْفًا[1]، فَأَرْبَعَةٌ مِنْهُمْ أَشِقَّاءُ وَهُمْ بَنُو البُكَيْرِ، وَثَلاثَةٌ أَشِقَّاءُ وَهُمْ بَنُو الحَارِثِ، وسَبْعَتُهُمْ شَهِدُوا بَدْرًا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَمُعَاذٌ وَمُعَوِّذٌ ابْنَا عَفْرَاءَ هُمَا اللَّذَانِ أَثْبَتَا أَبَا جَهْلٍ عَمْرَو بْنَ هِشَامٍ المَخْزُومِيَّ[2]، ثُمَّ احْتَزَّ رَأْسَهُ وَهُوَ طَرِيحٌ عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ الهُذَلِيُّ رضي الله عنه[3].

---

(١) في (ش) و(ف): «عونًا».

(٢) في سيرة ابن هشام ١/ ٦٣٤: أنَّ اللَّذَيْنِ قَتَلا أبا جهل هما مُعاذُ بنُ عمرِو بن الجَمُوح، ومُعَوِّذُ ابن عفراء، والذي في حديث أنس بن مالك أنهما ابنا عفراء، ولم يُسَمَّيَا. أخرجه البخاري ٥/ ٩٤ (٣٩٦٢) و٥/ ٩٥ (٣٩٦٣) و٥/ ١٠٩ (٤٠٢٠)، ومسلم ٥/ ١٨٣ (١٨٠٠) وذكر الذهبي في سير أعلام النبلاء ٢/ ٣٥٩ أنهما مُعاذٌ وعوف، وذكر الذهبي أيضًا أن الأصحَّ أنهما مُعاذُ ابنُ عَفْراءَ، ومعاذُ بن عمرو بن الجموح. اللذين وردا في حديث عبد الرحمن بن عوف الذي أخرجه البخاري ٤/ ١١١ (٣١٤١) و٥/ ٩٥ (٣٩٦٤) و٥/ ١٠٠ (٣٩٨٨)، ومسلم ٥/ ١٤٨ (١٧٥٢).

(٣) انظر محاسن الاصطلاح: ٢٧٠، والتقييد والإيضاح: ٣٤٣-٣٤٥.

النوع الرابع والأربعون

معرفة رواية الآباء عن الأبناء[(١)]

وَقَدْ صَنَّفَ فِيهِ الْخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ كِتَابًا[(٢)]، وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو الْفَرَجِ بْنُ الْجَوْزِيِّ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ[(٣)] أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ رَوَى عَنِ ابْنَتِهِ عَائِشَةَ، وَرَوَتْ عَنْهَا أُمُّهَا أُمُّ رُومَانَ أَيْضًا[(٤)].

قَالَ: وَرَوَى العَبَّاسُ عَنِ ابْنَيْهِ عَبْدِ اللَّهِ وَالْفَضْلِ[(٥)].

قَالَ[(٦)]: وَرَوَى سُلَيْمَانُ بْنُ طَرْخَانَ التَّيْمِيُّ عَنِ ابْنِهِ الْمُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ[(٧)]، وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنِ ابْنِهِ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي دَاوُدَ[(٨)]، وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرِو بْنُ الصَّلاحِ:

---

(١) انظر في ذلك:
الإرشاد ٢/ ٦٣٢-٦٣٦، والتقريب مع التدريب ٢/ ٢٥٤، والشذا الفياح ٢/٥٥٨-٥٦٢، والمقنع ٢/ ٥٣٥-٥٣٩، ونزهة النظر: ١٦٠-١٦١، وطبعة عتر: ٦٢، وفتح المغيث ٣/ ١٧٠-١٨٢، وتوضيح الأفكار ٢/ ٤٧٧-٤٨٠.

(٢) اسمه: «رواية الآباء عن الأبناء». الرسالة المستطرفة: ١٦٣، وانظر: فتح المغيث ٣/ ١٧٠.

(٣) في كتابه التلقيح: ٧٠٤. وانظر: شرح التبصرة والتذكرة ٢/ ١٨٤.

(٤) انظر: محاسن الاصطلاح: ٢٧٢، والتقييد والإيضاح: ٣٤٦.

(٥) ذكر ابن الصلاح مثالًا لذلك حديث العباس بن عبد المطلب، عن ابنه الفضلِ رضي الله عنهما: أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ صَلاتَيْنِ بِالْمُزْدَلِفَةِ. معرفة أنواع علم الحديث: ٤١٨، ولم نَجِدْ له تخريجًا بهذا السندِ، إنما هو في صحيح مسلم ٤/ ٧٤ من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه.

(٦) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٤٢٠.

(٧) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٢٠.

(٨) انظر: فتح الباقي ٢/ ٢٢٥.

وَرَوَى سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ وَائِلِ بْنِ دَاوُدَ، عَنِ ابْنِهِ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«أَخِّرُوا الْأَحْمَالَ؛ فَإِنَّ الْيَدَ مُغْلَقَةٌ وَالرِّجْلَ مُوثَقَةٌ»**(١).

قَالَ الخَطِيبُ: لا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ(٢). قَالَ: وَرَوَى أَبُو عُمَرَ حَفْصُ بْنُ عُمَرَ الدُّورِيُّ المُقْرِئُ عَنِ ابْنِهِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدٍ سِتَّةَ عَشَرَ حَدِيثًا أَوْ نَحْوَهَا، وَذَلِكَ أَكْثَرُ مَا وَقَعَ مِنْ رِوَايَةِ أَبٍ عَنِ ابْنِهِ، ثُمَّ رَوَى الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو عَنْ أَبِي المُظَفَّرِ عَبْدِ الرَّحِيمِ ابْنِ الحَافِظِ أَبِي سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِهِ أَبِي المُظَفَّرِ بِسَنَدِهِ، عَنْ أَبِي
٣٥ ب أُمَامَةَ مَرْفُوعًا: **«أَحْضِرُوا مَوَائِدَكُمُ البَقْلَ؛ فَإِنَّهُ مَطْرَدَةٌ لِلشَّيْطَانِ مَعَ التَّسْمِيَةِ»**(٣). سَكَتَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو، وَقَدْ ذَكَرَهُ أَبُو الفَرَجِ بْنُ الجَوْزِيِّ فِي **(المَوْضُوعَاتِ)**(٤)، وَأَخْلِقْ بِهِ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ ابْنُ الصَّلاحِ: «وَأَمَّا الحَدِيثُ الَّذِي رُوِّينَاهُ عَنْ

---

(١) رواه أبو القاسم بن الجراح الوزير في المجلس السابع من الأمالي (٢/ ١)، وابن صاعد في جزء من أحاديثه (٩/ ٢)، والمُخْلِص في الثاني من السادس من الفوائد المنتقاة (١٨٨/ أ)، عن سفيان بن عيينة، عن وائل بن داود بهذا الإسناد. إفادة من السلسلة الصحيحة (١١٣٠)، قال الشيخ الألباني: «وهذا إسنادٌ صحيحٌ رجالُه كلُّهم ثِقاتٌ رجالُ مسلم غيرَ وائل بن داود وهو ثقة، كما قال الحافظ. وقد تابعه قيس عن بكر بن وائل، به».
وأخرجه الترمذي في العلل الكبير (٧٠٦)، والبزار كما في كشف الأستار (١٠٨١)، وأبو يعلى (٥٨٥٢)، والطبراني في الأوسط (٤٥٠٨)، والبيهقي في الكبرى ٦/ ١٢٢، والخطيب في تاريخ بغداد ١٣/ ٤٥ من طريق قيس بن الربيع، عن بكر بن وائل، عن الزهري، بهذا الإسناد. وانظر في الكلام على هذا الحديث تعليقنا على معرفة أنواع علم الحديث: ٤١٨-٤١٩، وشرح التبصرة والتذكرة ٢/ ١٨١-١٨٢.

(٢) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٤١٨.

(٣) أخرجه: ابن حبان في المجروحين ٢/ ١٨٦، وأبو نعيم في أخبار أصبهان ٢/ ٢١٦ من طريق مكحول، عن أبي أمامة، به.
وقال ابن حِبَّانَ: «كان العلاءُ يَرْوِي الموضوعاتِ عن الثِّقاتِ، لا يَحِلُّ الاحتجاجُ به».

(٤) ٢/ ٢٩٨، وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لا أصل له، وعلته العلاء بن سلمة».

أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**فِي الْحَبَّةِ السَّوْدَاءِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ**»(١). فَهُوَ غَلَطٌ، إِنَّمَا رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي عَتِيقٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ عَنْ عَائِشَةَ(٢). قَالَ: وَلا نَعْرِفُ أَرْبَعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ عَلَى نَسَقٍ سِوَى هَؤُلاءِ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي قُحَافَةَ(٣) رضي الله عنهم، وَكَذَا(٤) قَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ(٥) وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الأَئِمَّةِ.

قُلْتُ: وَيَلْتَحِقُ بِهِمْ تَقْرِيبًا عَبْدُ اللهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، أُمُّهُ أَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي قُحَافَةَ، وَهُوَ أَسَنُّ وَأَشْهَرُ فِي الصَّحَابَةِ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، وَاللهُ أَعْلَمُ(٦). قَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ: وَقَدْ رَوَى حَمْزَةُ وَالعَبَّاسُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عَنِ ابْنِ أَخِيهِمَا رَسُولِ اللهِ ﷺ(٧)، وَرَوَى مُصْعَبٌ الزُّبَيْرِيُّ عَنِ ابْنِ أَخِيهِ الزُّبَيْرِ بْنِ بَكَّارٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ حَنْبَلٍ عَنِ ابْنِ أَخِيهِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ، وَرَوَى مَالِكٌ عَنِ ابْنِ أُخْتِهِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ(٨).

---

(١) هكذا ساقه المنجنيقي في كتابه: رواية الأكابر عن الأصاغر، كما قال ابن حجر في فتح الباري ١٠/١٧٨ ط. دار السلام.

(٢) هكذا أخرجه البخاري ٧/ ١٦٠ (٥٦٧٨)، وابن ماجه (٣٤٤٩).

(٣) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٢٠-٤٢١ وقائل هذا هو موسى بن عقبة.

(٤) في (ش) و(ف): «وكذلك».

(٥) تلقيح فهوم أهل الأثر: ٥١٦.

(٦) انظر: الشذا الفياح ٢/ ٥٦٠.

(٧) تلقيح فهوم أهل الأثر: ٥٢١، وقال البلقيني في محاسن الاصطلاح: ٢٧٢: «وفي هذا التمثيل نظر».

(٨) انظر: تلقيح فهوم أهل الأثر: ٥٢١.

النوعُ الخامسُ والأربعونَ

في روايةِ الأبناءِ عن الآباءِ[1]

وَذَلِكَ كَثِيرٌ جِدًّا، أَمَّا[2] رِوَايَةُ الابْنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، فَكَثِيرٌ[3] أَيْضًا، وَلَكِنَّهُ[4] دُونَ الأَوَّلِ، وَهَذَا كَعَمْرِو بْنِ شُعَيْبِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ[5] عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِيهِ، وَهُوَ شُعَيْبٌ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، لا مَا عَدَاهُ، وَقَدْ تَكَلَّمْنَا عَلَى ذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ فِي كِتَابِنَا **(التَّكْمِيلِ)**، وَفِي **(الأَحْكَامِ الْكَبِيرِ)** و**(الصَّغِيرِ)**[6].

وَمِثْلُ بَهْزِ بْنِ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ الْقُشَيْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ مُعَاوِيَةَ[7]، وَمِثْلُ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ[8]، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، وَهُوَ عَمْرُو بْنُ كَعْبٍ، ٣٦ أ

---

(١) انظر في ذلك:
الإرشاد ٢/ ٦٣٢-٦٣٦، والتقريب مع التدريب: ٢/ ٢٥٦، والشذا الفياح ٢/ ٥٥٨-٥٦٢، والمقنع ٢/ ٥٣٥-٥٣٩، ونزهة النظر: ١٦٠-١٦١، وطبعة عتر: ٦٢، وفتح المغيث ٣/ ١٧٠-١٨٢، وشرح التبصرة والتذكرة ٢/ ١٨٧-١٨٨، وتوضيح الأفكار ٢/ ٤٧٧-٤٨٠.

(٢) في (ش) و(ف) و(ع): «وأما».

(٣) في (ش) و(ف) و(ع): «فكثيرة».

(٤) في (ش) و(ف) و(ع): «ولكنها».

(٥) سقطت من (ش) و(ف).

(٦) انظر: محاسن الاصطلاح: ٢٧٣، وشرح التبصرة والتذكرة ٢/ ١٨٧-١٨٨.

(٧) انظر: محاسن الاصطلاح: ٢٧٤.

(٨) بصاد مهملة، وراء مكسورة، وآخره فاء. الإكمال ٧/ ١٩٨.

وَقِيلَ: كَعْبُ بْنُ عَمْرٍو[1]، وَاسْتِقْصَاءُ ذَلِكَ يَطُولُ.

وَقَدْ صَنَّفَ فِيهِ الْحَافِظُ أَبُو نَصْرٍ الْوَائِلِيُّ كِتَابًا حَافِلًا[2]، وَزَادَ عَلَيْهِ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ أَشْيَاءَ مُهِمَّةً نَفِيسَةً، وَقَدْ يَقَعُ فِي بَعْضِ الأَسَانِيدِ: فُلانٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ. وَأَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ[3]، وَلَكِنَّهُ قَلِيلٌ وَقَلَّ مَا يَصِحُّ مِنهُ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

(١) اليَامِيُّ بفتح الياء المنقوطة من تحتها باثنتين، هذه النسبة إلى يَامٍ، وهو بطن من هَمْدان. الأنساب ٥/ ٥٩٤.

(٢) انظر: الرسالة المستطرفة: ١٦٣.

(٣) انظر: تاريخ بغداد ١١/ ٣٢، ومعرفة أنواع علم الحديث: ٤٢٢، وشرح التبصرة والتذكرة ٢/ ١٩٠-١٩١.

النوع السادس والأربعون

في معرفة رواية السابق واللاحق [1]

وَقَدْ أَفْرَدَ لَهُ الْخَطِيبُ كِتَابًا[2]، وَهَذَا إِنَّمَا يَقَعُ عِنْدَ رِوَايَةِ الأَكَابِرِ عَنِ الأَصَاغِرِ، ثُمَّ يَرْوِي عَنِ الْمَرْوِيِّ عَنْهُ مُتَأَخِّرٌ.

كَمَا رَوَى الزُّهْرِيُّ عَنْ تِلْمِيذِهِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَقَدْ تُوُفِّيَ الزُّهْرِيُّ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةٍ، وَمِمَّنْ رَوَى عَنْ مَالِكٍ زَكَرِيَّا بْنُ دُوَيْدٍ الْكِنْدِيُّ[3]، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ بَعْدَ

---

(١) انظر في ذلك:
الإرشاد ٢/ ٦٤٠-٦٤٢، والتقريب مع التدريب٢/ ٢٦٢، والشذا الفياح ٢/ ٥٧٠-٥٧٢، والمقنع ٢/ ٥٤٧-٥٤٨، ونزهة النظر ١٦٢،وطبعة عتر٦٢، وفتح المغيث ٣/ ١٨٣-١٨٦، وتوضيح الأفكار ٢/ ٤٨٠-٤٨١.

(٢) وهو كتاب: «السابق واللاحق»، وهو مطبوع في دار طيبة بالرياض، بتحقيق: محمد مطر الزهراني.

(٣) زكريا هذا قال عنه الذهبي في ميزان الاعتدال ٢/ ٧٢ (٢٨٧٤): «كَذَّابٌ، ادَّعَى السماعَ من مالكٍ والثوريِّ، والكبار، وزَعَم أَنَّهُ ابن مائة وثلاثين سنة وذلك بعد الستين ومائتين».
فعلى هذا كان في التمثيل بزكريا نظرٌ، وكان الأجدرُ بالمصنِّفِ أَنْ يَذْكُرَ أحمدَ بن إسماعيل أبا حُذافةَ السهميَّ، قالَ العراقي في التقييد والإيضاح: ٣٥١: «وَصَرَّحَ غيرُ واحد من الحُفَّاظ بأنَّ آخِرَ مَنْ سَمِعَ من مالكٍ أحمدُ بنُ إسماعيل أبو حُذَافة السهميُّ، وبه جَزَم الحافظانِ أبو الحجَّاجِ المِزِّيُّ في التهذيب (١/ ٣٠)، وأبو عبد الله الذهبيُّ في العِبَر (١/ ٣٧٢)، وتُوُفِّيَ السهميُّ سنة تسع وخمسين ومائتين، والسهميُّ وإن كانَ ضَعيفًا أيضًا، ولكنه قَد شَهِد لَهُ أبو مُصعَبٍ بأَنَّهُ كانَ معهم في العَرْضِ على مالكٍ، فَقد صحَّ سماعُه من مالكٍ بخلاف زكريا بن دُويد...».

وَفَاةِ الزُّهْرِيِّ بِمِائَةٍ وَسَبْعٍ وَثَلاثِينَ سَنَةً أَوْ أَكْثَرَ. قَالَهُ ابْنُ الصَّلاحِ[١].

وَهَكَذَا رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ السَّرَّاجِ، وَرَوَى عَنِ السَّرَّاجِ أَبُو الْحُسَيْنِ[٢] أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخَفَّافُ[٣] النَّيْسَابُورِيُّ، وَبَيْنَ وَفَاتَيْهِمَا مِائَةٌ وَسَبْعٌ وَثَلاثُونَ سَنَةً؛ فَإِنَّ الْبُخَارِيَّ تُوُفِّيَ سَنَةَ سِتٍّ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَتُوُفِّيَ الْخَفَّافُ سَنَةَ أَرْبَعٍ أو خَمْسٍ وَتِسْعِينَ وَثَلاثِمِائَةٍ[٤]. كَذَا قَالَ ابْنُ الصَّلاحِ[٥].

قُلْتُ: وَقَدْ أَكْثَرَ مِنَ التَّعَرُّضِ لِذَلِكَ شَيْخُنَا الْحَافِظُ الْكَبِيرُ أَبُو الْحَجَّاجِ الْمِزِّيُّ فِي كِتَابِهِ **(التَّهْذِيبِ)**[٦]، وَهُوَ مِمَّا يَتَحَلَّى بِهِ كَثِيرٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَلَيْسَ مِنَ الْمُهِمَّاتِ فِيهِ.

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٢٤-٤٢٥.

(٢) في (ش) و(ف) وطبعة معرفة أنواع علم الحديث بتحقيق د. نور الدين عتر: «حسن» وكذا في شذرات الذهب، ولعله تصحيف، وفي الأصل و(ع) ونسختنا الخطية لمعرفة أنواع علم الحديث والشذا الفياح والتقييد والإيضاح: «الحسين».

(٣) بفتح الخاء المعجمة وتشديد الفاء الأولى، هذه الحرفة لعمل الخِفَافِ التي تُلبَسُ. انظر: الأنساب ٢/ ٤٤٢.

(٤) انظر: السابق واللاحق: ٣٢٥.

(٥) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٢٤.

(٦) انظر على سبيل المثال تهذيب الكمال ١/ ٣٨٣ و٢/ ٢٠٢ و٢٧٧ و٣/ ١٧٦.

النوعُ السابعُ والأربعون

معرفةُ من لم يَرْوِ عنه إلّا راوٍ واحدٌ[1] من صحابيٍّ وتابعيٍّ وغيرِهم[2]

وَلِمُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ مُصَنَّفٌ[3] فِي ذَلِكَ[4].

تَفَرَّدَ عَامِرٌ الشَّعْبِيُّ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، مِنْهُمْ: عَامِرُ بْنُ شَهْرٍ[5]،

---

(١) ويُطلق عليه أيضًا مصطلح: «الوُحْدَان». بضم الواو. جمع واحد. انظر: تدريب الراوي ٢/ ١٥٠، وشرح ألفية السيوطي لأحمد شاكر: ٢٥١، وتوضيح الأفكار ٢/ ٤٨١.

(٢) انظر في ذلك:
معرفة علوم الحديث: ١٥٧-١٦١، والإرشاد ٢/ ٦٤٣-٦٥٠، والتقريب مع التدريب: ٢/ ٢٦٤، والشذا الفياح ٢/ ٥٧٣-٥٧٩، والمقنع ٢/ ٥٤٩-٥٦١، وفتح المغيث ٣/ ١٨٧-١٨٩، وتوضيح الأفكار ٢/ ٤٨١-٤٨٢.

(٣) في (ش) و(ف): «تصنيف».

(٤) قال الحافظ العراقي في شرح التبصرة ٢/ ١٩٥: «وصَنَّف فيهِ مسلمٌ كتابَه المسمَّى بكتابِ المُنْفَرِدات والوُحْدان، وعندي به نسخةٌ بخطِّ محمد بن طاهر المقدسيِّ، ولم يَرَه ابنُ الصَّلاحِ كما ذكر».
قُلْتُ: وهذا الكتابُ مطبوعٌ، وقد حَصَلَ خِلافٌ في اسمه. انظره في مقدمة محقِّقِ كتاب التميز، لمسلم: ١٠٩.

(٥) قالَ العراقي في التقييد: ٣٥٢: «إنَّ عامرَ بنَ شَهْر، وإن كانَ ما رَوى عَنهُ الحديثَ الَّذِي يُعرَفُ بِهِ إلَّا الشعبيُّ، فإنَّ ابنَ عبَّاسٍ قَد رَوى عَنهُ قِصَّةً رَوَاها سيفُ بن عُمرَ في الرِّدَّةِ قالَ: حَدَّثَنا طَلْحةُ الأعْلَمُ عَن عِكرِمَةَ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ قالَ: أوَّلُ مَنِ اعْتَرَضَ على الأسودِ العَنْسِيِّ وكابَرَه عامرُ بنُ شَهْر الهَمْدَانِي في ناحيتِهِ. فهذا ابنُ عباسٍ قَد رَوَى هذه القصَّةَ عَنهُ، =

وَعُرْوَةُ بْنُ مُضَرِّسٍ(١)، وَمُحَمَّدُ [بْنُ](٢) صَفْوَانَ الأَنْصَارِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ صَيْفِيٍّ
٣٦ ب الأَنْصَارِيُّ(٣)، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُمَا وَاحِدٌ(٤)، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُمَا اثْنَانِ(٥)، وَوَهْبُ بْنُ خَنْبَشٍ(٦)، وَيُقَالُ: هَرِمُ بْنُ خَنْبَشٍ(٧) أَيْضًا(٨)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَتَفَرَّدَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ بْنِ حَزْنٍ(٩) بِالرِّوَايَةِ عَنْ أَبِيهِ، وَكَذَلِكَ حَكِيمُ بْنُ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ(١٠)، وَكَذَلِكَ شُتَيْرُ بْنُ شَكَلِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى عَنْ أَبِيهِ.

= وأَيْضًا فَهوَ مشهورٌ في غيرِ الروايةِ، فإنه كانَ أحدَ عُمَّالِ النبيِّ ﷺ على اليَمَنِ. ذَكَره ابنُ عبد البرِّ وغيرُهُ». انظر: الاستيعاب ٢/ ٧٩٢.

(١) بمعجمة، ثُمَّ راء مشددة مكسورة، ثُمَّ مهملة. التقريب (٤٥٦٨)، قالَ العراقي في التقييد: ٣٥٢: «إنَّ عُروةَ بنَ مُضَرِّسٍ لَم يَنفرِدْ بالرواية عَنهُ الشعبيُّ، فَقَد رَوَى عَنهُ أيضًا ابنُ عَمِّهِ حُميدُ بنُ مُنْهِبِ بنِ حَارثَةَ بنِ خُرَيْم بنِ أَوْسِ بنِ حارثَةَ بنِ لأْمٍ الطائيُّ ذَكَره الحافظ أبو الحجَّاجِ المِزِّيُّ في التهذيب (٥/ ١٥٩)، وتَبِعَ المصنِّفُ -أي: ابنُ الصَّلاحِ- الحاكمَ في علوم الحديث، وقد سَبَقَه إلى ذَلِكَ عليُّ بنُ المدينيِّ..». انظر: معرفة علوم الحديث: ١٥٨، ومحاسن الاصطلاح: ٢٨٠.

(٢) لم ترد في الأصل، وهي في (ش) و(ف) و(ع) والمعرفة.

(٣) انظر: التقييد: ٣٥١.

(٤) قالَه البغوي. انظر: الإصابة ٥/ ٨٠ ط. الفكر.

(٥) انظر: الاستيعاب ٣/ ١٣٧٠.

(٦) بفتح الخاء المعجمة وتكسر، بعدها نون ساكنة، وباء مفتوحة معجمة بواحدة، وآخره شين معجمة. انظر: الإكمال ٢/ ٣٤١، وتاج العروس ١٧/ ١٩٥.

(٧) كذا ذكره الحاكم في معرفة علوم الحديث: ١٥٨.

(٨) لَم ترد في (ش) ولا (ف).

(٩) بفتح المهملة وسكون الزاي. التقريب (٦٧٧٤).

(١٠) قالَ العراقي في التقييد: ٣٥٣: «بلْ قَد رَوَى عَنهُ أيضًا عُروةُ بنُ رُوَيْمٍ اللَّخْمِيُّ وحُمَيْدٌ المُزَنِيُّ، فأما رواية عروةَ بن رويم عَنهُ فَذكَرَها المزِّيُّ في التهذيب (٧/ ١٥٢)، وَأَمَّا رِوَايَةُ حُمَيْدٍ المُزَنِيِّ عَنهُ، فَذَكَرها ابنُ أبي حاتمٍ في الجَرْحِ والتَّعْديل (٨/ ٤٣١ (١٥٠٢٨))، والمزيُّ (التهذيب ٧/ ١٥٢) أيضًا».

وَكَذَلِكَ قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، تَفَرَّدَ بِالرِّوَايَةِ عَنْ أَبِيهِ، وَعَنْ دُكَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ[1] الْمُزَنِيِّ، وصُنَابِحِ[2] بْنِ الأَعْسَرِ، وَمِرْدَاسِ بْنِ مَالِكٍ الأَسْلَمِيِّ، وَكُلُّ هَؤُلاءِ صَحَابَةٌ.

قَالَ ابْنُ الصَّلاحِ[3] «وَقَدِ ادَّعَى الْحَاكِمُ فِي **(الإِكْلِيلِ)**[4] أَنَّ البُخَارِيَّ وَمُسْلِمًا لَمْ يُخَرِّجَا فِي **صَحِيحَيْهِمَا** شَيْئًا مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ».

قَالَ: وَقَدْ أُنْكِرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَنُقِضَ بِمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ[5] وَمُسْلِمٌ[6] عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أبيهِ، وَلَمْ يَرْوِ[7] عَنْهُ غَيْرُهُ فِي وَفَاةِ أَبِي طَالِبٍ، وَرَوَى الْبُخَارِيُّ مِنْ طَرِيقِ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ مِرْدَاسٍ الأَسْلَمِيِّ حَدِيثَ: «**يَذْهَبُ الصَّالِحُونَ؛ الأَوَّلُ فَالأَوَّلُ**»[8]. وَبِرِوَايَةِ الحَسَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ تَغلِبَ، وَلَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُهُ حَدِيثَ: «**إِنِّي لأُعْطِي الرَّجُلَ، وَغَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ**»[9] . ...

---

(١) في (ش) و(ف): «سعد» وفي المعرفة كما أثبتناه، وذكر الحافظ ابن حجر في التقريب (١٨٢٨) أنَّهُ سعد أو سعيد.

(٢) بضمِّ أوله، ثُمَّ نون، وموحدة، ومهملة. التقريب (٢٩٥٣).

(٣) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٢٦.

(٤) المدخل إلى الإكليل: ٣٣.

(٥) صحيح البخاري ٢/ ١١٩ (١٣٦٠).

(٦) صحيح مسلم ١/ ٤٠ (٢٤).

(٧) في (ش) و(ف): «يروه».

(٨) أخرجه البخاري ٨/ ١١٤ (٦٤٣٤)، والبيهقي ١٠/ ١٢٢.

(٩) أخرجه البخاري ٢/ ١٣ (٩٢٣) و٤/ ١١٤ (٤١٣٥) و٩/ ١٩١ (٧٥٣٥).

وأخرجه أيضًا أحمد ٥/ ٦٩ من طريق جرير بن حازم، عَن الحسن، قالَ: حدثنا عمرُو بنُ تَغْلِبَ، بهِ.

وأخرجَ البخاريُّ له ٤/ ٥١ حديثًا آخرَ من طريق جرير، عَن الحسن قالَ: حَدَّثَنا عمرُو بنُ تَغْلِبَ مَرْفُوعًا: «**إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ تُقَاتِلُوا قَوْمًا يَنْتَعِلُونَ نِعَالَ الشَّعْرِ...**».

قالَ العراقيُّ في شرح التبصرة والتذكرة ٢/ ١٩٧ : «وقال ابنُ عبد البرِّ: إنَّهُ رَوَى عَنهُ - أي =

وَرَوَى مُسْلِمٌ[1] حَدِيثَ الأَغَرِّ المُزَنِيِّ: «**إِنَّهُ لَيُغَانُ عَلَى قَلْبِي**». وَلَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ أَبِي بُرْدَةَ، وحَدِيثَ رِفَاعَةَ بْنِ عَمْرٍو، وَلَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ عَبْدِ اللهِ بْنِ الصَّامِتِ[2]، وحَدِيثَ أَبِي رِفَاعَةَ، وَلَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ حُمَيْدِ بْنِ هِلالٍ العَدَوِيِّ[3]، وَغَيْرُ ذَلِكَ عِنْدَهُمَا، ثُمَّ قَالَ ابْنُ الصَّلاحِ: «وَهَذَا مَصِيرٌ مِنْهُمَا إِلَى أَنَّهُ تَرْتَفِعُ الجَهَالَةُ عَنِ الرَّاوِي بِرِوَايَةِ وَاحِدٍ عَنْهُ»[4].

قُلْتُ: أَمَّا رِوَايَةُ العَدْلِ عَنْ شَيْخٍ، فَهَلْ هِيَ تَعْدِيلٌ أَمْ لا؟ فِي ذَلِكَ خِلافٌ مَشْهُورٌ. ثَالِثُهَا: إِنِ اشْتَرَطَ العَدَالَةَ فِي شُيُوخِهِ؛ كَمَالِكٍ وَنَحْوِهِ فَتَعْدِيلٌ، وَإِلَّا فَلا، وَإِذَا لَمْ نَقُلْ إِنَّهَا تَعْدِيلٌ فَلا تَضُرُّ جَهَالَةُ الصَّحَابِيِّ؛ لأَنَّهُمْ كُلَّهُمْ عُدُولٌ بِخِلافِ غَيْرِهِمْ، فَلا يَصِحُّ مَا اسْتَدْرَكَ بِهِ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو، رَحِمَهُ اللهُ؛ لأَنَّهُ جَمِيعُ مَنْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمْ صَحَابَةٌ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

٣٨ أ وَأَمَّا التَّابِعُونَ فَقَدْ تَفَرَّدَ جَمَاعَةٌ فِي ابْنِ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي العُشَرَاءِ[5] الدَّارِمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ بِحَدِيثِهِ[6]: «أَمَا تَكُونُ الذَّكَاةُ إِلَّا فِي اللَّبَّةِ؟ فَقَالَ: أَمَا لَوْ طُعِنَتْ فِي فَخِذِهَا لَأَجْزَأَ عَنْكَ»[7]. وَيُقَالُ: إِنَّ الزُّهْرِيَّ تَفَرَّدَ عَنْ نَيِّفٍ وَعِشْرِينَ تَابِعِيًّا، وَكَذَلِكَ تَفَرَّدَ عَمْرُو بْنُ

= عَن عمرو بن تغلب- أيضًا الحكمُ بن الأعرجِ. ولم أرَ لَهُ روايةً عَنهُ في شيءٍ من طُرُقِ أحاديثِ عمرِو بنِ تغلبَ، فلذلك مَثَّلْتُ بِهِ». انظر: المنفردات والوُحْدان: ٤٦-٤٩، ومعرفة علوم الحديث: ١٥٩، والاستيعاب: ٢/ ٥١٨.

(١) صحيح مسلم ٢/ ٧٢ (٢٧٠٢).

(٢) أخرجه مسلم ٣/ ١١٦ (١٠٦٧) (١٥٨).

(٣) أخرجه مسلم ٣/ ١٥ (٨٧٦).

(٤) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٢٧، وقدِ اعترَضَ عليهِ العراقيُّ عِدَّةَ اعتراضاتٍ على الأمثلةِ المتقدِّمةِ. انظر: التقييد والإيضاح: ٣٥٤-٣٥٥.

(٥) بضم أوله، وفتح المعجمة، والراء، والمد، انظر: التقريب (٨٢٥١).

(٦) في (ش) و(ف) و(ع): «بحديث».

(٧) أخرجه الطبراني في الكبير (٦٧٢٢)، والخطيب في تأريخ بغداد ٩/ ٥٧ من طريق عبد الرحمن بن قيس، عَن حماد بن سلمة، بِهِ.

دِينَارٍ وَهِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، وَأَبُو إِسْحَاقَ السَّبِيعِيُّ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيُّ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ[(١)].

قَالَ الحَاكِمُ: وَتَفَرَّدَ مَالِكٌ عَنْ زُهَاءِ عَشَرَةٍ مِنْ شُيُوخِ المَدِينَةِ، لَمْ يَرْوِ عَنْهُمْ غَيْرُهُ[(٢)].

(١) انظر: معرفة علوم الحديث: ١٦٠.

(٢) معرفة علوم الحديث: ١٦٠.

النوع الثامن والأربعون

معرفة من له أسماء متعددة[1]

فَيظُنُّ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّهُمْ أَشْخَاصٌ عِدَّةٌ[2]، أَوْ يُذْكَرُ بِبَعْضِهَا، أَوْ بِكُنْيَتِهِ، فَيَعْتَقِدُ مَنْ لا خِبْرَةَ لَهُ أَنَّهُ غَيْرُهُ.

وَأَكْثَرُ مَا يَقَعُ ذَلِكَ مِنَ الْمُدَلِّسِينَ، يَتَغَرَّبُونَ[3] عَلَى النَّاسِ، فَيَذْكُرُونَ الرَّجُلَ بِاسْمٍ لَيْسَ هُو مَشْهُورًا بِهِ، أَوْ يُكَنُّونَهُ، لِيُبْهِمُوهُ[4] عَلَى مَنْ لا يَعْرِفُهَا[5]، وَذَلِكَ كَثِيرٌ.

وَقَدْ صَنَّفَ الْحَافِظُ عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ سَعِيدٍ الْمِصْرِيُّ فِي ذَلِكَ كِتَابًا[6]، وَصَنَّفَ النَّاسُ كُتُبَ الْكُنَى، وَفِيهَا إِرْشَادُ إِلَى حَلِّ مُتَرْجِمِ هَذَا البَابِ[7].

وَمِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ:

مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ الْكَلْبِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، لَكِنَّهُ عَالِمٌ بِالتَّفْسِيرِ وَبِالأَخْبَارِ، فَمِنْهُمْ

---

(١) انظر في ذلك:
الإرشاد ٢/ ٦٥١-٦٥٥، والتقريب مع التدريب٢/ ٢٦٨، والشذا الفياح ٢/ ٥٨٠-٥٨٣، والمقنع ٢/ ٥٦٢-٥٦٤، ونزهة النظر: ١٩٤، وطبعة عتر: ٧٥-٧٦، وفتح المغيث ٣/ ١٩٠-١٩٤، وتوضيح الأفكار ٢/ ٤٨٢، وظفر الأماني: ١١١.

(٢) في (ش) و(ف): «مُتَعَدِّدَةٌ».

(٣) في (ش) و(ف) و(ع): «يُغْرِبُونَ بِهِ».

(٤) كانَ في الأصل: «لِيُبْهِمُونَهُ»، وَهوَ خلاف الجادة.

(٥) ويُسمَّى ذَلِكَ تدليسُ الشيوخِ. انظر: شرح التبصرة والتذكرة ٢/ ١٩٨.

(٦) وكتابه إيضاح الإشكال، كما أشار إليه الحافظ العراقيُّ في شرح التبصرة ٢/ ١٩٨.

(٧) في (ش) و(ف): «إلى إظهار تَدْليس المُدَلِّسِينَ».

مَنْ يُصَرِّحُ بِاسْمِهِ هَذَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: حَمَّادُ[1] بْنُ السَّائِبِ[2]. وَمِنْهُمْ مَنْ يُكَنِّيهِ بِأَبِي النَّضْرِ[3]، وَمِنْهُمْ مَنْ يُكَنِّيهِ بِأَبِي سَعِيدٍ، قَالَ ابْنُ الصَّلاحِ: «وَهُوَ الَّذِي يَرْوِي عَنْهُ عَطِيَّةُ الْعَوْفِيُّ التَّفْسِيرَ، مُوهِمًا أَنَّهُ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ»[4].

وَكَذَلِكَ سَالِمٌ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيُّ الْمَعْرُوفُ بِسَبَلانَ، الَّذِي يَرْوِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَنْسُبُونَهُ فِي وَلائِهِ إِلَى جِهَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ، وَهَذَا كَثِيرٌ جِدًّا، وَالتَّدْلِيسُ أَقْسَامٌ كَثِيرَةٌ، كَمَا تَقَدَّمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

---

(١) في الأصل: «عَبَّادُ بنُ السائب».

(٢) وهو أبو أسامة، الذي روى عن حمَّادِ بنِ السَّائِبِ حَدِيثَ: **«ذَكَاة كُلِّ مَسْكٍ دِبَاغُهُ»** أخرجه الدولابي في الكنى والأسماء ١/ ٢٠٠، والحاكم في المستدرك ٤/ ١٢٤.

(٣) ومثال ذَلِكَ ما وقع في حديث تميم الداري الذِي أخرجه الترمذي (٣٠٥٩)، والطبري في تفسيره ٧/ ١١٥، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١٢٢٣) من طريق محمد بن إسحاق، عَن أبي النضر، عَن باذانَ مولى أُمِّ هانئ، عَن ابن عباس، عَن تميم الداري، بهِ.

(٤) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٢٩.

النوع التاسع والأربعون
معرفة الأسماء المفردة والكنى التي لا يكون منها في كل حرف سواه[1]

وَقَدْ صَنَّفَ فِي ذَلِكَ الْحَافِظُ أَحْمَدُ بْنُ هَارُونَ الْبَرْدِيجِيُّ[2] وَغَيْرُهُ، وَيُوجَدُ ذَلِكَ ٣٧ ب
كَثِيرًا فِي كِتَابِ (**الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ**) لابْنِ أَبِي حَاتِمٍ وَغَيْرِهِ، وَفِي كِتَابِ (**الإِكْمَالِ**) لأَبِي نَصْرِ بْنِ مَاكُولا كَثِيرًا.

وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرِو بْنُ الصَّلاحِ[3] طَائِفَةً مِنَ الأَسْمَاءِ الْمُفْرَدَةِ، مِنْهُمْ:

- أَجْمَدُ -بِالْجِيمِ- بْنُ «عُجَيَّانَ» عَلَى وَزْنِ «عُلَيَّانَ»، قَالَ ابْنُ الصَّلاحِ[4]: وَرَأَيْتُهُ بِخَطِّ ابْنِ الْفُرَاتِ[5] مُخَفَّفًا عَلَى وَزْنِ «سُفْيَانَ». ذَكَرَهُ ابْنُ يُونُسَ **فِي الصَّحَابَةِ**.

---

(١) انظر في هذا النوع:
معرفة علوم الحديث: ١٧٧-١٨٢، والإرشاد ٢/ ٦٥٦-٦٦٧، والتقريب مع التدريب ٢/ ٢٧١، والشذا الفياح ٢/ ٥٨٤-٥٩٥، والمقنع ٢/ ٥٦٥-٥٧٠، ونزهة النظر: ١٩٩-٢٠٠، وطبعة عتر: ٧٧-٧٨، وفتح المغيث ٣/ ١٩٥-١٩٨، وتوضيح الأفكار ٢/ ٤٨٢-٤٨٣، وظفر الأماني: ١١٧-١١٨.

(٢) وهو كِتاب الأسماء المفردة، وقد طُبع هذا الكتابُ بتحقيق: عبدة علي كوشك عَن دار المأمون سنة ١٤١٠هـ.

(٣) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٣١.

(٤) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٣١.

(٥) في الأصل: «ابنُ أبي الفُرَاتِ»، وما أُثبِتَ من (ش) و(ف) و(ع) ومعرفة أنواع علم الحديث.

- أَوْسَطُ بْنُ عَمْرٍو البَجَلِيُّ، تَابِعِيٌّ.

- تَدُومُ بْنُ صُبْحٍ[1] الْكُلاعِيُّ، عَنْ تُبَيْعٍ الْحِمْيَرِيِّ ابْنِ امْرَأَةِ كَعْبِ الأَحْبَارِ.

- جُبَيْبُ -بالجيم-[2] بْنُ الْحَارِثِ، صَحَابِيٌّ.

- جِيلانُ بْنُ فَرْوَةَ أَبُو الْجَلْدِ[3]، الأَخْبَارِيُّ تَابِعِيٌّ.

- دُجَيْنُ[4] بْنُ ثَابِتٍ أَبُو الْغُصْنِ، يُقَالُ: إِنَّهُ جُحَا. قَالَ ابْنُ الصَّلاحِ[5]: وَالأَصَحُّ أَنَّهُ غَيْرُهُ[6].

- زِرُّ بْنُ حُبَيْشٍ[7].

- سُعَيْرُ[8] بْنُ الْخِمْسِ.

- سَنْدَرٌ الْخَصِيُّ، مَوْلَى زِنْبَاعٍ الجُذَامِيِّ، لَهُ صُحْبَةٌ[9].

---

(١) كذا في الأصل و(ع)، ومعرفة أنواع علم الحديث: ٤٣١، وفي (ش) و(ف): «صبيح» بالتصغير.

(٢) سقطت من (ش) و(ف).

(٣) ضبطه النووي في الإرشاد ٢/ ٦٥٨، بفتح الجيم وإسكان الياء، أما في المنهل الرويّ: ١٣٣، فقال: بفتح الجيم واللام.

(٤) في (ش) و(ف): «الدُّجَيْن».

(٥) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٣٢.

(٦) انظر: التقييد والإيضاح: ٣٦١.

(٧) زِرّ -بِكسر أوله وتشديد الراء- وحُبيش، بمهملة وموحدة ومعجمة مصغرًا. التقريب (٢٠٠٨).

(٨) قال في التقريب (٢٤٣٢): «سُعير، آخره راء، مُصغَّر، ابن الخِمْس -بكسر المعجمة وسكون الميم ثُمَّ مهملة- انظر: تهذيب الكمال ٣/ ٢١٢، والتقييد: ٣٦٢.

(٩) انظر: التقييد: ٣٦٢.

- شَكَلُ بْنُ حُمَيْدٍ، صَحَابِيٌّ[1].

- شَمْغُونُ بْنُ زَيْدٍ أَبُو رَيْحَانَةَ، صَحَابِيٌّ -بِالشِّينِ وَالْغَيْنِ الْمُعْجَمَتَيْنِ[2]- وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ بِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ.

- صُدَيُّ بْنُ عَجْلانَ أَبُو أُمَامَةَ، صَحَابِيٌّ.

- صُنَابِحُ بْنُ الأَعْسَرِ.

- ضُرَيْبُ بْنُ نُقَيْرٍ.

- أَبُو السَّلِيلِ[3] العَدَوِيُّ[4] الْبَصْرِيُّ[5]، يَرْوِي عَنْ مُعَاذَةَ.

- عَزْوَانُ -بِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ- بْنُ زَيْدٍ الرَّقَاشِيُّ، أَحَدُ الزُّهَّادِ، تَابِعِيٌّ[6].

- كَلَدَةُ بْنُ الحَنْبَلِ[7]، صَحَابِيٌّ.

- لُبَيُّ بنُ لَبَا، صَحَابِيٌّ.

- ابْنُ بَعْكَكَ لَبِيدُ رَبِّهِ[8] أَبُو السَّنَابلِ صَحَابِيٌّ.

- لِمَازَةُ بْنُ زَبَّارٍ تَابِعِيٌّ.

---

(١) سقطت من (ع).

(٢) هكذا في الأصل، وفي (ش) و(ف) و(ع): «شَمْغُونُ -بالشين والغين المعجمتين- ابن زيد أبو ريحانة صحابي».

(٣) بفتح المهملة وكسر اللام. التقريب (٢٩٨٤).

(٤) سقطت من (ع).

(٥) في (ش) و(ف): «ضُريب بن نُقير بن سُمير كلها بالتصغير، أبو السَّلِيل القيسي البصري».

(٦) انظر: التقييد: ٣٦٤.

(٧) في (ش) و(ف) و(ع): «حنبل».

(٨) جملة: «ابنُ بَعْكَك لَبِيدُ رَبِّهِ» لَم ترد في (ش) ولا (ف) ولا (ع).

- مُسْتَمِرُّ بْنُ الرَّيَّانِ، رَأَى أَنَسًا[1].
- نُبَيْشَةُ الخَيْرِ[2]، صَحَابِيٌّ.
- نَوْفٌ البِكَالِيُّ[3]، تَابِعِيٌّ.
- وَابِصَةُ بْنُ مَعْبَدٍ، صَحَابِيٌّ.
- هُبَيْبُ بْنُ مُغْفِلٍ.
- هَمْدَانُ، بَرِيدُ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ، بالدَّالِ المُهْمَلَةِ، وَقِيلَ: المُعْجَمَةِ.

وَقَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ في بَعْضِ مُصَنَّفَاتِهِ: مَسْأَلَةٌ: هَلْ تَعْرِفُونَ رَجُلًا مِنَ المُحَدِّثِينَ لا يُوجَدُ مِثْلُ أَسْمَاءِ آبَائِهِ؟ فَالجَوَابُ أَنَّهُ مُسَدَّدُ بْنُ مُسَرْهَدِ بْنِ مُسَرْبَلِ بْنِ مُغَرْبَلِ بْنِ مُطَرْبَلِ بْنِ أَرَنْدَلِ بْنِ عَرَنْدَلِ بْنِ مَاسِكٍ الأَسَدِيُّ.

قَالَ ابْنُ الصَّلاحِ: وَأَمَّا الكُنَى المُفْرَدَةُ فمِنْهَا:

- أَبُو العُبَيْدَيْنِ وَاسْمُهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ سَبْرَةَ[4] مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ مَسْعُودٍ.
- أَبُو العُشَرَاءِ الدَّارِمِيُّ[5]، تَقَدَّمَ.
- أَبُو المُدِلَّةِ[6]، مِنْ شُيوخِ الأَعْمَشِ وَغَيْرِهِ، لا يُعْرَفُ اسْمُهُ، وَزَعَمَ أَبُو نُعَيمٍ الأَصْبَهَانِيُّ أَنَّ اسْمَهُ عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ المَدَنِيُّ[7]. ٣٨ أ

(١) انظر: التقييد والإيضاح: ٣٦٤.
(٢) انظر: التقييد والإيضاح: ٣٦٤.
(٣) انظر: التقييد والإيضاح: ٣٦٤.
(٤) بفتح المهملة وسكون الموحدة. التقريب (٦٧٥٦).
(٥) تقدم في ص (٣١٢).
(٦) قالَ ابن الصَّلاحِ في معرفة أنواع علم الحديث: ٤٣٣: «بكسر الدال المهملة وتشديد اللام».
(٧) قال البلقيني في محاسن الاصطلاح: ٢٨٩: «لم يَنفرِدْ أبو نُعيمٍ بذلك، فقد سَبَقَهُ إليه ابنُ حِبَّانَ». انظر: الثقات لابن حبان ٥/ ٧٢.

- أَبُو مُرَايَةَ العِجْلِيُّ، عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو تابِعِيٌّ.

- أَبُو مُعَيْدٍ حَفْصُ بْنُ غَيْلانَ الدِّمَشْقِيُّ عَنْ مَكْحُولٍ(١).

قُلْتُ: وَقَدْ رَوَى عَنْهُ نَحْوٌ مِنْ عَشَرَةٍ، وَمَعَ هَذَا قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: هُوَ مَجْهُولٌ. لأَنَّهُ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى مَعْرِفَتِهِ وَمَنْ رَوَى عَنْهُ، فَحَكَمَ عَلَيْهِ بِالجَهَالَةِ قَبْلَ العِلْمِ بِهِ، كَمَا جَهِلَ التِّرْمِذِيَّ صَاحِبَ **الجَامِعِ**، فَقَالَ: وَمَنْ مُحَمَّدُ بنُ عِيسَى بْنِ سَوْرَةَ؟

وَمِنَ الكُنَى المُفْرَدَةِ أَبُو السَّنَابِلِ لَبِيدُ رَبِّهِ(٢) بْنُ بَعْكَكَ، رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ، صَحَابِيٌّ، اسْمُهُ وَاسْمُ أَبِيهِ وَكُنْيَتُهُ مِنَ الأَفْرَادِ.

قَالَ ابْنُ الصَّلاحِ: وَأَمَّا الأَفْرَادُ مِنَ الأَلْقَابِ، فَمِثْلُ: سَفِينَةَ الصَّحابيِّ، اسْمُهُ مِهْرَانُ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

- مِنْدَلُ(٣) بْنُ عَلِيٍّ العَنَزِيُّ واسْمُهُ عَمْرٌو.

- سَحْنُونُ بْنُ سَعِيدٍ، صَاحِبُ **المُدَوَّنَةِ** اسْمُهُ عَبْدُ السَّلامِ.

- مُطَيَّنٌ(٤).

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٣٣-٤٣٤.
المحلى ٧/٦ و١٠/١٠٠ ط. دار إحياء التراث العربي.

(٢) كذا في الأصل و(ع)، وفي (ش) و(ف): «عُبَيْدِ رَبِّهِ». وما أثبتناه هو الصواب. انظر: الإصابة ٥/١٢٨ ط. دار الفكر، والتقريب (٨١٤٩).

(٣) مثلث الميم ساكن الثاني. التقريب (٦٨٨٣)، وانظر: التقييد والإيضاح: ٣٦٧.

(٤) بضمِّ الميم، وفتح الطاء المهملة، وتشديد الياء المفتوحة، لُقِّبَ بذلك؛ لأنَّ أبا نُعيم الفضلَ بنَ دُكين المُلائِيَّ مرَّ عليهِ، وَهوَ يَلْعَبُ مع الصِّبْيَانِ بالطِّينِ، وقد طَيَّنُوه، فقالَ لَهُ: يا مُطَيَّنُ، قَد آنَ لكَ أن تَسْمَعَ الحديثَ. انظر: الإكمال ٧/٢٠١، والأنساب ٥/٢١٦، واللباب ٣/٢٢٧.

- مُشْكُدَانَةُ[1] الجُعْفِيُّ، في جَمَاعَةٍ آخَرِينَ، سَنَذْكُرُهُمْ فِي نَوْعِ الأَلْقَابِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى، وَهُوَ أَعْلَمُ[2].

(١) بضم الميم وسكون الشين المعجمة وضم الكاف، وقيل بفتحها أيضًا.
انظر: السير ١١/١٥٦، والمنهل الروي: ١٢٠، والمقنع ٢/ ٥٩٠، والتقريب (٣٤٩٣)، وتدريب الراوي ٢/ ١٥٩.

(٢) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٣٤-٤٣٥.

النوع[1] الموفي خمسين

معرفة الأسماء والكنى[2]

وَقَدْ صَنَّفَ فِي ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحُفَّاظِ، مِنْهُمْ: عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، وَمُسْلِمٌ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالدُّولابِيُّ، وَابْنُ مَنْدَهْ، وَالْحَاكِمُ أَبُو أَحْمَدَ الْحَافِظُ، وَكِتَابُهُ فِي ذَلِكَ مُفِيدٌ جِدًّا، كَثِيرُ النَّفْعِ[3].

وَطَرِيقَتُهُمْ أَنْ يَذْكُرُوا الْكُنْيَةَ وَيُنَبِّهُوا عَلَى اسْمِ صَاحِبِهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ لا يُعْرَفُ اسْمُهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُخْتَلَفُ فِيهِ.

وَقَدْ قَسَّمَهُمُ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرِو بْنُ الصَّلاحِ إِلَى أَقْسَامٍ عِدَّةٍ[4]:

أَحَدُهَا: مَنْ لَيْسَ لَهُ اسْمٌ سِوَى الْكُنْيَةِ: كَأَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ[5] بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ الْمَخْزُومِيِّ الْمَدَنِيِّ، أَحَدِ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ، وَيُكْنَى بِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَيْضًا، وَهَكَذَا أَبُو بَكْرِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ

---

(١) كتب ناسخ الأصل قبل هذا: «بلغ»، وَهوَ دليل بلوغ المقابلة والسماع.

(٢) انظر في ذلك:
معرفة علوم الحديث: ١٧٧-١٩٠، والإرشاد ٢/ ٦٦٨-٦٧٨، والتقريب مع التدريب ٢/ ٢٧٨، والشذا الفياح ٢/ ٥٩٦-٦٠٤، والمقنع ٢/ ٥٧١-٥٨٠، ونزهة النظر: ١٩٤، وطبعة عتر: ٧٥-٧٦، وفتح المغيث ٣/ ١٩٩-٢٠٥، وتوضيح الأفكار ٢/ ٤٨٢-٤٨٣.

(٣) انظر: محاسن الاصطلاح: ٢٩٠.

(٤) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٣٥.

(٥) راجع: التقييد: ٣٦٨، ومحاسن الاصطلاح: ٢٩٠.

الْمَدَنِيُّ، ويُكْنَى بِأَبِي مُحَمَّدٍ أَيْضًا[1]. قَالَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ: وَلا نَظِيرَ لَهُمَا فِي ذَلِكَ، وَقَدْ[2] قِيلَ: لا كُنْيَةَ لابْنِ حَزْمٍ هَذَا.

ومِمَّنْ لَيْسَ لَهُ اسْمٌ سِوَى كُنْيَةٍ فَقَطْ: أَبُو بِلالٍ الأَشْعَرِيُّ عَنْ شَرِيكٍ وَغَيْرِهِ وَكَذَلِكَ كَانَ يَقُولُ: اسْمِي كُنْيَتِي[3]، وَأَبُو حُصَيْنِ بنُ يَحْيَى بْنِ سُلَيْمَانَ الرَّازِيُّ، شَيْخُ أَبِي حَاتِمٍ[4] وَغَيْرِهِ. ٣٨ ب

القِسْمُ الثَّانِي: مَنْ لا يُعْرَفُ بِغَيْرِ كُنْيَتِهِ[5] وَلَمْ يُوقَفْ عَلَى اسْمِهِ، مِنْهُمْ:

- أَبُو أُنَاسٍ -بِالنُّونِ- صَحَابِيٌّ.
- أَبُو مُوَيْهِبَةَ صَحَابِيٌّ.
- أَبُو شَيْبَةَ الخُدْرِيُّ، الَّذِي[6] قُتِلَ فِي مُحَاصَرَةِ[7] القُسْطَنْطِينِيَّةِ، وَدُفِنَ هُنَاكَ، رَحِمَهُ اللهُ.
- أَبُو الأَبْيَضِ عَنْ أَنَسٍ[8].
- أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ شَيْخُ مَالِكٍ.
- أَبُو النَّجِيبِ -بالنُّونِ المَفْتُوحةِ- وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: بِالتَّاءِ المُثَنَّاةِ مِنْ فَوْقُ مَضْمُومَةً[9]، وَهُوَ مَوْلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو.
- أَبُو حَرْبِ بْنُ أَبِي الأَسْوَدِ[10].

---

(١) لم ترد في الأصل.

(٢) سقطت من (ش) و(ف).

(٣) الجرح والتعديل ٩/ ٤١١ (١٥٦٦).

(٤) الجرح والتعديل ٩/ ٤٢١ (١٦٦٣).

(٥) في الأصل: «مَن لا تُعرَفُ كُنْيَتُهُ».

(٦) في (ش) و(ف): «المدني».

(٧) في (ش) و(ف): «حصار».

(٨) انظر: التقييد والإيضاح: ٣٦٩.

(٩) انظر: التقييد والإيضاح: ٣٧٠.

(١٠) انظر: محاسن الاصطلاح: ٢٩١-٢٩٢.

- أَبُو حَرِيزٍ المَوْقِفِيُّ[1] شَيْخُ ابْنِ وَهْبٍ، والمَوْقِفُ مَحَلَّةٌ بِمِصْرَ.

الثَّالِثُ: مَنْ لَهُ كُنْيَتَانِ إِحْدَاهُمَا لَقَبٌ، مِثَالُهُ:

- عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ كُنْيَتُهُ أَبُو الحَسَنِ، وَيُقَالُ لَهُ: أَبُو تُرَابٍ لَقَبًا.

- أَبُو الزِّنَادِ عَبْدُ اللهِ بْنُ ذَكْوَانَ، يُكْنَى بِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَأَبُو الزِّنَادِ لَقَبٌ، حَتَّى قِيلَ: إِنَّهُ كَانَ يَغْضَبُ مِنْ ذَلِكَ[2].

- أَبُو الرِّجَالِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، يُكْنَى بِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَأَبُو الرِّجَالِ لَقَبٌ[3]؛ لأَنَّهُ كَانَ لَهُ عَشَرَةُ أَوْلادٍ رِجَالٌ.

- أَبُو تُمَيْلَةَ يَحْيَى بْنُ وَاضِحٍ، كُنْيَتُهُ أَبُو مُحَمَّدٍ.

- أَبُو الآذَانِ الحَافِظُ عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، يُكْنَى بِأَبِي بَكْرٍ، وَلُقِّبَ بِأَبِي الآذَانِ لِكِبَرِ أُذُنَيْهِ.

- أَبُو الشَّيْخِ الأَصْبَهَانِيُّ الحَافِظُ، هُوَ عَبْدُ اللهِ، وَكُنْيَتُهُ أَبُو مُحَمَّدٍ، وَأَبُو الشَّيْخِ لَقَبٌ.

- أَبُو حَازِمٍ العَبْدَرِيُّ[4] الحَافِظُ عُمَرُ بْنُ أَحْمَدَ، كُنْيَتُهُ أَبُو حَفْصٍ، وَأَبُو حَازِمٍ لَقَبٌ، قَالَهُ الفَلَكِيُّ فِي **(الأَلْقَابِ)**[5].

(١) بفتح الميم والواو الساكنة والقاف المكسورة. انظر: الأنساب ٥/ ٣٠٤، ومراصد الاطلاع ٣/ ١٣٣٥.

(٢) انظر: تأريخ دمشق ٢٨/ ٥١.

(٣) في (ش) و(ف) و(ع): «لَقَبٌ لَهُ».

(٤) في (ع): «العبدوي».

(٥) هو كِتاب: معرفة ألقاب المحدِّثين للفلكي. انظر: الأنساب ٤/ ٣٧٩، وسير أعلام النبلاء ١٧/ ٥٠٢.

الرَّابِعُ: مَنْ لَهُ كُنْيَتَانِ كَابْنِ جُرَيْجٍ، كَانَ يُكْنَى بِأَبِي خَالِدٍ وَبِأَبِي الوَلِيدِ، وَكَانَ عَبْدُ اللهِ العُمَرِيُّ يُكْنَى بِأَبِي القَاسِمِ، وَتَرَكَهَا وَاكْتَفَى بِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

قُلْتُ: وَكَانَ السُّهَيْلِيُّ يُكْنَى بِأَبِي القَاسِمِ وَبِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

قَالَ ابْنُ الصَّلاحِ: وَكَانَ لِشَيْخِنَا مَنْصُورِ بْنِ أَبِي المَعَالِي النَّيْسَابُورِيِّ حَفِيدِ الفَرَاوِيِّ ثَلاثُ كُنًى: أَبُو بَكْرٍ وَأَبُو الفَتْحِ وَأَبُو القَاسِمِ، واللهُ أَعْلَمُ[1].

٣٩ أ **الخَامِسُ**: مَنْ لَهُ اسْمٌ مَعْرُوفٌ، وَلَكِنِ اخْتُلِفَ فِي كُنْيَتِهِ، فَاجْتَمَعَ لَهُ كُنْيَتَانِ، وَأَكْثَرُ مِثَالِهِ زَيدُ بْنُ حَارِثَةَ[2] مَوْلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَقَدِ اخْتُلِفَ فِي كُنْيَتِهِ، فَقِيلَ: أَبُو خَارِجَةَ. وَقِيلَ: أَبُو زَيْدٍ. وَقِيلَ: أَبُو عَبْدِ اللهِ. وَقِيلَ: أَبُو مُحَمَّدٍ. وَهَذَا كَثِيرٌ يَطُولُ اسْتِقْصَاؤُهُ.

القِسْمُ[3] السَّادِسُ: مَنْ عُرِفَتْ كُنْيَتُهُ وَاخْتُلِفَ فِي اسْمِهِ، كَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه؛ اخْتُلِفَ فِي اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ عَلَى أَزْيَدَ مِنْ عِشْرِينَ قَوْلًا[4]، وَاخْتَارَ ابْنُ إِسْحَاقَ أَنَّهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ صَخْرٍ، وَصَحَّحَ ذَلِكَ أَبُو أَحْمَدَ الحَاكِمُ[5]، وَهَذَا كَثِيرٌ فِي الصَّحَابَةِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ.

- أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ اخْتُلِفَ فِي اسْمِهِ عَلَى أَحَدَ عَشَرَ قَوْلًا، وَصَحَّحَ أَبُو زُرْعَةَ وَابْنُ عَبْدِ البَرِّ أَنَّ اسْمَهُ شُعْبَةُ، وَيُقَالُ: إِنَّ اسْمَهُ كُنْيَتُهُ[6]،

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٣٨.

(٢) ذكر المصنِّفُ هنا زيدَ بن حارثة، والصوابُ أنَّ الذي اختلف في كنيته هو أسامة بن زيد بن حارثة. انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٤٣٩، وشرح التبصرة والتذكرة ١/ ٢١٠، والإصابة ١/ ٥٢.

(٣) لَم ترد في (ش) ولا (ف).

(٤) انظر: محاسن الاصطلاح: ٢٩٣-٢٩٤.

(٥) انظر: الاستيعاب ٤/ ٢٠٦ و٢٠٧، والإرشاد ٢/ ٦٧٥.

(٦) الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى: ١/ ٤٤٥.

وَرَجَّحَهُ ابْنُ الصَّلاحِ قَالَ: «لأَنَّهُ رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ»[1].

السَّابِعُ: مَنِ اخْتُلِفَ فِي اسْمِهِ وَفِي كُنْيَتِهِ، وَهُوَ قَلِيلٌ كَسَفِينَةَ، قِيلَ: اسْمُهُ مِهْرَانُ. وَقِيلَ: عُمَيْرٌ. وَقِيلَ: صَالِحٌ. وَكُنْيَتُهُ قِيلَ: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ. وَقِيلَ: أَبُو البَخْتَرِيِّ.

الثَّامِنُ: مَنِ اشْتَهَرَ بِاسْمِهِ وَكُنْيَتِهِ كَالأَئِمَّةِ الأَرْبَعَةِ: أَبُو عَبْدِ اللهِ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَأَبُو حَنِيفَةَ النُّعْمَانُ بْنُ ثَابِتٍ، وَهَذَا كَثِيرٌ.

التَّاسِعُ: مَنِ اشْتَهرَ بِكُنْيَتِهِ دُونَ اسْمِهِ، وَإِنْ كَانَ[2] اسْمًا مُعَيَّنًا مَعْرُوفًا، كَأَبِي إِدْرِيسَ الخَوْلانِيِّ[3] عَائِذِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ.

- أَبُو مُسْلِمٍ الخَوْلانِيُّ عَبْدُ اللهِ بْنُ ثُوَبٍ[4].
- أَبُو إِسْحَاقَ السَّبِيعِيُّ عَمْرُو[5] بْنُ عَبْدِ اللهِ.
- أَبُو الضُّحَى مُسْلِمُ بْنُ صُبَيْحٍ.
- أَبُو الأَشْعَثِ الصَّنْعَانِيُّ شَرَاحِيلُ بْنُ آدَةَ.
- أَبُو حَازِمٍ سَلَمَةُ بْنُ دِينَارٍ، وَهَذَا كَثِيرٌ جِدًّا.

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٤٠.

(٢) في (ش) و(ف) و(ع): «وكان».

(٣) بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو وفي آخرها نون. الأنساب ٢/ ٤٧٨.

(٤) بضم المثلثة وفتح الواو بعدها موحدة، وقيل: بإشباع الواو، وقيل: ابن أَثْوَبَ بمثلثة وزن أحمر، وقيل غير ذلك. انظر: التقريب (٨٣٦٧).

(٥) في (ش): «عمر».

النوع الحادي والخمسون

معرفة من اشتهر بالاسم دون الكنية

وَهَذَا كَثِيرٌ جِدًّا، وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو مِمَّنْ يُكْنَى بِأَبِي مُحَمَّدٍ جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ، مِنْهُمْ: الأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ، وَثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ، وَجُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، وَحُوَيْطِبُ بْنُ عَبْدِ الْعُزَّى، وَطَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنُ بُحَيْنَةَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَعْلَبَةَ بْنِ صُعَيْرٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ صَاحِبُ ٣٩ ب
الأَذَانِ[١]، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَكَعْبُ بْنُ مَالِكٍ، وَمَعْقِلُ بْنُ سِنَانٍ[٢]، [٣]وَقِيلَ: يَسَارٌ[٣].

وَذَكَرَ مَنْ يُكْنَى مِنْهُمْ بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَبِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

وَلَوْ تَقَصَّيْنَا ذَلِكَ لَطَالَ الْفَصْلُ جِدًّا، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هَذَا النَّوْعُ قِسْمًا عَاشِرًا مِنَ الأَقْسَامِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي النَّوْعِ قَبْلَهُ.

---

(١) حديثه في الأذان أخرجه أحمد ٤/ ٤٢، وابن خزيمة (٣٧٣)، وغيرهما.

(٢) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٤٤٢-٤٤٤.

(٣-٣) لَم ترد في (ش) و(ف) و(ع).

النوع الثاني والخمسون

مَعْرِفَةُ الأَلْقَابِ[1]

وَقَدْ صَنَّفَ فِي ذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ، مِنْهُمْ: أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشِّيرَازِيُّ، وَكِتَابُهُ فِي ذَلِكَ مُفِيدٌ كَثِيرُ النَّفْعِ، ثُمَّ أَبُو الْفَضْلِ بْنُ الْفَلَكِيِّ الْحَافِظُ.

وَفَائِدَةُ التَّنْبِيهِ عَلَى ذَلِكَ ألا يُظَنَّ أَنَّ هَذَا اللَّقَبَ لِغَيْرِ صَاحِبِ الِاسْمِ.

وَإِذَا كَانَ اللَّقَبُ مَكْرُوهًا إِلَى صَاحِبِهِ، فَإِنَّمَا يَذْكُرُهُ أَئِمَّةُ الْحَدِيثِ عَلَى سَبِيلِ التَّعْرِيفِ وَالتَّمْيِيزِ، لا عَلَى وَجْهِ الذَّمِّ وَاللَّمْزِ وَالتَّنَابُزِ، وَاللَّهُ الْمُوَفِّقُ لِلصَّوَابِ.

قَالَ الْحَافِظُ عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ سَعِيدٍ الْمِصْرِيُّ: رَجُلانِ جَلِيلانِ لَزِمَهُمَا لَقَبَانِ قَبِيحَانِ: مُعَاوِيَةُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ الضَّالُّ[2]، وَإِنَّمَا ضَلَّ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ، وعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الضَّعِيفُ[3]، ....

---

(١) وهذه الألقاب تكون تارة بألفاظ الأسماء كأشهب، وبالصنائع والحرف كالبقال وبالصفات كالأعمش، والكنى كأبي بطن والأنساب إلى القبائل والبلدان وغيرها. انظر: فتح المغيث ٣/ ١٧٨.
انظر في ذلك:
معرفة علوم الحديث: ٢١٠-٢١٥، والإرشاد ٢/ ٦٨٦-٦٩٥، والتقريب مع التدريب: ٢/ ٢٨٩، والاقتراح: ٣١٥-٣١٧، والشذا الفياح ٢/ ٦١١-٦١٦، والمقنع ٢/ ٥٨٣-٥٩١، ونزهة النظر: ٢٠٢، وطبعة عتر: ٧٨، وفتح المغيث ٣/ ٢٠٦-٢١٠، وتوضيح الأفكار ٢/ ٤٨٢-٤٨٣، وظفر الأماني: ١١٨.

(٢) انظر: الأنساب ٨/ ٣٧٠، واللباب ٢/ ٢٥٧، ونزهة الألباب ١/ ٤٣٥.

(٣) انظر: الأنساب ٨/ ٢٩٥، واللباب ٢/ ٢٦٤، ونزهة الألباب ١/ ٤٣٦.

وَإِنَّمَا كَانَ ضَعِيفًا فِي جِسْمِهِ، لا فِي حَدِيثِهِ[1].

قَالَ ابْنُ الصَّلاحِ[2] وَثَالِثٌ، وَهُوَ عَارِمٌ[3] أَبُو النُّعْمَانِ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِيُّ[4]، وَكَانَ عَبْدًا صَالِحًا بَعِيدًا مِنَ الْعَرَامَةِ[5]، وَالْعَارِمُ: الشِّرِّيرُ الْمُفْسِدُ.

غُنْدَرٌ[6]، لَقَبٌ لِمُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ الْبَصْرِيِّ الرَّاوِي عَنْ شُعْبَةَ، وَلِمُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ الرَّازِيِّ، رَوَى عَنْ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ، وَلِمُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ الْبَغْدَادِيِّ الْحَافِظِ الْجَوَّالِ، شَيْخِ الْحَافِظِ أَبِي نُعَيْمٍ الأَصْبَهَانِيِّ وَغَيْرِهِ[7]، وَلِمُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ دُرَّانَ[8] الْبَغْدَادِيِّ، رَوَى عَنْ أَبِي خَلِيفَةَ الْجُمَحِيِّ وَلِغَيْرِهِمْ.

٤٠ أ غُنْجَارٌ[9]، لَقَبٌ لِعِيسَى بْنِ مُوسَى التَّمِيمِيِّ أَبِي مُحَمَّدٍ[10] الْبُخَارِيِّ؛ وَذَلِكَ

---

(١) أَوْرَدَ هذا القولَ السَّمْعانيُّ في الأنساب ٨/ ٣٩٥.

(٢) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٤٥.

(٣) انظر: الجامع لأخلاق الرَّاوي ٢/ ٧٥ عقيب (١١٢٥)، والأنساب ٤/ ٨٨، والإكمال ٦/ ٢٠.

(٤) بضم الدال المهملة، والواو بين السينين المهملتين، أولاهما مفتوحة. الأنساب ٣/ ٢٥٨.

(٥) هي الفساد كما قاله النَّوويُّ، أو الشراسة كما قاله المحبُّ الطبريُّ، وهي النفور وسوء الخلق، ويجوز أن تكون مما ذكره ابن سيده إذ قال: «عَرَمَ يَعْرُمُ عَرَامَةً وعُرَامَةً اشتدَّ، وعند القزّاز: بَلَغَ مَنزلةً» المقنع ٢/ ٥٨٤، وانظر: التقريب (١٧٨)، واللسان ١٢/ ٣٩٥ ومحاسن الاصطلاح: ٢٩٧، ومتن اللغة ٤/ ٨٥. وقال ابن الجارود في المنتقى (١٩٨): «حدّثنا محمَّدُ بن يحيى، قال: حدّثنا أبو النُّعمانِ محمَّدُ بنُ الفضل السدوسيُّ، ولقبه عَارِمٌ، وكان بعيدًا عن العَرامة ثِقةً صَدوقًا مُسلِمًا ...».

(٦) بضم الغين المعجمة، وسكون النون، وفتح الدال المهملة، انظر: الأنساب ٤/ ٢٨٧، ونزهة الألباب ٢/ ٥٧، ومحاسن الاصطلاح: ٢٩٧، وتاج العروس ١٣/ ٢٦٩.

(٧) ذكر الحافظ ابن حجر في نزهة الألباب ٢/ ٥٨-٥٩ أَحَدَ عَشَرَ راويًا لقب بغُنْدَرٍ.

(٨) في (ع): «دزان» وهو تصحيف.

(٩) بضم الغين وسكون النون وفي آخرها الراء. انظر: الأنساب ٤/ ٢٨٤، ونزهة الألباب ٢/ ٥٦، وتاج العروس ١٣/ ٢٦٧.

(١٠) كذا في الأصل، وفي (ش) و(ف) و(ع) والمعرفة: «أبي أحمد».

لِحُمْرَةِ وَجْنَتَيْهِ[1]، رَوَى عَنْ مَالِكٍ والثَّوْرِيِّ وَغَيْرِهِمَا.

غُنْجَارٌ آخَرُ مُتَأَخِّرٌ، وَهُوَ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ البُخَارِيُّ الحَافِظُ، صَاحِبُ **(تَارِيخِ بُخَارَى)**، تُوُفِّيَ سَنَةَ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ وَأَرْبَعِمائَةٍ.

صَاعِقَةُ، لُقِّبَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ شَيْخُ البُخَارِيِّ؛ لِقُوَّةِ حِفْظِهِ وَحُسْنِ مُذَاكَرَتِهِ.

شَبَابٌ[2]، هُوَ خَلِيفَةُ بْنُ خَيَّاطٍ المُؤَرِّخُ.

زُنَيْجٌ[3]، مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو الرَّازِيُّ شَيْخُ مُسْلِمٍ.

رُسْتَهْ[4]، عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُمَرَ.

سُنَيْدٌ[5]، هُوَ الحُسَيْنُ بْنُ دَاوُدَ المُفَسِّرُ.

بُنْدَارٌ[6]، مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ شَيْخُ الجَمَاعَةِ؛ لأَنَّهُ كَانَ بُنْدَارَ الحَدِيثِ[7].

---

(١) الأنساب ٤/ ٢٨٤، ومعرفة علوم الحديث: ٢١٣.

(٢) بفتح الشين وتخفيف المعجمة كسحاب. انظر: الإكمال ٥/ ١٥، ونزهة الألباب ١/ ٣٩٣، والتاج ٣/ ٩٨.

(٣) كزُبير بضم الزاي، وفتح النون مُصغرًا. تاج العروس ٦/ ١٩.

(٤) قالَ البلقيني في محاسن الاصطلاح: ٢٩٨: «رُسْتَهْ بلسانهم: النباتُ من القمح وغيره في ابتدائه، وَهوَ بضم الراء، وإسكان المهملة، وفتح التاء المثناة من فوق، وآخرها هاء ساكنة».

(٥) بنون ثُمَّ دال مصغرًا. التقريب (٢٦٤٦).

(٦) بضم الباء الموحدة، وسكون النون، وفتح الدال المهملة، وفي آخرها الراء، هذه النسبة إلى مَن يكون مُكثرًا من شيء، يشتري منه من هو أسفل منه، أو أخفُّ حالًا وأقلُّ مالًا منه، ثُمَّ يبيع ما يشتري منه غيره.
الأنساب ١/ ٤٢١، وانظر: الإكمال ١/ ٣٥٦، وقال في التاج ١٠/ ٢٥١: «وبُنْدَارٌ معناه الحافظ»، ومثله في السير ١٢/ ١٤٤.

(٧) انظر: تهذيب الكمال ٦/ ٢٤٧ (٥٦٧٥).

قَيْصَرُ، لَقَبُ أَبِي النَّضْرِ هَاشِمِ بْنِ القَاسِمِ شَيْخِ الإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ.

الأَخْفَشُ، لَقَبٌ لِجَمَاعَةٍ مِنْهُمْ أَحْمَدُ بْنُ عِمْرَانَ البَصْرِيُّ النَّحْوِيُّ، رَوَى[١] عَنْ زَيْدِ بْنِ حُبَابٍ وَلَهُ (**غَرِيبُ المُوَطَّأ**). قَالَ ابْنُ الصَّلاحِ[٢]: وَفِي النَّحْوِيِّينَ أَخَافِشُ ثَلاثَةٌ مَشْهُورُونَ: أَكْبَرُهُمْ أَبُو الخَطَّابِ عَبْدُ الحَمِيدِ بْنُ عَبْدِ المَجِيدِ، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ سِيبَوَيْهِ فِي **كِتَابِهِ** المَشْهُورِ. والثَّانِي: أَبُو الحَسَنِ سَعِيدُ بْنُ مَسْعَدَةَ رَاوِي **كِتَابِ سِيبَوَيْهِ** عَنْهُ. والثَّالِثُ: أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ تِلْمِيذُ أَبَوَيِ العبَّاسِ: أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى ثَعْلَبٍ، ومُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ المُبَرِّدِ[٣].

مُرَبَّعٌ[٤]، لَقَبٌ لِمُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الحَافِظِ البَغْدَادِيِّ.

جَزَرَةُ[٥]، صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ الحَافِظُ البَغْدَادِيُّ.

كِيلَجَةُ[٦]، مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الحَافِظُ البَغْدَادِيُّ أَيْضًا.

مَاغَمَّهُ[٧]، عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ البَغْدَادِيُّ الحَافِظُ، وَيُقَالُ: عَلَّانُ مَاغَمَّهُ، فَيَجْمَعُ لَهُ بَيْنَ لَقَبَيْنِ.

---

(١) في (ع): «وروى».

(٢) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٤٨.

(٣) بضم الميم، وفتح الباء الموحدة، والراء المشددة، وبعدها دال مهملة، وفيات الأعيان ٤/ ٣٢١.

(٤) بضم الميم، وفتح الراء، وتشديد الباء الموحدة المفتوحة: كمعظم. انظر: الإكمال ٧/ ١٨١، والتبصير ٤/ ١٢٧٢، وتاج العروس ٢١/ ٥٢.

(٥) بفتح الجيم والزاي والراء، وفي الإرشاد للنووي ٢/ ٦٩٣: «بفتح الجيم وكسرها»، انظر: الإكمال ٧/ ٤٦١، والمقنع ٢/ ٥٨٩، والمنهل الروي: ١٢٠، والتاج ١٠/ ٤١٦.

(٦) بكسر الكاف وفتح اللام، وضبطت الكاف بالفتح أيضًا. انظر: الإرشاد للنووي ٢/ ٦٩٤، واللسان ٢/ ١٦٢، والمنهل الروي: ١٢٠، وتاج العروس ٦/ ١٧٥.

(٧) قال ابن الصلاح في المعرفة: ٤٤٩: «بلفظ النفي لفعل الغم».

عُبَيْدٌ العِجْلُ[1]، لَقَبُ أَبِي عَبْدِ اللهِ الحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَاتِمِ البَغْدَادِيِّ الحَافِظِ أَيْضًا. قَالَ ابْنُ الصَّلاحِ[2]: وَهَؤُلاءِ الخَمْسَةُ البَغْدَادِيُّونَ الحُفَّاظُ كُلُّهمْ مِنْ تَلامِذَةِ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، وَهُوَ الَّذِي لَقَّبَهُمْ بذَلِكَ[3].

سَجَّادَةُ، الحَسَنُ بْنُ حَمَّادٍ مِنْ أَصْحَابِ وَكِيعٍ، وَالحُسَيْنُ بْنُ أَحْمَدَ شَيْخُ ٤٠ ب
ابْنِ عَدِيٍّ.

عَبْدَانُ، لَقَبُ جَمَاعةٍ، مِنْهُمْ[4] عَبْدُ اللهِ بْنُ عُثْمَانَ شَيْخُ البُخَارِيِّ، فَهُؤَلاءِ مِمَّنْ ذَكَرَهُ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو، وَاسْتِقْصَاءُ ذَلِكَ يَطُولُ جِدًّا، وَاللهُ أَعْلَمُ.

---

(١) بتنوين عُبيد، وبضم العجل صفة له. انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٣٥٧ و٤٤٩.

(٢) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٤٩.

(٣) انظر: معرفة علوم الحديث: ٢١٢، وتاريخ بغداد ١/ ٣٨٨.

(٤) في (ش) و(ف) و(ع): «فمنهم».

النوع الثالث والخمسون

معرفة المؤتلف والمختلف في الأسماء والأنساب وما أشبه[1] ذلك[2]

وَمِنْهُمْ مَا تَتَّفِقُ فِي الْخَطِّ صُورَتُهُ، وَتَفْتَرِقُ فِي اللَّفْظِ صِيغَتُهُ.

قَالَ ابْنُ الصَّلاحِ[3]: وَهُوَ فَنٌّ جَلِيلٌ، مَنْ لَمْ يَعْرِفْهُ مِنَ المُحَدِّثِينَ كَثُرَ عِثَارُهُ، وَلَمْ يَعْدَمْ مُخَجِّلًا، وَقَدْ صُنِّفَ فِيهِ كُتُبٌ مُفِيدَةٌ، مِنْ أَكْمَلِهَا **(الإِكْمَالُ)** لابْنِ مَاكُولا عَلَى إِعْوَازٍ فِيهِ.

قُلْتُ: وَقَدِ اسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ الحَافِظُ ابْنُ نُقْطَةَ[4] كِتَابًا قَرِيبًا مِنَ **(الإِكْمَالِ)**، فِيهِ فَوَائِدُ كَثِيرَةٌ[5]. وَلِلْحَافِظِ أَبِي عَبْدِ اللهِ البُخَارِيِّ مِنَ المَشَايِخِ المُتَأَخِّرِينَ كِتَابٌ مُفِيدٌ أَيْضًا فِي هَذَا البَابِ. وَمِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ: «سَلَّامٌ وسَلَامٌ»، «عُمَارَةُ[6]، عِمَارَةٌ»، «حِزَامٌ،

---

(١) في (ع): «معرفة المؤتلف والمختلف وما أَشْبَهَ ذَلِكَ في الأسماء والأنساب».

(٢) انظر في ذلك:
الإرشاد ٢/ ٦٩٦-٧٢٩، والتقريب مع التدريب ٢/ ٢٩٧، والاقتراح: ٣١٣-٣١٤، والمنهل الروي: ١٢١-١٢٧، والموقظة: ٩٢، والشذا الفياح ٢/ ٦١٧-٦٦١، والمقنع ٢/ ٥٩٢-٦١٣، ونزهة النظر: ١٧٦، وطبعة عتر: ٦٨، وفتح المغيث ٣/ ٢١١-٢٤٤، وتوضيح الأفكار ٢/ ٤٨٧-٤٨٨، وظفر الأماني: ٩٨-١٠٢.

(٣) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٥٠.

(٤) في (ش) و(ف) و(ع): «الحافظ عبد الغني بن نقطة».

(٥) انظر: محاسن الاصطلاح: ٣٠٠.

(٦) في (ع): «وعمارة».

حَرَامٌ»، «عَبَّاسٌ، عَيَّاشٌ»، «غَنَّامٌ، عَثَّامٌ»، «بَشَّارٌ، يَسَارٌ»، «بِشْرٌ، بُسْرٌ»، «بَشِيرٌ، يُسَيْرٌ، نُسَيْرٌ»، «حَارِثَةُ، جَارِيَةُ»، «جَرِيرٌ، حَرِيزٌ»، «حِبَّانُ، حَيَّانُ»، «رِيَاحٌ، رَبَاحٌ»، «سُرَيْجٌ، شُرَيْحٌ»، «عَبَّادٌ، عُبَادٌ» ونَحْوُ ذَلِكَ.

وَكَمَا يُقَالُ: «العَنْسِيُّ وَالعَيْشِيُّ وَالعَبْسِيُّ»، «الحَمَّالُ وَالجَمَّالُ»، «الخَيَّاطُ وَالحَنَّاطُ وَالخَبَّاطُ»، «البَزَّارُ والبَزَّازُ»، «الأُبُلِّيُّ وَالأَيْلِيُّ»، «البَصْرِيُّ وَالنَّصْرِيُّ»، «الثَّوْرِيُّ وَالتَّوَّزِيُّ»، «الجُرَيْرِيُّ وَالجَرِيرِيُّ والحَرِيرِيُّ»، «السُّلَمِيُّ وَالسَّلَمِيُّ»، «الهَمْدَانِيُّ والهَمَذَانِيُّ»، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وَهُوَ كَثِيرٌ، وَهَذَا إِنَّمَا يَنْضَبِطُ[1] بِالحِفْظِ مُحَرَّرًا فِي مَوَاضِعِهِ، وَاللهُ تَعَالَى المُعِينُ المُيَسِّرُ، وَبِهِ[2] المُسْتَعَانُ.

(١) في (ش) و(ف) و(ع): «يُضْبَطُ».

(٢) في (ش) و(ف) و(ع): «بِهِ» بدون واو.

النوع الرابع والخمسون

معرفة المتفق والمفترق[1] من الأسماء والأنساب

٤١ أ

وَقَدْ صَنَّفَ فِيهِ الْخَطِيبُ كِتَابًا حَافِلًا.

وَقَدْ ذَكَرَهُ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو أَقْسَامًا[2]:

أَحَدُهَا: أَنْ يَتَّفِقَ اثْنَانِ أَوْ أَكْثَرُ فِي الاسْمِ، وَاسْمِ الأَبِ، مِثَالُهُ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ[3] سِتَّةٌ:

أَحَدُهُمْ: النَّحْوِيُّ الْبَصْرِيُّ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ وَضَعَ عِلْمَ الْعَرُوضِ، قَالُوا: وَلَمْ يُسَمَّ أَحَدٌ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِأَحْمَدَ قَبْلَ أَبِي الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ، إِلَّا أَبَا السَّفَرِ سَعِيدَ بْنَ أَحْمَدَ، فِي قَوْلِ ابْنِ مَعِينٍ، وَقَالَ غَيْرُهُ: سَعِيدُ بْنُ يُحْمِدَ[4]، فَاللَّهُ أَعْلَمُ.

---

(١) انظر في ذلك:
الإرشاد ٢/ ٧٣٠-٧٤٣، والتقريب مع التدريب ٢/٣١٦،والاقتراح: ٣١٤-٣١٥، والمنهل الروي ١٢٧-١٢٩، والشذا الفياح ٢/ ٦٦٢-٦٨٢، والمقنع ٢/ ٦١٤-٦٢١، ونزهة النظر: ١٧٥-١٧٦، وطبعة عتر: ٦٨، وفتح المغيث ٣/ ٢٤٥-٢٥٨، وتوضيح الأفكار ٢/ ٤٨٨-٤٩٣، وظفر الأماني: ٨٩-٩٨.

(٢) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٦٣-٤٦٦. (٣) انظر: التقييد: ٤٠٦.

(٤) قال ابن الملقن في المقنع ٢/ ٦١٥: «يعترض بـ أحمد بن حفص بن المغيرة الصحابي على أحدِ الأقوال في اسمه، وأمَّا أَجْمَدُ بن عُجَيَّانَ الصّحابيُّ فهو بالجيم، ومنِ ادَّعى أنه =

الثَّـانِـي: أَبُو بِشْرٍ الْمُزَنِيُّ، بَصْرِيٌّ أَيْضًا، رَوَى عَنِ الْمُسْتَنِيرِ بْنِ أَخْضَرَ عَنْ مُعَاوِيَةَ، وَعَنْهُ عَبَّاسٌ الْعَنْبَرِيُّ وَجَمَاعَةٌ.

وَالثَّالِثُ[1]: أَصْبَهَانِيٌّ، رَوَى[2] عَنْ رَوْحِ بْنِ عُبَادَةَ وَغَيْرِهِ.

الرَّابِعُ[3]: أَبُو سَعِيدٍ السِّجْزِيُّ، الْقَاضِي الْفَقِيهُ الْحَنَفِيُّ الْمَشْهُورُ بِخُرَاسَانَ رَوَى عَنِ ابْنِ خُزَيْمَةَ وَطَبَقَتِهِ.

الْخَامِسُ: أَبُو سَعِيدٍ البُسْتِيُّ الْقَاضِي، حَدَّثَ عَنِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَرَوَى عَنْهُ الْبَيْهَقِيُّ.

السَّادِسُ: أَبُو سَعِيدٍ الْبُسْتِيُّ أَيْضًا، شَافِعِيٌّ، أَخَذَ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ الإِسْفَرَايِينِيِّ، وَدَخَلَ بِلادَ الأَنْدَلُسِ.

الْقِسْمُ الثَّانِي: أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ حَمْدَانَ أَرْبَعَةٌ: القَطِيعِيُّ[4]، والبَصْرِيُّ والدِّينَوَرِيُّ والطَّرَسُوسِيُّ. مُحَمَّدُ بْنُ يَعقُوبَ بْنِ يُوسُفَ، اثْنَانِ مِنْ نَيسَابُورَ شَافِعِيَّانِ[5]: أَبُو العَبَّاسِ الأَصَمُّ، وَأَبُو عَبْدِ اللهِ بْنُ الأَخْرَمِ.

الثَّالِثُ: أَبُو عِمْرَانَ الجَوْنِيُّ اثْنَانِ: عَبْدُ المَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ تَابِعِيٌّ، وَمُوسَى بْنُ

= بالحاء فقد صَحَّفَه». وانظر: محاسن الاصطلاح: ٣١٣-٣١٤، والإصابة ١/ ٢٢ و٤/ ١٣٩.

(١) قال العراقي في شرح التبصرة ٢/ ٢٦١: «وقد أسقطتُ من الستَّةِ الذين ذكرَهم ابنُ الصَّلاحِ واحدًا، وَهُوَ الخليل بن أحمد، أَصْبهانيٌّ، يَرْوِي عن رَوْحِ بن عُبَادة؛ لأَنَّهُ وَهَم فِيهِ، وإنما هُو الخليلُ بن محمَّدٍ، ووَهَمَ فِيهِ قبله ابنُ الجوزيِّ، وأبو الفضل الهَرَوِيُّ، فإنه عَدَّهُ فيمَن اسمه الخليل بن أَحْمَدَ، وَهُوَ في تاريخ أصبهانَ لأبي نُعَيْم عَلَى الصّواب: الخليل بن محمَّدٍ أبو العباس العِجْلِيُّ». وانظر: تاريخ أصبهان ١/ ٣٠٧-٣٠٨.

(٢) لَم ترد في الأصل، وأثبتها من (ش) و(ف) و(ع).

(٣) في (ش) و(ف) و(ع): «والرابع».

(٤) بفتح القاف وكسر الطاء المهملة وسكون الياء. انظر: الأنساب ٤/ ٥٠٧.

(٥) لَم ترد في (ش) و(ف).

سَهْلٍ يَرْوِي عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ. أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ ثَلاثَةٌ: القَارِئُ المَشْهُورُ، والسُّلَمِيُّ البَاجَدَّائِيُّ[1] صَاحِبُ (**غَرِيبِ الحَدِيثِ**)[2]، تُوُفِّيَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمائَتَيْنِ، وآخَرُ حِمْصِيٌّ مَجْهُولٌ.

الرَّابِعُ: صَالِحُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ أَرْبَعَةٌ[3].

الخَامِسُ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الأَنْصَارِيُّ[4] اثْنَانِ: أَحَدُهُمَا المَشْهُورُ صَاحِبُ الجُزْءِ، وَهُوَ شَيْخُ البُخَارِيِّ، والآخَرُ ضَعِيفٌ يُكْنَى بِأَبِي سَلَمَةَ، وَهَذَا ٤١ ب
بَابٌ وَاسِعٌ كَبِيرٌ كَثِيرُ الشُّعَبِ، يَتَحَرَّرُ بِالعَمَلِ وَالكَشْفِ عَنِ الشَّيْءِ فِي أَوْقَاتِهِ.

---

(١) «بفتح الباء الموحدة والجيم وبينهما الألف والدال المشددة المهملة، هذه النسبة إلى بَاجَدَّا، وهي قرية في نواحي بغداد». انظر: الأنساب ١/ ٢٥٥، ومعجم البلدان ١/ ٣١٣.

(٢) انظر تعليقنا على معرفة أنواع علم الحديث: ٤٦٥ هامش (٤).

(٣) قال العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ٢/ ٢٦٧: «ولم يذكر الخطيب في كتابه إلا الثلاثة الأَوَّلِينَ». انظر: المتفق والمفترق (١٩/أ-٢٠/أ ب).

(٤) انظر: التقييد والإيضاح: ٤٠٦.

النوع الخامس والخمسون

نوعٌ يتركبُ من النوعين قبلهُ[1]

وَلِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ فِيهِ كِتَابُهُ الَّذِي وَسَمَهُ (بِتَلْخِيصِ الْمُتَشَابِهِ فِي الرَّسْمِ)[2]، مِثَالُهُ: مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ - بِفَتْحِ الْعَيْنِ -[3] جَمَاعَةٌ، ومُوسَى[4] بْنُ عُلَيٍّ -بِضَمِّهَا-[5]، مِصْرِيٌّ يَرْوِي عَنِ التَّابِعِينَ. ومنه المُخَرِّمِيُّ والمَخْرَمِيُّ. وَمِنْهُ ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ الحِمْصِيُّ وثَوْرُ بْنُ زَيْدٍ الدِّيلِيُّ الحِجَازِيُّ. وَأَبُو عَمْرٍو[6] الشَّيْبَانِيُّ النَّحْوِيُّ إِسْحَاقُ بْنُ مِرَارٍ، ويَحْيَى بْنُ أَبِي عَمْرٍو السَّيْبَانِيُّ، عَمْرُو بْنُ زُرَارَةَ النَّيْسَابُورِيُّ شَيْخُ مُسْلِمٍ[7] وَعُمَرُ[8] ابْنُ زُرَارَةَ الحَدَثِيُّ[9] يَرْوِي عَنْهُ أَبُو القَاسِمِ البَغَوِيُّ.

---

(١) انظر في ذلك:
الإرشاد ٢/ ٧٤٩-٧٥٠، والتقريب مع التدريب ٢/ ٣٢٩، والمنهل الروي: ١٣٠، والشذا الفياح ٢/ ٦٩٣-٦٩٤، والمقنع ٢/ ٦٢٥، ونزهة النظر: ١٨٠-١٨٤، وطبعة عتر: ٧٠، وفتح المغيث ٣/ ٢٦٤-٢٦٥، وتوضيح الأفكار ٢/ ٤٩٥.

(٢) طبع بمجلدين في دمشق عن دار طلاس، بتحقيق سكينة الشهابي ١٩٨٥م.

(٣) انظر: التقييد: ٤١٧.

(٤) في (ش) و(ف): «موسى» بدون واو.

(٥) انظر: تلخيص المتشابه ١/ ٥٤.

(٦) في (ش) و(ف): «عمر».

(٧) انظر: التقييد والإيضاح: ٤٢١، والمقنع ٢/ ٦٢٣.

(٨) في (ش) و(ف): «عمرو».

(٩) بفتح الحاء والدال المهملتين ثم ثاء، نسبة إلى الحدث وهي قلعة حصينة. انظر: مراصد الاطلاع ١/ ٣٨٥.

النوع السادس والخمسون

في صنف آخر مما تقدم

ومضمونه في المتشابهين في الاسم واسم الأب أو النسبة، مع المفارقة في المقارنة، هذا متقدم وهذا متأخر[(١)]

مِثَالُهُ:

يَزِيدُ بْنُ الأَسْوَدِ خُزَاعِيٌّ صَحَابِيٌّ، وَيَزِيدُ بْنُ الأَسْوَدِ الْجُرْشِيُّ، أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ وَسَكَنَ الشَّامَ، وَهُوَ الَّذِي اسْتَسْقَى بِهِ مُعَاوِيَةُ[(٢)].

وَأَمَّا الأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ، فَذَاكَ تَابِعِيٌّ مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ مَسْعُودٍ.

الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ الدِّمَشْقِيُّ، تِلْمِيذُ الأَوْزَاعِيِّ، وَشَيْخُ الإِمَامِ أَحْمَدَ، وَلَهُمْ آخَرُ بَصْرِيٌّ تَابِعِيٌّ.

فَأَمَّا مُسْلِمُ بْنُ[(٣)] الْوَلِيدِ بنِ رَبَاحٍ فَذَاكَ مَدَنِيٌّ، يَرْوِي عَنْهُ الدَّرَاوَرْدِيُّ وَغَيْرُهُ،

---

(١) انظر في ذلك:

الإرشاد ٢/ ٧٤٩، والتقريب مع التدريب ٢/ ٣٣٤، والمنهل الروي: ١٣٠، والشذا الفياح ٢/ ٦٩٣، والمقنع ٢/ ٦٢٥، ونزهة النظر: ٧٠، وطبعة عتر: ١٨٠، وفتح المغيث ٣/ ٢٦٤، وتوضيح الأفكار ٢/ ٤٩٥.

(٢) أسند هذه القصة ابن عساكر في تاريخ دمشق ٦٥/ ١١٢.

(٣) «بن» لم ترد في (ش) و(ف).

وَقَدْ وَهَمَ الْبُخَارِيُّ فِي تَسْمِيَتِهِ لَهُ فِي **تَارِيخِهِ**[1] بِالْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ[2]، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قُلْتُ: وَقَدِ اعْتَنَى شَيْخُنَا الحَافِظُ المِزِّيُّ فِي **تَهْذِيبِهِ** بِبَيَانِ ذَلِكَ، وَمَيَّزَ بَيْنَ المُتَقَدِّمِ والمُتَأَخِّرِ بَيَانًا حَسَنًا، وَقَدْ زِدْتُ عَلَيْهِ أَشْيَاءَ فِي كِتَابِي **(التَّكْمِيلِ)**، وَلِلَّهِ الحَمْدُ.

---

(١) تاريخه ٨/ ٣٥٣ الترجمة (٢٥٣٤).

(٢) وممن أخذ عليه أبو زرعة وأبوحاتم الرازيان، كما روى عبد الرحمن بن أبي حاتم في كتابه «بيان خطأ البخاريِّ في تاريخه» عن أبي زرعة، فقال في كتابه: ١٣٠ بعد أن ساق قول البخاريِّ مُعقِّبًا عليه: «الوليد بن مسلم بن أبي رباح مولى آل أبي ذباب، وإنما هو مسلم بن الوليد بن رباح. سمعتُ أبي يقول كما قال».
وقال أيضًا في كتابه الجرح والتعديل ٨/ ١٩٧ الترجمة (٨٦٤) بعد أن ترجم لمسلم بن الوليد: «وكان البخاريُّ أَخْرَجَ هذا الاسمَ في باب الوليدِ بن مسلمِ بن أبى رباحٍ فقال أبو زُرْعَةَ: إنما هو مسلمُ بن الوليد، وكذا قال أبي». انتهى.

النوع السابع والخمسون

معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم[(١)]

وَهُمْ أَقْسَامٌ:

٤٢ أ أَحَدُهَا: الْمَنْسُوبُونَ إِلَى أُمَّهَاتِهِمْ؛ كَمُعَاذٍ وَمُعَوِّذٍ، ابْنَيْ عَفْرَاءَ، وَهُمَا اللَّذَانِ أَثْبَتَا أَبَا جَهْلٍ يَوْمَ بَدْرٍ، وَأُمُّهُمْ هَذِهِ عَفْرَاءُ بِنْتُ عُبَيْدٍ، وَأَبُوهُمُ الْحَارِثُ بْنُ رِفَاعَةَ الأَنْصَارِيُّ، وَلَهُمَا[(٢)] آخَرُ شَقِيقٌ لَهُمَا وَهُوَ عَوْذٌ، وَيُقَالُ: عَوْنٌ، وَقِيلَ: عَوْفٌ[(٣)]. وَاللَّهُ[(٤)] أَعْلَمُ.

بِلالُ ابْنُ حَمَامَةَ الْمُؤَذِّنُ، أَبُوهُ رَبَاحٌ.

ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ الأَعْمَى[(٥)] الْمُؤَذِّنُ أَيْضًا، وَقَدْ كَانَ يَؤُمُّ أَحْيَانًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي[(٦)] غَيْبَتِهِ، قِيلَ: اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَائِدَةَ. وَقِيلَ: عَمْرُو بْنُ قَيْسٍ. وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ[(٧)].

---

(١) انظر في ذلك:
الإرشاد ٢/ ٧٥١-٧٥٧، والتقريب مع التدريب ٢/ ٣٣٦، والمنهل الروي: ١٣٠، والشذا الفياح ٢/ ٦٩٥-٦٩٩، والمقنع ٢/ ٦٢٦-٦٢٩، وشرح التبصرة ٣/ ٢١٩-٢٢٤، ونزهة النظر: ١٩٥، وطبعة عتر: ٧٦، وفتح المغيث ٣/ ٢٦٦-٢٦٩، وتوضيح الأفكار ٢/ ٤٩٥، وظفر الأماني: ١١٢-١١٣.

(٢) في (ش) و(ف) و(ع): «لَهُم».

(٣) الاستيعاب ٣/ ١٣١.

(٤) في (ش) و(ف) و(ع): «فالله».

(٥) انظر: التقييد: ٤٣٠.

(٦) لَم ترد في الأصل، واستدركته من (ش) و(ف) و(ع).

(٧) انظر: الإصابة ٣/ ١٩٨(٤٦٧٦) ط. دار الفكر.

عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ اللُّتْبِيَّةِ[١]، وَيُقَالُ: ابْنُ[٢] الأُتْبِيَّةِ صَحَابِيٌّ.

سُهَيْلُ ابْنُ بَيْضَاءَ وَأَخَوَاهُ مِنْهَا سَهْلٌ وَصَفْوَانُ، وَاسْمُ بَيْضَاءَ: دَعْدٌ، وَاسْمُ أَبِيهِمْ: وَهْبٌ.

شُرَحْبِيلُ ابْنُ حَسَنَةَ أَحَدُ أُمَرَاءِ الصَّحَابَةِ عَلَى الشَّامِ، هِيَ أُمُّهُ، وَأَبُوهُ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ[٣] الْمُطَاعِ الْكِنْدِيُّ.

عَبْدُ اللهِ ابْنُ بُحَيْنَةَ وَهِيَ أُمُّهُ، وَأَبُوهُ[٤] مَالِكُ بْنُ الْقِشْبِ[٥] الأَسَدِيُّ.

سَعْدُ ابنُ حَبْتَةَ وَهِيَ أُمُّهُ، وَأَبُوهُ بُجَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ.

وَمِنَ التَّابِعِينَ فَمَنْ بَعدَهُمْ:

مُحَمَّدُ ابْنُ الحَنَفِيَّةِ، وَاسْمُهَا خَوْلَةُ، وَأَبُوهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ.

إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عُلَيَّةَ هِيَ أُمُّهُ، وَأَبُوهُ إِبْرَاهِيمُ، وَهُوَ أَحَدُ أَئِمَّةِ الحَدِيثِ وَالفِقْهِ وَمِنْ كِبَارِ الصَّالِحِينَ.

قُلْتُ: فَأَمَّا ابْنُ عُلَيَّةَ الَّذِي يَعْزُو إِلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ الفُقَهَاءِ فَهُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ[٦] هَذَا وَقَدْ كَانَ مُبْتَدِعًا يَقُولُ بِخَلْقِ القُرْآنِ[٧].

---

(١) هو عبد الله ابن اللتبية الأزدي الذي استعمله النَّبيُّ ﷺ على الصدقة. انظر تجريد أسماء الصَّحابة ١/ ٣٣٢ (٣٥١١)، والثقات ٣/ ٢٣٨.

(٢) «ابن» لَم ترد في (ش) و(ف).

(٣) بعد هذا في الأصل: «أبي».

(٤) في الأصل: «وأبو»، وما أثبته من (ش) و(ف) و(ع).

(٥) بكسر القاف وسكون المعجمة بعدها موحدة. التقريب (٣٥٦٧).

(٦) في (ش) و(ف): «إسماعيل بن إبراهيم».

(٧) انظر: ميزان الاعتدال ١/ ٢٠ (٤٢).

ابْنُ هَرَاسَةَ: هُوَ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَرَاسَةَ، قَالَ الحَافِظُ عَبْدُ الغَنِيِّ بْنُ سَعِيدٍ المِصْرِيُّ: هِيَ أُمُّهُ، وَاسْمُ أَبِيهِ سَلَمَةُ.

وَمِنْ هَؤُلاءِ مَنْ قَدْ يُنْسَبُ إِلَى جَدَّتِهِ كَيَعْلَى ابْنِ مُنْيَةَ، قَالَ الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ: هِيَ أُمُّ أَبِيهِ أُمَيَّةَ(١).

وبَشِيرُ ابْنُ الخَصَاصِيَّةِ، اسْمُ أَبِيهِ مَعْبَدٌ، وَالخَصَاصِيَّةُ أُمُّ جَدِّهِ الثَّالِثِ. قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو(٢): مِنْ(٣) أَحْدَثِ ذَلِكَ عَهْدًا شَيْخُنَا أَبُو أَحْمَدَ عَبْدُ الوَهَّابِ بْنُ عَلِيٍّ البَغْدَادِيُّ يُعْرَفُ بِابْنِ سُكَيْنَةَ وَهِيَ أُمُّ أَبِيهِ.

٤٢ ب **قُلْتُ**: وَكَذَلِكَ شَيْخُنَا العَلَّامَةُ أَبُو العَبَّاسِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ هِيَ أُمُّ أَحَدِ أَجْدَادِهِ الأَبْعَدِينَ وَهُوَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الحَلِيمِ بْنِ عَبْدِ السَّلامِ بْنِ أَبِي القَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ الحَرَّانِيُّ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يُنْسَبُ إِلَى جَدِّهِ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ وَهُوَ رَاكِبٌ عَلَى البَغْلَةِ يَرْكُضُهَا إِلَى نَحْوِ العَدُوِّ وَهُوَ يُنَوِّهُ بِاسْمِهِ يَقُولُ:

أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبْ ... أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبْ(٤)

وَهُوَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ المُطَّلِبِ، وَكَأَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الجَرَّاحِ، وَهُوَ عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ الجَرَّاحِ الفِهْرِيُّ أَحَدُ العَشَرَةِ، وَأَوَّلُ مَنْ لُقِّبَ بِأَمِيرِ الأُمَرَاءِ بِالشَّامِ، وَكَانَتْ وِلايَتُهُ بَعْدَ خَالِدِ بْنِ الوَلِيدِ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

---

(١) انظر: التقييد والإيضاح: ٤٢٤-٤٢٥. (٢) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٧٦.

(٣) في (ش) و(ف) و(ع): «ومن».

(٤) أخرجه البخاري ٤/ ٣٧ (٢٨٢٤) و٤/ ٣٩ (٢٨٦٤) و٤/ ٥٢ (٢٩٣٠) و٤/ ٨١ (٣٠٤٢) و٥/ ١٩٥(٤٣١٧)، ومسلم ٥/ ١٦٨ (٧٧٦) من حديث البراء بن عازب.
وانظر تمام تخريجه في تعليقي على شمائل النبي ﷺ للترمذي (٢٤٥).

مُجَمِّعُ[1] بْنُ جَارِيَةَ، وَهُوَ مُجَمِّعُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَارِيَةَ.

ابْنُ جُرَيْجٍ، هُوَ عَبْدُ المَلِكِ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ.

ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي ذِئْبٍ.

أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ هُوَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ الشَّيْبَانِيُّ أَحَدُ الأَئِمَّةِ.

أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ هُوَ عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ - إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُثْمَانَ - العَبْسِيُّ وَهُوَ صَاحِبُ **المُصَنَّفِ**، وَكَذَا أَخَوَاهُ عُثْمَانُ الحَافِظُ وَالقَاسِمُ.

أَبُو سَعِيدِ بْنُ يُونُسَ صَاحِبُ **(تَارِيخِ مِصْرَ)**، هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يُونُسَ ابْنِ عَبْدِ الأَعْلَى الصَّدَفِيُّ.

وَمِمَّن نُسِبَ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ: المِقْدَادُ بْنُ الأَسْوَدِ، هُوَ المِقْدَادُ بْنُ عَمْرِو بْنِ ثَعْلَبَةَ الكِنْدِيُّ البَهْرَانِيُّ، وَالأَسْوَدُ هُوَ ابْنُ عَبْدِ يَغُوثَ الزُّهْرِيُّ، وَكَانَ زَوْجَ أُمِّهِ وَهُوَ رَبِيبُهُ، فَتَبَنَّاهُ فَنُسِبَ إِلَيْهِ.

الحَسَنُ بْنُ دِينَارٍ، هوَ الحَسَنُ بنُ وَاصِلٍ، وَدِينَارٌ زَوْجُ أُمِّهِ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: الحَسَنُ بْنُ دِينَارِ بْنِ[2] وَاصِلٍ[3].

(١) قال ابن حجر: «بضم أوله وفتح الجيم وتشديد الميم المكسورة. التقريب (٦٤٨٧). وقال النووي: «بفتح الميم الثانية وكسرها». الإرشاد ٢/ ٧٥٥.

(٢) في الأصل: «وابن»، وما أثبته من (ش) و(ف) و(ع).

(٣) الجرح والتعديل ٣/ ١٢(٣٧).

النوع الثامن والخمسون

في النسب التي هي على خلاف ظاهرها[1]

وَذَلِكَ كَأَبِي مَسْعُودٍ عُقْبَةَ بْنِ عَمْرٍو الْبَدْرِيِّ[2] زَعَمَ الْبُخَارِيُّ أَنَّهُ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا[3]، وَخَالَفَهُ الْجُمْهُورُ[4]، فَقَالُوا: إِنَّمَا سَكَنَ بَدْرًا فَنُسِبَ إِلَيْهَا.

سُلَيْمَانُ بْنُ طَرْخَانَ التَّيْمِيُّ لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ، وَإِنَّمَا نَزَلَ فِيهِمْ، فَنُسِبَ إِلَيْهِمْ[5]، وَقَدْ كَانَ مِنْ مَوَالِي بَنِي مُرَّةَ.

---

(١) انظر في ذلك:
الإرشاد ٢/٧٥٨-٧٦١، والتقريب مع التدريب: ٢/ ٣٤٠، والمنهل الروي: ١٣١، والشذا الفياح ٢/ ٧٠٠-٧٠٢، والمقنع ٢/ ٦٣٠-٦٣١، ونزهة النظر: ١٩٦، وطبعة عتر: ٧٦، وفتح المغيث ٣/ ٢٧٠-٢٧٣، وتوضيح الأفكار ٢/٤٩٦-٤٩٧، وظفر الأماني: ١١٤.

(٢) البدري: بفتح الباء المنقوطة بواحدة وسكون الدال المهملة وفي آخرها الراء، هذه النسبة إلى بدر، وهي اسم بئر بين مكة والمدينة، كانت بها الوقعة المشهورة للنبي ﷺ. انظر: الأنساب ١/٢٠٦.

(٣) فَقد استدل بأحاديث أخرجها في صحيحه في بعضها التصريح بأنَّهُ شَهِدها، منها: حديث عروة بن الزبير عَن بشير بن أبي مسعود قالَ: أَخَّر المغيرة العصر، فدخل عليهِ أبو مسعود عقبة بن عمرو، جَدُّ زيد بن الحسن، وكان شَهِد بدرًا... أَخْرَجَه في صحيحه (٣٧٨٥)، وقد اختاره مسلمٌ. انظر: الكنى والأسماء ١/ ٧٧٨ (٣١٦٩).

(٤) منهم: الواقدي، وابن سعد، وابن معين، والسمعاني... وآخرون كثير. انظر: تاريخ دمشق ٤٣/ ١١٨ (٤٨٢٥)، وقال الذهبي في السير ٢/ ٤٩٤: «ولم يشهد بدرًا على الصحيح، وإنما نَزَلَ ماءً ببَدْرٍ، فشُهِرَ بذلك».

(٥) انظر: سير أعلام النبلاء ٦/ ١٩٥.

أَبُو خَالِدٍ الدَّالانِيُّ[١] بَطْنٌ مِنْ هَمْدَانَ، نَزَلَ فِيهِمْ أَيْضًا، وَإِنَّمَا كَانَ مِنْ مَوَالِي بَنِي أَسَدٍ.

٤٣ أ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ الْخُوزِيُّ[٢] إِنَّمَا نَزَلَ شِعْبَ الْخُوزِ بِمَكَّةَ.

عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ الْعَرْزَمِيُّ[٣]: وَهُمْ بَطْنٌ مِنْ فَزَارَةَ، نَزَلَ فِي جَبَّانَتِهِمْ[٤] بِالْكُوفَةِ.

مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ الْعَوَقِيُّ[٥]: بَطْنٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ، وَهُوَ بَاهِلِيٌّ، لَكِنَّهُ نَزَلَ عِنْدَهُمْ بِالْبَصْرَةِ.

أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ السُّلَمِيُّ: شَيْخُ مُسْلِمٍ، هُوَ أَزْدِيٌّ، وَلَكِنَّهُ نُسِبَ إِلَى قَبِيلَةِ أُمِّهِ[٦]، وَكَذَلِكَ حَفِيدُهُ أَبُو عَمْرٍو أَحْمَدُ[٧] بْنُ نُجَيْدٍ السُّلَمِيُّ، وَحَفِيدُ[٨] هَذَا

(١) بفتح الدال المشددة المهملة وفي آخرها النون هذه النسبة إلى بني دَالَانَ، وهي قبيلة من هَمْدَانَ. انظر: الأنساب ٢/ ٢١٤.

(٢) بضم الخاء وسكون الواو في آخرها زاي، هذه النسبة إلى موضعين: أحدهما خُوزِسْتان، والثاني نسبة إلى شعب الخُوزِ بمكة، ينسب إليه أبو إسماعيل إبراهيم بن يزيد الخوزي من أهل مكة مولى عمر بن عبد العزيز، نزل الشعب فنسب إليه. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب ١/ ٣١٧-٣١٨.

(٣) العرزمي: بفتح العين المهملة وسكون الراء وفتح الزاي المعجمة هذه النسبة إلى (عرزم)، وظني أنه بطن من فزارة وجبانة. انظر: الأنساب ٣/ ٣٣٣.

(٤) جَبَّانَةُ: بالفتح، ثمّ التشديد، والجبان في الأصل الصحراء، وأهل الكوفة يسمون المقبرة الجبانة. وبالكوفة محال تسمّى بها، فمنها جبَّانة كِندة ...وجبانة عَرْزَم..». مراصد الاطلاع ١/ ٣١٠.

(٥) العَوَقي: بفتح العين المهملة والواو بعدها قاف، هذه النسبة إلى عَوَقة وهو موضع بالبصرة، هكذا ذكره أبو حاتم بن حبان، والمشهور بهذه النسبة محمد بن سنان العوقي الباهلي من أهل البصرة. انظر: الأنساب ٣/ ٣٨١.

(٦) تهذيب الكمال ١/ ٩١، وقد ذكره السمعاني في الأنساب ٣/ ٣٠٢ ولم يبين ذلك.

(٧) في (ش) و(ف) و(ع): «إسماعيل».

(٨) في (ف): «حفيد» من غير واو.

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ الصُّوفِيُّ[(١)].

وَمِنْ ذَلِكَ مِقْسَمٌ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ لِلُزُومِهِ لَهُ، وَإِنَّمَا هُوَ مَوْلًى لِعَبْدِ اللهِ بنِ الحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ[(٢)].

وَخَالِدُ الحَذَّاءُ[(٣)]؛ إِنَّمَا قِيلَ لَهُ ذَلِكَ لِجُلُوسِهِ عِندَهُمْ[(٤)].

وَيَزِيدُ الفَقِيرُ[(٥)]؛ لأَنَّهُ كَانَ يَأْلَمُ مِنْ فَقَارِ ظَهْرِهِ.

---

(١) انظر: الأنساب ١/ ٤٤٧.

(٢) انظر: الطبقات لابن سعد ٥/ ٢٩٥، والتأريخ الكبير ٨/ ٣٣ (٢٠٥٧).

(٣) بفتح الحاء المهملة والذال المعجمة المشددة، هذه النسبة إلى حذو النعل وعمله.

(٤) وقيل: تَزوَّج امرأةً، فنزَلَ عليها في الحذاءَيْنِ، فقِيلَ له ذلك. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب ١/ ٢٣٨.

(٥) بفتح الفاء بعدها قاف. انظر: التقريب (٧٧٣٣).

النوع التاسع والخمسون

في معرفة المبهمات من أسماء الرجال والنساء[1]

وَقَدْ صَنَّفَ فِي ذَلِكَ الْحَافِظُ عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ سَعِيدٍ الْمِصْرِيُّ[2]، وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ[3]، وَغَيْرُهُمَا[4].

وَهَذَا إِنَّمَا يُسْتَفَادُ مِنْ رِوَايَةٍ أُخْرَى مِنْ طَرِيقٍ لِلْحَدِيثِ[5]، كَحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: الْحَجُّ كُلَّ عَامٍ؟[6]». الأَقْرَعُ[7] بْنُ حَابِسٍ كَمَا جَاءَ فِي

---

(١) انظر في ذلك:
الإرشاد ٢/ ٧٦٢-٧٦٨، والتقريب مع التدريب ٢/ ٣٤٢، والمنهل الروي: ١٣٦، والشذا الفياح ٢/ ٧٠٣-٧١٢، والمقنع ٢/ ٦٣٢-٦٤٣، وفتح المغيث ٣/ ٢٧٤-٢٧٨، وتوضيح الأفكار ٢/ ٤٩٧-٤٩٨.

(٢) اسم كتابه: الغوامض والمبهمات توجد منه نسخة خطية. انظر: الفهرس الشامل ٢/ ١١٣٥.

(٣) اسم كتابه: الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة وقد طبع.

(٤) منهم: ابن بشكوال، واسم كتابه: غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة، وقد طبع. قال العراقي في شرح التبصرة ٢/ ٢٨٨: «وهو أكبر كتاب»، وقال ابن الملقن في المقنع ٢/ ٦٣٢: «وأكثر من جمع فيه».

(٥) في (ش) و(ف) و(ع): «طرق الحديث».

(٦) الرّواية المبهمة أخرجها الطيالسيّ (٢٦٦٩)، وأحمد ١/ ٢٩٢ و٣٠١ و٣٢٣ و٣٢٥، والدارمي (١٧٩٦)، وابن الجارود (٤١٠)، والدارقطني ٢/ ٢٨١، والخطيب في الأسماء المبهمة: ١٣، وابن بشكوال في الغوامض ٢/ ٥٢٧.

(٧) من «ابن حابس» إلى «أخرى» لَمْ تردْ في (ع).

رِوَايَةٍ أُخْرَى[1]، وَحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ: «أَنَّهُمْ مَرُّوا بِحَيٍّ قَدْ لُدِغَ سَيِّدُهُمْ، فَرَقَاهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ»[2]. هُوَ أَبُو سَعِيدٍ نَفْسُهُ[3]، فِي أَشْبَاهٍ لِهَذَا كَثِيرَةٍ[4] يَطُولُ ذِكْرُهَا[5].

وَقَدِ اعْتَنَى ابْنُ الأَثِيرِ فِي أَوَاخِرِ كِتَابِهِ **(جَامِعِ الأُصُولِ)** بِتَحْرِيرِهَا، وَاخْتَصَرَ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ النَّوَاوِيُّ كِتَابَ الْخَطِيبِ فِي ذَلِكَ.

وَهُوَ فَنٌّ قَلِيلُ الْجَدْوَى بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَعْرِفَةِ الْحُكْمِ مِنَ الْحَدِيثِ، وَلَكِنَّهُ شَيْءٌ يَتَحَلَّى بِهِ كَثِيرٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَغَيْرِهِمْ.

وَأَهَمُّ مَا فِيهِ مَا رَفَعَ إِبهَامًا فِي إِسْنَادٍ، كَمَا إِذَا وَرَدَ فِي سَنَدٍ: عَنْ فُلانِ بْنِ فُلانٍ، أَوْ عَنْ أَبِيهِ، أَوْ عَمِّهِ، أَوْ أُمِّهِ. فَوَرَدَ تَسْمِيَةُ هَذَا الْمُبْهَمِ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى، فَإِذَا هُوَ ثِقَةٌ أَوْ ضَعِيفٌ أَوْ مِمَّنْ يُنْظَرُ فِي أَمْرِهِ فَهَذَا أَنْفَعُ مَا فِي هَذَا النَّوْعِ.

---

(١) هذه الرِّواية أخرجها أحمد ١/ ٢٥٥ و٢٩٠ و٣٥٢ و٣٧٠ و٣٧١، وعبد بن حميد (٦٧٧)، والدارمي (١٧٩٥)، وأبو داود (١٧٢١)، وابن ماجه (٢٨٨٦)، والنسائي ٥/ ١١١، والدارقطني ٢/ ٢٧٩ و٢٨٠، والحاكم ١/ ٤٤١، والبيهقي ٤/ ٣٢٦، والخطيب في الأسماء المبهمة: ١٣، وابن بشكوال ٢/ ٥٢٧-٥٢٨.

(٢) أخرجه البخاريُّ ٣/ ١٢١ (٢٢٧٦) و٦/ ٢٣١ (٥٠٠٧) و٧/ ١٧٠ (٥٧٣٦) و٧/ ١٧٣ (٥٧٤٩)، ومسلم ٧/ ١٩ (٢٢٠١) (٦٥) و٧/ ٢٠ (٢٢٠١) (٦٦)، وأبو داود (٣٤١٩)، وابن ماجه (٢١٥٦)، والترمذي (٢٠٦٣) و(٢٠٦٤)، والنسائي في الكبرى (٧٥٢٣).

(٣) انظر تعقب الحافظ العراقي في التقييد: ٤٢٧-٤٢٨ على ابن الصَّلاحِ.

(٤) في الأصل و(ع): «كثير»، والمثبت من باقي النسخ.

(٥) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٤٨٠-٤٨١.

النوع الموفي ستين

معرفة وفيات الرواة ومواليدهم ومقدار أعمارهم[1]

٤٣ ب

لِيُعْرَفَ مَنْ أَدْرَكَهُمْ مِمَّنْ لَمْ يُدْرِكْهُمْ مِنْ كَذَّابٍ أَوْ مُدَلِّسٍ، فَيَتَحَرَّرَ الْمُنْقَطِعُ وَالْمُتَّصِلُ[2] وَغَيْرُ ذَلِكَ.

قَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: لَمَّا اسْتَعْمَلَ الرُّوَاةُ الْكَذِبَ اسْتَعْمَلْنَا لَهُمُ التَّأْرِيخَ[3].

وَقَالَ حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ: إِذَا اتَّهَمْتُم الشَّيْخَ فَحَاسِبُوهُ بِالسِّنِينَ[4].

وَقَالَ الْحَاكِمُ: لَمَّا قَدِمَ عَلَيْنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ الْكَشِّيُّ[5]، فَحَدَّثَ عَنْ عَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ، سَأَلْتُهُ عَنْ مَوْلِدِهِ، فَذَكَرَ أَنَّهُ وُلِدَ سَنَةَ سِتِّينَ وَمائَتَيْنِ، فَقُلْتُ لِأَصْحَابِنَا: إِنَّهُ

---

(١) انظر في ذلك:

معرفة علوم الحديث: ٢٠٢-٢١٠، والإرشاد ٢/ ٧٦٩-٧٨١، والتقريب مع التدريب ٢/ ٣٤٩، والمنهل الروي ١٤٥، والشذا الفياح ٢/ ٧١٣-٧٣٨، والمقنع ٢/ ٦٤٤-٦٥٦، وفتح المغيث ٣/ ٢٨٠-٣١٣، وتوضيح الأفكار ٢/ ٤٩٨-٥٠٠، وظفر الأماني: ١٠٤.

(٢) في (ش) و(ف) و(ع): «المتصل والمنقطع» بالتقديم والتأخير.

(٣) أسنده ابن عدي في مقدمة الكامل ١/ ١٦٩، ومن طريقه الخطيب في الكفاية: (١٩٣ت، ١١٩هـ).

(٤) أسنده الخطيب في الكفاية: (١٩٣ ت، ١١٩-١٢٠هـ).

(٥) بفتح الكاف وشين مشددة معجمة، نسبة إلى قرية قريبة من سمرقند ويقال أيضًا: بكسر الكاف والسين المهملة المشددة، غير أن المشهور الأول. انظر: الأنساب ٤/ ٦٢٥ و٦٣٢، ومراصد الاطلاع ٣/ ١١٦٥ و١١٦٧، وتاج العروس ١٧/ ٣٦٣.

يَزْعُمُ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ بِثَلاثَ عَشْرَةَ سَنَةً[١].

قَالَ ابْنُ الصَّلاحِ[٢] شَخْصَانِ مِنَ الصَّحَابَةِ عَاشَ كُلٌّ مِنْهُمَا سِتِّينَ سَنَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَسِتِّينَ فِي الإِسْلامِ، وَهُمَا حَكِيمُ بْنُ حِزَامٍ[٣]، وَحَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ[٤] -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- وَحُكِيَ عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ، أَنَّ حَسَّانَ بْنَ ثَابِتِ بْنِ الْمُنْذِرِ بْنِ حَرَامٍ[٥] عَاشَ[٦] كُلٌّ مِنْهُمْ مائَةً وَعِشْرِينَ سَنَةً[٧]، قَالَ الْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ: وَلا يُعْرَفُ هَذَا لِغَيْرِهِمْ مِنَ الْعَرَبِ[٨].

قُلْتُ: قَدْ عُمِّرَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعَرَبِ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّ أَرْبَعَةً نَسَقًا يَعِيشُ كُلٌّ مِنْهُمْ مِائَةً وَعِشْرِينَ سَنَةً، لَمْ يَتَّفِقْ هَذَا فِي غَيْرِهِمْ. وَأَمَّا سَلْمَانُ الفَارِسِيُّ فَقَدْ حَكَى العَبَّاسُ بْنُ يَزِيدَ البَحْرَانِيُّ الإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّهُ عَاشَ مائَتَيْنِ وَخَمْسِينَ سَنَةً، وَاخْتَلَفُوا فِيمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ إِلَى ثَلاثِمائَةٍ وَخَمْسِينَ سَنَةً[٩].

---

(١) المدخل إلى الإكليل: ٦١، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١/ ١٣٢.

(٢) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٨٧.

(٣) انظر: التاريخ الكبير ٣/ ١١، وسير أعلام النبلاء ٣/ ٤٤.

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء ٢/ ٥١٢.

(٥) في (ع): «حزام».

(٦) يعني حَسَّانًا وأَبَاهُ وجَدَّهُ وجَدَّ أَبِيهِ، كلُّ واحدٍ منهم عاش عشرين ومائة سنة. انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٤٨٧، وكذا قالَ الترمذي في كِتاب: تسمية أصحاب رسول الله ﷺ (١٢٤).

(٧) لم ترد في الأصل.

(٨) انظر: شرح التبصرة والتذكرة ٢/ ٣١١.

(٩) انظر قوله في سير أعلام النبلاء ١/ ٥٥٥، وقال الذهبي: «وقد فَتشتُ فما ظفرتُ في سِنِّهِ بشيء سوى قول البحراني، وذلك منقطعٌ لا إسنادَ له، ومجموعُ أمره وأحواله -أي سلمان- يُنبئُ بأنه ليس بمُعمَّرٍ ولا هَرِمٍ... فلعله عاش بضعًا وسبعين سنةً، وما أراه بلغ المائة.. وقد ذكرتُ في تاريخي الكبير أنه عاش مائتين وخمسين سنة، وأنا الساعةَ لا أَرْتَضِي ذلك ولا أُصَحِّحُه».

وَقَدْ أَوْرَدَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرِو بْنُ الصَّلاحِ -رَحِمَهُ اللهُ- وَفَيَاتِ أَعْيَانٍ مِنَ النَّاسِ:

رَسُولُ اللهِ ﷺ تُوُفِّيَ وَهُوَ ابْنُ ثَلاثٍ وسِتِّينَ سَنَةً عَلَى المَشْهُورِ يَوْمَ الاثْنَيْنِ الثَّانِيَ عَشَرَ مِنْ رَبِيعِ الأَوَّلِ سَنَةَ إِحْدَى عَشْرَةَ مِنَ الهِجْرَةِ.

وَأَبُو بَكْرٍ عَنْ ثَلاثٍ وَسِتِّينَ أَيْضًا فِي جُمَادَى[١] سَنَةَ ثَلاث عَشْرَةَ.

وَعُمَرُ عَنْ ثَلاثٍ وَسِتِّينَ أَيْضًا فِي ذِي الحِجَّةِ سَنَةَ ثَلاثٍ وَعِشْرِينَ[٢].

قُلْتُ: وَكَانَ عُمَرُ أَوَّلَ مَنْ أَرَّخَ التَّأْرِيخَ الإِسْلامِيَّ بِالهِجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ مِنْ مَكَّةَ إِلَى المَدِينَةِ، كَمَا بَسَطْنَا ذَلِكَ فِي سِيرَتِهِ، وَفِي **كِتَابِنَا التَّأْرِيخِ**[٣]، وَكَانَ أَمْرُهُ بِذَلِكَ فِي سَنَةِ ٤٤ أ سِتَّ عَشْرَةَ مِنَ الهِجْرَةِ.

وَقُتِلَ عُثْمَانُ[٤]، وَقَدْ جَاوَزَ الثَّمَانِينَ، وَقِيلَ: بَلَغَ التِّسْعِينَ فِي ذِي الحِجَّةِ سَنَةَ خَمْسٍ وَثَلاثِينَ[٥].

وَعَلِيٌّ فِي رَمَضَانَ سَنَةَ أَرْبَعِينَ عَنْ ثَلاثٍ وَسِتِّينَ فِي قَوْلٍ[٦].

وَطَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ قُتِلَا يَوْمَ الجَمَلِ سَنَةَ سِتٍّ وَثَلاثِينَ[٧].

قَالَ الحَاكِمُ[٨]: وَسِنُّ كُلٍّ مِنْهُمَا أَرْبَعٌ وَسِتُّونَ سَنَةً، وَتُوُفِّيَ سَعْدٌ عَنْ ثَلاثٍ

(١) بعد هذا في (ش) و(ف): «الأولى».

(٢) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٤٨٦.

(٣) المقصود به: البداية والنهاية.

(٤) بعد هذا في (ش) و(ف) و(ع): «بن عفان».

(٥) انظر: الاستيعاب ٣/ ٨١.

(٦) انظر: التاريخ الكبير ٦/ ٢٥٩، وتاريخ دمشق ٤٢/ ٥٧٠.

(٧) انظر: تاريخ الإسلام وفيات (٣٦): ٤٩٦ و٥٢٢.

(٨) معرفة علوم الحديث: ٢٠٣.

وَسَبْعِينَ، سَنَةَ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ[1]، وَكَانَ آخِرَ مَنْ تُوُفِّيَ مِنَ العَشَرَةِ، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ سَنَةَ إِحْدَى وَخَمْسِينَ، وَلَهُ ثَلاثٌ أَوْ أَرْبَعٌ وَسَبْعُونَ[2]، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ عَنْ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ، سَنَةَ ثِنْتَيْنِ وَثَلاثِينَ[3]، وَأَبُو عُبَيْدَةَ سَنَةَ ثَمَانِيَ عَشْرَةَ[4] وَلَهُ ثَمَانٍ وَخَمْسُونَ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ .

قُلْتُ: وَأَمَّا العَبَادِلَةُ فَعَبْدُ اللهِ بْنُ عَبَّاسٍ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ[5]، وَابْنُ عُمَرَ وَابْنُ الزُّبَيْرِ فِي سَنَةِ ثَلاثٍ وَسَبْعِينَ[6]، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو سَنَةَ سَبْعٍ وَسِتِّينَ[7]، وَأَمَّا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ فَلَيْسَ مِنْهُمْ. قَالَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ[8] خِلافًا لِلجَوْهَرِيِّ؛ حَيْثُ عَدَّهُ مِنْهُمْ، وَقَدْ كَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ إِحْدَى وَثَلاثِينَ[9].

قَالَ ابْنُ الصَّلاحِ: الثَّالِثُ: أَصْحَابُ المَذَاهِبِ الخَمْسَةِ المَتْبُوعَةِ[10]: سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ تُوُفِّيَ بِالبَصْرَةِ سَنَةَ إِحْدَى وَسِتِّينَ وَمائَةٍ وَلَهُ أَرْبَعٌ وَسِتُّونَ سَنَةً[11]، وَتُوُفِّيَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ بِالمَدِينَةِ سَنَةَ تِسْعٍ وَسَبعِينَ وَمائَةٍ، وَقَدْ جَاوَزَ الثَّمَانِينَ[12]، أَبُو[13]

(١) انظر: الطبقات الكبرى ٣/ ١٤٩ و٦/ ١٢ و١٣.

(٢) انظر: الطبقات الكبرى ٣/ ٣٨٥.

(٣) انظر: تاريخ دمشق ٣٥/ ٣٠٧.

(٤) انظر: الثقات ٢/ ٢١٧، والاستيعاب ٣/ ٤.

(٥) انظر: التقريب (٣٤٠٩).

(٦) انظر: التقريب (٣٣١٩) و(٣٤٩٠).

(٧) اختلفت الروايات في وفاته. انظر: تهذيب الكمال ٤/ ٢٢٣-٢٢٤.

(٨) انظر قوله في المنهل الروي: ١١٣.

(٩) جاء في البداية والنهاية: سنة ٢٣، البداية والنهاية ٧/ ١٤٧، وانظر: تاريخ خليفة بن خياط: ٩٧، وتهذيب التهذيب ٦/ ٢٦-٢٧.

(١٠) انظر: محاسن الاصطلاح: ٣٣٠-٣٣١.

(١١) انظر: طبقات ابن سعد ٦/ ٣٧١، وتاريخ بغداد ٩/ ٧١، ومحاسن الاصطلاح: ٣٣٠.

(١٢) انظر: سير أعلام النبلاء ٨/ ٣٠.

(١٣) قبل هذا في (ش) و(ف) و(ع): «وتوفي».

حَنِيفَةَ بِبَغْدَادَ سَنَةَ خَمْسِينَ وَمِائَةٍ وَلَهُ سَبْعُونَ سَنَةً[1]، الشَّافِعِيُّ[2] مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ بِمِصْرَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِائَتَيْنِ عَنْ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ سَنَةً[3]، أَحْمَدُ[4] بْنُ حَنْبَلٍ بِبَغْدَادَ سَنَةَ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ عَنْ سَبْعٍ وَسَبْعِينَ سَنَةً[5].

قُلْتُ: وَقَدْ كَانَ أَهْلُ الشَّامِ عَلَى مَذْهَبِ الأَوْزَاعِيِّ نَحْوًا مِنْ مِائَتَيْ سَنَةٍ، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةٍ بِبَيْرُوتَ مِنْ سَاحِلِ الشَّامِ، وَلَهُ مِنَ العُمْرِ بِضْعٌ ٤٤ ب وَسِتُّونَ[6]، وَكَذَلِكَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوْيَه[7]، قَدْ كَانَ إِمَامًا مُتَّبَعًا، لَهُ طَائِفَةٌ يُقَلِّدُونَهُ وَيَجْتَهِدُونَ عَلَى مَسْلَكِهِ يُقَالُ لَهُمُ الإِسْحَاقِيَّةُ، وَقَدْ كَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَلاثِينَ وَمِائَتَيْنِ عَنْ بِضْعٍ[8] وَسَبْعِينَ سَنَةً[9].

قَالَ ابْنُ الصَّلاحِ: الرَّابِعُ: أَصْحَابُ كُتُبِ الحَدِيثِ الخَمْسَةُ: البُخَارِيُّ مَوْلِدُهُ[10] سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةٍ، وَمَاتَ لَيْلَةَ عِيدِ الفِطْرِ سَنَةَ سِتٍّ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ[11] بِقَرْيَةٍ يُقَالُ لَهَا خَرْتَنْكُ[12]، ومُسلِمُ بْنُ الحَجَّاجِ تُوُفِّيَ سَنَةَ إِحْدَى وَسِتِّينَ

(١) التاريخ الكبير ٨/ ٨١، وثقات ابن حبان ٩/ ٣١، وتاريخ بغداد ١٣/ ٤٢١.

(٢) قبل هذا في (ش) و(ف) و(ع): «وتوفي».

(٣) ثقات ابن حبان ٩/ ٣١، وتاريخ بغداد ٢/ ٧٠.

(٤) قبل هذا في (ش) و(ف) و(ع): «وتوفي».

(٥) انظر: تاريخ بغداد ٤/ ٤٢٢، ومعرفة أنواع علم الحديث: ٤٨٧.

(٦) انظر: طبقات ابن سعد ٧/ ٤٨٨، وسير أعلام النبلاء ٧/ ١٠٧، وشذرات الذهب ١/ ٢٤٢. ووقع في (ش) و(ف): «سبعون».

(٧) في (ش): «زاهويه».

(٨) في (ش): «سبع».

(٩) انظر: تاريخ بغداد ٦/ ٣٤٥، وسير أعلام النبلاء ١١/ ٣٥٨.

(١٠) في (ش) و(ف) و(ع): «ولد».

(١١) انظر: تاريخ بغداد ٢/ ٦، ووفيات الأعيان ٤/ ١٨٨، وسير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٩١، فكان عمرُه اثنتين وستين سنةً.

(١٢) بالفتح، ثم السكون، وفتح التاء المثناة من فوق، ونون ساكنة وكاف، وقال العراقي في =

وَمائَتَيْنِ عَنْ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ سَنَةً[١]، أَبُو دَاوُدَ سَنَةَ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ وَمائَتَيْنِ[٢]، وَالتِّرْمِذيُّ بَعْدَهُ بِأَرْبَعِ سِنِينَ، سَنَةَ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ[٣]، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيُّ سَنَةَ ثَلاثٍ وثَلاثِمائَةٍ[٤].

قُلْتُ: وَأَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ مَاجه القَزْوِينِيُّ، صَاحِبُ **السُّنَنِ** الَّتِي كَمَّلَ بِهَا الكُتُبَ السِّتَّةَ وَالسُّنَنَ[٥] الأَرْبَعَةَ بَعْدَ **الصَّحِيحَيْنِ**، الَّتِي اعْتَنَى بِأَطْرَافِهَا الحَافِظُ ابْنُ عَسَاكِرَ، وَكَذَلِكَ[٦] شَيْخُنَا الحَافِظُ المِزِّيُّ اعْتَنَى بِرِجَالِهَا وَأَطْرَافِهَا، وَهُوَ كِتَابٌ مُفِيدٌ قَوِيُّ التَّبْوِيبِ فِي الفِقْهِ، وَقَدْ كَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ ثَلاثٍ وَسَبْعِينَ وَمائَتَيْنِ[٧]، رَحِمَهُمُ اللهُ.

قَالَ: الخَامِسُ سَبْعَةٌ مِنَ الحُفَّاظِ انْتُفِعَ بِتَصَانِيفِهِمْ فِي أَعْصَارِنَا: أَبُو الحَسَنِ الدَّارَقُطْنِيُّ تُوُفِّيَ سَنَةَ خَمْسٍ وَثَمَانِينَ وَثَلاثِمائَةٍ عَنْ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ سَنَةً[٨].

= شرح التبصرة ٢/ ٣١٩: «وذَكَر ابنُ دَقيقِ العيدِ في شرح الإلمام أنها بكسر الخاء، والمعروف فتحها وكذا ذَكَره السمعانيُّ»، وهي قرية بينها وبين سمرقند ثلاثة فراسخ. انظر: الأنساب ٢/ ٣٩١، ومعجم البلدان ٢/ ٣٥٦.

(١) قال العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ٢/ ٣٢٠: «واخْتُلِفَ في مَبلَغِ سِنِّهِ، فقيل: خمس وخمسون. وبه جَزَم ابنُ الصلاح (معرفة أنواع علم الحديث: ٤٨٨)، وقيل: ستون. وبه جزم الذهبيُّ في العِبَر (٢/ ٢٣)، والمعروف أن مولِدَه سنةَ أربع ومائتين، فعلى هذا يكون عمرُه بين السنين المذكورين، وكانت وفاتُه بنيسابورَ».
قُلْتُ: فَإِذا كان مَولدُه سَنَةَ أربع ومائتين، فَإِنَّ عمرَه سبعٌ وخمسون سنةً، والله أعلم. وانظر: تاريخ بغداد ١٣/ ١٠٣، وتهذيب الكمال ٧/ ٩٧.

(٢) انظر: تاريخ بغداد ٩/ ٥٦.

(٣) انظر: الإكمال ٤/ ٣٩٦، ووفيات الأعيان ٤/ ٢٧٨، وسير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٧٧، وشرح التبصرة والتذكرة ٢/ ٣٢٠.

(٤) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٨٨-٤٨٩. وانظر: وفيات الأعيان ١/ ٧٨.

(٥) في (ش) و(ف): «السنن» بدون واو.

(٦) مكررة في الأصل.

(٧) انظر: وفيات الأعيان ٤/ ٢٧٩، وسير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٧٧.

(٨) انظر: تاريخ بغداد ١٢/ ٤٠.

الحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللهِ النَّيْسَابُورِيُّ تُوُفِّيَ في صَفَرٍ سَنَةَ خَمْسٍ وَأَرْبَعِمائَةٍ، وَقَدْ جَاوَزَ الثَّمَانِينَ[(١)].

عَبْدُ الغَنِيِّ بْنُ سَعِيدٍ المِصْرِيُّ فِي صَفَرٍ سَنَةَ تِسْعٍ وَأَرْبَعِمائَةٍ بِمِصْرَ عَنْ سَبْعٍ وَسَبْعِينَ سَنَةً[(٢)].

الحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ الأَصْبَهَانِيُّ سَنَةَ ثَلاثِينَ وَأَرْبَعِمائَةٍ، وَلَهُ سِتٌّ وَتِسْعُونَ سَنَةً[(٣)].

٤٥ أ وَمِنَ الطَّبَقَةِ الأُخْرَى الشَّيْخُ أَبُو عُمَرَ [(٤)]بْنُ عَبْدِ البَرِّ[(٤)] النَّمِرِيُّ، تُوُفِّيَ سَنَةَ ثَلاثٍ وَسِتِّينَ وَأَرْبَعِمائَةٍ عَنْ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ سَنَةً[(٥)]، ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ الحُسَيْنِ البَيْهَقِيُّ، تُوُفِّيَ بِنَيْسَابُورَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَأَرْبَعِمائَةٍ عَنْ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ سَنَةً[(٦)]، ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ، تُوُفِّيَ سَنَةَ ثَلاثٍ وَسِتِّينَ وَأَرْبَعِمائَةٍ[(٧)] عَنْ إِحْدَى وَسَبْعِينَ سَنَةً[(٨)].

قُلْتُ: وَقَدْ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَذْكُرَ مَعَ هَؤُلاءِ جَمَاعَةً اشْتَهَرَتْ تَصَانِيفُهُمْ بَيْنَ[(٩)] النَّاسِ، وَلا سِيَّمَا عِنْدَ أَهْلِ الحَدِيثِ[(١٠)]، ....

(١) انظر: تاريخ بغداد ٥/ ٤٧٣.

(٢) انظر: وفيات الأعيان ٣/ ٢٢٣، وتذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٤٨.

(٣) انظر: وفيات الأعيان ١/ ٩١، وسير أعلام النبلاء ١٧/ ٤٦٣.

(٤-٤) لم ترد في (ش) و(ف).

(٥) انظر: سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٥٩.

(٦) انظر: وفيات الأعيان ١/ ٧٥، وسير أعلام النبلاء ١٨/ ١٦٣.

(٧) انظر: وفيات الأعيان ١/ ٩٢-٩٣، وسير أعلام النبلاء ١٨/ ٢٧٠.

(٨) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٨٩-٤٩٠.

(٩) في الأصل: «من».

(١٠) قال البلقيني في محاسن الاصطلاح: ٣٣١-٣٣٢: «ليس المرادُ استيعابَ أصحابِ التصانيفِ في الحديثِ، ولا ذِكْرَ غَالِبِهم، ولا كَثِيرِهم، بل ذلك بحَسَبِ ما اتَّفق، أو لاشتهارِ تصانيفِ هؤلاءِ، وثَمَّ تصانيفُ في الحديث مشهورةٌ، وغيرُ مشهورةٍ لِمُتقدِّمٍ ومُتأخِّرٍ لم تُذْكَرْ».

كَالطَّبَرَانِيِّ[1] صَاحِبِ[2] المَعَاجِمِ الثَلاثَةِ وَغَيْرِهَا، وَالحَافِظِ أَبِي يَعْلَى[3] المَوْصِلِيِّ[4]، وَالحَافِظِ أَبِي بَكْرٍ[5] البَزَّارِ[6]، وَإِمَامِ الأَئِمَّةِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ[7] صَاحِبِ **الصَّحِيحِ**[8]، وَكَذَلِكَ أَبُو حَاتِمٍ مُحَمَّدُ بْنُ حِبَّانَ البُسْتِيُّ[9] صَاحِبُ **الصَّحِيحِ**[10] أَيْضًا، وَالحَافِظُ أَبُو أَحْمَدَ[11] بْنُ عَدِيٍّ[12] صَاحِبُ **(الكَامِلِ)**[13].

---

(١) وُلِدَ الطبرانيُّ سنة ستين ومائتين، وتُوُفِّيَ سنة ستين وثلاثمائة، وقد عاش مائةَ عامٍ وعشرة أشهر. انظر: وفيات الأعيان ٢/ ٤٠٧، وسير أعلام النبلاء ١٦/ ١١٩.

(٢) قبل هذا في (ش) و(ف) و(ع): «وقد تُوُفِّيَ سنة ستين وثلاثمائة».

(٣) وُلِدَ أبو يعلى الموصلي سنةَ عشرٍ ومائتين، وتُوُفِّيَ سنةَ سبع وثلاثمائة، وقد عاش سَبْعًا وتسعين سنةً. انظر: سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٧٤.

(٤) بعد هذا في (ش) و(ف): «تُوُفِّيَ سنةَ سبع وثلاثمائة».

(٥) بعد هذا في (ش) و(ف): «تُوُفِّي سنةَ اثنتين وتسعين ومائتين».

(٦) وُلِدَ البزار سنة عشر ونيف ومائتين، وتوفي سنة اثنتين وتسعين ومائتين. وقد عاش ثمانين ونَيِّفًا. انظر: تاريخ بغداد ٤/ ٣٣٤، وسير أعلام النبلاء ١٣/ ٥٥٤.

(٧) بعد هذا في (ش) و(ف) و(ع): «توفي سنة إحدى عشرة وثلاثمائة».

(٨) ولد ابن خزيمة سنة ثلاث وعشرين ومائتين، وتُوُفِّي سنةَ إحدى عشرة وثلاثمائة، وقد عاش تسعًا وثمانين سنة. انظر: طبقات الشيرازي: ١٠٥، وسير أعلام النبلاء ١٤/ ٣٦٥.

(٩) ولد سنة بضع وسبعين ومائتين، قال الذهبي: «توفي ابن حبان بسجستان بمدينة بست في شوال سنة أربع وخمسين وثلاثمائة، وهو في عشر الثمانين». انظر: الأنساب ٢/ ٢٠٩، وسير أعلام النبلاء ١٦/ ١٠٢.

(١٠) بعد هذا في (ش) و(ف) و(ع): «وكانت وفاته سنة أربع وخمسين وثلاثمائة».

(١١) في (ش): «حمد».

(١٢) ولد سنة سبع وسبعين ومائتين، وتوفي سنة خمس وستين وثلاثمائة، وقد عاش ثمان وثمانين سنة. انظر: الأنساب ٣/ ٢٢٦، وسير أعلام النبلاء ١٦/ ١٥٤.

(١٣) بعد هذا في (ش) و(ف) و(ع): «تُوفي سنة سبع وستين وثلاثمائة».

النوع الحادي والستون

في معرفة الثقات والضعفاء من الرواة وغيرهم[1]

وَهَذَا الْفَنُّ مِنْ أَهَمِّ الْعُلُومِ وَأَعْلاهَا وَأَنْفَعِهَا؛ إِذْ بِهِ تُعْرَفُ صِحَّةُ سَنَدِ الْحَدِيثِ مِنْ ضَعْفِهِ.

وَقَدْ صَنَّفَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا كُتُبًا كَثِيرَةً، مِنْ أَنْفَعِهَا كِتَابُ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ، وَلابْنِ حِبَّانَ كِتَابَانِ نَافِعَانِ: أَحَدُهُمَا فِي **الثِّقَاتِ**، وَالآخَرُ فِي **الضُّعَفَاءِ**، وَكِتَابُ **(الْكَامِلِ)** لابْنِ عَدِيٍّ.

وَالتَّوَارِيخُ الْمَشْهُورَةُ، وَمِنْ أَجَلِّهَا **(تَارِيخُ بَغْدَادَ)** لِلْحَافِظِ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْخَطِيبِ، و**(تَارِيخُ دِمَشْقَ)** لِلْحَافِظِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ عَسَاكِرَ[2]، و**تَهْذِيبُ** شَيخِنَا الحَافِظِ أَبِي الحَجَّاجِ المِزِّيِّ، و**مِيزَانُ** شَيخِنَا الحَافِظِ أَبِي عَبْدِ اللهِ الذَّهَبِيِّ، وَقَدْ جَمَعْتُ بَيْنَهُمَا، وَزِدْتُ فِي تَحْرِيرِ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ عَلَيْهِمَا فِي كِتَابٍ، وَسَمَّيْتُهُ **(التَّكْمِيلَ فِي مَعْرِفَةِ الثِّقَاتِ وَالضُّعفَاءِ وَالمَجَاهِيلِ)**، وَهُوَ مِنْ أَنْفَعِ شَيْءٍ لِلْفَقِيهِ البَارِعِ، ٤٥ ب
وَكَذَلِكَ لِلْمُحَدِّثِ، وَلَيْسَ الكَلامُ فِي جَرْحِ الرِّجَالِ عَلَى وَجْهِ النَّصِيحَةِ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ[3] بِغِيبَةٍ، بَلْ يُثَابُ مُتَعَاطِي ذَلِكَ إِذَا قَصَدَ بِهِ ذَلِكَ، وَقَدْ قِيلَ

---

(١) انظر في ذلك:
الإرشاد ٢/ ٧٧٢-٧٨٦، والتقريب مع التدريب ٢/ ٣٦٨، والمنهل الروي: ١٣٧، والشذا الفياح ٢/ ٧٣٩-٧٤٣، والمقنع ٢/ ٦٥٧-٦٦١، وفتح المغيث ٣/ ٣١٤-٣٣٠، وتوضيح الأفكار ٢/ ٥٠٠-٥٠٢.

(٢) انظر كلامًا نافعًا عن هذه الكتب في بحوث في تاريخ السُّنَّة: ٩٠-١٢٣.

(٣) في (ش) و(ف): «والمؤمنين».

لِيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ القَطَّانِ: أَمَا تَخْشَى أَنْ يَكُونَ هَؤُلاءِ الَّذِينَ تَرَكْتَ حَدِيثَهُمْ خُصَمَاءَكَ يَوْمَ القِيَامَةِ؟ فَقَالَ: لَئِنْ يَكُونُوا خُصَمَائِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللهِ ﷺ خَصْمِي يَوْمَئِذٍ[(١)]. وَقَدْ سَمِعَ أَبُو تُرَابٍ النَّخْشَبِيُّ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ وَهُوَ يَتَكَلَّمُ فِي بَعْضِ الرُّوَاةِ، فَقَالَ لَهُ: أَتَغْتَابُ العُلَمَاءَ؟ فَقَالَ لَهُ: وَيْحَكَ هَذَا نَصِيحَةٌ، لَيْسَ هَذَا غِيبَةً[(٢)].

وَيُقَالُ: إِنَّ أَوَّلَ مَنْ تَصَدَّى لِلْكَلامِ فِي الرُّوَاةِ شُعْبَةُ بْنُ الحَجَّاجِ، وَتَبِعَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ القَطَّانُ، ثُمَّ تَلامِذَتُهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَعَلِيُّ بْنُ المَدِينِيِّ وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَعَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ[(٣)] الفَلَّاسُ[(٤)] وَغَيْرُهُمْ، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِي ذَلِكَ مَالِكٌ وَهِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ وَجَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِ[(٥)]. وَقَدْ قَالَ ﷺ: «**الدِّينُ النَّصِيحَةُ**»[(٦)]. وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُهُمْ فِي غَيْرِهِ، فَلَمْ يُعْتَبَرْ؛ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ العَدَاوَةِ المَعْلُومَةِ، وَقَدْ ذَكَرُوا[(٧)] مِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ كَلامَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ فِي الإِمَامِ مَالِكٍ، وَكَذَا كَلامُ مَالِكٍ فِيهِ. وَقَدْ وَسَّعَ السُّهَيْلِيُّ القَوْلَ فِي ذَلِكَ حِينَ مَنَعَهُ مِنْ حُضُورِ مَجْلِسِهِ، وكَذَلِكَ كَلامُ النَّسَائِيِّ فِي أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ المِصْرِيِّ[(٨)(٩)].

(١) أورده ابن عدي بسنده في مقدمة الكامل ١/١٨٦، والخطيب في الكفاية: (٩٠ت، ٤٤ هـ).

(٢) أخرجه الخطيب في الكفاية (٩٢ ت، ٤٥ هـ)، وانظر: محاسن الاصطلاح: ٣٣٣-٣٣٤.

(٣) لم ترد في (ش) و(ف).

(٤) انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٦١٢)، ومحاسن الاصطلاح: ٣٣٣.

(٥) لم ترد في (ش) و(ف).

(٦) أخرجه مسلم ١/٥٣ (٥٥) (٩٥) و(٩٦) و١/٥٤ (٥٥) (٩٦)، وأبو داود (٤٩٤٤)، والنسائي ٧/١٥٦ وفي الكبرى، له (٧٨٢٠) و(٧٨٢١) و(٨٧٥٣) من طريق سهيل بن أبي صالح، عن عطاء بن يزيد، عن تميم الداري، به.

(٧) في (ش) و(ف): «ذكرنا».

(٨) في (ش) و(ف) و(ع): «وكذلك كلام النسائي في أحمد بن صالح المصري حين منعه من حضور مجلسه».

(٩) انظر: الإرشاد ١/٤٢٤، ومحاسن الاصطلاح: ٣٣٤.

النوع الثاني والستون

في معرفة من اختلط في آخر عمره[1]

إِمَّا لِخَوْفٍ أَوْ ضَرَرٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ عَرَضٍ؛ كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ لَهِيعَةَ، لَمَّا ذَهَبَتْ كُتُبُهُ اخْتَلَطَ فِي عَقْلِهِ، فَمَنْ سَمِعَ مِنْ هَؤُلاءِ قَبْلَ اخْتِلاطِهِمْ قُبِلَتْ رِوَايَتُهُمْ، وَمَنْ سَمِعَ بَعْدَ ذَلِكَ أَوْ شَكَّ فِي ذَلِكَ لَمْ تُقْبَلْ.

وَمِمَّنِ اخْتَلَطَ بِأَخَرَةٍ: عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ[2]، وَأَبُو إِسْحَاقَ السَّبِيعِيُّ[3]، قَالَ

---

(١) انظر في ذلك:
الإرشاد ٢/ ٧٨٧-٧٩٦، والتقريب مع التدريب ٢/ ٣٧١، والمنهل الروي: ١٣٧، والشذا الفياح ٢/ ٧٤٤-٧٨٠، والمقنع ٢/ ٦٦٢-٦٦٧، وفتح المغيث ٣/ ٣٣١-٣٥٠، وتوضيح الأفكار ٢/ ٥٠٢-٥٠٣.

(٢) انظر: التقييد والإيضاح: ٢٤٤.

(٣) قال العراقي في التقييد والإيضاح: ٤٤٥: «فيه أمورٌ: **أحدُها**: أنَّ صاحبَ الميزانِ أَنْكَرَ اختلاطَه فقال: شاخ ونَسِيَ، ولم يَخْتَلِطْ. قال: وقد سمع منه سفيانُ بنُ عيينةَ، وقد تَغَيَّرَ قليلًا.
الأمرُ الثَّاني: أن المصنِّفَ -يعني ابنَ الصلاح- ذَكَر كَوْنَ سماعِ ابن عيينةَ منه بعدما اختلط بصيغة التمريض، وهو حسنٌ؛ فإن بَعْضَ أهل العِلْم أخذ ذَلِكَ من كلام لابن عيينة ليس صريحًا في ذَلِكَ. قال يعقوبُ الفَسَوِيُّ: قال ابنُ عيينة: حَدَّثنا أبو إسحاقَ في المسجد ليس معنا ثالثٌ. قال الفسوِيُّ: فقال بعضُ أهل العلم: كان قد اختلط، وإنما تركوه مع ابن عيينة لاختلاطه.
الأمرُ الثَّالث: أن المصنِّفَ لَمْ يَذكُرْ أحدًا قيل عنه: إن سماعَهُ منه بعد الاختلاط إلا ابنَ عيينة.
الأمرُ الرابع: أنه قد أخرج الشيخانِ في الصحيحين لجماعة من روايتهم عن أبي إسحاق، =

٤٦ أ الْحَافِظُ أَبُو يَعْلَى الْخَلِيلِيُّ: وَإِنَّمَا سَمِعَ ابْنُ عُيَيْنَةَ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ[١]. وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، وَكَانَ سَمَاعُ وَكِيعٍ وَالْمُعَافَى بْنِ عِمْرَانَ مِنْهُ بَعْدَ اخْتِلاطِهِ[٢]، وَالْمَسْعُودِيُّ[٣]، وَرَبِيعَةُ[٤]، وَصَالِحٌ مَوْلَى التَّوْءَمَةِ[٥]، وَحُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. قَالَهُ النَّسَائِيُّ[٦]، وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسِنِينَ[٧]. قَالَهُ يَحْيَى الْقَطَّانُ[٨]، وَعَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ. قَالَهُ ابْنُ مَعِينٍ[٩]، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: اخْتَلَطَ بَعْدَمَا عَمِيَ، فَكَانَ يُلَقَّنُ فَيَتَلَقَّنُ، فَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَمَا عَمِيَ فَلا شَيْءَ[١٠].

= وهم: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق، وزكريا بن أبي زائدة، وزهير بن معاوية، وسفيانُ الثوريُّ، وأبو الأحوص سلام بن سليم، وشعبة، وعمر بن أبي زائدة، ويوسف ابن أبي إسحاق. وأخرج البخاريُّ من رواية جَرير بن حازم عنه. وأخرج مُسْلِمٌ من رواية إسماعيل بن أبي خالد، ورقبة بن مصقلة، وسليمان بن مهران الأعمش، وسليمان بن معاذ، وعمار بن رزيق، ومالك بن مغول، ومسعر بن كدام عنه. وقد تقدم أن إسرائيل وزكريا وزهيرًا سمعوا منه بأخرة».

(١) الإرشاد ١/ ٣٥٥.

(٢) انظر: الكفاية (٢١٧ت، ١٣٦هـ) ومعرفة أنواع علم الحديث: ٤٩٦.

(٣) انظر: تاريخ بغداد ١٠/ ٢٢١، وللعراقي في هذا اعتراضات عدة راجعها في التقييد: ٤٥٢-٤٥٤.

(٤) للحافظ العراقي اعتراضٌ مطول على هذا راجعه في التقييد: ٤٥٥.

(٥) بفتح المثناة وسكون الواو بعدها همزة مفتوحة. التقريب (٢٨٩٢)، وانظر: المجروحين ١/ ٣٦٦، والتقييد والإيضاح: ٤٥٦.

(٦) الضعفاء والمتروكون (١٣٠). وللحافظ العراقي في التقييد: ٤٥٦-٤٥٨ مناقشات طويلة حول هذه الترجمة.

(٧) في (ش) و(ف) و(ع): «بسنتين».

(٨) تهذيب الكمال ٣/ ٢٢٨ الترجمة (٢٣٩٧)، وانظر: التقييد والإيضاح: ٤٥٩.

(٩) الجرح والتعديل ٦/ ٨٩ (٣٦٩)، وانظر: التقييد والإيضاح: ٤٥٨.

(١٠) فصل الحافظ العراقي في التقييد: ٤٥٩-٤٦٠ فذكر من سمع من عبد الرزاق بعد التغير، وانظر: الضعفاء والمتروكين للنسائي (٣٧٩).

قَالَ ابْنُ الصَّلاحِ[1] وَقَدْ وَجَدْتُ فِيمَا رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الدَّبَرِيِّ[2]، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَحَادِيثَ مُنْكَرَةً، فَلَعَلَّ سَمَاعَهُ كَانَ مِنهُ بَعْدَ اخْتِلاطِهِ، وَذَكَرَ إِبْرَاهِيمُ الحَرْبِيُّ أَنَّ الدَّبَرِيَّ كَانَ عُمْرُهُ حِينَ مَاتَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ستًّا أَوْ سَبْعَ سِنِينَ، وعَارِمٌ اخْتَلَطَ بِأَخَرَةٍ[3]، وَمِمَّنِ اخْتَلَطَ مِمَّنْ بَعْدَ هَؤُلاءِ أَبُو قِلابَةَ الرَّقَاشِيُّ[4]، وَأَبُو أَحْمَدَ الغِطْرِيفِيُّ[5]، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ مَالِكٍ القَطِيعِيُّ خَرِفَ، حَتَّى كَانَ[6] لا يَدْرِي مَا يُقْرَأُ عَلَيْهِ[7].

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٩٨.

(٢) بفتح الدال والباء المنقوطة بنقطة من تحت والراء المهملة بعدها، هذه النسبة إلى الدبر، وهي قرية من قرى صنعاء اليمن. الأنساب ٢/٥١٦.

(٣) انظر: التقييد والإيضاح: ٤٦١-٤٦٢.

(٤) انظر: التقييد والإيضاح: ٤٦٢-٤٦٣.

(٥) انظر: التقييد والإيضاح: ٤٦٣.

(٦) لم ترد في (ع).

(٧) نفى العراقي صحة ذلك في نقاش طويل. راجع التقييد والإيضاح: ٤٦٥. وكلمة: «عليه» لم ترد في (ش) و(ف) و(ع).

النوع الثالث والستون

معرفة الطبقات[1]

وَذَلِكَ أَمْرٌ اصْطِلاحِيٌّ، فَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَرَى[2] الصَّحَابَةَ كُلَّهُمْ طَبَقَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ التَّابِعُونَ [بَعْدَهُمْ أُخْرَى، ثُمَّ مَنْ][3] بَعْدَهُمْ كَذَلِكَ، وَقَدْ يَسْتَشْهِدُ[4] عَلَى هَذَا بِقَوْلِهِ ﷺ: «**خَيْرُ الْقُرُونِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**»[5]. فَذَكَرَ بَعْدَ قَرْنِهِ قَرْنَيْنِ أَوْ ثَلاثَةً.

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُقَسِّمُ الصَّحَابَةَ إِلَى طَبَقَاتٍ، وَكَذَلِكَ التَّابِعِينَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ كُلَّ قَرْنٍ أَرْبَعِينَ سَنَةً.

وَمِنْ أَجَلِّ الْكُتُبِ فِي هَذَا **طَبَقَاتُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ** كَاتِبِ الْوَاقِدِيِّ، وَكَذَلِكَ كِتَابُ **(التَّارِيخِ)** لِشَيْخِنَا الْعَلَّامَةِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الذَّهَبِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- وَلَهُ كِتَابُ **(طَبَقَاتِ الْحُفَّاظِ)**، مُفِيدٌ[6] أَيْضًا جِدًّا.

---

(١) انظر في ذلك:
الإرشاد ٢/ ٧٩٧-٧٩٩، والتقريب مع التدريب ٢/ ٣٨٠، والمنهل الروي: ١١٥، والشذا الفياح ٢/ ٧٨١-٧٨٢، والمقنع ٢/ ٦٦٨-٦٦٩، وفتح المغيث ٣/ ٣٥١-٣٥٤، وتوضيح الأفكار ٢/ ٥٠٣-٥٠٤، وظفر الأماني: ١٠٣-١٠٤.

(٢) في (ش) و(ف): «يروي».

(٣) ما بين المعكوفتين لم يرد في (ش) و(ف). (٤) في (ش) و(ف): «ويستشهد».

(٥) أخرجه أحمد ١/ ٣٧٨ و٤١٧، والبخاري ٨/ ١١٣ (٦٤٢٩)، ومسلم ٧/ ١٨٤(٢٥٣٣) (٢١١)، وابن ماجه (٢٣٦٢)، والترمذي (٣٨٥٩).

(٦) في (ش) و(ف): «مفيدًا» بالنصب على الحالية.

النوع الرابع والستون

في معرفة الموالي[1] من الرواة والعلماء[2] ٤٦ ب

وَهُوَ مِنَ الْمُهِمَّاتِ، فَرُبَّمَا نُسِبَ أَحَدُهُمْ إِلَى الْقَبِيلَةِ، فَيَعْتَقِدُ السَّامِعُ أَنَّهُ مِنْهُمْ

---

(١) الموالي: جمع مولًى، واسم المولى: يقع على معانٍ كثيرة، قال ابن الأثير: «هو الرب والمالك والسّيد والمنعِم والمعتِق والناصر والمحب والتابع والجار وابن العم والحليف والعقيد والصِّهر والعبد والمعتَق والمنعَم عليه. وأكثرها قد جاءت في الحديث، فيُضافُ كلٌّ واحدٍ إلى ما يقتضيه الحديث الوارد فيه، وكلُّ من وَلِيَ أمرًا، أو قام به فهو مولاه ووَلِيُّه». ثُم ذكر صورة الاختلاف فيها، واستدل لكل منها. النهاية ٥/٢٢٨، وانظر: الصحاح ٦/ ٢٥٢٩، والمقاييس ٦/ ١٤١، واللسان ١٥/ ٤٠٩.
أقول موضحًا: الولاءُ في اللغة القرابةُ، والعَلاقةُ التي تكون بين اثنين أو أكثرَ، والولاء بأنواعه من محاسنِ الإسلام، فكلما زادت الروابطُ والعَلاقاتُ بين الناس كان ذلك أدعى إلى المحبة والوفاق وعدمِ التنازع والخصام.
ولا بُدَّ أن أُشيرَ إلى أن الأصل في نسبة الرَّاوي إلى قبيلة أن يكون منهم صَلِيبَة، كقولهم: قرشيٌّ. أي: من أولاد قريش، وإذا نسبوا إليها من ينتمي إليها بالولاء أضافوا كلمة مولى، فقالوا: مولى قريش، أو القرشي مولاهم. والولاء أنواع ثلاثة:
النَّوعُ الأول: وَلاءُ العَتَاقةِ، وهو ما يكون بين المعتِق والمعتَق، وقد كان مَعروفًا في الجاهلية، فجاء الإسلام فأقرَّهُ، وشَرَطَ له بعضَ الشروطِ، وهذا النَّوع هو الأكثر.
النَّوعُ الثَّاني: وَلاءُ التناصُرِ والتعاونِ، وقد كان في الجاهلية، ولكنَّ الإسلامَ جعله تناصُرًا على الحقِّ والخير، لا على البغي والظلم وتقاطُع الأرحام.
النَّوعُ الثَّالثُ: ولاء الإسلام، فكلُّ مَن أَسلَمَ على يدَيْ شخص فولاؤه له، وهذا ممَّا ابْتُدِعَ في الإسلام، ولم يكن مَعروفًا من قبل.
وقد ضرب ابنُ الصلاح أمثلةً لكلِّ نوع. انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٥٠١ وما بعدها، ومنهج النقد: ١٧٥، والوسيط في علوم الحديث ٢/ ٦٨٨.

(٢) انظر في ذلك: =

صَلِيبَةً[1]، وَإِنَّمَا هُو مِنْ مَوَالِيهِمْ، فَيُمَيِّزُ ذَلِكَ لِيُعْلَمَ، وَإِنْ كَانَ قَدْ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ[2]: «**مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ**»[3].

وَمِنْ ذَلِكَ أَبُو الْبَخْتَرِيِّ[4] الطَّائِيُّ، وَهُوَ سَعِيدُ بْنُ فَيْرُوزَ، وَهُوَ مَوْلاهُمْ، وَكَذَلِكَ أَبُو الْعَالِيَةِ الرِّيَاحِيُّ[5]، وَكَذَلِكَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ الْفَهْمِيُّ[6]، وَكَذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ الْقُرَشِيُّ، وَهُوَ مَوْلَى لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ كَاتِبِ اللَّيْثِ، وَهَذَا كَثِيرٌ[7].

فَأَمَّا مَا يُذْكَرُ فِي تَرْجَمَةِ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ مَوْلَى الْجُعْفِيِّينَ؛ فَلِإِسْلامِ جَدِّهِ[8] الأَعْلَى عَلَى يَدَيْ بَعْضِ الْجُعْفِيِّينَ.

وَكَذَلِكَ الْحَسَنُ بْنُ عِيسَى الْمَاسَرْجِسِيُّ[9] يُنْسَبُ إِلَى وَلاءِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ؛ لأَنَّهُ أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ، وَكَانَ نَصْرَانِيًّا.

= معرفة علوم الحديث: ١٩٦-٢٠٢، والإرشاد ٢/ ٨٠٠-٨٠٣، والتقريب مع التدريب ٢/ ٣٨٢، والمنهل الروي: ١٣٥، والشذا الفياح ٢/ ٧٨٣-٧٨٧، والمقنع ٢/ ٦٧٠-٦٧٣، وفتح المغيث ٣/ ٣٥٥-٣٥٨، وتوضيح الأفكار ٢/ ٥٠٤.

(١) المراد من ولد الصلب أي: من صلبهم ونسبهم. انظر: فتح المغيث ٣/ ٢٩٦، والمعجم الوسيط ١/ ٥١٩.

(٢) «الصحيح» لم ترد في (ش) و(ف).

(٣) أخرجه البخاري ٨/ ١٩٣ (٦٧٦١).

(٤) بفتح الموحدة والمثناة بينهما معجمة. التقريب (٢٣٨٠).

(٥) الرياحي: بكسر الراء والتحتانية. التقريب (١٩٥٣).

(٦) بفتح الفاء وسكون الهاء. الأنساب ٤/ ٣٩٢.

(٧) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٥٠٣.

(٨) الذي ذكره غير واحد ممن ترجم للبخاري أن جَدَّ البخاريِّ: «المغيرةَ» كان مجوسيًّا؛ فأسلم عَلَى يدي يَمَانٍ الجعفيِّ. انظر: تاريخ بغداد ٢/ ٦، الأنساب ٢/ ٩٤، السير ١٢/ ٣٩٢، هدي الساري: ٤٧٧.

(٩) بفتح الميم والسين المهملة، وسكون الراء، وكسر الجيم. الأنساب ٥/ ٤٨.

وَقَدْ يَكُونُ الوَلاءُ[١] بِالْحَلِفِ، كَمَا يُقَالُ فِي نَسَبِ الإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ: مَوْلَى التَّيْمِيِّينَ، وَهُوَ حِمْيَرِيٌّ أَصْبَحِيٌّ صَلِيبَةً[٢]، وَلَكِنْ كَانَ جَدُّهُ مَالِكُ بْنُ أَبِي عَامِرٍ حَلِيفًا لَهُمْ، وَقَدْ كَانَ عَسِيفًا[٣] عِنْدَ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ التَّمِيمِيِّ[٤] أَيْضًا، فَنُسِبَ إِلَيْهِمْ لِذَلِكَ.

وَقَدْ كَانَ جَمَاعَةٌ مِنْ سَادَاتِ الْعُلَمَاءِ فِي زَمَنِ السَّلَفِ مِنَ الْمَوَالِي، وَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ فِي **صَحِيحِهِ**[٥]: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ لَمَّا تَلَقَّاهُ نَائِبُ مَكَّةَ إِلَى[٦] أَثْنَاءَ الطَّرِيقِ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ، قَالَ لَهُ: مَنِ اسْتَخْلَفْتَ عَلَى أَهْلِ الْوَادِي؟ قَالَ: ابْنُ أَبْزَى، قَالَ: وَمَنِ ابْنُ أَبْزَى؟ قَالَ: رَجُلٌ مِنَ الْمَوَالِي. فَقَالَ: أَمَا إِنِّي سَمِعْتُ نَبِيَّكُمْ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ اللَّهَ يَرْفَعُ بِهَذَا الْعِلْمِ أَقْوَامًا وَيَضَعُ بِهِ آخَرِينَ**».

وَذَكَرَ الزُّهْرِيُّ أَنَّ هِشَامَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ لَهُ: مَنْ يَسُودُ أَهْلَ[٧] مَكَّةَ؟ فَقُلْتُ: عَطَاءٌ. قَالَ: فَأَهْلَ الْيَمَنِ؟ قُلْتُ: طَاوُسٌ. قَالَ: فَأَهْلَ الشَّامِ؟ قُلْتُ: مَكْحُولٌ. قَالَ: فَأَهْلَ مِصْرَ؟ قُلْتُ: يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ. قَالَ: فَأَهْلَ الْجَزِيرَةِ؟ قُلْتُ: مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ. قَالَ: فَأَهْلَ خُرَاسَانَ؟ قُلْتُ: الضَّحَّاكُ بْنُ مُزَاحِمٍ. قَالَ: فَأَهْلَ الْبَصْرَةِ؟
فَقُلْتُ: الْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ. قَالَ: فَأَهْلَ الْكُوفَةِ؟ فَقُلْتُ: إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ. وَذَكَرَ ٤٧ أ
أَنَّهُ يَقُولُ لَهُ عِنْدَ كُلِّ وَاحِدٍ: أَمِنَ الْعَرَبِ أَمْ مِنَ الْمَوَالِي؟ فَيَقُولُ: مِنَ الْمَوَالِي. فَلَمَّا

(١) لم ترد في (ش) و(ف).
(٢) أي: من صلبهم ونسبهم، كما تقدم.
(٣) أي: أجيرًا.
(٤) في (ش) و(ف) و(ع): «التيمي».
(٥) صحيح مسلم ١/ ٥٥٩ (٨١٧).
(٦) لم ترد في (ش) و(ف).
(٧) لم ترد في (ش) و(ف).

انْتَهَى قَالَ: يَا زُهْرِيُّ، وَاللَّهِ لِتَسُودَنَّ الْمَوَالِي عَلَى الْعَرَبِ، حَتَّى يُخْطَبَ لَهَا عَلَى الْمَنَابِرِ، وَالْعَرَبُ تَحْتَهَا. فَقُلْتُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ: إِنَّمَا هُو أَمْرُ اللَّهِ وَدِينُهُ، فَمَنْ حَفِظَهُ سَادَ، وَمَنْ ضَيَّعَهُ سَقَطَ[1].

قُلْتُ: وَسَأَلَ بَعْضُ الأَعْرَابِ لِرَجُلٍ[2] مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، فَقَالَ: مَنْ هُو سَيِّدُ هَذِهِ الْبَلْدَةِ؟ فقَالَ[3]: الْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ الْبَصْرِيُّ. قَالَ: أَمَوْلًى هُوَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَبِمَ سَادَهُمْ؟ فَقَالَ: بِحَاجَتِهِمْ إِلَى عِلْمِهِ، وَعَدَمِ احْتِيَاجِهِ إِلَى دُنْيَاهُمْ. فَقَالَ الأَعْرَابِيُّ: هَذَا لَعَمْرُ أَبِيكَ هُوَ السُّؤْدُدُ.

(١) هذه القصة أسندها الحاكم في معرفة علوم الحديث: ١٩٨-١٩٩، من طريق الوليد بن محمد المُوَقَّرِيِّ، عن الزهري، وقد أعلَّها إمامُ المؤرخين الذهبيُّ في السِّيَر ٥/ ٨٥، فقال: «الحكاية منكرةٌ، والوليدُ واهٍ».

(٢) في (ش) و(ف): «رجلًا».

(٣) في (ش) و(ف) و(ع): «قال».

النوع الخامس والستون

معرفة أوطان الرُّواة وبلدانهم (١)

وَهُوَ مِمَّا يَعْتَنِي بِهِ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ، وَرُبَّمَا تَرَتَّبَ عَلَيْهِ فَوَائِدُ مُهِمَّةٌ.

مِنْهَا مَعْرِفَةُ شَيْخِ الرَّاوِي، فَرُبَّمَا اشْتَبَهَ بِغَيْرِهِ، فَإِذَا عَرَفْنَا بَلَدَهُ تَعَيَّنَ بَلَدِيُّهُ غَالِبًا، وَهَذَا مُهِمٌّ جَلِيلٌ.

وَقَدْ كَانَتِ الْعَرَبُ إِنَّمَا يَنْتَسِبُونَ(٢) إِلَى الْقَبَائِلِ وَالْعَمَائِرِ وَالْعَشَائِرِ وَالْبُيُوتِ، وَالْعَجَمُ إِلَى شُعُوبِهَا وَرَسَاتِيقِهَا وَبُلْدَانِهَا، وَبَنُو إِسْرَائِيلَ إِلَى أَسْبَاطِهَا، فَلَمَّا جَاءَ الإِسْلامُ وَانْتَشَرَ النَّاسُ فِي الأَقَالِيمِ، نُسِبُوا إِلَيْهَا، أَوْ إِلَى مُدُنِهَا أَوْ قُرَاهَا.

فَمَنْ كَانَ مِنْ قَرْيَةٍ فَلَهُ الانْتِسَابُ إِلَيْهَا بِعَيْنِهَا، وَإِلَى مَدِينَتِهَا -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- أَوْ إِقْلِيمِهَا، وَمَنْ كَانَ مِنْ بَلْدَةٍ ثُمَّ انْتَقَلَ مِنْهَا إِلَى غَيْرِهَا فَلَهُ الانْتِسَابُ إِلَى أَيِّهِمَا شَاءَ، وَالأَحْسَنُ أَنْ يَذْكُرَهُمَا، فَيَقُولَ مَثَلًا: الشَّامِيُّ ثُمَّ الْعِرَاقِيُّ، أو الدِّمَشْقِيُّ ثُمَّ الْمِصْرِيُّ(٣)، وَنَحْوُ ذَلِكَ(٤).

---

(١) انظر في ذلك:

معرفة علوم الحديث ١٩٠-١٩٦، والإرشاد ٢/ ٨٠٤-٨١٥، والتقريب مع التدريب ٢/ ٣٨٤، والمنهل الروي: ١٣٩، والشذا الفياح ٢/ ٧٨٨-٧٩٢، والمقنع٢/ ٦٧٤-٦٧٨، وفتح المغيث ٣/ ٣٥٩-٣٦٢، وتوضيح الأفكار ٢/ ٥٠٤-٥٠٦، وظفر الأماني: ١٠٥.

(٢) في (ش) و(ف) و(ع): «ينسبون». (٣) راجع: محاسن الاصطلاح: ٣٤٣-٣٤٤.

(٤) قال الإمام النّوويُّ: «عادةُ الأئمّةِ الحُذَّاقِ المصنِّفين في الأسماء والأنساب أن يَنسُبوا =

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا يَسُوغُ الانْتِسَابُ إِلَى الْبَلَدِ إِذَا أَقَامَ فِيهِ أَرْبَعَ سِنِينَ فَأَكْثَرَ، وَفِي هَذَا نَظَرٌ وَاللَّهُ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

وَهَذَا آخِرُ مَا يَسَّرَهُ اللَّهُ -تَعَالَى- مِنْ (عُلُومِ[1] الْحَدِيثِ). ٤٧ ب

قَالَ مُصَنِّفُهُ - أَمْتَعَ اللهُ بِحَياتِهِ: وَهَذا آخِرُ مَا يَسَّرَهُ اللهُ تَعَالَى مِنِ اخْتِصَارِ عُلُومِ

= الرجلَ النسَبَ العامَّ ثُمَّ الخاصَّ؛ لِيحصُلَ في الثّاني فائدةٌ لم تكن في الأوَّلِ، فيقولون مَثَلًا: فلانُ بنُ فلان القرشي الهاشمي؛ لأنه لا يلزَمُ من كَوْنِهِ قُرَشيًّا كونُه هاشميًّا، ولا يعكسون فيقولون: الهاشمي القرشي. فإنه لا فائدةَ في الثّاني حِينَئِذٍ، فإنه يلزم من كونه هاشميًّا كونُه قرشيًّا.

فإن قيل: فينبغي أَلَّا يذكُروا القرشيَّ، بل يقتصروا عَلَى الهاشمي. فالجوابُ: أَنَّهُ قد يَخْفَى عَلَى بعضِ الناس كونُ الهاشمي قرشيًّا ويظهر هذا الخفاءُ في البطون الخفية كالأشهلِ من الأنصار، فيقال: الأنصاري الأشهلي، ولوِ اقتصروا على الأشهليِّ لَمْ يَعْرِفْ كثيرٌ من الناس أن الأشهليَّ من الأنصار أم لا، وكذا ما أَشْبَهَهُ، فذكروا العامَّ ثُمَّ الخاصَّ؛ لدفع هذا الوهم، وقد يقتصرون عَلَى الخاصِّ، وقد يقتصرون عَلَى العامِّ، وهذا قليلٌ. ثُمَّ إنهم قد يَنسُبون إلى البلد بعد القبيلة، فيقولون: القرشيُّ المكي أو المدنيُّ. وإذا كان له نَسَبٌ إلى بلدين بأن يستوطن أحدهما ثُمَّ الآخَرَ نسبوه غالبًا إليهما، وقد يقتصرون عَلَى أحدهما، وإذا نسبوه إليهما قدَّمُوا الأوَّلَ، فقالوا: المكي الدمشقي. والأحسن: المكيُّ ثُمَّ الدمشقيُّ. وإذا كان من قرية بلدة نسبوه تارةً إلى القرية، وتارةً إلى البلدة، وتارة إليهما، وحينئذ يقدمون البلدةَ؛ لأنها أعمُّ كَمَا سَبَقَ في القبائل، فيقولون فيمن هُو مِن أهلِ (حرستا) قَرْيَة من قرى الغوطة الَّتِي هي كورة من كُوَر دمشقَ: فُلان الدِّمَشْقِيُّ الحرستاني. وَقَدْ يقولون في مِثْلِهِ: فُلانٌ الشامي الدِّمَشْقِيُّ الحرستاني. فينسبونه إلى الإقليم، ثُمَّ البلدةِ، ثُمَّ القَرْيَةِ، وَقَدْ ينسبونه إلى الكُورة، فيقولون الغَوْطِي الحرستاني، أو الشامي الدِّمَشْقِيُّ الغوطي الحرستاني - ثمّ قَالَ -: وينسبون إلى القبيلة مَوْلاهُمْ لقوله ﷺ: «مَوْلَى القَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ». وسواءٌ كَانَ مَوْلَى عَتاقةٍ، وَهُوَ الأكثر أو مَوْلَى حِلْفٍ ومناصرةٍ، أو مَوْلَى إسلام؛ بأن أَسْلَمَ عَلَى يدِ واحد من القبيلة، كالبخاري الإمام مولى الجعفيِّين، أسلم بعض أجداده على يد واحد من الجعفيين. وَقَدْ يَنسُبون إلى القبيلة مَوْلَى مولاها». تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١٣، وانظر: محاسن الاصطلاح: ٣٤٤.

(١) قبل هذا في (ش) و(ف) و(ع): «اختصار».

الحَدِيثِ، وَاتَّفَقَ ذَلِكَ فِي اللَّيْلَةِ الَّتِي يُسْفِرُ صَبَاحُهَا عَنِ الثَّامِنِ وَالعِشْرِينَ مِنْ شَوَّالٍ سَنَةَ ثِنْتَيْنِ وَخَمْسِينَ وَسبعِمائَةٍ، كَتَبَهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ كَثِيرٍ القُرَشِيُّ الحَوْرَانِيُّ البُصْرَوِيُّ ثُمَّ الدِّمشقِيُّ، عَفَا اللهُ عَنْهُ وَالحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ وَصَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا دَائِمًا.

قَرَأْتُ جَمِيعَ هَذَا **المُخْتَصَرِ** عَلَى شَيْخِنَا مُصَنِّفِهِ الشَّيْخِ الإِمَامِ العَالِمِ العَلَّامَةِ المُتْقِنِ المُحَقِّقِ فِي جَمِيعِ العُلُومِ أَبِي الفِدَاءِ إِسْمَاعِيلَ عِمَادِ الدِّينِ بْنِ كَثِيرٍ، أَمْتَعَ اللهُ المُسْلِمِينَ بِحَيَاتِهِ فِي مَوَاعِيدَ مُتَفَرِّقَةٍ، آخِرُهَا يَوْمُ الثُّلاثَاءِ خَامِسَ عَشَرَ شَعْبَانَ سَنَةَ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ وَسَبْعِمائَةٍ.

كَتَبَهُ عَبْدُ الرَّحِيمِ عَبْدُ الكَرِيمِ النَّوَوِيُّ(١).

(١) كتب ابن كثير في آخر الورقة: «صحَّحَ ذلك وكتب ابنُ كثير»، ولله الحمد والمِنَّةُ على هذه النسخة الجيدة.



- فهرس الآيات
- فهرس الأحاديث
- فهرس الآثار
- فهرس الأعلام
- فهرس الطوائف
- فهرس والأماكن
- فهرس الأيام
- فهرس الكتب
- ثبت المصادر والمراجع
- الموضوعات

فهرس الآيات

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
	سورة البقرة		
﴿ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ ٱلۡمُفۡسِدَ مِنَ ٱلۡمُصۡلِحِۚ ﴾		٢٢٠	٢٣٧
	سورة آل عمران		
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ . . . ﴾		١٠٢	٥
	سورة النساء		
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ . . . ﴾		١	٥
	سورة الحجر		
﴿ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾		٩	٦، ٧
	سورة النحل		
﴿ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ ﴾		٤٤	٧
	سورة الأحزاب		
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴾		٧٠، ٧١	٥

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
سُورَةُ الحُجُرَاتِ			
﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ﴾		٩	٢٧٨
سُورَةُ الفَجْرِ			
﴿ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴾		٢٨	٣٨

فهرس الأحاديث

طرف الحديث	الراوي	رقم الصفحة
كفى بالمرء إثمًا أن يحدث	أبو هريرة	٢٠٠
لبيك حقًّا حقًّا تعبدًا ورِقًّا	أنس بن مالك	٢٩٩
ما دعوت أحدًا إلى الإيمان إلا كانت له كبوة	-	٢٧٩
من آذى ذميًّا	عبد الله بن مسعود	٢٥٦
من كتب عني شيئًا	أبو سعيد	٢٢٥
من كذب عليَّ متعمدًا	عبد الله بن عمرو	١٨٤، ٢٣٦

فهرس الآثار

فهرس الأعلام

أ

ب

ت

ث

ج

ح

خ

ش

ص

ض

غ

ق

ك

فهرس الطوائف



فهرس الأماكن

فهرس الأيام

فهرس الكتب

ثبت المصادر والمراجع

١- **الإبهاج في شرح المنهاج**: تقي الدين السبكي (ت ٧٥٦هـ)، وأكمله ولده تاج الدين عبد الوهاب (ت ٧٧١هـ) تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

٢- **أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء**: الدكتور ماهر ياسين الفحل، دار عمار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٣- **أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء**: د. ماهر ياسين الفحل، دار عمار، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

٤- **الإجازة للمعدوم والمجهول**: للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) مطبوع ضمن مجموعة رسائل في علوم الحديث، تحقيق: صبحي السامرائي. المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٩٦٩م.

٥- **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**: للأمير ابن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.

٦- **الإحكام في أصول الأحكام**: لابن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ)، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٧- **الإحكام في أصول الأحكام**: لسيف الدين الآمدي (ت ٦٣١هـ)، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.

٨- **أحوال الرجال**: للجوزجاني (ت ٢٥٩هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٩- **أخبار أصبهان**: لأبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، طبعة ليدن، ١٩٣١م.

١٠- **أدب الإملاء والاستملاء**: لأبي سعد السمعاني (ت ٥٦٢هـ)، طبع بمطبعة بريل في مدينة ليدن، ١٩٥٢م.

١١- **الأدب المفرد**: للبخاري (ت ٢٥٦هـ)، نشره: قصي محب الدين الخطيب، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٥٥م.

١٢- **إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق**: للنووي (ت٦٧٦هـ)، تحقيق: عبد الباري فتح الله السلفي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

١٣- **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**: لأبي يعلى الخليلي (ت ٤٤٦هـ)، تحقيق: د. محمد سعيد بن عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.

١٤- **الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى**: لابن عبد البر. تحقيق: د. عبد الله مرحول، دار ابن تيمية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٥- **الاستيعاب**: لابن عبد البر، مطبوع بهامش الإصابة، دار العلوم الحديثة، الطبعة الأولى ١٣٢٨هـ.

١٦- **الأسرار المرفوعة**: للملا علي القاري (ت ١٠١٤هـ)، دار الكُتُب العلمية، بيروت.

١٧- **الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة**: للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. عز الدين علي السيد، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٤م.

١٨- **الأسماء المفردة للبرديجي، تحقيق**: عبدة علي كوشك، دار المأمون، ١٤١٠هـ.

١٩- **الإصابة في تمييز الصحابة**: لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دار صادر - بيروت، وطبعة دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٢٠- **أصول الدين**: لأبي منصور البغدادي، مدرسة الإلهيات بدار الفنون التركية - إستانبول، الطبعة الأولى، ١٩٢٨م، تصوير الطبعة الثانية بدار الكتب العلمية، ببيروت، ١٩٨٠م.

٢١- **أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ**، لأبي الفضل المقدسي (ت٥٠٧هـ)، تحقيق: محمود محمد محمود حسن، والسيد يوسف، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٢٢- **الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار**: للحازمي (ت ٥٨٤هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

٢٣- **الأعلام**: للزركلي (١٩٧٦م)، الطبعة الثالثة، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

٢٤- **الاقتراح في بيان الاصطلاح**: لابن دقيق العبد (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق: د. قحطان عبد الرحمان الدوري، مطبعة الإرشاد - بغداد، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢٥- **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى**

والأنساب: لابن ماكولا (ت ٤٧٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٢٦- **إكمال المعلم بفوائد مسلم**: للقاضي عياض (ت ٥٤٤هـ)، تحقيق: د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء - مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٢٧- **الإلزامات والتتبع**: للدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، دار الكُتُب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٨- **ألفية السيوطي في علم الحديث**: للسيوطي (ت ٩١١هـ)، شرح: أحمد محمد شاكر، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٢٩- **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**، للقاضي عياض، تحقيق: أحمد صقر، دار التراث، القاهرة بالاشتراك مع المكتبة العتيقة، تونس ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٣٠- **الأم**: للإمام الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، أشرف على طبعه وتصحيحه: محمد زهري النجار، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة - مصر، ١٣٨١هـ - ١٩٦١م.

٣١- **إنباء الغمر بأنباء العمر**: لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت، عن طبعة دار المعارف العثمانية.

٣٢- **الأنساب**: لأبي سعد السمعاني (ت ٥٦٢هـ)، تصحيح: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، مطبعة دار المعارف العثمانية - حيدر آباد الدكن - الهند، الطبعة الأولى، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

٣٣- **الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل**: مجير الدين الحنبلي، قدم له: محمد بحر العلوم، المطبعة الحيدرية، النجف ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

٣٤- **البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر**: للسيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: أنيس أحمد، الطبعة الأولى، مكتبة الغرباء الأثرية، السعودية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٣٥- **البحر المحيط في أصول الفقه**: للزركشي (ت ٧٩٤هـ)، حرّره: عمر سليمان الأشقر، منشورات وزارة الأوقاف، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

٣٦- **بحوث في تاريخ السنة المشرفة**: أكرم ضياء العمري، الطبعة الرابعة، ١٩٨٤م.

٣٧- **البداية والنهاية**: لابن كثير (ت ٧٧٤هـ)، مكتبة المعارف، بيروت، مكتبة النصر الرياض، ١٩٦٦م.

٣٨- **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع**: للشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، دار المعرفة، بيروت.

٣٩- **البرهان في أصول الفقه**: لإمام الحرمين الجويني (ت ٤٧٨هـ)، تحقيق: د. عبد العظيم محمود الديب، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة - مصر، الطبعة الثانية (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).

٤٠- **بيان خطأ البخاري في تاريخه**: لابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، مطبوع مع التاريخ الكبير للبخاري.

٤١- **تاج العروس من جواهر القاموس**: للسيد محمد مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، طبعة الكويت، واعتمدنا أيضاً الطبعة القديمة التي أعادت نشرها دار صادر - بيروت.

٤٢- **تاريخ الأدب العربي**: لكارل بروكلمان، نقله إلى العربية يعقوب بكر، راجع الترجمة: رمضان عبد التواب، دار المعارف،القاهرة ١٩٧٧م.

٤٣- **تاريخ الإسلام ووفيات مشاهير الأعلام**: للذهبي (ت ٧٤٨هـ) تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى.

٤٤- **تاريخ بغداد**: للخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.

٤٥- **تاريخ الرسل والملوك**: للطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة ١٩٧١م.

٤٦- **التاريخ الصغير**: للبخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

٤٧- **تاريخ علماء بغداد المسمى (المنتخب المختار)**: لابن رافع السلامي (ت ٧٧٤هـ)، انتخاب التقي الفاسي، صححه: عباس العزاوي، مطبعة الأهلي، بغداد، ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م.

٤٨- **التاريخ الكبير**: للبخاري (ت ٢٥٦هـ)، دار إحياء الثراث العربي، بيروت - لبنان.

٤٩- **تاريخ مدينة دمشق**: لابن عساكر (ت٥٧١هـ)، دراسة وتحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٥٠- **تاريخ يحيى بن معين، تحقيق**: أحمد محمد نور سيف، طبعة جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٩٧٩م.

٥١- **التبصرة في أصول الفقه**: لأبي إسحاق الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: محمد حسن هيتو، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٥٢- **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**: لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٦٥م.

٥٣- **تجريد أسماء الصحابة**: للذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار المعرفة، بيروت- لبنان.

٥٤- **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**: للمزي (ت ٧٤٢هـ) صححه وعلّق عليه: عبد الصمد شرف الدين، دار القيمة - الهند، ١٩٦٥م، وطبعة دار الغرب الإسلامي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.

٥٥- **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**: للسيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، ومعه التقريب والتيسير: لأبي زكريا النووي (ت ٦٧٦هـ).

٥٦- **تذكرة الحفاظ**: للذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: المعلمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.

٥٧- **تذكرة الموضوعات**: للفتني (ت ٩٨٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.

٥٨- **التعريفات**: أبو الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد - العراق.

٥٩- **التعليقات الأثرية على المنظومة**: قدم لها وعلق عليها: علي حسن علي عبد الحميد، المكتب الإسلامي، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.

٦٠- **تغليق التعليق**: لابن حجر العسقلاني، تحقيق: سعيد عبد الرحمان موسى، دار عمار والمكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٦١- **تفسير ابن كثير**: لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، دار الفكر.

٦٢- **تقريب التهذيب**: لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، بتحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، حلب، سوريا، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٦٣- **تقييد العلم**: للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: يوسف العش، دار إحياء السنة النبوية، الطبعة الثانية، ١٩٧٤م.

٦٤- **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن صلاح**: للعراقي (ت ٨٠٦هـ) حققه: عبد الرحمان محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

٦٥- **تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم**: للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: سكينة الشهابي، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

٦٦- **تلقيح فهوم أهل الأثر**: لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، بعناية مكتبة الآداب، القاهرة ١٩٧٥م.

٦٧- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**: لابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٦٨- **التمييز**: لمسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ)، مطبوع مع كتاب (منهج النقد عند المحدّثين: نشأته وتاريخه) د. محمد مصطفى الأعظمي، شركة الطباعة العربية، الرياض - الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.

٦٩- **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة**: لابن عرّاق

الكناني (ت ٩٦٣هـ) تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله محمد الصديق، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٧٠- **التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل**: للمعلمي اليماني (ت ١٣٨٦هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني ومحمد عبد الرزاق حمزة، دار الكتب السلفية، القاهرة توزيع: دار الباز، عباس أحمد الباز، مكة المكرمة.

٧١- **تهذيب الأسماء واللغات**: للنووي (ت ٦٧٦هـ)، دار الكُتُب العلمية، بيروت - لبنان.

٧٢- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: للمزي (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م. والطبعة الأخيرة في ١٩٩٨م ذات المجلدات الثماني.

٧٣- **توجيه النظر إلى أصول الأثر**: لطاهر الجزائري الدمشقي (ت ١٣٣٨هـ)، اعتناء: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٧٤- **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**: للأمير الصنعاني (ت ١١٨٢هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٦٦هـ.

٧٥- **الثقات**: لابن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ)، دار الفكر، بيروت.

٧٦- **جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ**: لمجد الدين بن الأثير (ت ٦٠٦هـ) تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، مطبعة الملاح، الطبعة الأولى، ١٩٦٩م.

٧٧- **جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله**: لابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) تحقيق: عبد الرحمان محمد عثمان، المكتبة السلفية، بالمدينة المنورة، مطبعة العاصمة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٦٨م.

٧٨- **جامع البيان في تفسير القرآن**: للطبري (ت٣١٠هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٧٩- **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**: للعلائي (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي،عالم الكتب،الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

٨٠- **الجامع الصحيح (صحيح البخاري)**: للبخاري (ت ٢٥٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، وهي التي أحلنا إليها بالجزء والصفحة أما الرقم فهو من فتح الباري.

٨١- **الجامع الصحيح (صحيح مسلم)**: مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ)، تحقيق وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، وهي الطبعة التي أحلنا إليها بالرقم، أما الجزء والصفحة فهو للطبعة الإستانبولية المطبوعة عام ١٢٦٣هـ.

٨٢- **الجامع الكبير**: للترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: د بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٦م.

٨٣- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٨٤- **جامع المسانيد والسنن**: لإسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان.

٨٥- **الجرح والتعديل**: لابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن - الهند، الطبعة الأولى، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.

٨٦- **جزء أسامي من روى عنهم البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح على حروف المعجم**: لابن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، نسخة مصورة عن مكتبة الشيخ صبحي السامرائي.

٨٧- **حاشية الأجهوري على شرح الزرقاني على البيقونية**: عطية الله بن عطية البرهاني الأجهوري، طبعة الحلبي، مصر، ١٣٦٨هـ.

٨٨- **الحاوي الكبير**: للأبي الحسن علي بن مُحَمَّد الماوردي (ت ٤٥٠هـ)، تحقيق: محمود مطرجي وآخرين، دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٤١٤هـ.

٨٩- **الحديث المعلول قواعد وضوابط**: حمزة المليباري، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٩٠- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**: لأبي نعيم الأصفهاني (ت ٤٣٠هـ)، المكتبة السلفية.

٩١- **خصائص مسند أحمد**: لأبي موسى المديني (ت ٥٨١هـ)، مكتب التوبة، الرياض، ١٤١٠هـ.

٩٢- **الخلاصة في أصول الحديث**: للطيبي (ت ٧٤٣هـ)، تحقيق: الشيخ صبحي السامرائي، مطبعة الإرشاد - بغداد.

٩٣- **الدارس في تاريخ المدارس**: للنعيمي (ت ٩٢٧هـ)، مطبعة الترقي، دمشق، ١٣٧٦هـ.

٩٤- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**: لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)،

بعناية: سالم الكرنكوي الألماني، مطبعة دائرة المعارف - حيدر آباد الدكن، الهند، ١٣٥٠هـ.

٩٥- **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**: للبيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

٩٦- **ذيل تذكرة الحفاظ**: للحسيني (ت ٧٦٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، مصورة بالأوفيست عن طبعة حسام الدين المقدسي.

٩٧- **ذيل تذكرة الحفاظ**: لابن فهد، مطبوع مع ذيل تذكرة الحفاظ.

٩٨- **ذيل طبقات الحفاظ**: للسيوطي، مطبوع مع ذيل تذكرة الحفاظ.

٩٩- **ذيل الروضتين**: لعبد الرحمان بن إسماعيل المعروف بأبي شامة المقدسي الدمشقي، طبع بمصر، ١٣٦٦هـ.

١٠٠- **الرحلة في طلب الحديث**: للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) تحقيق: نور الدين عتر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م.

١٠١- **الرسالة**: للإمام الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٨هـ.

١٠٢- **رسالة أبي داود إلى أهل مكة بشأن السنن**، لأبي داود السجستاني (ت ٢٧٥هـ) طبعة الدكتور محمد لطفي الصباغ، ومطبوع في مقدمة الجزء الأول من بذل المجهود في حل أبي داود للسهارنفوري (ت ١٣٤٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠٣- **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**: للسيد محمد بن جعفر الكتاني - دار الفكر، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٩٦٤م.

١٠٤- **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**: للكنوي (ت ١٣٠٤هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر، حلب، الطبعة الثالثة، ١٩٨٧م.

١٠٥- **روضة الطالبين**: للنووي (ت ٦٧٦هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان.

١٠٦- **روضة العقلاء**: لابن حبان (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد وآخرون، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ.

١٠٧- **الرياض النضرة**: لأبي جعفر أحمد بن عبد الله الطبري (ت ٦٩٤هـ)، تحقيق: عيسى عبد الله محمد مانع الحميري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

١٠٨- **زاد المعاد في هدي خير العباد**: لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة عشرة، ١٩٨٦م.

١٠٩- **الزاهر في معاني كلمات الناس**: لأبي البركات الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار الشؤون الثقافية، بغداد، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.

١١٠- **السابق واللاحق**: للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد مطر الزهراني، دار طيبة الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.

١١١- **سلسلة الأحاديث الصحيحة**: لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣م.

١١٢- **السنن الأبين والمورد الأمعن في محاكمة الإمامين في السند المعنعن**: لابن رشيد (ت ٧٢١هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن الحبيب بن الخوجة، الدار التونسية للنشر والتوزيع.

١١٣- **السنن**: للدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، مكتبة المتنبي، القاهرة.

١١٤- **السنن**: لأبي داود السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، مراجعة: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.

١١٥- **السنن**: للدارمي (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد الله هاشم اليماني، دار المحاسن، القاهرة، ١٩٦٦م.

١١٦- **السنن**: لابن ماجه القزويني (ت ٢٧٥هـ)، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

١١٧- **السنن الكبرى**: للنسائي (ت ٣٠٣هـ) تحقيق: الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

١١٨- **السنن الكبرى**: للبيهقي (ت ٤٥٨هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدرآباد الدكن - الهند، الطبعة الأولى، ١٣٤٤هـ.

١١٩- **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، تحقيق**: محمد علي قاسم، نشر الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

١٢٠- **سير أعلام النبلاء**: للذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: جماعة بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٦م.

١٢١- **السيرة النبوية**: لابن هشام، تحقيق: مصطفى السقا وآخرون، مطبعة البابي الحلبي وأولاده ١٩٣٦م.

١٢٢- **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح**: للأبناسي (ت ٨٠٢هـ)، تحقيق: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

١٢٣- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: لابن عماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ)، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

١٢٤- **شرح التبصرة والتذكرة**: للحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد اللطيف هميم، والدكتور ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

١٢٥- **شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول**: للإمام أحمد بن إدريس الصنهاجي (ت ٦٨٤هـ)، تحقيق: طه محمد رؤوف، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

١٢٦- **شرح السنة، للبغوي (ت ٥١٦هـ)، تحقيق**: شعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.

١٢٧- **شرح صحيح مسلم**: للنووي (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق: عبد الله أحمد أبو زينة - دار الشعب - القاهرة.

١٢٨- **شرح مشكل الآثار**: للطحاوي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

١٢٩- **شرح معاني الآثار**: الطحاوي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: محمد جاد الحق، مطبعة الأنوار المحمدية - مصر.

١٣٠- **شرف أصحاب الحديث**: للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. محمد سعيد خطيب أوغلي، مطبعة جامعة أنقرة - تركيا، الطبعة الأولى، ١٩٧١م.

١٣١- **شروط الأئمة الخمسة**: الحازمي (ت ٥٨٤هـ)، مكتبة الشرق الجديد، بغداد.

١٣٢- **شروط الأئمة الستة**: لابن القيسراني (ت ٥٠٧هـ)، مكتبة الشرق الجديد، بغداد.

١٣٣- **شمائل النبي ﷺ**: الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: الدكتور ماهر ياسين الفحل، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

١٣٤- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**: للإمام أبي نصر الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م.

١٣٥- **صحيح ابن خزيمة**، (ت ٣١١هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، شركة الطباعة العربية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٩٨١م.

١٣٦- **صيانة صحيح مسلم**: لابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٤م.

١٣٧- **الضعفاء الصغير**: للإمام البخاري، طبع ضمن كتاب المجموع في الضعفاء.

١٣٨- **الضعفاء الكبير**: للعقيلي (ت ٣٢٢هـ)، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م.

١٣٩- **الضعفاء والمتركون**: للنسائي (ت ٣٠٣هـ)، مطبوع ضمن المجموع في الضعفاء والمتروكين، تحقيق: عبد العزيز السيروان، دار القلم، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

١٤٠- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**: للسخاوي (ت ٩٠٣هـ)، مكتبة الحياة، بيروت.

١٤١- **طبقات خليفة بن خياط**، (ت ٢٤٠هـ) رواية أبي عمران بن موسى

التستري، تحقيق: سهيل زكار، دمشق، ١٩٦٦م.

١٤٢- **طبقات الشافعية**: للأسنوي (ت ٧٧٢هـ)، تحقيق: عبد الله الجبوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

١٤٣- **طبقات الشافعية**: لابن قاضي شهبة (ت ٨٥١هـ)، تحقيق: الدكتور الحافظ عبد العليم خان، مطبعة دار معارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى ١٩٧٨م.

١٤٤- **طبقات الشافعية**: لابن هداية الله (ت ١٠١٤هـ)، مطبوع مع طبقات الفقهاء.

١٤٥- **طبقات الشافعية الكبرى**: لتاج الدين بن السبكي (ت ٧٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٦٤م.

١٤٦- **طبقات الفقهاء**: لأبي إسحاق الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، تصحيح: خليل الميس، دار القلم، بيروت.

١٤٧- **الطبقات الكبرى**: لابن سعد (ت ٢٣٠هـ)، دار التحرير، بالقاهرة، ١٣٨٨هـ.

١٤٨- **الطبقات الكبرى**: لابن سعد (ت ٢٣٠هـ) (القسم المتمم)، تحقيق: زياد محمد منصور، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.

١٤٩- **طبقات المدلسين**: لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: الدكتور عاصم بن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار - الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.

١٥٠- **طبقات المفسرين**: للداودي (ت ٩٤٥هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مطبعة الاستقلال الكبرى، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

١٥١- **طبقات المفسرين**: للسيوطي (ت٩١١هـ)، راجعه لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية.

١٥٢- **ظفر الأماني**: للكنوي (ت ١٣٠٤هـ)، تحقيق: تقي الدين الندوي، دار القلم، الإمارات، دبي، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.

١٥٣- **العبر في خبر من غبر**: للذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.

١٥٤- **علل الترمذي الكبير**: لأبي عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي بالاشتراك مع جماعة مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

١٥٥- **علل الحديث**: لابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، مكتبة المثنى، بغداد.

١٥٦- **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**، لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.

١٥٧- **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**: للدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محفوظ الرحمان زين الله، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

١٥٨- **العلل ومعرفة الرجال**: للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، برواية المروذي، تحقيق: د. وصي الله بن محمد عباس، الدار السلفية، بومباي - الهند، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.

١٥٩- **عمل اليوم والليلة**: لأبي عبد الرحمان النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: فاروق حمادة، الرئاسة العامة للإفتاء والبحوث العلمية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٨١م.

١٦٠- **العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم**: لابن الوزير (ت ٨٤٠هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٩٩٢م.

١٦١- **غوامض الأسماء المبهمة**: لابن بشكوال (ت ٥٧٨هـ)، تحقيق: الدكتور عز الدين علي السيد، ومحمد كمال الدين، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

١٦٢- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**: لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٣٧٩هـ، وطبعة دار السلام، الرياض، ودار الفيحاء، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٦٣- **فتح الباقي على ألفية العراقي**: زكريا الأنصاري (ت ٩٢٥هـ)، تحقيق: الدكتور عبد اللطيف هميم، والدكتور ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

١٦٤- **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**: للسخاوي (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمان محمد عثمان، الطبعة الثانية، ١٩٦٨م، وكذلك استعملنا طبعة دار الكتب العلمية.

١٦٥- **الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية**: عبد القاهر البغدادي (ت ٤٢٩هـ)، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، مطبعة الخانجي، القاهرة.

١٦٦- **فضائل القرآن**: للنسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: د. فاروق حمادة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ١٤٠٠هـ.

١٦٧- **الفقيه والمتفقه**: للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: إسماعيل الأنصاري - المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

١٦٨- **الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط للحديث النبوي الشريف**: المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت للطباعة والنشر، عمان، سنة ١٩٩١م.

١٦٩- **القاموس المحيط**: للفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، مؤسسة الحلبي وشركائه، القاهرة.

١٧٠- **قواطع الأدلة في أصول الفقه**: لأبي المظفر السمعاني (ت ٤٨٩هـ)، تحقيق: مركز البحوث والدراسات، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

١٧١- **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**: للقاسمي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م.

١٧٢- **الكامل في ضعفاء الرجال**: لابن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، تحقيق: لجنة من المختصين، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م. والطبعة المحققة بإشراف أبي سنة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

١٧٣- **كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة**: للهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمان الأعظمي، الطبعة الثانية، ١٩٨٤م.

١٧٤- **كشف الأسرار شرح المصنف على المنار**: لأبي البركات النسفي (ت ٧١٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٧٥- **كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي**: للإمام علاء الدين عبد العزيز أحمد البُخَارِيّ (ت ٧٣٠هـ)، أعادت تصويره بالأوفيست دار الكتب العربية، بيروت، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

١٧٦- **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**:

للعجلوني (ت ١١٦٢هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٥١هـ.

١٧٧- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: لحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، أعادت طبعه بالأوفيست مكتبة المثنى - بغداد.

١٧٨- **الكفاية في علم الرواية**: للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد الحافظ التيجاني، مطبعة السعادة، مصر، (وقد أحلنا إليها بالحرف ت)، واستعملنا الطبعة الهندية المطبوعة بحيدرآباد، ١٣٥٧هـ، ورمزنا لها بالحرف (هـ).

١٧٩- **الكنى والأسماء**: لمسلم بن الحجاج (٢٦١هـ)، تحقيق: عبد الرحمان القشقلي، رسالة ماجستير من الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

١٨٠- **الكنى والأسماء**: للدولابي (ت ٣١٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٩٨٣م.

١٨١- **اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**: للسيوطي (ت ٩١١هـ)، المكتبة التجارية، مصر.

١٨٢- **اللباب في تهذيب الأنساب**: لعز الدين بن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، مكتبة المثنى، بغداد.

١٨٣- **لسان العرب**: لابن منظور (ت ٧١١هـ)، نشر دار صادر، بيروت - لبنان، ١٣٧٦هـ.

١٨٤- **لسان الميزان**: لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان.

١٨٥- **لمحات في أصول الحديث**: الدكتور محمد أديب صالح، المكتب

الإسلامي، الطبعة السادسة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٨٦- **اللمع في أصول الفقه**: لأبي إسحاق الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

١٨٧- **ما لا يسع المحدِّث جهله**: لأبي حفص عمر بن عبد المجيد الميانشي (ت ٥٨١هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

١٨٨- **المتفق والمفترق**: للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، نسختنا الخطية عن المكتبة الظاهرية، دمشق.

١٨٩- **المجتبى بشرح السيوطي وحاشية السندي**: دار الحديث، القاهرة، ١٩٣٠م.

١٩٠- **المجروحين من المحدِّثين والضعفاء والمتروكين**: لابن حبان (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ١٣٩٦هـ.

١٩١- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**: للهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، ١٩٨٢م.

١٩٢- **المجموع شرح المهذب**: للنووي (ت ٦٧٦هـ)، شركة العلماء، مصر.

١٩٣- **مجموع الفتاوي**: لابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

١٩٤- **محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح**: للبلقيني (ت ٨٠٤هـ)، تحقيق: خليل منصور، دار الكتب العلمية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

١٩٥- **المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي**: للرامهرمزي (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧١م.

١٩٦- **المحصول في علم الأصول**: للرازي (ت ٦٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، واستعملنا طبعة بتحقيق وتخريج: طه جابر العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.

١٩٧- **المحلى**: لابن حزم (ت ٤٥٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٩٨- **المختصر في علم الأثر**: لمحيي الدين الكافيجي (ت ٨٧٩هـ)، د. علي زوين، دار الرشد، الرياض، ١٩٨٧م.

١٩٩- **مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين والفقهاء**، الدكتور أُسامة بن عبد الله الخياط، دار الفضيلة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٢٠٠- **المدخل إلى الإكليل**: للحاكم (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: جيمس ربسون، ١٩٥٣م.

٢٠١- **المدخل إلى السنن الكبرى**: للبيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: الدكتور محمد ضياء الرحمان الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.

٢٠٢- **المراسيل**: لابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، بعناية: شكر الله بن نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢٠٣- **مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع**: لصفي الدين البغدادي (ت ٧٣٩هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي، دار احياء الكتب العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٥٤م.

٢٠٤- **المستدرك على الصحيحين**: للحاكم (ت ٤٠٥هـ)، وبذيله تلخيص المستدرك للذهبي (ت ٧٤٨هـ)، الناشر مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، طبع بيروت، شركة علاء الدين.

٢٠٥- **المستصفى من علم الأصول**: للغزالي (ت ٥٠٥هـ)، المطبعة الأميرية، ببولاق، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٢٤هـ.

٢٠٦- **المسند**: لأبي داود الطيالسي (ت ٢٠٤هـ)، دار المعرفة، بيروت - لبنان.

٢٠٧- **المسند**: للشافعي (ت ٢٠٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، وطبعة مؤسسة غراس، تحقيق: الدكتور ماهر ياسين الفحل، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.

٢٠٨- **المسند**: للحميدي (ت ٢١٩هـ)، تحقيق: حبيب الرحمان الأعظمي، عالم الكتب بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة.

٢٠٩- **المسند**: لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، المطبعة الميمنية، مصر، وإليها العزو عند الإطلاق، واستعملنا طبعة أحمد شاكر، مكتبة التراث الإسلامي، وطبعة شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة.

٢١٠- **المسند**: عبد بن حميد (ت ٢٤٩هـ)، وهو المنتخب من مسنده، تحقيق: صبحي السامرائي، ومحمود محمد خليل، عالم الكتب، ١٩٨٨م.

٢١١- **المسند**: لأبي بكر البزار (ت ٢٩٢هـ)، وهو المسمى بـ «البحر الزخار»، تحقيق: محفوظ الرحمان زين الله، مؤسسة علوم القرآن، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

٢١٢- **المسند**: لأبي عوانة الإسفراييني (ت ٣١٠هـ)، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد - الهند، ١٩٦٦م.

٢١٣- **المسند الجامع**: صنعة: الدكتور بشار عواد بالاشتراك مع جماعة.

٢١٤- **المسند**: لأبي يعلى الموصلي (ت ٣٠٧هـ)، تحقيق وتخريج: حسين سليم أسد - دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

٢١٥- **مسند الشاميين**: للطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٢١٦- **مصابيح السنة**: للبغوي (ت ٥١٦هـ)، المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة.

٢١٧- **المصنف**: عبد الرزاق الصنعاني (ت ٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمان الأعظمي، مطابع دار القلم، بيروت، ١٩٧٠م.

٢١٨- **معالم السنن**: للخطابي (ت ٣٨٨هـ)، المطبعة العلمية، حلب، الطبعة الأولى، ١٩٣٢م.

٢١٩- **المعجم الأوسط**: للطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى.

٢٢٠- **معجم البلدان**: ياقوت الحموي (ت ٨٥٢هـ)، دار صادر مع دار بيروت، ١٩٦٨م.

٢٢١- **المعجم الكبير**: للطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مطبعة الزهراء الحديثة، الموصل - العراق، الطبعة الثانية.

٢٢٢- **معجم متن اللغة**: لأحمد رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.

٢٢٣- **معجم مقاييس اللغة**: لابن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٩٧٩م.

٢٢٤- **معجم المؤلفين**: عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٥٧م.

٢٢٥- **المعجم الوسيط**: صنعه جماعة من المختصين، دار أمواج للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.

٢٢٦- **معرفة أنواع علم الحديث**: لأبي عمرو ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور عبد اللطيف هميم، والدكتور ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٢٢٧- **معرفة السنن والآثار**: للبيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: سيد أحمد صقر، طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.

٢٢٨- **معرفة الصحابة**: لأبي نعيم (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق: محمد راضي بن حاج عثمان، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.

٢٢٩- **معرفة علوم الحديث**: للحاكم (ت ٤٠٥هـ)، دار الآفاق الجديدة، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م.

٢٣٠- **المعرفة والتاريخ**: للفسوي (ت ٢٧٧هـ)، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، بغداد، ١٣٩٤هـ.

٢٣١- **المقنع في علوم الحديث**: لابن الملقن (٨٠٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز للنشر، السعودية، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.

٢٣٢- **ملء العَيْبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطيبة**: لأبي عبد الله محمد الفهري السبتي الفاسي (ت ٧٢١هـ)، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢٣٣- **الملل والنحل**: لأبي الفتح عبد الكريم الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ)، مطبوع مع الفصل في الملل.

٢٣٤- **مناقب الشافعي**: للبيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: أحمد صقر، مكتبة التراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

٢٣٥- **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**: لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، الدار الوطنية للتوزيع والنشر، بغداد.

٢٣٦- **المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ**: لابن الجارود (ت ٣٠٧هـ)، تحقيق: عبد الله هاشم اليماني المدني، مطبعة الفجالة، القاهرة، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

٢٣٧- **منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل**: لابن الحاجب، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ.

٢٣٨- **المنخول من تعليقات الأصول**: للغزالي (ت ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد حسن هيتو، دار الفكر، بيروت.

٢٣٩- **المنفردات والوحدان**: للإمام مسلم بن الحجاج، الهند.

٢٤٠- **منهج النقد في علوم الحديث**: د. نور الدين عتر، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٢٤١- **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث**: لبدر الدين بن جماعة (ت ٧٣٣هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمان رمضان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٤٢- **الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها**: د. حمزة علي المليباري، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ودار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٢٤٣- **الموسوعة الفقهية**: إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٤٤- **الموضوعات**: لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن

عثمان، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٢٤٥- **الموطأ**: مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م (كذا).

٢٤٦- **الموقظة في علم الحديث**: للذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب.

٢٤٧- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: للذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

٢٤٨- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**: لابن تغري بردي (ت٨٧٤هـ)، مطابع كوستاتسوماس - القاهرة.

٢٤٩- **نزهة الألباب في الألقاب**: لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، عبد العزيز محمد صالح السعدي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٢٥٠- **نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**: لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٤هـ)، تعليق: نور الدين عتر، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، وطبعة أُخْرَى بتحقيق: علي حسن الحلبي، دار ابن الجوزي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٢٥١- **نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية**: للزيلعي (ت ٧٦٢هـ) مع حاشية بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٧٣م.

٢٥٢- **نظرات جديدة في علوم الحديث**: حمزة المليباري، دار ابن حزم، الطبعة

الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٢٥٣- **نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد**: للعلائي (ت ٧٦٣هـ)، تحقيق: كامل شطيب الراوي، مطبعة الأمة - بغداد، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٥٤- **النكت عَلَى كتاب ابن الصلاح**: لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: د. ربيع بن هادي عمير، دار الراية، الرياض، السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢٥٥- **النكت على مقدمة ابن الصلاح**: لمحمد بن جمال الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلافريج، أضواء السنة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

٢٥٦- **النكت الوفية لما في شرح الألفية**: للبقاعي (ت ٨٨٥هـ)، مخطوط في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد تحت رقم (١٧٥٠).

٢٥٧- **نهاية السول في شرح منهاج الأصول**: للإسنوي (٧٧٢هـ)، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٢م.

٢٥٨- **النهاية في غريب الحديث والأثر**: لابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود مُحَمَّد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت - لبنان.

٢٥٩- **هدي الساري مقدمة فتح الباري**: لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار الفكر، بيروت. وطبعة دار السلام، ودار الفيحاء، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٢٦٠- **الوسيط في علوم مصطلح الحديث**: لمحمد أبي شهبة، عالم المعرفة، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٢٦١- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان:** لابن خلّكان (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر - بيروت.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع | رقم الصفحة

الموضوع | رقم الصفحة

الموضوع رقم الصفحة